توطين العلوم الاجتماعية في الخليج: الجهود والتحديات والآفاق

الباحثون المشاركون

أ. د. يعقوب يوسف الكندري
أ. د. عبد المريد قاسم العبدلي
أ. د. منير السنوسي
أ. د. محمد حمود السهر
أ. د. عثمان حمود الخضر
د. أحمد ثابت هلال إبراهيم
د. صالح أحمد باشامخة
د. فواز حمدان رويشد العازمي
أ. أحمد جمال جواس

تحرير
أ.د. التجاني عبدالقادر

سلسلة ندوات ومؤتمرات

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية / جامعة قطر
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences/ Qatar University

توطين العلوم الاجتماعية في الخليج: الجهود والتحديات والآفاق

الباحثون المشاركـون

أ. د. يعقوب يوسف الكندري

أ. د. عبد المريد قاسم العبدلي

أ. د. منيـــر السنوســـي

أ. د. محمـــد حمود السهر

أ. د. عثمـان حمـود الخضـر

د. أحمد ثابت هلال إبراهيم

د. صـــالح أحمـد باشـــامخة

د. فواز حمدان رويشد العازمي

أ. أحمـد جمـــال جـــواس

تحرير

أ.د. التجاني عبدالقادر

2023

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences

العنوان: توطين العلوم الاجتماعية في الخليج: الجهود والتحديات والآفاق

تأليف: مجموعة باحثين

الجهة: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية

الرقم الدولي: 978-9933-567-88-0

سنة النشر: 2023

الطبعة: الأولى

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز ابن خلدون

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

كلمة المركز **8**

تصدير **9**

المقدمة **12**

توطين علم النفس في الكويت **20**

أ. د. عثمان حمود الخضر

دراسة في توطين مفاهيم الدعم الاجتماعي وأثرها على صحة المسن في المجتمع الخليجي: الكويت مثالا **50**

أ. د. يعقوب يوسف الكندري

توطين الدراسات القانونيّة في الخليج: العقبات والتحدّيات **80**

أ.د. منير السنوسي

المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي في المجتمع الخليجي (سلطنة عمان والامارات العربية المتحدة أنموذج) **126**

د. أحمد ثابت هلال إبراهيم

توطين علم الاجتماع في العراق، التشخيص والعقبات 172

أ. د. محمد حمود السهر

توطين علم الاجتماع في دول الخليج العربي: دراسة تحليلية لأبحاث علم الاجتماع المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت 206

د. فواز حمدان رويشد العازمي

توطين علم النفس الاجتماعي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية لأبحاث الأمن الفكري وقيم المواطنة والهوية 228

أ. د. عبد المريد قاسم العبدلي

مدى توطين علم النفس في الجامعات اليمنية: دراسة تحليلية 300

أ. أحمد جمال جواس | د. صالح أحمد باشامخة

كلمة المركز

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من الأبحاث العلمية التي قُدمت في مؤتمر «توطين العلوم الاجتماعية في الخليج: الجهود والتحديات والآفاق»، والذي عُقد في رحاب مركز ابن خلدون يوم السبت في 30 شوال 1445 الموافق 20 مايو 2023.

تنوعت الأوراق في فروع مختلفة من العلوم الاجتماعية، ومن باحثين يتنمون إلى مسارات وتوجهات مختلفة، وإذ يقدم مركز ابن خلدون هذه الأبحاث للقارئ الكريم ــ والتي يقدمها كما هي، تاركًا تقييمها للقارئ نفسه ــ فإنه يؤكد أنه لا تزال هناك حاجة ماسة لعقد مؤتمرات أخرى تتناول التوطين في الخليج، سعيًا لتغطية أكبر قدر ممكن من المسارات والاتجاهات، فهي الخطوة الأولى.

نشير أخيرًا إلى أن أعمال مؤتمر التوطين كلها متاحة على قناة مركز ابن خلدون في اليوتيوب، بما في ذلك التعقيبات التي قدمت على الأوراق المتضمنة في هذا الكتاب، فمن المهم الاطلاع على تلك التعقيبات لإثراء النظر في الأوراق المقدمة.

لمتابعة المؤتمر على اليوتيوب

تصدير

يرتكز التوطين عمومًا على تحقيق الملاءمة لخصوصية محددة، بقطع النظر عن حدود هذه الخصوصية، سواء كانت دولة أو إقليمًا أو ثقافة معينة، كالثقافة الإسلامية أو الأوربية أو غير ذلك. **فالتوطين في عالم الأفكار لا يعبر عن حدود قُطرية بالضرورة**، وإنما متعلق بالبيئة ذات الاختلاف بصرف النظر عن حدودها السياسية. فهو بهذا المعنى لا يأتي من «الوطن» بمدلوله السياسي المعاصر، وإنما من «وطّن» التي تعني في الدلالة المعجمية هيّأ أو روّض، فمن وطّن نفسه على شظف العيش فقد هيّأ نفسه وروضّها على ذلك.

وبناء على ذلك فإن المقصود بتوطين العلوم الاجتماعية: **تهيئة البنية النظرية للعلوم الاجتماعية لتكون قادرة على التفاعل العلمي مع المعطيات المحلية**، سواء أكان ذلك من خلال إعادة إنتاج البنى المستوردة بما يجعلها ملائمة مع المعطيات المحلية أو كان من خلال اشتباك مباشر مع الواقع المحلي واستنطاقه نظريًا عبر صناعة المفاهيم والنماذج التفسيرية.

وليست المطالبة بالتوطين خاصية عربية، فقد عمّت دعوات التوطين أرجاء المعمورة كلها، ففي السياق الصيني مثلاً كانت المناداة بالتوطين منذ العُشر الثاني من القرن الماضي، واشتهر الحديث عن تصيين Sinicizing العلوم الاجتماعية. وفي كوريا الجنوبية بدأت جهود التوطين منذ العُشر السابع حين عُقد مؤتمر الجمعية الكورية لعلم الاجتماع، وكان السؤال الجوهري الذي قدم في هذا المؤتمر هو: ما مدى ملاءمة النظريات الغربية الاجتماعية في تفسير التحولات السريعة للمجتمع الكوري والنمو الاقتصادي والصناعي؟

والسياق الهندي نادى مبكرًا بالتوطين، وكان الأكثر صخبًا وتشعبًا في مسألة التوطين، لتشعب ثقافاته ولحظاته التاريخية. وأفريقيا لم تكن استثناء من حركة التوطين العالمية، لا سيما نيجيريا، وقد أخذ التوطين في الحالة الأفريقية ثلاثة مسارات مختلفة، المسار القومي والمسار الماركسي والمسار الثقافي.

لكن ليست مبالغة لو قلنا إن تجربة التوطين الأعمق والأكثر عمليّة هي التجربة الفلبينية، ذلك أن أكثر دعوات التوطين هي دعوات نظرية، تتحدث «عن» التوطين وليس «في» التوطين،

ولذلك لا تتزامن تلك الدعوات مع تقديم أمثلة عملية على المفاهيم والنظريات والأدوات التي يُراد توطينها، باستثناء نسبي لجهود الكوري كيم يونغ. لكن الوضع مختلف مع التجربة الفلبينية التي كان التوطين فيها شاملاً على نحوٍ لم أجده في أي تجربة أخرى، فقد كانت جهودًا على مستوى توطين المفاهيم Concepts، وتوطين النظريات Theories، وتوطين الأدوات Instruments، وتوطين المناهج البحثية Research methods. ولذلك لا غرابة أن نجد في جامعة الفلبين وحدها أكثر من عشرة آلاف ورقة علمية كتبت باللغة الفلبينية في مجال علم النفس الفلبيني وحده، وذلك منذ أن بدأت رحلة التوطين عام 1975 على يد فرهيليو اينركوس وزملائه.

والفرادة في التجربة الفلبينية أنها تكاد الوحيدة التي لم تكتف بتطوير نماذجها المحلية للتفاعل مع واقعها المحلي فحسب، بل عملوا على تصدير كثير من الأدوات القياسية المطوّرة على أيدي باحثين فلبينين لدول مختلفة، منها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان.

ويلحظ المرء عند تتبعه لمسارات التوطين في مختلف الدول أنَّ العلوم الاجتماعية لا تُقبِل كلها على التوطين دفعةً واحدة، وإنما عادةً يكون لأحد فروع العلوم الاجتماعية دور قيادي في عملية التوطين. ففي السياق الفلبيني مثلاً نجد أن علم النفس له الدور القيادي في مشروع التوطين، ولديهم جمعية نشطة في هذا السياق تجتمع سنويًا منذ عام 1975. وفي السياق الكوري يبرز أكثر علم الاجتماع، وفي كندا تقود العلوم السياسية جهود التوطين، وفي أفريقيا يبرز الاقتصاد السياسي، أما في العالم العربي فالجهود موزعة بين علم الاجتماع وعلم النفس، مع هدوء كبير في الفروع الأخرى.

إذن دعوات التوطين أُطلقِت من جبهات مختلفة في هذا العالم، ولا شك أن هذه الدعوات لا تتساوى في باعثها العلمي، ولكن تكاثرها يدل على وجود ما يستدعي ذلك، وهو ما يعود إلى أزمة الاغتراب المعرفي واستشعار عدم صلاحية البنية الفوقية للتفاعل مع البنية التحتية.

وفي سياق تفكيك حالة الاغتراب والسعي لتجسير الهوّة بين البنى النظرية والواقعية، أقام مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية مؤتمرًا بعنوان «توطين العلوم الاجتماعية في الخليج:

الجهود والتحديات والآفاق»، والذي يتضمن هذا الكتاب الأوراق العلمية التي قدّمت فيه من مجموعة باحثين من مختلف دول الخليج.

ولا شك أنه لم يكن القصد من هذا المؤتمر معالجة مسألة التوطين من كل جوانبها، ولكن المقصود البدء بنشر ثقافة التوطين في مجتمعاتنا العربية من خلال فعاليات علمية مختلفة ومتكاثرة، حتى ينشأ من بعد ذلك منطق تفكير مختلف، منطق تفكير يجعل الواقع المحلي الركن الأساس في معادلة التنظير الاجتماعي.

أخيرًا يسرنا في مركز ابن خلدون أن نوجه دعوة عامة للباحثين المشتغلين بشأن التوطين، سواء من حيث تطوير مفاهيم تفسيرية أو نمذجة مفاهيم محلية أو إصلاح نظريات ومفاهيم غربية لتنسجم مع السياق المحلي، ندعو هؤلاء جميعًا للتواصل مع مركز ابن خلدون ليكونوا جزءًا من مشاريع المركز القادمة حول قضايا التوطين المختلفة.

نايف بن نهار

مدير مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المقدمة

يقر كثير من الباحثين في تاريخ العلوم بأن العلوم الاجتماعية الحديثة قد نشأت أولاً في الجامعات الأوربية، ثم انتقلت إلى الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية (1945)، حيث انكفأت الدول الأوربية على نفسها بسبب الدمار الذى لحقها من جراء الحرب، بينما استطاعت الجامعات الأمريكية–في الجانب الآخر– أن تجذب إليها العلماء المهاجرين من أوربا وأن تعمل من خلالهم على «توطين» تلك العلوم في التربة الأمريكية– إما عن طريق التوسع في المنهج التجريبي والتعمق في البحث، أو بزيادة الأقسام والكليات، مع ما يتصل بذلك من توسع في النشر واجتذاب للطلاب وتسويق لمخرجات البحث. وقد صار لهذه العمليات أثر كبير في توجهات البحث العلمي ومساراته، ثم ازداد هذا الأثر بازدياد النفوذ الاقتصادي والسياسي والعسكري للولايات المتحدة التي كانت شغوفة بتوظيف كل المعارف الجديدة لتعزيز سيادتها ونفوذها العالمي. وترتب على هذا أن صار النموذج الأمريكي هو– في نظر البعض– نموذج علمي عالمي، وانجذب نحوه الطلاب والباحثون من كل فج– خاصة من دول العالم الثالث، ومن بينها الدول العربية والإسلامية التي خرجت لتوها من قبضة الاستعمار. فصارت هذه الدول تبعث بالمئات من طلابها لدراسة العلوم الإنسانية والاجتماعية في الولايات المتحدة وأوروبا. وكان من الطبيعي أن يعود بعض الطلاب المبتعثين وهم منبهرون بالنموذج الأمريكي–أو منحصرون فيه– ليقوموا باستنساخه في الجامعات العربية والإسلامية حديثة النشأة.

ولكن لم يلبث بعض العائدين من البعثات إلا قليلاً ليكتشفوا أن النموذج المعرفي الأوربي– الأمريكي هو ابن بيئته الثقافية والفكرية، وليكتشفوا–من ثم– أنماطاً من التباين بينه وبين الثقافات السائدة في مجتمعاتهم المحلية، فتعالت الأصوات منذ ستينات القرن العشرين ترفع سؤال المنهج، وتنادى «بتوطين» العلوم. أصوات من الهند واليابان إلى نيجريا وإيران وأمريكا اللاتينية. كان البعض من هؤلاء ينظر إلى عملية «التوطين» باعتبار أنها عملية متممة لعملية التحرر من الاستعمار، فلا معنى للتحرر من الامبريالية السياسية دون تحرر من الامبريالية الأكاديمية؛ وكان بعضهم ينظر إليها من زاوية تعزيز الهوية الوطنية المستقلة، بينما كان فريق آخر ينظر إليها من زاوية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، باعتبار أن اصلاح وتحديث المجتمعات المحلية لا يتم باستجلاب الحلول من خارجها، أو بإسقاط البرامج فوق رؤوسها، وإنما يتم بتغذية وعيها بذاتها واستثمار

مكوناتها المحلية، والاشتباك مع قيمها الفاعلة–دون انقطاع عن التطورات العلمية التي تجرى في الغرب، أو استنساخ آلي لها.

وفى هذا السياق فقد أولى مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية مسائل المنهج و«التوطين» اهتماماً خاصاً وجعلها محوراً من محاوره الاستراتيجية في البحث. ومع ما قد يرد من تنوع واختلاف في مفهوم «التوطين» إلا أن المعنى الذي ارتآه المركز هو أن التوطين عملية حيوية ذات أبعاد ومستويات عديدة، ولكن لبابها يتمثل في أن يكون الباحث العربي المسلم راغباً في تطويع البنية النظرية في مجال تخصصه لتكون قادرة على التفاعل مع المعطى المحلي، وأن يكون راغبا–من ناحية أخرى– في تطويع أجندته البحثية لتستوعب اهتمامات ومصالح البيئة المحلية ومنظوماتها الأخلاقية وموروثاتها الثقافية.

ولتحقيق هذا الهدف فقد عقد المركز في 20 مايو 2023 مؤتمراً علمياً جامعاً بعنوان: «**توطين العلوم الاجتماعية في الخليج: الجهود والتحديات والآفاق**» ويهدف المؤتمر بصورة عامة إلى تناول الإطار النظري للتوطين مع بيان لفلسفته وأهميته وشروط تحققه، ووضع المعايير التي يمكن من خلالها التعرف على مدى تحقق ذلك في الواقع البحثي. وقد شارك في المؤتمر عدد من الأساتذة الباحثين بتقديم دراسات متعمقة في هذا الصدد (تضمنها هذا الكتاب) تناول فيها الباحثون تجارب التوطين في السياق الخليجي وكيفية بنائه. وقد بذلوا جهداً كبيراً في تسليط الضوء على مطلوبات التوطين المنهجية، ومدى ملاءمة بنية النظريات الاجتماعية الحديثة لخصائص الواقع الخليجي، وكيفية تجسير الهوة بين الأطر النظرية ومطلوبات الواقع. هذا، ولا نود في هذه المقدمة أن نحول بين القارئ وبين هذه الأبحاث، بقدر ما نريد أن نسلط الضوء على أهم ما ورد فيها من تساؤلات، وما انتهت إليه من نتائج.

في بحثه عن توطين علم النفس في الكويت، قدم الأستاذ الدكتور عثمان حمود الخضر عرضاً لجهود توطين علم النفس في الكويت والعقبات التي تحول دونه. نظر الباحث في الأولويات البحثية لجامعة الكويت، وفى خطة التنمية لدولة الكويت 2035، كما قام بمراجعة 55 دراسة في علم النفس أعدها باحثون كويتيون خلال العشرين سنة الماضية، ليتوصل إلى نتيجة مفادها أن عملية توطين علم النفس غائبة في خطة التنمية وفى الأولويات البحثية لجامعة الكويت، وأن

الحساسية بالجوانب الثقافية ومستلزمات التوطين منخفضة، وأنه لا توجد في الكويت دعوة صريحة تنادى بتوطين علم النفس، وما يبذل من جهود في هذا الصدد فهي جهود ضمنية ومبعثرة وتفتقر إلى التنسيق.

وفى بحثه عن «توطين مفاهيم الدعم الاجتماعي وأثرها على صحة المسن في المجتمع الخليجي– الكويت مثالاً»، نظر الباحث الأستاذ الدكتور يعقوب الكندري في إمكانية توطين العلوم الاجتماعية الصحية من خلال دراسة الدعم الاجتماعي كأحد المفاهيم الاجتماعية المهمة والمؤثرة في موضوع الصحة والمرض، خاصة على شريحة المسنين في المجتمع الكويتي. وكان هدف الدراسة هو التعرف على مدى ارتباط الدعم الاجتماعي بمستوى الصحة العامة لدى شريحة المسنين، ورصد العوامل التي ترتبط بالدعم الاجتماعي وتأثيراتها الصحية في المجتمع الكويتي، والتي تختلف عن المجتمعات الغربية في دراستها للمسنين، مع الوقوف على الأدوات المنهجية والمقاييس العلمية لقياس مستويات الدعم الاجتماعي من خلال عملية توطين لهذه الأدوات المختلفة. أما النتيجة التي توصل إليها فهي أنه على الرغم من التشابه العام في النظريات الرئيسة الخاصة في مجال الدعم الاجتماعي الغربية، إلا أن مفهوم الدعم الاجتماعي نفسه وعناصره وآلياته هي التي تختلف من ثقافة لأخرى. فهناك اختلاف في حجم هذا الدعم، وآلياته، وطريقة الحصول عليه والذي يتلاءم ويخلف من الثقافة الغربية للثقافة العربية، والذي يرتبط بمفهوم ومتغير القرابة الذي يعتبر عنصرا رئيسا في حياة المجتمع العربي. وبناء على هذا فقد جاءت–بتقديره– الحاجة لعملية التوطين لهذه الآليات، والتي يفترض أن تنطبق بصورة أكبر من خلال الأدوات البحثية والمنهجية المستخدمة حتى تتلاءم مع الثقافة العربية والخليجية على وجه الخصوص. ويرى أن هناك جهوداً كبيرة قد بذلت في هذا الشأن على مدى العقد الأخير ونجحت في تكوين أسس عامة لدراسات يمكن أن تنطلق في هذا الجانب من المعرفة. فجاءت مستويات الدعم الاجتماعي، وقوة ودرجة وتكرار التواصل الاجتماعي، والمفاهيم المرتبطة بالعزلة الاجتماعية من المقاييس المهمة التي حققت بروزا في المكتبة العربية والتي من الممكن أن تكون انطلاقه لدراسات أخرى في هذا المجال.

أما توطين الدراسات القانونية في الخليج فقد تناولها بالبحث الأستاذ الدكتور منير السنوسي، حيث تعرض لمفهوم التوطين القانوني ومجالاته وإجراءات تنفيذه والأطراف الرئيسية فيه والفرق بينه وبين التوطين في العلوم الاجتماعية الأخرى. تضمن بحثه أيضاً عرضاً للأهداف الاستراتيجية

للتوطين القانوني في دول الخليج مع ذكر للعوائق التي تعترض سبيله. ويؤكد الباحث في خاتمة بحثه أن التّوطين القانوني في دول وجامعات الخليج العربي يواجه تحدّيات كبرى من أجل ضمان جودة المسارات التكوينيّة والبحثيّة، وأن التحديات تتقارب مع تلك التي تواجهها معظم الدّول العربيّة والإسلاميّة من حيث هيمنة العولمة القانونية على مختلف المنظومات القانونيّة وتشابه المضامين وتوحيد النصوص التشريعيّة بتأثير مستمرّ من القانون الدّولي والمنظّمات الدوليّة المتخصّصة، وسيطرة الأنظمة القانونيّة الأنجلو سكسونيّة واللاتينيّة الجرمانيّة على الحقل القانوني وأولويّتها في ابتكار وصنع الحلول القانونيّة. ويرى أن هذا المعطى يفرض ضرورة العمل على مزيد التّأقلم مع التحوّلات التي أحدثتها العولمة القانونيّة، وهي المصدر الرّئيسي لكلّ الإجراءات التي يمكن اتّخاذها في هذا الصدد والتي تهدف في نهاية المطاف إلى جعل المتلقّي طرفا رئيسيّا ثالثا من أطراف عمليّة التوطين القانوني، ينضاف إلى الطرفين الرئيسيّين وهما المشرّع والفقيه القانوني. وقد يصعب–بحسب تقديره– أن يؤدّي توطين العلوم والدراسات القانونية في دول الخليج العربي إلى نتائج إيجابيّة في عصر العولمة في حال لم يتحوّل المتلقّي إلى عنصر فاعل في العمليّة التعليميّة والبحثيّة ممّا يؤهّله للاضطلاع مستقبلا بالمسؤوليّات، وأهمّها الحفاظ على الخصوصيّات الوطنيّة وتثبيتها.

وفي سعيه لتحديد المعوقات التي تواجه الباحثين الذين يسعون لتوطين العمل الاجتماعي في المجتمع الخليجي (سلطنة عمان والامارات العربية المتحدة نموذجاً)، يسعى الدكتور أحمد ثابت هلال لتحديد الأبحاث التي أجريت عن تطوير العمل الاجتماعي في تخصص العمل الاجتماعي في عينة من الجامعات العُمَانية والإماراتية، وتحديد العلاقة بين بعض المتغيرات الديموغرافية (الدرجة العلمية، عدد الابحاث، النوع، وصفة الاقامة) والاتجاه نحو تنفيذ أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في الجامعات العُمَانية. كما يسعى لتحديد العلاقة بين بعض المتغيرات الديموغرافية (الدرجة العلمية، اجمالي الأبحاث المنشورة، النوع، وصفة المواطن) والاتجاه نحو تنفيذ أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في الجامعات الإماراتية. ويحاول أن يضع مجموعة من المقترحات والتوصيات للتغلب على المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي في المجتمع الخليجي. ومن ضمن تلك التوصيات التي انتهى إليها هي أن هناك حاجة لتسريع دمج مفاهيم التوطين والأقلمة والتحديث والتأصيل في تعليم الخدمة الاجتماعية في المناهج الدراسية في جميع مراحل برامج البكالوريوس والدراسات العليا، وأنه يجب تعزيز ثقافة التوطين من خلال إجراء دورات تدريبية متقدمة للطلاب حديثي التخرج الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمختلف مجالات الممارسة المهنية للعمل الاجتماعي، ودمجها كجزء لا يتجزأ من برامج

الدراسات العليا. وأنه يجب على الأخصائيين الاجتماعيين في مختلف المجالات جنبًا إلى جنب مع معلمي الخدمة الاجتماعية تسجيل خبرتهم العملية بطريقة علمية ومخطط لها من خلال مشاركتهم المهنية، وأنه يجب الاهتمام بمجلات العمل الاجتماعي التي تنشر دراسات وأبحاث حول التوطين في المجتمع العربي/ الخليجي لضمان اهتمام الباحثين العرب وممارسي العمل الاجتماعي بهذه القضية. ويرى أنه من الضروري أن يعاد النظر في كافة محتويات مقررات الخدمة الاجتماعية التي تدرس في البيئة العربية حتى نتمكن من إحداث تغييرات في تعليم العمل الاجتماعي في الدول النامية، مع تعزيز الأولوية لزيادة ساعات التدريب العملي في العديد من مجالات الممارسة المهنية لرصد وتوثيق وتسجيل كيفية العمل المهني مع العملاء في العالم العربي من أجل ترسيخ الممارسة المهنية القادمة من قلب المجتمع العربي.

أما الأستاذ الدكتور محمد حمود السهر فيبحث في توطين علم الاجتماع في العراق، حيث يسلط الضوء على مسيرة علم الاجتماع، والانثروبولوجيا في العراق، وتحديد أهم العقبات، والتحديات التي واجهت، ولا تزال تواجه المشتغلين به طوال العقود السبعة الماضية؛ وهم يحاولون توطين هذه العلوم في بلدهم. ويتضمن بحثه عرضاً لبدايات دخول علم الاجتماع، والانثروبولوجيا إلى العاصمة بغداد؛ الظروف والعوامل التي رافقت ظهور وتطور علم الاجتماع في العراق؛ وأوضاع أقسام علم الاجتماع في الجامعات العراقية في الوقت الحاضر؛ والشخصية العراقية نموذجا للتوطين؛ ومعوقات التوطين، حيث يقدم الباحث تصوراته، واستنتاجاته حول أهم التحديات السياسية، والثقافية التي واجهت المشتغلين بعلم الاجتماع والانثروبولوجيا في العراق أثناء محاولتهم توطين هذه العلوم في بلدهم. ويرى في خاتمة بحثه أن المشتغلين في علم الاجتماع في العراق ينشغلون في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى بالاجترار المتخيل لرواسب الماضي الذي تنقله الذاكرة الجمعية عبر عملية التنشئة الاجتماعية — الثقافية، الأمر الذي جعلهم يفشلون إلى حد كبير في توطين السوسيولوجيا، والانثروبولوجيا في بيئة علمية ومعرفية متحررة من الثقافة التقليدية. ولقد مرت السبعون عام الماضية وأغلب الباحثين في السوسيولوجيا والانثروبولوجيا العراقيين يتعرضون إلى تأثير أحد التيارين المؤثرين في الحياة العامة، أو لكليهما: السلطة الاستبدادية، والثقافة التقليدية. وبحسب رأيه إن السوسيولوجيا والانثروبولوجيا لم تعد علوم ثانوية في مجتمعاتنا التي تتعرض باستمرار لموجات عديدة من المعطيات، والمتغيرات التي يواجهها الأفراد والجماعات ليس في العراق وبلدان الخليج العربي فقط، وإنما على مستوى المجتمعات العربية بصورة عامة التي تشترك في العديد من الظواهر والمشكلات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية في ظل اشتراكها في معدلات

النمو السنوية المرتفعة، والمعدلات المرتفعة كذلك للأمية، وانتشار الفساد، والإرهاب، والمخدرات، الأمر الذي يجب أن يدفع الحكومات العربية إلى الاهتمام الحقيقي بعلم الاجتماع والانثروبولوجيا، ومساعدة المشتغلين بهما على توطين هذه العلوم في بلدانهم، من أجل أن تكون أدوات علمية تساعد على رصد الظواهر، والتنبؤ بها، ثم تشخيصها واقتراح الحلول لها.

وفي بحثه عن توطين علم الاجتماع في دول الخليج العربي، يقوم الدكتور فواز حمدان رويشد العازمي بدراسة تحليلية لأبحاث علم الاجتماع المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت. ويسعى الباحث لمعرفة درجة التوطين لعلم الاجتماع في دول الخليج العربي من خلال تحليل الأبحاث المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية التابعة لمجلس النشر العلمي في جامعة الكويت خلال الفترة من 2006-2021. استخدم الباحث منهج تحليل المضمون لعينة من (27) بحثًا في تخصص علم الاجتماع. ثم طور أداة لقياس التوطين مقسمة إلى خمسة محاور تتمثل في: النقاش الثقافي في الأبحاث، النقد السوسيولوجي في الأبحاث، إسقاط التفسير النظري على الواقع المحلي، ودرجة توطين المراجع والمقاييس الأجنبية، واستثمار المفاهيم المحلية. هذا وقد بينت النتائج التي توصل اليها أن النقاش الثقافي يبلغ نسبة 29.6%، في حين أن النقاش العالي جاء بنسبة 14.9%، وتبين أن (19) بحثًا انعدم فيه النقد السوسيولوجي وشكلت ما نسبته 70.3%، في حين أن النقد الكلي جاء في بحث واحد فقط وشكل ما نسبته 3.7%، وتبين أن الأبحاث التي انعدم فيها إسقاط التفسير النظري على الواقع المحلي شكلت 10 أبحاث وبنسبة 37%. وفي هذا المجموعة من الأبحاث يقدم الأستاذ الدكتور عبد المريد عبد الجابر محمد قاسم العبدلي بحثاً عن مستوى توطين علم النفس الاجتماعي في المملكة العربية السعودية من خلال تحليل محتوى عينة من أبحاث الأمن الفكري وقيم المواطنة، والهوية على مدار عشر سنوات بداية من عام2012 إلى عام 2022. ولقد عرضت الدراسة بعض مبررات توطين علم النفس الاجتماعي في منطقة الخليج العربي، فتناولت مفهوم توطين علم النفس الاجتماعي من خلال قياس درجة الحساسية الثقافية في كل (المقدمة والمفاهيم وأهداف الدراسة، والعينة، والمقاييس والخصائص السيكو مترية للأدوات، ولتحقيق هذا الهدف يُوظف البحث تحليل المحتوى كمنهج وأداة. وشملت عينة الدراسة 50 بحثا: الأمن الفكري 20 بنسبة (40%)، وقيم المواطنة 15 بنسبة (30%)، والهوية 15 بنسبة (30%) نشرت هذه البحوث في 30 دورية، وتراوحت أعداد الأبحاث في الدورية الواحدة من (1 إلى 7) ونشر عدد 20 بحثا في دوريات بالمملكة العربية السعودية بنسبة(40%)، بينما 30 بحثا في دوريات عربية بنسبة (60%) وإن الدوريات العلمية المحلية

والإقليمية هي المنفذ العلمي بالنسبة للأبحاث وبلغت الأبحاث الأمبريقية 48 بحثا بنسبة (96%) ونشرت 45 بحثا من باحثين سعوديين بنسبة (90%)، بينما 5 بحوث نشرت من باحثين عرب بنسبة (10%)، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة عامة لتوطين علم النفس الاجتماعي في المملكة العربية السعودية في دراسات الأمن الفكري وقيم المواطنة، والهوية على مدار عشر سنوات بداية من عام 2012 إلى عام 2022. هي درجة فوق المتوسط، كما الدراسة عن وجود تباين في مستوى الحساسية الثقافية بين محاور التوطين هي: المقدمة والمفاهيم وأهداف الدراسة، والعينة، والمقاييس والخصائص السيكو مترية للأدوات. وكشفت الدراسة أيضا أن أعلى مستوى للحساسية ثقافية كانت للمقاييس المستخدمة ثم لتكييف المقاييس مع البيئة المحلية، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع مستوى الحساسية الثقافية في صياغة اهداف محلية تنبع من واقع الثقافة المحلية، كما توصلت الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع للحساسية الثقافية في الاعتماد على المراجع العربية والمحلية في مناقشة النتائج، في المقابل كشفت الدراسة الحالية عن قلة مستوى الحساسية الثقافية في صياغة مفاهيم محلية في الدراسات، فضلا عن غياب مفهوم التوطين بشكل مباشر، وانخفاض مستوى تطبيق نتائج الدراسات.

ونختم هذه المجموعة من الأبحاث ببحث عن مدى توطين علم النفس في الجامعات اليمنية (دراسة تحليلية)، قام به باحثان هما: د. صالح أحمد باشامخة (اليمن)، و أ. أحمد جمال جواس (اليمن). تحاول الدراسة أن تكشف عن مدى توطين علم النفس في الجامعات اليمنية ومدى توافر المفاهيم والموضوعات النفسية الموطنة في مناهج أقسام علم النفس في الجامعات اليمنية. كما تسعى الدراسة إلى التعرف على العوائق والتحديات التي تواجه عملية توطين علم النفس في اليمن والمقترحات التي يمكن تقديمها حيال ذلك من وجهة نظر المختصين النفسيين في الجامعات اليمنية. استخدمت الدراسة المقاربة النوعية (الكيفية) وذلك من خلال منهجية تحليل محتوى المساقات الجامعية في تخصص علم النفس في الجامعات اليمنية، والمقابلات شبه المنظمة مع (12) مختصاً في علم النفس من أساتذة الجامعات اليمنية. أما النتائج التي توصل اليها الباحثان فتتمثل في: أن الخطط الدراسية في تخصص علم النفس في جميع الجامعات اليمنية تخلو من أي مساق متخصص يركز على البيئة الوطنية أو الشخصية اليمنية ويتناولها من وجهة نظر سيكولوجية متخصصة؛ وأن مفردات المساقات الجامعية تفتقر لمعالجة الموضوعات والمفاهيم النفسية المتخصصة في سياق الثقافة المحلية، وتعاني من فقر المراجع النفسية اليمنية الموطنة. كما أوضحت النتائج أن ضبابية مفهوم التوطين لدى المختصين واقتصار التأهيل العلمي في علم النفس على الجانب

النظري (الأكاديمي) دون التركيز على الجانب العملي الميداني، وقلة الإنتاج العلمي للمختصين النفسيين كلها عوامل لها أثر مباشر على عدم توطين علم النفس في اليمن.

إننا نشعر في مركز ابن خلدون بكثير من الامتنان للزملاء الأساتذة الذين تقدموا بهذه الأبحاث المميزة في قضية معرفية شديدة التعقيد، وفى حقل معرفي لم يزل بكراً، وفى ظرف من أصعب الظروف التي تمر بها أمتنا العربية والاسلامية. إن ما دعانا لولوج هذا المسار لم يكن مجرد رغبة في الاكثار من البحوث بقدر ما هو رغبة في الاكثار من البحث عن المناهج والأدوات التي تقاوم التبعية المنهجية وتقود إلى النهضة الاجتماعية الشاملة. وهي رغبة تؤكد هذه الأبحاث إمكانية تحقيقها دون اغفال للعقبات التي تحول دونها.

أ.د التيجاني عبد القادر حامد

رئيس قسم العلوم الاجتماعية

بمركز ابن خلدون

توطين علم النفس في الكويت

أ. د. عثمان حمود الخضر *

* بروفسور بقسم علم النفس بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، ورئيس قسم علم النفس الأسبق. حاليا مكلف نائب مدير الجامعة للأبحاث. متخصص في علم النفس التنظيمي، له نحو 50 بحثا منشورا في مجلات علمية محكمة وثمانية كتب، وهو حاصل على رتبة C.Psychol وAFBPsS من الجمعية النفسية البريطانية، كما حصل من جامعة الكويت على جائزة الباحث المتميز لعام 2020-2021، وجائزة التدريس المتميز لعام 2019-2020، وجوائز أخرى، ترأس وكان في عضوية فرق اعتماد الأكاديمي للجامعات الخاصة بالكويت، اهتماماته الحالية في مواضيع العدالة التنظيمية، والسلوك التنظيمي.

توطين علم النفس في الكويت

ملخص البحث

سعت الدراسة إلى استقصاء جهود توطين علم النفس في الكويت، مبتدئة بشرح مفهوم التوطين ومتطلباته والجهود التي تمت في هذا الشأن، والعقبات التي تحول دون تمكينه. ولإتمام ذلك، قامت الدراسة بفحص خطة التنمية لدولة الكويت 2035، والأولويات البحثية لقطاع الأبحاث بجامعة الكويت، والقوانين والتشريعات الكويتية ذات المجالات النفسية، كما فحصت دراسات في علم النفس منشورة في مجلات مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، أعدها باحثون كويتيون. وتوصلت إلى أن جهود توطين علم النفس غائبة في خطة التنمية وبرنامجها المرحلي، وفي الأولويات البحثية لقطاع الأبحاث بجامعة الكويت، لكنها أكثر وضوحا عند فحص التشريعات ذات العلاقة بالخدمات النفسية والاجتماعية. وعند مراجعة 55 دراسة منشورة خلال السنوات العشرين الماضية في أربع من الدوريات التابعة لمجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، أعدها باحثون كويتيون كطرف رئيس، نجد أن حساسية هذه الدراسات للجوانب الثقافية، ووعيها بمستلزمات التوطين منخفضة إلى متوسطة على أكثر تقدير. لاحظت الدراسة أنه على الرغم من بعض المبادرات الواعدة، فإنه لا توجد دعوة صريحة تنادي بتوطين علم النفس في الكويت، لكن الجهود في هذا المجال ضمنية، ومبعثرة، ومفردة، وتفتقر إلى التنسيق.

الكلمات المفتاحية: توطين، علم النفس، الكويت

تمهيد

انبثق علم النفس الحديث من قلب أوروبا، وتحديدا من جامعة «لايبزيج» الألمانية عندما أسس الطبيب الألماني «فيلهيلم فونت» أول مختبر لعلم النفس عام 1879، محاولا محاكاة التصميم التجريبي السائد في العلوم الطبيعية في دراسته للخبرة الشعورية، تبعه في ذلك مواطنه «إبنجهاوس» في مدينة «بون»، وفرانسس جالتون في برمنجهام، و«ألفرد بينيه» في نيس، وجميعها مدن أوروبية، تعد الحواضن الأولى لعلم النفس. ودرس في جامعة «لايبزج» الألمانية، وتحديدا في مختر فونت، كثير من الطلاب الأمريكان الذين عادوا إلى بلادهم محملين بهذا العلم الجديد، وقد أصبحوا فيما بعد من رواد هذا العلم؛ من أمثال «كاتل» و«ويتنر» و«سكوت» (شولتز و شولتز، 2017). في الضفة الأخرى من العالم، كان «وليم جيمس»، العالم الأمريكي المشهور، يتلقف هذه العلوم القادمة من أوروبا. وفي حلول عام 1904، كان هناك ما يقارب 49 مختبرا نفسيا في أمريكا، تدرس موضوعات نفسية مستخدمة التصميم التجريبي، ونحو أربعين برنامجا للدكتوراه في علم النفس (Fowler, & Newman, 2004). وفي عام 1910، وبعد أن كان ٪50 من الدراسات التي تنشر في علم النفس باللغة الألمانية، و٪30 بالإنجليزية، تغير الحال عام 1933؛ ليصبح ما هو منشور بالإنجليزية ٪50، وما هو بالألمانية ٪14 (شولتز وشولتز، 2017). وسرعان ما بدأت أمريكا في توطين العلم القادم إليها من أوروبا وتوظيفه لأولوياتها الوطنية؛ إذ لم يستسغ المزاج الأمريكي الجانح للعملية والتطبيقية أطروحات «فونت» و«تتشنر» مؤسسي المدرسة البنائية، التي حصرت نفسها في الشعور الداخلي للفرد مستخدمة الاستبطان منهجا، ومن ثم تبنت أمريكا واحتضنت المدرسة الوظيفية التي نادت بأن المهم هو توظيف الخبرة الشعورية عمليا لخدمة الفرد والمجتمع، وليس البحث في عناصرها. وكان من أبرز روادها الأمريكان كل من «وليم جيمس»، و«جون ديوي»، و«جيمس أنجيل»، و«جرانفيل ستانلي» الذي يعد أول رئيس للرابطة النفسية الأمريكية APA.

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، انكفأت أوروبا على نفسها تلملم جراحها وتعيد بناء ما دمرته الحرب، في حين خرجت أمريكا مزهوة بانتصارها العظيم. حينها، كانت قد أكملت عملية توطين علم النفس، وبدأت تصدير المعرفة النفسية، وغيرها من المعارف والنظم والآليات إلى بقية العالم، لاسيما دول قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، مستفيدة في المقابل من البيانات

والدراسات الواردة إليها من هذه الدول، وتوظيفها وفقا لأجندتها المعرفية (Danziger, 1985). كانت عملية التصدير مدعومة بقوة أمريكا السياسية والعسكرية والاقتصادية، تحت ذريعة التطوير والتنمية أو التمدين والتحضير، التي وعدت أمريكا بها دول العالم الثالث؛ فتقبلتها هذه الدول رغبة في تحسين وضعها البائس حينئذ، ورغبة في اللحاق بقطار الحداثة الغربية. وغدا القرن العشرون قرن الهيمنة الأمريكية على العلوم، ومنها علم النفس (Pickren, 2009).

كان الانبهار بالنموذج الأمريكي دافعا لتحريك عجلة الابتعاث، فتقاطر على أمريكا الطلاب من جميع أنحاء العالم، وخاصة العالم الثالث؛ الأمر الذي يسّر عملية تصدير الرؤية والمنهج والمعرفة النفسية الأمريكية لتلك الدول. وكانت مصر من طليعة الدول العربية التي ابتعثت طلابها لدراسة علم النفس، وإن كان معظم بعثاتها إلى فرنسا وإنجلترا. أما في الكويت، فلم تبدأ حركة الابتعاث لدراسة علم النفس للدول الغربية إلا في نهاية السبعينيات، مع بداية تأسيس جامعة الكويت، وحاجتها لكوادر وطنية لجامعتها الجديدة.

وبعد عودة مبتعثي علم النفس إلى أوطانهم، سرعان ما اكتشفوا أن النموذج النفسي الأمريكي لا يتلاءم مع الثقافة السائدة في مجتمعاتهم. حينها، بدأت أصوات بعضهم تتعالى بضرورة توطين علم النفس الأمريكي؛ كي يوائم خصوصية البلد الحاضن وثقافته. ومن أشهر من نادى بالتوطين «كيم» في كوريا، و«أزومة» في اليابان، و«سنها» في الهند، و«مقدم» في إيران (Stevens, et al., 2004). ولم يكن دافع التوطين بهدف المواءمة الثقافية فقط، بل كان أحد صور مقاومة الاستعمار أيضا (Pickren, 2009). ومع تحرر معظم الدول من الاستعمار الغربي، وتشكل حركة دول عدم الانحياز عام 1955 تعبيرا عن الاستقلال، كانت عملية التوطين إحدى صور البحث عن هوية وطنية مستقلة عن المستعمر، إذ نشطت حركة التوطين في السبعينيات من القرن الماضي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يعد افتتاح دائرة الصحة لـ «الملجأ» عام 1950، وهو بيت كبير يوضع فيه المرضى النفسيون، البدايات المهنية الأولى للخدمة النفسية بالكويت. ويمكن رصد هذه الخدمات النفسية من خلال

الرعاية التي يحصل عليها ذوو الاحتياجات الخاصة، والرعاية النفسية والاجتماعية التي تقدمها إدارة الخدمة النفسية بوزارة التربية، ومكتب الإنماء الاجتماعي الذي يقدم الخدمات النفسية للذين تعرضوا لصدمات نفسية خلال غزو العراق للكويت. ويعد كل من مكتب الشهيد الذي يرعى أسر الشهداء ومكتب الإنماء الاجتماعي، ترجمة فعلية لتطبيقات علم النفس وخدماته المجتمعية. كما تقدم المؤسسات التعليمية -كجامعة الكويت التي افتتحت عام 1966- العلوم النفسية لطلابها من خلال كلية العلوم الاجتماعية، وكلية التربية، وكلية الطب (الخضر، 2022). وتسعى هذه الدراسة إلى رصد جهود توطين علم النفس في دولة الكويت؛ ولأجل ذلك، تطرح الأسئلة الآتية:

1. ما مدى الاهتمام بعلم النفس وتطبيقاته في الإطار العام لخطة التنمية لدولة الكويت 2035، وبرنامج عمل الحكومة للفترة 2022-2026؟

2. ما مدى الاهتمام بعلم النفس وتطبيقاته في الأولويات البحثية لقطاع الأبحاث بجامعة الكويت؟

3. ما مدى الاهتمام بعلم النفس وتطبيقاته في القوانين والتشريعات الكويتية ذات المجالات النفسية؟

4. ما مدى الحساسية الثقافية للدراسات المتصلة بعلم النفس، والمنشورة في المجلات الصادرة من مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، والتي أعدها باحثون كويتيون، من حيث: مناسبة تبريرات مشكلة الدراسة، والعينة والمقاييس المستخدمة، واستنادها إلى التراث المحلي والعربي، ونوعية المناقشة من حيث تطبيقاتها وتعميماتها وتفسيراتها، وغير ذلك؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى كشف مدى الاهتمام بعلم النفس وتطبيقاته في كل من: الإطار العام لخطة التنمية لدولة الكويت 2035، وبرنامج عمل الحكومة للفترة 2022-2026، والأولويات البحثية لقطاع الأبحاث بجامعة الكويت، والقوانين والتشريعات الكويتية ذات المجالات النفسية.

كما تسعى إلى معرفة مدى الحساسية الثقافية للدراسات المتصلة بعلم النفس، المنشورة في مجلات مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، والتي قام بها باحثون كويتيون، من حيث: مناسبة تبريرات مشكلة الدراسة، والعينة والمقاييس المستخدمة، واستنادها إلى التراث المحلي والعربي، ونوعية المناقشة من حيث تطبيقاتها وتعميماتها وتفسيراتها، وغير ذلك.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في دعوتها للتوقف عن دعم أجندة الغرب البحثية وأولوياته، وللالتفاف «للداخل» وما يفيد الوطن وما يحتاج إليه، والتصالح مع تاريخه، والانسجام مع ثقافته، وتصميم منهج البحث، بحيث يراعي خصوصيات العينة؛ مما يعزز الصدق الداخلي والخارجي لنتائج الدراسة؛ وهو ما يعد دعوة لتغيير «البارادايم»؛ أي نقل منظورنا الكلي من تتبع وتقليد للمنتج الغربي النفسي إلى صناعة منتج نفسي أصيل ومناسب مع احتياجاتنا وأولوياتنا. والتوطين هو أيضا دعوة لانسجام جهود باحثينا مع برنامج التنمية في البلاد، وخطوة في اتجاه دعم الخطة الإستراتيجية التي تعبر عن طموحات الوطن وأولوياته، وتوظيف لجهود الباحثين بصورة أفضل، وتوجيه لطاقاتهم، وإيقاف للهدم في مجهوداتهم التي لا تخدم بعضها احتياجات الوطن؛ الأمر الذي يحدث غالبا في دراسات لا مسوّغ حقيقيا لها. وتعزز هذه الدراسة ثقة الباحث الكويتي، والعربي عموما، في قدرته على الإنتاج الأصيل المتوافق مع بيئته وثقافته، دون الحاجة إلى التقليد الأعمى الذي لا يفيد ولا يضيف، ولا يقدم للإنسانية ما ينفع. وبحسب علم الباحث، تبدو هذه الدراسة أول دعوة صريحة لتوطين علم النفس في الكويت، وهي من الدعوات القلائل، على كل حال، الصادرة عن باحثين عرب في هذا الاتجاه، وهو ما سنتناوله فيما يأتي.

الإطار النظري

نعني بتوطين علم النفس، اصطلاحا، استيعاب العلوم النفسية الغربية، وأقلمتها مع المناخ الثقافي السائد في الوطن، وهو الكويت محل الدراسة، التي تستمد ثقافتها من القيم العربية والإسلامية. يميز الخليفة (2009، ص. 21) بين نموذجين لتوطين علم النفس، الأول: التوطين من الداخل، وهو اتجاه وطني (indigenous) متصل أصلاً بالبلد، ونابع منه، وغير وافد

ولا دخيل، ويتمثل في عودة علم النفس لمصدري التشريع: القرآن والسنة، وإلى علم النفس في التراث الشعبي والعربي الإسلامي. وقد توحي كلمة «توطين علم النفس» بأنه لا وجود لمعرفة نفسية أساسها وطني؛ أي نابعة من ثقافة وقيم محلية، وهذا ليس دقيقا. فالمعرفة أوسع من العلم، والتاريخ العربي الإسلامي، الذي تستمد منه الكويت جذورها الثقافية، يشهد بمحاولات مبكرة لفهم النفس الإنسانية (الزهراني، 2018؛ Haque, 2004). ولا يعني التوطين من الداخل استبعاد علم النفس الغربي كليا، بل الأخذ منه ما يلائم. ويتسع مفهوم التوطين من الداخل ليشمل مصطلحي التأصيل، والتجذير، وغيرهما. أما النموذج الثاني؛ فيتمثل في التوطين من الخارج (indigenization)، وهو تكييف واستيعاب لعلم النفس المستورد من خارج الوطن؛ كي ينسجم مع التربة المحلية، وغالبا ما تتم المرادفة بين كلمات كالأسلمة، والتكييف، والتفاعل، والتبني، والتعريب، والتبيئة؛ لتشير إلى عملية توطين المعرفة النفسية المستوردة.

وعملية توطين علم النفس مارستها مجتمعات بشرية عدة، تلقت علم النفس من الغرب تحديدا، لكنها قامت بتكييفه لقيم مجتمعها وثقافته، كما فعلت اليابان بإدخالها البوذية في علم النفس، ودول آسيوية أخرى بإدخال الكنفشيوسية، وكما فعلت دول أمريكا اللاتينية من تكييف علم النفس وتطعيمه بالماركسية؛ كي يتلاءم مع روح التحرر من الاستعمار الغربي لها (Stevens & Wedding, 2004, p. 4). وحديثنا ليس دعوة لبناء علم نفس وطني، وإن كانت دعوة مستحقة، لكننا ننادي، مرحلياً، بالمواءمة بين علم النفس المستورد والبيئة العربية الإسلامية الحاضنة؛ بحيث تكون مسوغات البحث والبناء النظري والمحتوى العلمي الأكاديمي والمقاييس أكثر حساسية من الناحية الثقافية لواقع المجتمع وقيمه وأولوياته (Zebian, et al., 2007)، إلى أن نتمكن يوما من صياغة وبناء نظريتنا العربية والإسلامية المستمدة من جذور بيئتنا. غير أن هذا الأمر يحتاج إلى الاتفاق على رؤية مشتركة للتوطين أولا، وعلى قائمة بالأولويات الوطنية التي يمكن أن يسهم بها علم النفس. إن نسبة ما يمكن توطينه من هذه المعرفة المستوردة، يعتمد على طبيعة التخصص الدقيق؛ إذ إن الحاجة إلى التكييف والتبيئة لتخصصات نفسية؛ كعلم النفس الاجتماعي، وعلم النفس الإكلينيكي، وعلم النفس الإرشادي، وعلم النفس عبر الحضارات، أكبر مقارنة بتخصصات- علم النفس الفسيولوجي، وعلم النفس المعرفي، والإحصاء النفسي.

إن النظريات النفسية الغربية متصالحة مع قيم مجتمعها الذي يؤكد قيم «الفردانية» وحرية الفرد في الاختيار، والانفكاك من الدين، في حين يتسم المجتمع الكويتي تحديدا، بالجمعوية (Hofstede, 2001)، والانضباط العام، والمحافظة، والارتباط بالدين، وقيم الأسرة الممتدة، والطيبة، وحب العمل الخيري. ولكنه مجتمع منفتح في الوقت نفسه، ويحمل مزيجا متنوعا في نسيجه الاجتماعي، فهنالك الحضري والقبلي، والسني والجعفري، كما أن هناك نسبة عالية من الوافدين العرب وغيرهم تصل إلى نحو 60٪ من تركيبته السكانية، كما أنه مجتمع متعلم إجمالاً، فنسبة الأمية في حدود 3٪، ويتمتع الفرد بمستوى دخل عال، وبدستور منحه حرية التعبير وتنظيم المجتمعات المدنية، وله برلمان منتخب (Barakat, 1985).

ويمكن قياس درجة توطين العلم في بلد ما من خلال ميول باحثيها إلى تناول قضايا تعالج مشكلات حقيقية في بلدانهم، وارتباطها بأجندة التنمية، ومدى انسجام هذه البحوث مع النسق الثقافي السائد، وتعريب المصطلحات الأجنبية. وتقاس أيضا من خلال تحليل محتوى المناهج الدراسية التي تدرس في أقسام علم النفس، وتناغمها مع احتياجات سوق العمل، وقدرة هذا السوق على استيعاب الخريجين، وتسكينهم في الوظائف المناسبة لهم. كما يمكن أن نقيسها من خلال عدد ونوعية المؤسسات التي تقدم الخدمات النفسية، وعدد ونوعية المؤسسات الأكاديمية التي تقدم العلم لطالبيه، والتشريعات التي تدعم مشاركة هذا العلم في جهود التنمية وتحمي المهنة ومتخصصيها.

يرى «أدير» (Adair, et al., 1993) أن التوطين يخضع لعدة اعتبارات، أولها: تبريرات البحث للغاية من إجرائه، ودرجة انتباهه للبحوث المنجزة محليا، وحس البحث النقدي في المناهج والمفاهيم والنظريات المستخدمة فيها. ثانيها: مدى تكييف وانسجام المقاييس المستخدمة في البحث مع ثقافة مجتمع العينة، ويشمل ذلك لغة المقياس، والبنود، وطريقة جمع البيانات. ثالثها: إذا ما كانت للدراسة تطبيقات عملية لمجتمعها. رابعها: مدى تناول الدراسة لمفهوم ثقافة المجتمع، وإذا ما كانت الثقافة أحد متغيرات الدراسة، وقابلية النتائج للتعميم على مجتمعات أخرى.

فمن ناحية تحليل المحتوى البحثي، درست زبيان وآخرون (Zebian, et al., 2007) مسألة التوطين من زاوية الحساسية الثقافية، وخلصوا في تفحصهم إلى 99 دراسة عربية، منها

عشر دراسات كويتية، إلى أن هذه الدراسات غير مهتمة وغير مراعية للحساسية الثقافية لمجتمعها. لقد وجدوا أن ٪90 من الدراسات العربية تتبنى المفاهيم والمناهج والمقاييس الغربية بصورة إجمالية من غير نقد أو تكييف، بينما ناقش ٪4 فقط من الباحثين العرب مصداقية ومواءمة المفاهيم والنظريات للبيئة العربية. كما يمكن ملاحظة عدم الحساسية الثقافية من خلال استيراد مقاييس دون تكييفها مع ثقافة المجتمع الجديد؛ فالترجمة الحرفية لا تضمن المحافظة على المحتوى الأصلي للبند، وحتى تلك التي حاولت ذلك، لم تراع حساب صدق المقياس. لقد وجدوا أن هناك ٪67 من الـ 198 مقياسا مستخدما في هذه الدراسات لم يتم تكييفها على البيئة العربية الجديدة، و٪29 منها أجرت تغييرات طفيفة عليها، كما أن ٪38 لم تتعرض لأي عملية تغيير أو تكييف لتتواءم مع ثقافة مجتمع العينة.

وهناك أدلة بحثية تشير إلى أن تطوير مقياس متسق مع الثقافة العربية أفضل من ترجمة مقياس أجنبي. فقد قارن جادالرب والخضر (Gadelrab & Alkhadher, 2017) بين المقياس الذي طوراه (المقياس العربي للعدالة التنظيمية) وآخر غربي واسع الانتشار مترجم للعربية (Colquitt, 2001; Fischer, et al., 2011)؛ في قدرته على التنبؤ بأربعة محكات (سلوك المواطنة التنظيمية، والالتزام التنظيمي، والوسيلية، والتقدير الجمعي)، باستخدام عينة من الموظفين الكويتيين حجمها 781 موظفا في القطاع العام. وخلصا إلى تفوق المقياس العربي للعدالة التنظيمية على المقياس الآخر في التنبؤ بثلاثة من المحكات الأربعة؛ وفسرت النتيجة في ضوء طبيعة الثقافة والاختلافات في البنية النظرية لكلا المقياسين؛ حيث كانت بنية المقياس العربي للعدالة التنظيمية تعكس بشكل أكبر الثقافة العربية؛ مما شجع الباحثين على فحص تكافؤ القياس في بيئات عربية على نطاق أوسع في دراسة أخرى عبر ثقافية، وقد قاما بالاشتراك مع باحثين من تسع دول عربية مختلفة، هي: مصر، والجزائر، وتونس، والمغرب، وسوريا، والأردن، والسعودية، وعمان بالإضافة إلى الكويت، في التحقق من تكافؤ القياس للمقياس العربي للعدالة التنظيمية عبر الدول العربية، وجاءت النتائج لافتة باحتفاظ المقياس ببنائه العاملي عبر الدول العربية المختلفة، وقد تحقق التكافؤ في جميع مستوياته (Gadelrab, et al., 2020)؛ الأمر الذي يؤكد أهمية مواءمة المقاييس المستخدمة للبيئة المحلية، وعدم الاندفاع نحو الترجمة الحرفية للمقاييس المستوردة. ونشيد هنا بالجهود المتميزة التي قامت بها وزارة التربية، ممثلة في مراقبة

الخدمات النفسية، بتقنين الاختبارات النفسية على البيئة الكويتية، كلوحة الأشكال لسيجان، ومقياس وكسلر لذكاء الأطفال، واختبارات الاستعدادات الفارقة، وغيرها (المشعان، 2010).

وهدفت دراسة الخليفة وبابكر (2011) إلى قياس درجة توطين علم النفس من خلال تحليل محتوى 50 أطروحة في دكتوراه علم النفس في الجامعات السودانية، اختيرت طبقيا وعشوائيا، باستخدام مقياس مصمم لحساب درجة التوطين. أظهرت النتائج ضعف النقاش عبر ثقافي في غالبية الأطروحات، كما أن غالبيتها تفتقر إلى النقد السيكولوجي للمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية. وفي السياق نفسه، قام الخليفة (2000) بتحليل محتوى 50 بحثا نفسيا عربيا في الإبداع والذكاء والموهبة، وخلص إلى انخفاض درجة توطين علم النفس في العالم العربي من حيث الحساسية الثقافية، وتحديدا، في المصادر والتبريرات والمقاييس المستخدمة، غير أن هناك حساسية أعلى في الأبحاث المنشورة في الدوريات العالمية من قبل باحثي علم النفس العرب، نشرت في دوريات عربية وأجنبية.

نرى أن عملية توطين علم النفس أوسع من حصرها في النطاق البحثي، كما هو ملاحظ في كتابات معظم من نادى بالتوطين من الباحثين العرب، فهي تشمل أيضا مجالات عدة؛ كالأكاديمي، والمهني، والمؤسساتي، والتشريعي. أما التوطين من جانبه الأكاديمي؛ فنقصد به مدى تناغم المحتوى العلمي النفسي الذي يدرّس للطلاب مع الأولويات الوطنية، وحساسيته للثقافة المحلية، وقدرته على توظيف حالات وأمثلة ورموز من واقعه المحلي. والملاحظ أن الكتب النفسية المنهجية في جامعات الكويت إما أن تكون مترجمة وإما أن تكون مؤلفة، والمترجمة أقل حساسية ثقافيا من تلك المؤلفة، في حين أن اهتمامات المؤلف منها ينصب في تغطية أساسيات الموضوع أكثر من انخراطها بتوظيف رموز وأمثلة محلية في محتواها. وكحال معظم دول العالم العربي والإسلامي، لا يزال ما يدرس من علوم نفسية في الكويت يعتمد على الأطر النظرية والفكرية الغربية، ولم يتم نقد مسلّماتها وفروضها ومفاهيمها من وجهة نظر الثقافة العربية والإسلامية (الخضر، 2019). ولعل من المناسب في هذا السياق التذكير بدعوة عيون السود (2000) للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى إصدار معجم موحد للمصطلحات النفسية (إنكليزي- فرنسي- عربي)، أسوة بإصداراتها المماثلة؛ كالمعجم الطبي الموحد، والمعجم العربي الموحد للمصطلحات العسكرية؛ وذلك لتوحيد المصطلحات العربية للمفهوم النفسي الواحد،

نظراً للتباين الكبير في ترجمة المصطلحات النفسية الأجنبية في الدول العربية المختلفة.

وللمؤلف تجربة في هذا الشأن؛ كجزء من مسؤوليته رئيسا لقسم علم النفس وقتها؛ حيث قام بالاتفاق مع الناشر «مكجروهل» على تعريب أحد أهم الكتب التمهيدية المشتهرة[1] في علم النفس لتدريسها لطلاب مدخل إلى علم النفس (101)، وتم تنقيته من جميع ما يتعارض مع ثقافة المجتمع الكويتي المحافظ، وتطعيمه ببعض الأمثلة المحلية، وبحمد الله فقد وجد هذا الكتاب النور، ويدرس حاليا لما يقارب أربعة آلاف طالب وطالبة سنويا بجامعة الكويت منذ عشر سنوات. إضافة إلى ثلاثة كتب ترجمت مع الناشر نفسه. أما مسألة تأليف كتاب نفسي منهجي ينطلق أساساً من نظرية عربية إسلامية؛ فما زال بعيد المنال، على الرغم من بعض محاولات طيبة في هذا الشأن.

ولا يمكن أن يوطن علم لا يحظى بإقبال في موطنه، غير أنه من حسن الطالع أن تخصص علم النفس بالكويت يحظى بإقبال كبير، خاصة من الإناث، وهي ظاهرة عالمية كما يبدو في معظم أقسام علم النفس في العالم، ويمكن أن نعتبره مجازاً أنه علم أنثوي، إذا صح التعبير، يدرس من غالبية ذكورية؛ فنجد أن معظم أعضاء هيئة التدريس هم من الذكور (الخضر وجعفر، 1996). ويوضح جدول 1 الزيادة المطردة في أعداد المقبولين في قسم علم النفس بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، الذي وصل إلى 2948 طالب وطالبة في العام الدراسي 2021-2022، فضلا عن الطلاب في برنامج الماجستير (50 طالبا وطالبة)، وطلاب علم النفس التربوي بكلية التربية بجامعة الكويت. وهناك عدد معقول من الأكاديميين الكويتيين، إذ يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس اليوم بقسم علم النفس في جامعة الكويت 26 عضواً، جميعهم كويتيون ما عدا زميلا واحدا يحمل الجنسية المصرية، أما من ناحية الرتب العلمية؛ فنجد أن اثنين يحملان لقب أستاذ، وستة درجة أستاذ مشارك، والباقي درجة أستاذ مساعد. وقد تنوعت المدارس التي تخرجوا فيها؛ فبعد أن كان جميع أعضاء هيئة التدريس بالقسم عند افتتاحه من خريجي الجامعات المصرية العريقة؛ كالقاهرة والإسكندرية وعين شمس-نجد القسم اليوم يضم خريجين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى جانب مصر، يغطون معظم التخصصات الرئيسة في علم النفس.

---

1) وهو كتاب Essentials of Understanding Psychology.

جدول 1: أعداد الطلاب المقبولين بقسم علم النفس لآخر خمس سنوات

	2017-2018	2018-2019	2019-2020	2020-2021	2021-2022
ذكور	52	104	161	249	344
إناث	242	642	1398	2187	2604
المجموع	293	746	1569	2436	2948

أما من ناحية توطين علم النفس مهنياً؛ فبحسب دراسة الخضر وجعفر (1997)، هناك ما يربو على 2500 خريج كويتي متخصص في علم النفس يعملون في 17 مجالاً مهنياً، ويعتقد أن هذا الرقم قد تضاعف اليوم، أما توزيعهم بحسب أهم مجالات العمل؛ فهي كالتالي: مدرس رياض أطفال (٪33.6)، اختصاصي نفسي (٪13.9)، مدرس فلسفة وعلم النفس (٪7.2). وغالبيتهم يعملون في مجالات ذات طابع تربوي (٪76.2)، حيث تستوعب وزارة التربية معظمهم (٪73.9)، والبعض منهم يعمل في مجالات إدارية (٪16). لكن الأهم أن نحو ٪60.8 يعملون في وظائف تتناسب مع تخصصهم، وهذه نسبة تشير إلى أن تخصص علم النفس مرغوب فيه، ويسد حاجة وطنية، وهي حاجة مرشحة للاستمرار لسنوات قادمة، في حين أن هناك ٪30.3 يعملون في مجالات ذات علاقة محدودة بعلم النفس، و٪8.9 في مجالات لا علاقة لها بعلم النفس. مع التنبيه على أن تسمية «اختصاصي نفسي» لكل خريج يعمل في مجال من مجال علم النفس، تعد تسمية ضيقة ولا تعكس التنوع في التخصصات الفرعية المختلفة في هذا العلم، الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة من ديوان الخدمة المدنية.

وهناك مؤسسات فاعلة تقدم خدمات نفسية وتسد حاجات فعلية في الكويت، أهمها مكتب الإنماء الاجتماعي لتقديم الخدمات النفسية للذين تعرضوا لصدمات نفسية خلال غزو العراق للكويت، الذي توسعت نشاطاته مؤخراً ليشمل تقديم الاستشارات النفسية والأسرية لطالبيها. وهناك مكتب الشهيد الذي يرعى أسر الشهداء. إضافة إلى إدارة الخدمة النفسية والاجتماعية بوزارة التربية التي تقدم الخدمات في مدارس الوزارة لجميع المراحل التعليمية. إضافة إلى مركز الكويت للصحة النفسية لعلاج الحالات المرضية، وعشرات المراكز الاستشارية والمدارس الأهلية

المتخصصة، التي تلبي حاجات فعلية للخدمات النفسية. لكن معظمها يقدم هذه الخدمات وفقا للنموذج الغربي. وقد حذر الخضر (2019) من ذلك بالقول: «إن الاختلافات الحضارية بين الشرق والغرب واضحة بلا ريب، تجعل من العسير تعميم التجربة الإنسانية التي بلورت في الغرب، على الشرق، دون تهذيب وتمحيص. ...، فما يعد سلوكا سويا في الغرب، كالمثلية الجنسية، يعد انحرافا واضطرابا في الشرق المسلم».

أما التوطين من جانبه التشريعي؛ فنعني به ما تمنحه القوانين واللوائح والقرارات والتنظيمات الإدارية من اعتراف بأهمية تخصص علم النفس وحيويته ومدى الحاجة إليه، وتيسير قبول خريجيه في المهن ذات العلاقة، وحماية مهنة الاختصاصي وتنظيمها، بحيث لا يمارسها سوى من يحمل التأهيل المناسب، وتشجيع الانخراط في التخصص من خلال منح رواتب ومكافآت ومميزات لخريجيه. وضبط ممارسة الاختصاصي النفسي بميثاق أخلاقي، ومراعاة الثقافة والعادات السائدة.

وعلى حد علم الباحث، لا توجد دعوة صريحة تنادي بتوطين علم النفس في الكويت، كما لا يوجد حوار وطني حول أهمية التوطين، ولا نقد للمسيرة وللعلم المستورد، ربما الاستثناء نقد الخضر (2019) لأقسام علم النفس في الوطن العربي. فالجهود في هذا المجال ضمنية، ومفردة، ومبعثرة، وتفتقر إلى التنسيق.

المنهج

التصميم

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات النوعية، مع بعض البيانات الكمية التي سيتم استخراجها. كما تتبنى التصميم المسحي من خلال تحليل محتوى وثائق وبيانات مرتبطة بقيم التوطين.

العينات

ستقوم الدراسة بفحص مجموعة من الوثائق والدراسات، من المأمول أن قيم التوطين ربما تظهر من خلالها، وهي على النحو الآتي:

1. الإطار العام لخطة التنمية لدولة الكويت 2035، وبرنامج عمل الحكومة الكويتية 2022-2026.

2. قائمة الأولويات البحثية لقطاع الأبحاث بجامعة الكويت.

3. تحليل قائمة بالقوانين والتشريعات الكويتية المتعلقة بمهنة الاختصاصي النفسي.

4. الدراسات النفسية المنشورة بمجلات مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت لمؤلفين كويتيين.

وذلك من أجل تقدير مدى حساسية هذه الدراسات من الناحية الثقافية (Cultural Sensitivity) لقيم التوطين. ويتضح من جدول 2 أن العدد الإجمالي لمجتمع الدراسة، وهي جميع الدراسات المنشورة في مجلات مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، التي تستقبل دراسات في تخصص علم النفس، هو 514 مقالا؛ وحيث إن الدراسة تركز على مجتمع التوطين، وهو الكويت، فإننا استهدفنا الدراسات التي كان مؤلفها أو أحد مؤلفيها كويتيا، فهم من يتوقع أن يقوموا بعملية التوطين؛ ومن ثم انتهينا إلى 154 دراسة، وللتأكد من أن للباحث الكويتي حرية توجيه الدراسة؛ فقد اقتصرنا على الدراسات التي يكون فيها الباحث الكويتي هو الباحث الأول، وتوصلنا إلى 137 دراسة؛ وحيث إن ما يهم هذه الدراسة هو الممارسة الحاضرة، فقد اكتفينا بما نشر خلال الأعوام العشرين الماضية، وتوصلت الدراسة إلى 55 دراسة تمثل ٪35.7 من الدراسات التي كان الباحث الكويتي طرفا في إعدادها.

جدول 2: المقالات المنشورة في مجلات النشر العلمي التي تستقبل بحوثا في تخصص علم النفس

	مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية	مجلة العلوم الاجتماعية	المجلة التربوية	حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية	المجموع
إجمالي دراسات علم النفس المنشورة	51	213	208	42	514
نشر مع باحث كويتي	29	62	41	22	154
الباحث الكويتي هو الأول	24	55	37	21	137
الباحث الكويتي هو الأول ونشر بعد 2001	9 31٪	27 43.5٪	11 26.8٪	8 36.4٪	55 35.7٪

المقياس

صممت الدراسة مقياسا استند إلى المعايير التي اعتمدها «أدير وزملاؤه» (Adair, et al., 1993) لقياس الحساسية الثقافية كأحد أوجه التوطين؛ واستخرجت الدراسة 21 معيارا. وهي: فحص مقدمة الدراسة يستهدف التبريرات (مثلا: مشكلة الدراسة منبثقة من حاجة مجتمعية)، والمراجع (مثلا: استخدمت مقدمة الدراسة مراجع محلية وعربية بشكل كاف)، والربط (مثلا: هناك ربط ملحوظ مع ثقافة الوطن؛ كالدين والعادات، وإحصاءات محلية، واستخدمت الدراسة نظرية تراعي الثقافة المحلية)، والنقد (مثلا: هناك نقد ملحوظ للنظريات والمفاهيم مرتبط بالثقافة). أما من ناحية المنهج؛ فقد فحصت الدراسة العينة (من حيث كونها محلية/عربية)، والمقياس (مثلا: المقياس مناسب مع عينة الدراسة من حيث اللغة، والفئة المهنية والعمرية؛ كما طور أو ترجم بتقنين ليتناسب مع ثقافة العينة). وأخيرا، فحصت المناقشة من حيث التطبيقات (مثلا: هناك ذكر لتطبيقات وتوصيات مرتبطة بنتائج الدراسة مناسبة لمجتمع العينة)، والربط بمصادر عربية (مثلا: هناك إشارات لمصادر عربية في المناقشة، كما أجريت مقارنة بين نتائجها ذات الارتباط

المحلي ونتائج دراسة ذات ثقافة مختلفة «عبر-ثقافي»)، والتفسير (مثلا: راعى تفسير النتائج الأبعاد الثقافية لمجتمعها المحلي)، والتعميم (مثلا: مناقشة قابلية النتائج للتعميم على مجتمعات مشابهة)، والتوطين (مثلا: هناك وعي بفكرة توطين العلم). كانت جميع الدراسات باللغة العربية. يمنح كل بند تقديرا من التقديرات الآتية: أبدا (صفر)، قليل جدا (1-10٪)، قليل (11-30٪)، بصورة متوسطة (31-50٪)، بصورة واضحة (51-70٪)، بصورة واضحة جدا (71-100٪). وللمقيم أن يضع «لا يمكن الحكم» إذا اقتضت الضرورة، غير أنه لا يوجد بند أخذ هذا التقدير. يعتمد تقدير منتصف المدى لوصف النتائج (مثلا: قليل جداً = 5٪). هذا واعتمد متوسط تقدير المحكمين في تحليل النتائج. واستخدمت المعايير وبنودها في دراسات سابقة (الخليفة، 2000، و2001؛ Zebian, et al., 2007)؛ ومن ثم يمكن الاطمئنان إلى صدقها الظاهري وصدقها من ناحية المحتوى. أما من حيث الثبات فقد وجد أن اتفاق المحكمين اللذين قاما بمهمة التقدير بصورة منفصلة، بحساب كاباكوهين، وصل إلى 76؛ الأمر الذي يدعو إلى الاطمئنان على سلامة المقياس من الناحية السيكومترية.

الإجراءات

قام الباحث منفرداً بفحص الوثائق الآتية: الإطار العام لخطة التنمية لدولة الكويت 2035، وبرنامج عمل الحكومة الكويتية 2022-2026، وقائمة الأولويات البحثية لقطاع الأبحاث بجامعة الكويت، وتحليل قائمة بالقوانين والتشريعات الكويتية المتعلقة بمهنة الاختصاصي النفسي. اشتملت الدراسة على إشارات يمكن أن تعكس اهتمام المشرع أو صانع القرار بتوطين علم النفس، من ذلك: اعتبار علم النفس ومختصيه شركاء في عملية التنمية، ومدى تقديره لمهنة الاختصاصي النفسي، وتنظيم مزاولتها بالمختصين بها، ومدى اعتبار القضايا النفسية ضمن الأولويات البحثية، ومدى توافر نصوص تحمي المهنة، وغير ذلك.

أما الإجراءات التي تمت بخصوص المقياس المستخدم فقد كان الفحص وإعطاء التقديرات يتم من خلال اثنين من المحكمين، دربهما المؤلف لهذا الغرض، كلاهما حاصل على الدكتوراه، ومارس مهنة التدريس، أو هو عضو في هيئة تدريس، ويقدر كل منهما البند نفسه بصورة منفردة، ثم يجتمعان لمراجعة التقديرات والتأكد من اتساق الدرجة الممنوحة للبند، بأخذ متوسط التقدير لكلا

المحكمين. في حالة الاتفاق بينهما، يترك التقدير على حاله، وإذا ما كان هناك اختلاف رتبة واحدة بينهما، يؤخذ متوسط التقديرين، أما إذا كان الاختلاف رتبتين، فتعتمد الرتبة التي بينهما، أما عند الزيادة بأكثر من رتبتين، فإنه يرجع إلى النص مرة أخرى والمناقشة ثم يتفق المقيمان على التقدير الأنسب، ويتم كل ذلك بحضور الباحث، الذي يكون رأيه هو المرجح في حالة الخلاف. وقد وجد أن مستوى الاتفاق عال بين المقيّمين، وأن الاختلاف بينهما لا يزيد على ٪18 من مجموع التقديرات الممنوحة. تمت عملية التقييم بمراجعة النسخة الإلكترونية لنص الدراسة (pdf)، ورصد التقييمات في ملف إكسل يحتوي على جميع بيانات الدراسة (المؤلف، اسم الدراسة، سنة النشر، الصفحات، العدد، المجلد، اسم المجلة، إلخ). فحص الوثائق أجراها المؤلف منفردا. عند فحص الدراسات، منح تقدير كمي رتبي، حوّل فيما بعد إلى نسب مئوية. واعتبرت النسبة التي حصل عليها البند ما بين صفر و٪20 منخفضة جدا، و21 و40 منخفضة، و41 و60 متوسطة، و61 و80 مرتفعة، و81 و100 مرتفعة جدا.

النتائج

أولا: فحص الإطار العام لخطة التنمية لدولة الكويت وبرنامج عمل الحكومة

تتلخص رؤية الكويت 2035 (رؤية الكويت، 2023؛ مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2021) في:

تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجع فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة''. (ديوان مجلس الوزراء، 2022)

وتعكس الرؤية «كويت جديدة» لها أولويات بعيدة المدى للتنمية في الدولة، وهي مبوبة في خمسة موضوعات رئيسة، يمكن النظر إليها كنتائج تسعى لتحقيقها، وهي: 1. مشاركة المواطن واحترام القانون؛ 2. حكومة فاعلة؛ 3. اقتصاد مزدهر ومستدام؛ 4. دولة مزدهرة؛ 5. مكانة عالمية متميزة. وهناك سبع ركائز، هي مجالات تركيز الخطة، تتلخص في: 1. مكانة عالمية متميزة؛ 2.

بنية تحتية متطورة؛ 3. رأس مال بشري إبداعي؛ 4. إدارة حكومية فاعلة؛ 5. رعاية صحية عالية الجودة؛ 6. اقتصاد متنوع مستدام؛ 7. بيئة معيشية مستدامة. وكل ركيزة تشتمل على عدد من البرامج والمشروعات الاستراتيجية.

وتحتوي الرؤية على بعض الإشارات لمشروعات متصلة بالخدمات النفسية والاجتماعية، أهمها: إنشاء مبنى متكامل يخدم شريحة كبار السن (65 سنة فأكثر)، يهدف إلى توفير أوجه الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والثقافية والترفيهية لهم، وتصميم نادٍ رياضي للمعوقين، وإعداد وتنفيذ السياسة الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الدمج في التعليم والعمل والترفيه والمشاركة المجتمعية والرعاية الصحية)، القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة. وعلى الرغم من أن الرؤية أشارت إلى سعيها في أنها «ترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية»؛ فإنه لا توجد أي إشارة صريحة أو ضمنية ولا مشروع يعكس هذه الرؤية؛ بل إنه وحتى موضوع التميّز الثقافي الذي سبقت به الكويت محيطها، لا يوجد له ذكر، إلا ما يخص دعم خطة التنمية هذه، مع إشارات إلى عمليات التنقيب عن الآثار. وبوجه عام، هناك اهتمام ملاحظ بالمشروعات ذات الطبيعة التكنولوجية والاقتصادية والتعليمية، واهتمام أقل بالإنسان والعناية به من الناحية النفسية، كما أنه لا يوجد ذكر للخدمات الصحية النفسية، أو دور للاختصاصي النفسي في التنمية. وعند تفحص وثيقة برنامج عمل الحكومة الكويتية للفصل التشريعي السادس عشر للفترة الممتدة من 2022 إلى 2026، والمنطلقة من رؤية الكويت 2035 آنفة الذكر، نجدها ترجمة مرحلية للرؤية، كما نلاحظ إشارات إلى تطوير المناهج الدراسية في تعليم العلوم والتكنولوجيا والرياضيات (STEAM)، لكن الوثيقة تستدرك أن تعليم العلوم والتكنولوجيا والرياضيات هما الأولوية، وليس العلوم الإنسانية.

ثانيا: فحص الأولويات البحثية لقطاع الأبحاث بجامعة الكويت

اعتمدنا في فحص توطين البحث العلمي على كتيب «مجالات الأولويات البحثية 2018» الصادر عن قطاع الأبحاث (2023)، التابع لمكتب نائب مدير الجامعة للأبحاث. وتتمتع مشروعات الأولويات بمزايا تتعلق بمرونة تنفيذها، كتسريع إجراءات التحكيم، والأولوية في استخدام الأجهزة والمختبرات، وتعيين العمالة الدائمة، إضافة إلى الحوافز التي تمنح لباحثيها؛

كالسماح بالمهمات العلمية ودعوة خبير كل سنة من سنوات المشروع، وحضور مؤتمر دون ورقة، أو زيارة معهد، وجوائز مالية. وحددت هذه الوثيقة خمسة عشر مجالا ذا أولوية، ويندرج تحت كل مجال مجموعة من المشروعات. هناك خمسة مجالات ذات طبيعة علمية وتكنولوجية؛ كاستدامة مصادر الطاقة المتجددة والبديلة، ومصادر المياه، وأمن المعلومات والشبكات، وإدارة التكنولوجيا، وتعزيز عملية استخراج النفط، وإنتاج النفط الثقيل ومعالجته، والتلوث البيئي؛ وهناك مجالات صحية مرتبطة بأمراض القلب والسكري والسرطان والتقدم بالسن، واكتشاف العقاقير. فيما يخص المجالات الاجتماعية والإنسانية والإدارية، لم تحدد قضايا معينة سوى موضوع المواطنة والوحدة الوطنية، ومناهج التعليم ومخرجاتها، والتمويل والخدمات المصرفية الإسلامية، إلى جانب اللغويات وصعوبات التواصل. والملاحظ أن هناك تركيزا شديدا في الأولويات على الجوانب التقنية والعلمية، مع شبه إغفال للجوانب النفسية والاجتماعية، فهناك قضايا نفسية–اجتماعية غاية في الأهمية، وتستحق التحديد الصريح، من ذلك: الهوية الاجتماعية، والعنف، والمخدرات، والطلاق، والهوية الجنسية، والتغريب، والأنماط الاستهلاكية، وتعزيز قيم تنمية الذات، والصحة النفسية للمواطن، والتأثيرات السلبية لشبكات التواصل الاجتماعي، وغيرها.

ثالثا: فحص التشريعات ذات العلاقة بالخدمات النفسية والاجتماعية

توفر حكومة الكويت (2022) من خلال بوابتها الإلكترونية الرسمية مجموعة القوانين والتشريعات المعتمدة في الدولة. لكن ما يهمنا هو تلك القوانين والقرارات التنفيذية المتعلقة بالجوانب النفسية للفرد. فهناك قوانين متعلقة بحقوق الطفل (2015/21)، ورعاية المسنين (2007/11)، وأخرى متصلة بحضانة الطفل، وهناك قرار بشأن الحضانة العائلية (20/أ 2016 رقم 80)، ودور الحضانات الخاصة (2014/22)، وقبول الأطفال بدار الطفولة التابعة لإدارة الحضانة العائلية (1998/42). كما أن هناك قوانين تخص حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2010/8)، تضمن تمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية. وهناك تشريعات أخرى متعلقة بالأسرة؛ أنشئ بناء عليها مجلس أعلى خاص بها (2006/401). كما أُصدرت تشريعات بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها (74 و1983/391 و1987/48).

ولقد اهتم المشرع بصحة الفرد النفسية، وأفرد لها قانونا خاصا (2019/14) يعد نقلة

نوعية في مجالات حقوق الإنسان، وضمانه لحقوق المرضى النفسيين، وحفظ كرامتهم، وصون خصوصيتهم. فقد عرف القانون الصحة النفسية، والمرض النفسي، والمريض النفسي، والطبيب النفسي، والمعالج النفسي (الحاصل على مؤهل جامعي في علم النفس)، وغيرها. وأمر بإنشاء مجلس تنسيقي للصحة النفسية، من بين أعضائه أحد أعضاء هيئة التدريس في علم النفس بجامعة الكويت، متخصص في الصحة النفسية، وآخر معالج نفسي إكلينيكي. وحدد أن لكل فرد الحق في طلب الخدمة الصحية النفسية، ويجب أخذ موافقة المريض المستنيرة على العلاج ما دام يتمتع بالقدرة العقلية على الفهم والإدراك، ولا يجوز إعطاؤه علاجا (دوائيا أو نفسيا أو سلوكيا أو كهربائيا) دون إحاطته علما بذلك. وحدد القانون عقوبات رادعة على كل من حجز أو تسبب عمدا في حجز أحد الأشخاص بصفته مصابا بأحد الأمراض النفسية أو العقلية في غير الأمكنة أو الأحوال المنصوص عليها في القانون، أو كان مكلفا برعاية مريض نفسي وأساء معاملته، أو أفشى سرا من أسرار المريض النفسي، أو أعطى عمدا دواء دون تعليمات الطبيب المختص. كما لا يجوز تقييد حرية المريض النفسي جسديا أو عزله دون اتباع الإجراءات الفنية المحددة. من جانب آخر، تقوم وزارة الصحة بإنشاء مراكز إيواء للمرضى الذين يرفض أهلهم استقبالهم، أو لا يقومون بحسن معاملتهم؛ على الرغم من أن حالتهم لا تستدعي البقاء في المنشأة. وما دام المريض لائقا صحيا للعمل، فلا يحول تلقيه العلاج النفسي أو وجود ملف طبي له، دون حقه في العمل في أي جهة حكومية. ثم جاءت اللائحة التنفيذية للقانون السابق، الصادرة عن وزير الصحة لتبيان المزيد من التفاصيل. وهناك عدة قرارات وزارية منظمة بهذا الشأن، منها قرار 2008/434 المنظم لإنشاء عيادات لمزاولة مهنة الطب النفسي بالقطاع الأهلي.

ويمكن اعتبار هذا القانون درة القوانين النفسية؛ إذ كفل الرعاية النفسية لمستحقيها، وحفظ حقوق المريض النفسي، وعزز حماية حقوق الإنسان، وأبرز أهمية العلوم النفسية في بناء الإنسان والمحافظة عليه، وقدر مهنة الاختصاصي النفسي. ويمكن اعتبار القانون ولائحته التنفيذية صورة من صورة توطين علم النفس تشريعيا، واعترافا بالعلوم النفسية وأهميتها.

رابعا: فحص دراسات مجلات مجلس النشر العلمي

يوضح جدول 3 متوسط التقديرات النسبية للمحكمين، وذلك لكل بند من بنود استبانة الحساسية الثقافية؛ حيث يتضح أن التقديرات راوحت بين ٪20 و٪59؛ أي أن متوسط التقديرات التي حصلت عليها هذه البنود تقع بين منخفض جدا ومتوسطة. فعند فحص مقدمة الدراسة، نجد أن تبريراتها (انبثاق الدراسة من حاجة مجتمعية وارتباط أهدافها بخصوصيات وطنية) جاءت في مجملها متوسطة، لكن استخدام المراجع العربية منخفض إلى حد ما. أما من حيث قدرة الدراسة على ربط سياقها العام مع ثقافة الوطن، ومراعاتها للمفاهيم المحلية، وتبنيها لنظرية تتناسب مع طبيعة المجتمع، فالصورة العامة يمكن أن نصنفها بأنها متوسطة، غير أن قدرة الدراسات هذه على نقد النظريات والمفاهيم المستخدمة من الناحية الثقافية، جاءت منخفضة. وإذا ما أتينا إلى قسم المنهج، نجد أن هناك وعيا معقولا، بدرجة متوسطة، بأهمية استخدام عينة محلية أو عربية ذات عدد كاف. أما مدى تناسب المقاييس المستخدمة مع نوعية العينة المستخدمة؛ وتطويرها أو ترجمتها لمقاييس لتتناسب مع ثقافة المجتمع، ومدى توافق الخصائص السيكومترية مع العينة المستخدمة؛ فقد جاءت بدرجة متوسطة. وعند تفحص قسم المناقشة، نجد أن هناك تطبيقات وتوصيات مفيدة لمجتمع العينة بدرجة متوسطة، وبالدرجة نفسها جاء ربط النتائج بمصادر عربية، ومقارنتها بنتائج من ثقافة مختلفة. لكن قدرة هذه الدراسات على الإتيان بتفسيرات معقولة تراعي العوامل الثقافية للمجتمع، وعلى تعميم نتائجها على مجتمعات مشابهة، ووعيها بمفهوم التوطين، فقد كانت منخفضة إلى حد ما. ويمكن تلخيص ذلك بالقول: إن مدى الحساسية الثقافية لهذه الدراسات، كمؤشر على درجة التوطين، جاء بدرجة منخفضة إلى متوسطة.

جدول 3: متوسط التقديرات النسبية للمحكمين لكل بند من بنود استبانة الحساسية الثقافية

التصنيف	البند	٪	التصنيف	البند	٪
التبريرات	مشكلة الدراسة منبثقة من حاجة مجتمعية	59	المقياس	المقياس مناسب مع عينة الدراسة (اللغة، الفئة المهنية، الفئة العمرية، ...إلخ)	58
	أهداف الدراسة ذات ارتباط بخصوصيات الوطن	55		المقياس طوّر أو تُرجم بتقنين ليتناسب مع ثقافة العينة	58
المراجع	استخدمت الدراسة مراجع محلية وعربية بشكل كاف	40		استخراج ثبات الدراسة وصدقها من عينة متوافقة مع خصائص عينة الدراسة	54
الربط	ربط ملحوظ مع ثقافة الوطن (الدين، العادات، المشكلات، إحصاءات محلية، مواقف محلية، ...إلخ)	44	تطبيقات	هناك ذكر لتطبيقات مرتبطة بنتائج الدراسة مناسبة لمجتمع العينة	56
	راعت المفاهيم المستخدمة الثقافة المحلية	41		قدمت الدراسة توصيات مفيدة لمجتمعها المحلي	54
	استخدمت الدراسة نظرية تراعي الثقافة المحلية	37	ربط النتائج بمصادر عربية وأجنبية	هناك إشارات إلى مصادر عربية في المناقشة	40
	استخدمت الدراسة متغيرات يمكن ربطها بالثقافة المحلية	45		أجرت الدراسة مقارنة بين نتائجها ذات الارتباط المحلي بنتائج دراسة ذات ثقافة مختلفة (عبر–ثقافي)	20
النقد	هناك نقد ملحوظ للنظريات والمفاهيم مرتبط بالثقافة	21	التفسير	راعى تفسير النتائج الأبعاد الثقافية لمجتمعها المحلي	37
	هناك ذكر لمفهوم الثقافة	39	التعميم	تناولت المناقشة قابلية النتائج للتعميم على مجتمعات مشابهة لخصائص عينة الدراسة	37
العينة	عينة الدراسة محلية/عربية	57	التوطين	هناك وعي بفكرة توطين العلم	39
	عدد العينة ممثل بشكل كاف لمجتمعها	50			

المناقشة

سعت هذه الدراسة إلى تلمس جهود توطين علم النفس في الكويت، ولإتمام ذلك، تتبعت مدى الاهتمام بعلم النفس وتطبيقاته في الإطار العام لخطة التنمية لدولة الكويت 2035، وبرنامج الحكومة، والأولويات البحثية لقطاع الأبحاث بجامعة الكويت، والقوانين والتشريعات الكويتية ذات المجالات النفسية. كما فحصت مدى الحساسية الثقافية للدراسات المتصلة بعلم النفس، والمنشورة في مجلات مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، التي أعدها باحثون كويتيون، من حيث: مناسبة تبريرات مشكلة الدراسة، والعينة والمقاييس المستخدمة، واستنادها إلى التراث المحلي والعربي، ونوعية المناقشة من حيث تطبيقاتها وتعميماتها وتفسيراتها، وغير ذلك.

فيما يخص الإطار العام لخطة التنمية لدولة الكويت وبرنامج عمل الحكومة، يمكن أن تستخلص عدة ملاحظات مرتبطة بموضوع دراستنا، الأولى: الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن، والمرأة من ناحية محاربة التمييز ضدها. الثانية: إنه على الرغم من إعلان الوثيقة عن سعيها لترسيخ القيم والمحافظة على الهوية الاجتماعية، فإنه لا يوجد ما يعكس جدية هذا التوجه. الثالثة: ليس هناك إشارات جادة تعكس اهتماما بالثقافة. الرابعة: لا ذكر لصحة المواطن النفسية، ولا دور لعلم النفس في التنمية. هناك اهتمام بالتعليم، ولكن من زاويته التقنية، خاصة مجالات العلوم والتكنولوجيا والرياضيات. والصورة العامة التي يمكن أن نخرج منها، أن جهود توطين علم النفس غائبة في خطة التنمية وبرنامجها المرحلي.

أما ما يخص الأولويات البحثية لقطاع الأبحاث بجامعة الكويت؛ فمن الواضح أنها تتجه نحو التخصصات ذات الطبيعة العلمية والتقنية والتكنولوجية والصحية. وعلى الرغم من أنها اعتبرت أن المجالات الاجتماعية والإنسانية والإدارية ذات أولوية، فإنها لم تسّم موضوعات محددة تعتبرها قضايا مجتمعية ملحّة كالهوية الوطنية، والعنف، والمخدرات، والطلاق، والهوية الجنسية، والتغريب، وغيرها، ولا حتى المشكلات الإدارية كالتسيب الوظيفي، والترهل، والتكدس، وضعف الإنتاجية؛ الأمر الذي لا يعكس اهتماما واضحا بالتوطين.

غير أن التوطين يبدو أكثر وضوحا عند فحص التشريعات ذات العلاقة بالخدمات النفسية والاجتماعية؛ فهناك تشريعات تعكس اهتماما بالأسرة، وحقوق الطفل وحضانته، ورعاية المسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة، ومكافحة المخدرات، وبصحة الفرد النفسية وحقوق المرضى

النفسيين. كما أن هناك تشريعات خاصة بفتح العيادات الخاصة لمزاولة مهنة الطب النفسي بالقطاع الأهلي. وكلها تؤكد دور علم النفس في التنمية، وتعزز مهنة الاختصاصي النفسي. وما ينقص هذه الجهود وجود جهة تدريب معتمدة مسؤولة عن إصدار شهادات مزاولة المهنة، وفقا لمعايير عالمية؛ حفظا لمهنة الاختصاصي النفسي، ومنعا للمتطفلين، وينتظر أن يكون لجمعية علم النفس الكويتية دور فاعل في ذلك.

من جانب آخر، فإنه عند تفحص عينة من الدراسات المنشورة خلال الأعوام العشرين الماضية في الدوريات التابعة لمجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، التي قام بها باحثون كويتيون كطرف رئيس، نجد أن حساسية هذه الدراسات للجوانب الثقافية، ووعيها بمستلزمات التوطين من جانبه النفسي، منخفضة إلى متوسطة على أكثر تقدير. ويتوافق ذلك مع ما توصلت إليه زيبان وزملاؤها (Zebian, et al., 2007) والخليفة (2000، 2001)، من أن الدرجة العامة من توطين علم النفس في العالم العربي منخفضة من حيث الحساسية الثقافية، وإن كانت هذه النسبة ترتفع في الأبحاث في الدوريات الأجنبية من قبل باحثين عرب في مجال الذكاء والموهبة والإبداع تحديداً. وما زالت الدراسات الحديثة تؤكد ضعف عملية التوطين هذه في عالمنا العربي (Saab, et al., 2020; Saab et al., 2022). وربما أحد معوقات التوطين أنك تُدفع للنشر باللغة الإنجليزية، في حين أنك تفكر وتحلم وتتفاعل يوميا بلغتك العربية (Bou Zeineddine, et al., 2022; Hanafi & Arvanitis, 2014).

ومن السهولة ملاحظة أن معظم الباحثين النفسانيين الكويتيين يكتبون بصورة متقطعة ومتناثرة، وفي موضوعات مبعثرة لا رابط بينها، دون التركيز على قضايا بحثية محددة والتعمق فيها، مع التركيز على استخدام الطلاب، الذين هم شريحة من المجتمع وليسوا كل المجتمع، والمحفز للبحث غالبا ما يكون توافر أداة القياس، وليس جوهرية مشكلة البحث، وكثير منها موضوعات تجاوزها الزمن، مع غياب شبه تام للبحوث التنظيرية؛ فمعظم الأبحاث لا يحظى بتأصيل نظري رصين يمهد ويبرر لإجراء الدراسة؛ الأمر الذي دفع الخليفة (2000) بوصف علم النفس في العالم العربي بأنه «علم نفس الورقة والقلم»، و«علم نفس الفرض الصفري».

كما أن معظمها بعيد عن هموم عالمها العربي أو الإسلامي، وحتى الوطني، بل مشكلات

بحثية لا تحظى بأولية وطنية، وليست مرتبطة بخطط التنمية (الخضر، 2019)، وحتى الموضوعات ذات الأولويات الوطنية يتم نشرها في مجلات غربية لا يعلم الوطن عنها شيئا (Alkhadher & Scull, 2020; Scull, et al., 2000). إن معظم ما يكتبه الباحثون النفسانيون الكويتيون، والعرب عموما، منسجم مع الأجندة النفسية الغربية، وأولوياتها واهتماماتها، بل أصبحنا مصدرين للبيانات التي يحتاج إليها الباحث الغربي ليدعم نتائجه؛ ومن ثم إعادة تصديرها إلينا في صورة نظريات وتعميمات ومفاهيم، خاصة تلك البحوث التي أعدت للنشر في المجلات الغربية؛ لدوافع الترقية الأكاديمية غالباً، أو رغبة في الوصول إلى قطاع واسع من الباحثين من خلال النشر في مجلات مدرجة في قواعد النشر العالمية؛ من مثل: Scopus و Web of Science، أو رغبة في الحصول على استشهادات أكثر.

هذه الدراسة لم تفحص المجال الأكاديمي، وتحديدا المناهج والكتب الدراسية المقررة في علم النفس بالجامعات الكويتية، والمؤتمرات العلمية، والأطروحات والرسائل الجامعية؛ لفحص مدى وعيها بالتوطين وحساسيتها الثقافية؛ وعليه توصي هذه الدراسة الباحثين بجعل ذلك من أولوياتهم البحثية. حتى البعثات الدراسية يجب أن توجه لفتح مجالات ذات أولويات وطنية، كعلم النفس البيئي، وعلم النفس الديني، وعلم النفس الرياضي، وعلم نفس عبر الحضارات، وعلم النفس العسكري، وغيرها. كما توصي الدراسة بأن تأخذ الجمعية النفسية الكويتية زمام المبادرة في قيادة دفة التوطين، ونشر الوعي الثقافي بهذا الشأن. ولعل الجامعات الخاصة بالكويت معنية أيضا بنتائج هذه الدراسة، نظرا لكون معظم مناهجها مستوردة، وتعكس ثقافة المصدر. ولعل وزارة التعليم العالي أيضا تجعل مسألة التوطين جزءا من أولوياتها.

تأمل هذه الدراسة أن تسهم في زيادة وعي باحثينا ومتخذي القرار في أهمية توطين العلوم بصورة عامة، وعلم النفس تحديدا، فمن المؤلم حقا ألا يشعر البعض بأهمية ذلك. إن أي جهد في مجال توطين علم النفس سيعزز الصدق الداخلي والصدق الخارجي لمنتجنا النفسي. ونعني بالصدق الداخلي مدى ثقتنا في دقة النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحوثنا، كما نعني بالصدق الخارجي أن ما استوردناه من نظريات ومعارف نفسية قابل للامتصاص في بيئتنا، ومتوافق ومنسجم معها. وإلى أن نتمكن يوما من صياغة نظريتنا النفسية الإسلامية والعربية الخاصة بنا، تحت مسمى أسلمة أو تأصيل العلوم، يبقى التوطين محطة لا مناص منها.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

حكومة الكويت. (2022). البوابة الإلكترونية الرسمية. https://e.gov.kw/sites/kgoArabic/Pages/eServices/LegalPortal/Legal.aspx

الخضر، عثمان، وجعفر، هدى، مجالات عمل خريجي علم النفس بدولة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، 25(3)، 1996.

الخضر، عثمان، أقسام علم النفس في الجامعات العربية واضطراب الهوية، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، 9، 2019.

الخضر، عثمان، نشأة علم النفس في الكويت [ورقة أرسلت للنشر]، قسم علم النفس، جامعة الكويت، 2022.

الخليفة، عمر هارون، توطين علم النفس في العالم العربي: دراسة تحليلية لأبحاث الإبداع والذكاء والموهبة، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، 12(1)، 2000.

الخليفة، عمر، وبابكر، منى، توطين علم النفس: دراسة تحليلية لعينة من أطروحات دكتوراه علم النفس في الجامعات السودانية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 4(7)، 2001.

الخليفة، عمر، توطين علم النفس في العالم العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2009.

ديوان مجلس الوزراء، برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر، 2022، يناير، 4. https://drive.google.com/file/d/1E0-UsnlN4aHcEm3a05QD8ZGM_KQ0ZRng/view

رؤية الكويت 2035 «كويت جديدة». (2023، يناير 10). http://www.newkuwait.gov.kw/home.aspx

الزهراني، صالح، المعرفة النفسية في التراث المعرفي للحضارة الإسلامية: مدخل نقدي من منظور التوطين، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، 14، 2018.

شولتز، د.، و شولتز، س. (2017). تاريخ علم النفس الحديث (قدري حفني، وعبداللطيف خليفة، وفؤاد أبو المكارم، مترجم؛ ط 8)، المركز القومي للترجمة، (العمل الأصلي نشر في 2008).

عيون السود، نزار، مسيرة العلوم النفسية في الوطن العربي وآفاق تطويرها، عالم الفكر، 29(1)، 2000.

قطاع الأبحاث، مجالات الأولويات البحثية، جامعة الكويت، 2018.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، رؤية الكويت 2035: كويت جديدة، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2021.

المشعان، دلال، رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة (الجزآن: الأول والثاني). وزارة التربية–الأمانة العامة للتربية الخاصة، 2010.

المراجع باللغة الأجنبية:

Adair, J. G., Puhan, B. N., & Vohra, N. (1993). Indigenization of psychology: Empirical assessment of progress in Indian research. International Journal of Psychology, 28(2). https://doi.org/10.10800207599308247182/

Alkhadher, O., & Scull, N. C. (2020). Can moral judgment, critical thinking, and Islamic fundamentalism explain ISIS and Al-Qaeda's armed political violence? Psychology of Violence, 10(2). https://doi.org/10.1037/vio0000242

Barakat, H. (1985). The Arab family and the challenge of social transformation. In E. Fernea (Ed.). Women and the family in the Middle East: New voices of change. University of Texas Press.

Bou Zeineddine, F., Saab, R., Láštičová, B., Ayanian, A., & Kende, A. (2022). Unavailable, insecure, and very poorly paid: Global difficulties and inequalities in conducting social psychological research. Journal of Social and Political Psychology. https://doi.org/10.23668/psycharchives.6893

Colquitt, J. A. (2001). On the dimensionality of organizational justice: A construct validation of a measure. Journal of Applied

Psychology, 86. doi: 10.10379010.86.3.386-0021/

Danziger, K. (1985). The origins of the psychological experiment as a social institution. American Psychologist, 40.

Fischer, R., Ferreira, M.C., Jiang, D.Y., Chen, B.S., Achoui, M., Wong, C.C., Baris, G., Mendoza, S., van Meurs, N., Achmadi, D., Hassan, A., Berberoglu, G., Harb, C., Darwish, D.D. & Assmar, E.M.L. (2011). Are Perceptions of Organizational Justice Universal? An Exploration of Measurement Invariance across Thirteen Cultures. Social Justice Research, 24.

Fowler, R. D., & Newman, R. (2004). Psychology in the United States. In M. J. Stevens & D. Wedding (Eds.), Handbook of International Psychology. Brunner-Routledge.

Gadelrab, H. F., Alkhadher, O., Aldhafri, S., Almoshawah, S., Khatatba, Y., El Abiddine, F. Z., Alyatama, M., Almsalak, S., Tarboush, N., Slimene, S. (2020). Organizational Justice in Arab Countries: Investigation of the Measurement and Structural Invariance. Cross-Cultural Research, 54 (1). https://doi.org/10.1177106939711881509 9/

Gadelrab, H., & Alkhadher, O. (2017). To translate or to develop a measure? The case of a new Arabic measure of organizational justice. International Journal of Selection and Assessment, 25 (1).

Hanafi, S., & Arvanitis, R. (2014). The marginalization of the Arab language in social science: Structural constraints and dependency by choice. Current Sociology, 62(5). https://doi.org/10.1177001139211453150 4/

Haque, A. (2004). Psychology from Islamic Perspective: Contributions of Early Muslim Scholars and Challenges to Contemporary Muslim

Psychologists. Journal of Religion and Health, 43(4). https://doi.org/10.1007/s109434302--004-z

Hofstede, G. (2001). Cultures consequences: Comparing values, behaviors, institutions, and organizations across nations (2nd ed.). SAGE.

Pickren, W. E. (2009). Indigenization and the history of psychology. Psychological Studies, 54(2). https://doi.org/10.1007/s12646-7-0012-009

Saab, R., Ayanian, A. H., & Hawi, D. R. (2020). The status of Arabic social psychology: A review of 21st-century research articles. Social Psychological and Personality Science, 11(7). https://doi.org/10.11771948550620925224/

Saab, S., Harb, C., Ayanian, A., Badaan, V., & Albzour, M. (2022, August 31). Psychology in the Arab Region: A Critical Perspective on Challenges and Ways Forward. Association of Psychological Sciences. https://www.psychologicalscience.org/observer/gs-psychology-arab-region

Scull, N, Alkhadher, O., & Alawadi, S. (2020). Why people join terrorist groups in Kuwait? A qualitative examination? Political Psychology, 41 (2). https://doi.org/10.1111/pops.12622

Stevens, M. J., & Wedding, D. (Eds.). (2004). Handbook of International Psychology. Brunner-Routledge.

Zebian, S., Alamuddin, R., Maalouf, M., & Chatila, Y. (2007). Developing an Appropriate Psychology through Culturally Sensitive Research Practices in the Arabic-Speaking World. Journal of Cross-Cultural Psychology, 38 (2). https://doi.org/10.1177002022106295442/

دراسة في توطين مفاهيم الدعم الاجتماعي وأثرها على صحة المسن في المجتمع الخليجي: الكويت مثالا

أ. د. يعقوب يوسف الكندري *

* أستاذ الأنثروبولوجيا والاجتماع بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت. حصل على درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة ولاية أوهايو The Ohio State University في الولايات المتحدة الأمريكية. مكلف حاليا بإدارة مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، شغل مناصب متعددة، فقد عمل عميدا لكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، له العديد من المؤلفات والأبحاث، منها 30 كتابا، والعديد من البحوث في المجلات العلمية المحكمة. عمل مستشارا في مكتب الشهيد التابع للديوان الأميري، حاصل على ست جوائز علمية منها جائزة الدولة التشجيعية من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

دراسة في توطين مفاهيم الدعم الاجتماعي وأثرها على صحة المسن في المجتمع الخليجي: الكويت مثالا

ملخص البحث:

لقيت الدراسات الغربية في مجال الدعم الاجتماعي نصيبا وافرا من الاهتمام من منطلقات علمية متعددة. وقد انطلقت منها الدراسات الأنثروبولوجية المختلفة التي تناقش موضوع الدعم الاجتماعي على صحة الفرد في الثقافة الغربية تحديدا. وارتبطت مفاهيم الدعم الاجتماعي على الشرائح العمرية المختلفة وبالتحديد تأثيراتها على صحة المسنين. ولذلك، فإن الدراسة الحالية تهدف إلى الوقوف حول إمكانية توطين العلوم وبالتحديد في مجال العلوم الاجتماعية الصحية من خلال دراسة الدعم الاجتماعي كأحد المفاهيم الاجتماعية المهمة والمؤثرة في موضوع الصحة والمرض، وبالتحديد على شريحة المسنين في المجتمع الكويتي. ولذلك، فإن هذه الورقة سوف تسلط الضوء على أبعاد وأدوات الدعم الاجتماعي في الثقافة المحلية من خلال الوقوف على مواضيع رئيسة مرتبطة بهذا المفهوم مثل موضوع الدين وأثره على تحقيق الدعم الاجتماعي للمسن وأدواته المختلفة، وموضوع ما يسمى بقوة التواصل الاجتماعي مع الأقرباء والأصدقاء وتكرار هذا التواصل، والعلاقات القرابية التي تشكل العصب الرئيس في موضوع التمايز الثقافي مع الأدبيات الغربية، وأثر الحياة الزواجية وأثر الأبناء في هذه الحياة، وتأثير الزوج/الزوجة على صحة المسن، وتأثير فقدان أحدهما على الآخر، ومفاهيم العمل والتقاعد وتأثيره، وشبكة العلاقات الاجتماعية والقرابية المؤثرة، وكذلك من خلال أطر منهجية تتعلق بقياس هذا الدعم الاجتماعي من خلال المقاييس الاجتماعية التي تحتاج فعليا إلى توطين.

الكلمات المفتاحية: الدعم الاجتماعي، المسنين، الكويت، توطين العلوم الاجتماعية الصحية

مقدمة:

يعتبر مفهوم الدعم الاجتماعي من المفاهيم التي تلاقى حولها عديد من العلوم والفروع من المعرفة. فقد تمت دراسة مفهوم الدعم الاجتماعي من منطلقات وفروع معرفية علمية مختلفة؛ فقد تم تناولها في المجال النفسي، والتربوي، والاجتماعي، ومجال الخدمة الاجتماعية، وعلوم الاتصال، والعلوم الطبية، والصحة العامة، وغيرها من الفروع المعرفية المختلفة. وقد ظهر هذا المفهوم أيضا في مجال الدراسات الأنثروبولوجية التي اهتمت بالتأثير الثقافي لهذا الدعم على الصحة العامة للفرد؛ فانطلقت الدراسات الأنثروبولوجية المختلفة التي تناقش موضوع الدعم الاجتماعي على صحة الفرد في الثقافات المختلفة بشكل عام. وقد كان هناك نصيب من الدراسات الأنثروبولوجية، تحديدا تأثير هذا الدعم على صحة المسنين وكبار السن؛ فزخرت الأدبيات الغربية بكم كبير من الدراسات التي تكشف العلاقة بين الدعم الاجتماعي وصحة المسن. وقد كانت الدراسات الغربية رائدة في هذا المجال، واعتمدت على مفاهيمها وأدواتها المنهجية والنظرية في دراسة الثقافة الغربية تحديدا، ومن خلال محددات الدعم الاجتماعي وأبعاده المختلفة، والتي تحتاج إلى عملية مواءمة وملاءمة مع الثقافات العربية، وبالتحديد الثقافة المحلية. وهناك أهمية لدراسة هذا الجانب المعرفي في المجتمعات العربية والمحلية، ومن منطلقات ثقافية وطرق وأساليب حياة تتفق مع ثقافة المجتمع المحلي. ولذلك، فإن هذه الورقة سوف تسلط الضوء على أبعاد وأدوات الدعم الاجتماعي في الثقافة المحلية، من خلال الوقوف على مواضيع رئيسة مرتبطة بهذا المفهوم، مثل موضوع الدين وأثره على تحقيق الدعم الاجتماعي للمسن وأدواته المختلفة، وموضوع ما يسمى بقوة التواصل الاجتماعي مع الأقرباء والأصدقاء، وتكرار هذا التواصل، والعلاقات القرابية التي تشكل العصب الرئيس في موضوع التمايز الثقافي مع الأدبيات الغربية، وأثر الحياة الزواجية وأثر الأبناء في هذه الحياة، وتأثير الزوج/الزوجة على صحة المسن، وتأثير فقدان أحدهما على الآخر، ومفاهيم العمل والتقاعد وتأثيره، وشبكة العلاقات الاجتماعية والقرابية المؤثرة، وذلك من خلال أطر منهجية تتعلق بقياس هذا الدعم الاجتماعي من خلال المقاييس الاجتماعية التي تحتاج فعليا إلى توطين.

لا شك أن دراسة الأبعاد الاجتماعية والثقافية المختلفة للدعم الاجتماعي سيرسم نموذجا خاصا في الدراسات المحلية والعربية، لا سيما في هذا الفرع المهم من المعرفة. وقد اعتمدت الدراسة على المراجعة الأدبية العامة، وبالتحديد تلك الدراسات والأبحاث التي أجراها الباحث في هذا

المجال، والتي سعت في نهاية المطاف إلى استخدام هذا المفهوم وتوطينه في الدراسات التي تتعلق بالمجتمع الكويتي. فتعرض الدراسة الحالية وقع وتأثير الدعم الاجتماعي عند شريحة المسنين وكبار السن، من خلال المراجعة الأدبية لما سبق وأن قام الباحث بإجرائه في الكويت والتي ندرت أساسا دراسات خاصة في هذا الجانب في الوطن العربي.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى دراسة إمكانية توطين العلوم، وبالتحديد في مجال العلوم الاجتماعية الصحية، من خلال دراسة الدعم الاجتماعي كأحد المفاهيم الاجتماعية المهمة والمؤثرة في موضوع الصحة والمرض، وبالتحديد على شريحة المسنين في المجتمع الكويتي. وتهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

– السعي للوقوف على ارتباط الدعم الاجتماعي بمستوى الصحة العامة لدى شريحة المسنين وكبار السن تحديدا.

– الوقوف على العوامل التي ترتبط بالدعم الاجتماعي وتأثيراتها الصحية في المجتمع الكويتي تحديدا، والتي تختلف عن المجتمعات الغربية في دراستها للمسنين.

– الوقوف على الأدوات المنهجية والمقاييس العلمية لقياس مستويات الدعم الاجتماعي من خلال عملية توطين لهذه الأدوات المختلفة.

الدعم الاجتماعي في الدراسات الغربية:

برز في البداية مفهوم الدعم الاجتماعي مرتبطا بموضوع الجريمة والجنوح، فقد ظهر بداية مصطلح الدعم الاجتماعي في كتابات وأعمال Don Drennon-Glal and Francis Cullen دون درينون غالا وفرانسيس كولين. وقد جاء مفهومهما النظري حول الدعم الاجتماعي معتمدا على أن الدعم المادي، والعاطفي، والمعلوماتي الذي يتلقاه الفرد من محيطه الاجتماعي الذي يعيش فيه، ليقلل من احتمالية الجنوح والجريمة؛ فوجود الدعم قد يقلل

من حدوث الجريمة والجنوح.[1] وقد تم استخدام مصطلح «الدعم الاجتماعي» بعد ذلك بتزايد، وعلى نطاق واسع، وذلك من خلال قياس درجة العلاقة التفاعلية بين الضغوط البيئية والإنسان، وكيف تقوم بدور مهم –أي الدعم الاجتماعي– في التصدي لهذه الضغوط. وقد تمت مراجعة نظرية عامة لهذا الجانب الذي يشير بكل وضوح إلى دور الدعم الاجتماعي الذي يصد التعرض للضغوط[2]. وقد انتشرت الدراسات الغربية بشكل كبير في مجال الدعم الاجتماعي، ومن منطلقات متعددة، قد يكون من أبرزها ربط هذا المفهوم بالأعراض الصحية، وتأثيرها على صحة الفرد.

لقد تناولت إحدى الدراسات المحلية[3] مجموعة من الأدبيات التقليدية الخاصة بالموروث الغربي للدعم الاجتماعي، مع بداية التزايد في أعداد هذه التطبيقات من منطلق غربي، مشيرا إلى الدور المهم الذي لعبه هذا الدعم في حياة الفرد بشكل عام، وبتحديد العرض الصحي الذي يعاني منه. فمن التعريفات الرئيسة للدعم الاجتماعي[4] ذلك التعريف الذي يشير إلى أن الدعم الاجتماعي هو انتماء شبكة العلاقات الاجتماعية والواجبات المتبادلة للمجموعة الواحدة، وتتم من خلالها عملية اعتماد متبادل منتهية بعلاقة ود وحب. ويتكون الدعم الاجتماعي من شقين أساسين؛ يرتبط الشق الأول بعملية إدراك للأشخاص المحيطين الداعمين، أو عدد الاتصالات الاجتماعية، والشق الآخر مرتبط بالرضى من هذا الدعم أو المساندة أو الرضى عن العلاقات الاجتماعية[5]. فتقوم البيئة الاجتماعية بدور مهم وكبير في تقديم الدعم والمساندة في حدوث المرض، وفي المقابل

---

1) Kort-Butler, L. (2018). Social support theory. The Encyclopedia of Juvenile Delinquency and Justice, pp. 1-4.

2) Cohen, S., & McKay, G. (2020). Social support, stress and the buffering hypothesis: A theoretical analysis. In Handbook of psychology and health (Volume IV) (pp. 253-267). Routledge.

3) يعقوب يوسف الكندري (2001). الصحة الجسمية وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية الثقافية عند المسنين في المجتمع الكويتي. مجلة بحوث كلية الآداب. عدد 47. ص 26-1.

4) Cobb, S. (1976). Social Support as a Moderator of Life Stress. Psychosomatic Medicine. 38, 300-313.

5) Kaplan, R.M.; Sallies, J.F.; and Patterson, Th.L. (1993). Health and Human Behavior. New York: McGraw-Hill.

تقوم بدور مهم في حماية الفرد من الأعراض المرضية[6]. ومن الجانب الطبي، فإن فقدان الدعم يؤثر على جهاز المناعة، ويحدث تأثيرا على ما يسمى بالخلل الهرموني عند الإنسان[7]. فقد أوضحت الدراسات الغربية تأثير البناء الثقافي بشكل عام، وما يحيط بالإنسان من علاقات اجتماعية على الوضع الصحي.[8] فهناك تداخل بين الوضع الاجتماعي والصحي؛ فالأعراض الصحية لا يمكن أن تفهم إلا من خلال إطارها الشامل، الذي يتمثل في الحياة الاجتماعية والثقافية، ويعتبر الدعم الاجتماعي أحد أركان هذا البعد الاجتماعي.

انطلقت الدراسات الغربية في دراسة الدعم الاجتماعي من محددات مختلفة، حيث ركزت مجموعة من الدراسات على شريحة كبار السن. فقد جمعت إحدى الدراسات[9] مجموعة من الأدبيات الخاصة المهمة في هذا الجانب. ففي دراسة خاصة عن تأثير الدعم الاجتماعي وتسببه في صحة بدنية جيدة مع التقدم بالسن، أوضحت نتائج هذه الدراسة إلى العلاقة القوية بين هذين المتغيرين، ولا سيما عند الفئات العمرية المتقدمة[10]. وقد أوضحت دراسة أخرى بأحد القرى الأمريكية على الهيئة التمريضية بأن المسنين في هذه القرية يتميزون بشبكة اجتماعية قليلة العدد،

---

6) Sarason, B.R.; Sarason, I.G; and Pierce, G.R. (1990). Traditional views of Social Support and their Impact on Assessment. In Barbara R. Sarason; Irwin G. Sarason; and Gregory R. Pierce (edts.). Social Support: An Interactional View. New York: A Wiley-Interscience Publication John Wiley and Sons. pp. 9-25.

7) Kennedy, S.; Kiecolt-Glaser, J.K; and Glaser, R. (1990). Social Support, Stress, and Immune System. In Barbara R. Sarason; Irwin G. Sarason; and Gregory R. Pierce (edts.). Social Support: An Interactional View. New York: A Wiley-Interscience Publication John Wiley and Sons.

8) Dressler WW, Balieiro MC, and Dos Santos JE. (1997). The cultural construction of social support in Brazil: associations with health outcomes. Cult Med Psychiatry. 21(3):303-35.
-Dressler WW. (1991). Social support, lifestyle incongruity, and arterial blood pressure in a southern black community. Psychosom Med. 53(6):608-20.

9) يعقوب يوسف الكندري (2001). الصحة الجسدية، مرجع سابق.

10) Vaillant, GE el. al. (1998) Are Social Support in late mid life a Cause or a result of successful physical aging. Psychological Medicine 28: 1159-68.

ودعم اجتماعي محدود. بالإضافة إلى أنهم يتسمون بصحة جسمانية سيئة نتيجة قلة وسائل الدعم الاجتماعي[11]. وقد أشارت دراسة أخرى إلى أن معيشة الفرد في أسرة داعمة مستقرة في بداية حياته ونشأته لها دور كبير على وضعه الصحي العام؛ فدورة الحياة الإنسانية والمتربطة بمرحلة النشأة تحديدا ترتبط بمتغيرات عدة ذات علاقة بالدعم الاجتماعي للفرد[12].

وفي موضوع عن التوافق النفسي لكبار السن، أشارت إحدى الدراسات التي قام بها ليفسون Livson إلى أن هناك علاقة بين توافق الأفراد في مرحلة الشيخوخة، والأنشطة الاجتماعية التي يمارسونها. فالأفراد الأكثر توافقا أكثر نشاطا اجتماعيا بالمقارنة بالأفراد غير المتوافقين. بالإضافة إلى ذلك ترتبط الحالة الاجتماعية بالتوافق في مرحلة الشيخوخة، فالأفراد المتزوجون أكثر توافقا من المنفصلين أو الأرامل[13]. وقد أشارت دراسة أخرى إلى أن المسنين الذين يعانون من أعراض اكتئابية لديهم علاقات غير مرضية مع أقاربهم. وهو ما يعكس أهمية العلاقات الإيجابية مع الآخرين[14]. ولفحص العلاقة بين الصحة الجسدية والحالة الزوجية في اسكتلندا، بينت إحدى الدراسات أن المتزوجين من كبار السن والمسنين يتميزون بحالة صحية جسمانية أفضل من غير المتزوجين من المنفصلين أو المطلقين، وذلك بحكم ما يمتلكه المتزوجون من مصادر داعمة اجتماعيا أكثر من غير المتزوجين، مؤكدة على أهمية الحياة الزواجية كنوع من أنواع الدعم الاجتماعي[15]. وفي دراستين مطبقتين على المجتمع السويدي والياباني، كشف الباحثون العلاقة الإيجابية بين معدل أمد الحياة

---

11) Johnson, JE (1996) social and physical health in the rural elderly. Appl Nurs Res. 9 (2): 61-6.

12) Horman, S. (1989) the Role of social Support on health throughout the life cycle. Health Educ. 20(4): 18-21.

13) نقلا عن: عبد اللطيف محمد خليفة (1991). دراسات في سيكولوجية المسنين. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

14) Grant, I; Patterson, TL; and Yager, J (1988) Social Supports in relation to physical health and symptoms of depression in the elderly. Am J. Psychiatry. 145 (10): 1254 – 8.

15) Wyke, S. and Ford, G. (1992) Competing explanations for association between marital status and health. Soc Sci Med. 34 (5): 523-32.

للشخص والدعم الاجتماعي الذي يتلقاه الفرد في حياته، وبالتحديد في فترة عمره المتأخر[16]. وفي دراسة عن المسنين والعزلة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، جاءت دراسة خاصة لمائة مسن في إحدى دور العجزة، أوضحت أن الساكنين في هذه الدور كانت مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية متدنية، وأنهم يعانون من شبكة علاقات ودعم اجتماعي متدنٍ، وقد كان له أثر على وضعهم الصحي[17].

وقد نشطت أيضا الدراسات الخاصة بعد ذلك في المجتمعات شرق أسيوية عن صحة المسن تحديدا، وعلاقته بالدعم الاجتماعي. فقد جاءت إحدى الدراسات التي أوضحت تأثير المشاركة الاجتماعية وعلاقتها على الرضا عن الحياة، والاكتئاب بين كبار السن في المجتمع الصيني، وكيف يمكن أن يؤدي الدعم الاجتماعي دوره كوسيط مانع للأعراض الصحية[18]. وفي مراجعة منهجية عن الدعم الاجتماعي والأعراض النفسية في آسيا وبالتحديد في شرقها، قامت دراسة على التأكيد على أهمية الدعم الاجتماعي على كبار السن، وارتبط نقص هذا الدعم على الأعراض الاكتئابية التي من الممكن أن يتعرضوا لها نتيجة فقدان أو نقص هذا الدعم[19]. وتناولت دراسة أخرى عن أعراض الوحدة والاكتئاب بين كبار السن الذين يعيشون في دور الرعاية الاجتماعية

16) Hanson, Bs; Isacsson, So; Janzon, L; and Lindell, SE. (1989) social Network and social support in fluence mortality in elderly men. The prospective population study of "Men born in 1914" Malmo, Sweden. Am. J Epidemiol. 130 (1): 100-11.
- Yasuda, N; and Ohara, H. (1989) Associations of health Practices and social aspects of life with Mortality among elderly people in a Japanese rural area. Nippon Eiseigaku Zasshi. 44 (5): 1031-43.

17) Bennett, Ruth (1980) Aging, Isolation, and Resocialization. Van No strands Reinhold.

18) Li, C., Jiang, S., Li, N., & Zhang, Q. (2018). Influence of social participation on life satisfaction and depression among Chinese elderly: Social support as a mediator. Journal of community psychology, 46(3), 345-355.

19) Mohd, T. A. M. T., Yunus, R. M., Hairi, F., Hairi, N. N., & Choo, W. Y. (2019). Social support and depression among community dwelling older adults in Asia: a systematic review. BMJ open, 97)), e026667.

في الصين، وكيف يؤثر موضوع الدعم الاجتماعي على صحتهم النفسية، وبالتالي الجسدية[20].

لعل تناول الدراسات الغربية، وكذلك الدراسات المتعلقة بمجتمع دول العالم الثاني لموضوع المسنين، وعلاقته بالدعم الاجتماعي قد نشط بشكل كبير. فهو مجال من مجالات الدراسات الاجتماعية الصحية الذي يعتني به الغرب والدول المتقدمة، بحكم اهتمامها بالإنسان، والتركيز على الجوانب التي تحقق قدرة من تكيفه المناسب في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها. ولعل هذه الدراسات انطلقت من نظريات محددة، والاعتماد على أدوات بحثية معينة أسهمت في خلاصة جملة من هذه الأعراض والارتباطات بين الدعم الاجتماعي وبين الصحة الجسدية والنفسية في هذه المجتمعات، والتي تحتاجها مجتمعاتنا العربية والإسلامية للوقوف عليها، وخاصة لما يربط هذه المجتمعات من موضوع خاص بالدعم الاجتماعي بقضايا ترتبط بالتراث الاجتماعي والديني؛ فأهمية نظام القرابة وأهمية الدين الذي يحث على صلة القربى والمساندة الاجتماعية بين الأصحاب والأهل أدى دورا مهما في تحديد اتجاهات لدراسة هذا الجانب من منطلق اجتماعي صحي؛ لدراسة عديد من القضايا الاجتماعية في مجال الصحة، ومن أهمها مجال رعاية المسنين، وتأثير الدعم الاجتماعي عليهم، وهو الأمر الذي يمكن تبيانه من خلال السطور القادمة.

عوامل الدعم الاجتماعي في المجتمع الكويتي وأثرها على صحة المسن:

كما سبقت الإشارة، لم تلق الدراسات الاجتماعية الثقافية الصحية الاهتمام المناسب في الأدبيات العربية بشكل عام، والخليجية والمحلية بشكل خاص. وهو أمر يعزى إلى فقدان المتخصصين في هذا المجال الذين يركزون على الجوانب الاجتماعية الثقافية وعلاقتها بالأعراض الصحية والطبية. فلا يمكن بأي حال من الأحوال دراسة أي أعراض صحية بعيدة عن دراسة تأثير المحددات والمتغيرات الاجتماعية الثقافية.

20) Zhao, X., Zhang, D., Wu, M., Yang, Y., Xie, H., Li, Y., ... & Su, Y. (2018). Loneliness and depression symptoms among the elderly in nursing homes: A moderated mediation model of resilience and social support. Psychiatry research, 268, 143-151.

- الدعم الاجتماعي والأسرة الكويتية:

تتجه الأسرة الخليجية وبالتحديد المحلية إلى الأسرة النواة أو الأسرة النووية، بعدما كانت في الأساس أسرة ممتدة في المجتمع التقليدي، وذلك نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية. ولعل هناك تغيرات متعددة حصلت في النظام الأسري المحلي، تجعل الأسرة تتجه نحو العالمية في شكلها[21]. وعلى الرغم من أن هناك تشابها كبيرا أو اتجاها نحو الأسرة الغربية، كما أوضحتها بعض الدراسات في العقود الثلاثة السابقة، إلا أن الأسرة المحلية ما زالت تتمتع ببعض الخصائص المحددة التي تجعلها مختلفة عن الأسرة الغربية[22]. وتلك الخصائص ترتبط بشكل كبير بمفهوم القرابة وأهميتها، والذي انعكس حتى على شكل الأسرة وبناءها الذي أصبح قريبا من شكل الأسرة النووية الممتدة، وذلك من خلال سكن الأبناء مع ذويهم ومع آبائهم في منازل قريبة، أو ملاصقة، أو حتى في البيت نفسه، ولكن قد يكون في شقة منفردة أو ملحق خاص بسكن الأسرة.

إن هذه الخصوصية منحت الأسرة المحلية أهمية لدور الأقارب والقرابة في هذا الجانب، فجاءت جوانب وعوامل الدعم الاجتماعي مهمة في تعزيز وضعها الصحي العام. وقد كشفت دراسة، عن أثر الدعم الاجتماعي على معدلات ضغط الدم في الأسرة الكويتية، هذه العلاقة العكسية؛ فكلما زادت عوامل الدعم الاجتماعي داخل نطاق الأسرة، انخفضت معها معدلات ضغط الدم، كما تؤدي الأسرة النووية الممتدة دورا تكيفا أفضل من الأسرة النووية أو الممتدة، فيما يتعلق بضغط الدم تحديدا[23]. وقد أوضحت دراسة خاصة بالمسنين أهمية وتأثير الأبناء الذين يعيشون مع المسن داخل المنزل أو قريبين منه وتأثيرهم على صحته العامة؛ فوجودهم داخل المنزل يعكس

---

21) See:
- Al-Thakeb, F (1985). Modernity and family structure in Kuwait. Current Anthropology.
- Al-Kandari, Y and Poirier, Frank (2001) Modernization and Family Structure in Kuwait. The Educational Journal. (60)15: 225-239.

22) Al-Kandari, Y (2010). Changes and contemporary: Kuwait family as a module. Almaktab aljame;e alhadeth.

23) يعقوب يوسف الكندري. (2002). الدعم الاجتماعي وعلاقته بمعدلات ضغط الدم في الأسرة الكويتية. مجلة العلوم الاجتماعية. 03: 2، ص 913-543.

أهمية بالغة على صحته، كما أوضحت هذه الدراسة[24]. وهذا يوضح التأثير الذي تؤديه العلاقات الاجتماعية وعملية الاتصال المباشر في صحة الأسرة، وبالتالي المجتمع، والتي تعزز من عملية التفاعل القائمة بين الجوانب الصحية والثقافية داخل إطار المجتمع. فتعزز الدراسة دور الدعم الاجتماعي على الوضع الصحي المتعلق بضغط الدم داخل الأسرة الكويتية.

– الدين وعلاقته بصحة المسن:

يعتبر الدين من عوامل الدعم الاجتماعي المهمة. وقد استعرضت إحدى الدراسات[25] المعتقدات والممارسات الدينية وعلاقتها بالصحة العامة؛ فالدين يرتبط بالوضع الصحي والحالة الصحية، وكذلك بأمد الحياة، لما يوفره الدين من بعض المكنيزمات التي تساعد على توفير بعض الجوانب النفسية والروحانية التي يمكنها أن تقبل الواقع من جهة، وارتباط الدين بأنشطة اجتماعية ترافقها محددات الدعم الاجتماعي من جهة أخرى. وقد كشفت إحدى الدراسات المحلية أن هناك علاقة سلبية بين الالتزام الديني، وكذا الأنشطة الدينية، وبين ضغط الدم الانقباضي والانبساطي لدى الكويتيين من كبار تحديدا؛ فالإسلام كدين له العديد من الأنشطة والأدوار، والانخراط في الأدوار والأنشطة الإسلامية يعتبر عاملا في انخفاض مستويات ومعدلات ضغط الدم[26]؛ فقراءة القرآن، والصيام التطوعي، والقيام بأعمال النوافل والسنن، وغيرها من الأمور تدفع إلى الطمأنينة التي تساعد على تحسين الوضع الصحي للإنسان بشكل عام، والمسنين بشكل خاص. هذا بالإضافة إلى ما يؤديه الدين من انخراط في علاقات اجتماعية مع الآخرين، وتكوين شبكة علاقات اجتماعية موسعة تجعل هناك ارتباطا بين هذا المستوى من العلاقات والدعم الاجتماعي.

24) Al-Kandari, Y. & Crews, D. (2014). Social Support and Health among Elderly Kuwaitis. Journal of Biosocial Science. 46(4): 518-30.

25) King, Donald. (1990). Religion and health relationships: A review. Journal of Religion and Health, 29(2), 101-112.

26) Al-Kandari, Y (2011). Religiosity, Social Support, and Health among the Elderly in Kuwait. Journal of Muslim Mental Health.6(1): 81-98.

- الزوج والزوجة في حياة المسن:

تعتبر الأسرة والأقارب والأصدقاء عناصر دعم اجتماعية حيوية ومهمة، ويؤثر عدم وجود أي من هذه العناصر على حياة الفرد في جميع الفئات العمرية. لكنها ستكون أكثر فعالية بالنسبة لكبار السن. أحد عناصر الدعم الاجتماعي الرئيسة لكبار السن على وجه الخصوص هو الزوج والزوجة. يعتبر فقدان الزوج حدثًا صادمًا في حياة المسنين، حيث إنه يعني غياب أحد الداعمين الاجتماعيين الرئيسين. ولعل هناك عديدا من الأحداث المجهدة التي تحدث بعد فقدان الزوج أو الزوجة داخل نطاق الأسرة. فقضايا مثل إدارة شئون الأسرة، والقيادة، والتخطيط الاجتماعي الذي يقوده الزوج أو الزوجة قد تتأثر بشكل كبير بعد فقدان أحدهما، وقد يؤدي إلى تقليل الأنشطة وزيادة التقييم الذاتي السلبي، خاصة بين كبار السن[27]. وتشير إحدى الدراسات المحلية إلى العلاقة بين فقدان أحد الزوجين على صحة الآخر بشكل عام. وقد كشفت الدراسة أن حياة الزوجة تحديدا تعد عاملا مهما للغاية لصحة الرجل بشكل عام؛ فالزوجة في حياة المسن تعد أحد عناصر الدعم الاجتماعي الرئيسة في المجتمع المحلي. وقد ارتبط وجود الزوجة على قيد الحياة بشكل إيجابي بتحسن صحة الرجال المسنين في الكويت. وهذا قد يكون بصورة أقل بالنسبة لأهمية الزوج في حياة الزوجة، بحكم ارتباط الزوجة بدرجات قوة أكثر من الرجل في الدعم الاجتماعي الذي تتلقاه من أطراف متعددة أكثر من الرجل في المجتمع المحلي، وبالتحديد من أقاربها من الدرجة الأولى. إن ذلك ينطلق من أهمية القرابة بشكل عام التي تؤدي دورا رئيسا في الحياة الاجتماعية في المجتمعات المحلية، والتي تعتبر أكثر أهمية من المجتمعات الأخرى، وذلك لأن جذور هذه المجتمعات منحدرة من المجتمعات القبلية[28]. فمن أبرز القنوات الداعمة والمؤثرة في حياة المسن هو الزوج أو الزوجة؛ ففقدان أحدهما يعني انتكاسة في حياة الآخر؛ لما له من تأثير في وضعه العام، والذي يؤثر على صحة المسن الجسدية والنفسية والاجتماعية. ويكون أثر فقدان الزوجة على الزوج أكثر من أثر فقدان الزوج على الزوجة في المجتمع المحلي.

---

27) Fiske A, Wetherell JL, Gatz M. (2009). Depression in older adults. Annu Rev Clin Psychol.5:363-89.

28) Al-Kandari, Y. (2020). Older men with living spouses versus men without spouses: An example from the Arab world—Kuwait" (2020). American Journal of Men's Health. July-August, 1-11.

– أثر الأصدقاء في حياة المسن:

الأصدقاء في المجتمعات المحلية لهم تأثير مختلف في الحياة الاجتماعية العامة بالمقارنة مع المجتمع الغربي. فيعتبر الأصدقاء من مفردات الدعم الاجتماعي المهمة في حياة المسن. فهم وسيلة داعمة مساندة، وفي حالة غياب الدعم والمساندة من أفراد الأسرة في المجتمع الغربي، يحرص كثير من المسنين في المجتمع الغربي لتكوين نوادي خاصة بالصحبة والأصدقاء، وكذلك الارتباط بدور الإيواء التي تتضمن مجموعة من الشريحة العمرية نفسها، والتي تشكل وسيلة من وسائل الدعم والمساندة الاجتماعية المعنوية والعاطفية والمعلوماتية للمسن في هذه المجمعات الإيوائية، التي يحرص المسن على دفع مبلغ مالي لقبوله فيها. إن الوضع في المجتمعات العربية وبالتحديد الخليجية والمحلية يختلف بشكل كبير عن المجتمع الغربي، والذي يعطي للأصدقاء جزءا ومساحة كبيرة في عملية التأثير على الفرد، وبالتحديد المسن، وفي تقديم الدعم الاجتماعي المناسب. ولعل الخصوصية الكويتية في هذا الجانب وجود ما يسمى بالديوانية، ذلك الملتقى الاجتماعي الدوري الذي يجتمع فيه تحديدا الرجال، وبأوقات محددة، بهدف ترفيهي[29]. وقد أوضحت إحدى الدراسات أهمية الديوانية على صحة المسن[30]. فقد أشارت هذه الدراسة إلى أهمية الديوانية في حياة المسن داخل المجتمع المحلي. وبينت النتائج «أن المسنين من أفراد العينة الذين لا يقومون بزيارة الديوانيات أو غير معتادي زيارة الديوانيات يعانون من صحة جسمانية أسوأ من المترددين عليها. وبينت الدراسة أنه كلما زاد عمر المسن، زادت معه أهمية الديوانية بالنسبة له، وذلك لفقد الدعم المعتاد الذي يتلقاه المسن من محيطه القرابي الذي يعيش فيه. وأشارت النتائج أيضا إلى أن تكرار الزيارة للديوانية ارتبطت مع قوة العلاقة مع الأصدقاء، وازدياد عددهم، والتي تعني دعما اجتماعيا مميزا يؤدي في النهاية إلى التأثير على الأعراض الجسمانية للمسن؛ فالديوانية الكويتية تقدم دعما اجتماعيا مميزا، ولها علاقة مع صحة المسن، كما أشارت إليه نتائج الدراسة». فالديوانية هي الملتقى بالنسبة إلى أصدقاء كبار السن تؤدي وظيفة اجتماعية مهمة ارتبطت بوضع صحي أفضل، نتيجة لما تحققه من دعم اجتماعي.

29) يُنظر: يعقوب يوسف الكندري (2002). الديوانية الكويتية: الدور الاجتماعي والسياسي، الكويت: دار البلاغ.

30) يعقوب يوسف الكندري. (2008) الديوانية الكويتية وأثرها على صحة المسن في المجتمع الكويتي. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. 34:131.

- العمل والتقاعد والتأثير على الوضع الصحي:

لقد أشار عدد من الدراسات الغربية إلى أهمية العمل بالنسبة للمسن، وتردي وضعه الصحي بعد التقاعد. ولقد أوضحت هذه الدراسات أهمية العمل بالنسبة لتحديد هدف للمسن، وهو الأمر الذي يؤدي دورا مهما في حياته الاجتماعية، ويؤثر على وضعه الصحي. وتشير بعض الدراسات الغربية[31] إلى أن المسن بعد التقاعد يخسر كثيرا من علاقاته الاجتماعية، ويصبح معزولا، وهذه العزلة تقلل من علاقاته الاجتماعية، وبالتالي الدعم الاجتماعي الذي من الممكن أن يحصل عليه من خارج دائرة الأسرة. إن نظام التقاعد في المجتمع المحلي يختلف بشكل كبير عن المجتمعات الغربية. فيمكن الحصول على التقاعد، والعمر صغير نسبيا، وقبل بلوغ الفرد عمر الستين، وهو التعريف المتعارف عليه للمسن، كما تشير إليه منظمة الصحة العالمية. وهو الأمر الذي يدفع أن تنخفض معه علاقاته الاجتماعية المتعلقة بالعمل، إن لم يبحث عن وظيفة أخرى بعد التقاعد. وهذا بكل تأكيد سيؤثر على وضعه الصحي. وهو الأمر الذي أشارت إليه إحدى الدراسات المحلية والمقارنة[32] بين المتقاعدين وغير المتقاعدين، والتي بينت أن المتقاعد والذي لا يعمل يعاني من أعراض صحية أكثر سوءا من المسن العامل. وقد يتم ربط ذلك بموضوع الدعم الاجتماعي.

- قوة وتكرار الدعم الاجتماعي على صحة المسن:

يختلف مفهوم الدعم الاجتماعي عن شبكة العلاقات الاجتماعية، بينما الأول إدراك لمجموعة من الجهات والأشخاص الداعمين الذين يحققون في النهاية منفعة للفرد، في حين أن الشبكة الاجتماعية هي كم المعارف والعلاقات الشخصية التي من الممكن ألا تحقق الدعم والمساندة

31) See: - Heylen, L. (2010). The older, the lonelier? Risk factors for social loneliness in old age. Ageing Society 30, 1177–1196.
Melchiorre, M. G., Chiatti, C., Lamura, G., Torres-Gonzales, F., Stankunas, - M., Lindert, J. et al. (2013) Social support, socio-economic status, health and .abuse among older people in seven European countries. PLoS ONE 8(1), 1–10

32) Al-Kandari, Y. & Al-Sejari, M. (2018). Health and Stress among old adult in Kuwait Society. Journal of Gulf Studies and Arabian Peninsula, Kuwait University. (169)2: 17-43.

للفرد، بل فقط تشكل علاقات عامة في مجال الحياة الاجتماعية وفي دائرة الفرد. هذا بالإضافة إلى أن الدعم الاجتماعي يختلف من حيث درجة تكرار التردد والتواصل، وقوة هذا التواصل مع الفرد، ومدى تحقيقه لوظيفته. ولذلك يمكن التمييز بين قوة وتكرار التواصل مع الفرد لتحقيق الدعم. وجاء في إحدى الأدبيات الرئيسة الخاصة[33] بالدعم الاجتماعي التمييز بين ما سمي بجودة الدعم والدعم المقدم نفسه من حيث القوة. وفي دراسة محلية في هذا الجانب، أدت أدوار الأصدقاء، والأقارب، بالإضافة إلى الأبناء والزوج والزوجة دورا كبيرا في عملية تقديم الدعم نوعا وكما، أي قوة ودرجة وتكرارا لهذا التواصل الداعم. وهو الأمر الذي يرتبط بطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المحلي، وأهمية القرابة، وكذلك الأصدقاء. بالإضافة إلى أهمية الأسرة[34]. إن ذلك الأمر يختلف بشكل كبير عن الدعم الاجتماعي المقدم من الآخرين في المجتمع الغربي؛ فالأصدقاء على سبيل المثال، والأقارب من الدرجات المختلفة، يقومون بدور داعم ومهم في حياة المسن في المجتمع المحلي، وهو الذي يقل بشكل كبير إذا ما تمت مقارنته مع المجتمعات الغربية، وهو الأمر الذي يعزز أهمية العلاقات الإنسانية ونظام القرابة في حياة المجتمع المحلي.

– الدعم الاجتماعي والوهن والتغيرات الفسيولوجية عند المسنين:

لقد نشطت في الآونة الأخيرة الدراسات الخاصة بالوهن، والتغيرات الفسيولوجية على صحة المسن، نتيجة لعوامل مختلفة، من أهمها الدعم الاجتماعي، وهي مفاهيم لم تتعرض لها الأدبيات العربية، والتي ترتبط بشكل عام بالأحداث اليومية الضاغطة، وما يشكله من تأثير. فقد تناولت مجموعة من الدراسات الخاصة بالأحداث الضاغطة وأثرها على الصحة العامة[35]، إلا أن ما أطلق

33) Sarason, I. G., Sarason, B. R., & Shearin, E. N. (1986). Social support as an individual difference variable: its stability, origins, and relational aspects. Journal of Personality and Social Psychology, 50, 1222–1225.

34) Al-Kandari, Y. (2011). Relationship of Strength of Social Support and Frequency of Social Contact with Hypertension and General Health Status among Older Adults in the Mobile Care Unit in Kuwait. Journal of Cross-Cultural Gerontology, 26(2):175-87.

35) Crews, DE (2003). Human Senescence: Evolutionary and Biocultural Perspectives. Cambridge University Press: New York.

عليه أعباء التغيرات الحيوية الفسيولوجية والوهن وتأثرها بالجوانب الاجتماعية الثقافية هو موضوع يعتبر حديثا في الدراسات العربية والمحلية. ويعتبر الدعم الاجتماعي من العوامل المهمة التي من الممكن أن تخفف من الأحداث الضاغطة عن المسنين تحديدا، وبالتالي تخفف من الآثار الخاصة بحدوث مثل هذه التغيرات الفسيولوجية والوهن عندهم. ولقد كشفت نتائج دراستين محليتين[36] بعض المؤشرات الخاصة بأعباء التغيرات الحيوية الفسيولوجية والوهن، التي توضح ارتفاعا نسبيا لهذه المتغيرات عند شريحة المسنين في المجتمع الكويتي. كما كشفت النتائج دور الدعم الاجتماعي بمتغيراته المختلفة النسبي في إحداث مثل هذه التغيرات في الجوانب الفسيولوجية والوهن عند هذه الشريحة العمرية داخل المجتمع الكويتي.

– العمر والنوع والدعم الاجتماعي:

تناول عدد من الدراسات الاختلافات الصحية بين الجنسين في الثقافات المختلفة. وقد كشفت الدراسات بشكل عام أن الإناث أكثر تعرضا للأمراض والأعراض الصحية بالمقارنة مع الذكور. وفي المقابل، فإن أمد الحياة يعتبر أطول عند الإناث، إذا ما قورن بالذكور[37]. وتفيد الدراسات أن الرجال لديهم معدلات أعلى من الأمراض، مثل أمراض القلب التي تؤدي مباشرة إلى الوفاة، في حين تعاني النساء من أمراض مزمنة أكثر، ويعشن معها لفترة طويلة. وقد أوضحت الدراسات أن الأدوار الاجتماعية والسلوكيات المختلفة بين الجنسين مرتبطة بهذه الاختلافات. ولعل من أبرز العوامل المختلفة ما يتعلق بالاختلاف في تلقي الدعم الاجتماعي. وقد أشارت

36) يعقوب يوسف الكندري و دوقلاس كروز (2022). أعباء التغيرات الحيوية الفسيولوجية والوهن كمفاهيم معاصرة لدراسة صحة المسن في المجتمع الكويتي: دراسة أولية. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت. 49(3):49-11.
Edes, A. N., Al-Kandari, Y., Znidarsic, K. A., & Crews, D. E. (2021). Individual measures of social support may have limited impact on physiological parameters among elderly Kuwaitis. American Journal of Human Biology, e23655. https://doi.org/10.1002/ajhb.23655.

37) Case, Anne and Paxson, Christina (2004). Sex Differences in Morbidity and Mortality.

دراسة محلية[38] إلى أن الذكور من المسنين يتلقون دعما اجتماعيا بشكل أكبر من الإناث، وذلك بحكم أن حياتهم الاجتماعية مبنية على الخروج من المنزل، وتكوين صداقات عامة خارجية أكثر من الإناث من المسنات، إلا أن قوة الدعم الاجتماعي الذي تتلقاه الإناث من المسنات يعتبر أكبر، وبالتحديد من دائرتها الأسرية، ومن أبنائها، وهو الأمر الذي يؤثر بوضوح على صحتها، وأمد حياتها، والعلاقة بين الدعم الاجتماعي وقوته وتأثيره الذي تم كشفه من خلال إحدى الدراسات المحلية. وفي دراسة أخرى عن العمر الخاص بالمسن بعد تقسيمه إلى ثلاث فئات أو شرائح (شيخوخة مبكرة، ومتوسطة، ومتقدمة)، أشارت النتائج إلى أن الدعم الاجتماعي يعتبر مهما في جميع الفئات العمرية، مع ظهور قوة هذا التأثير لعناصر الدعم الاجتماعي المختلفة التي قامت الدراسة بقياسه بشكل أعلى في الفئة العمرية الأكبر[39]. وهو يؤكد على أن الدعم الاجتماعي يزداد أهمية مع تقدم الإنسان في العمر، ويحتاجه بشكل أكبر، وخاصة في مجتمعاتنا المحلية.

قياس الدعم الاجتماعي في المجتمع المحلي والخليجي:

لا يمكن قياس الدعم الاجتماعي بمقاييس موحدة في المجتمعين العربي والغربي. فأبعاد الدعم الاجتماعي، على الرغم من تشابه النظريات، مختلفة؛ لأن المنهجية في عملية القياس مختلفة؛ فالثقافة المحلية تفرض نوعا من الجوانب التي تحتاج من خلالها إلى توطين مجموعة من المقاييس لكي تتوافق ما يمكن قياسه من دعم اجتماعي في المجتمع المحلي. ولقد تم اعتماد مجموعة من المقاييس الخاصة بالدعم الاجتماعي في الثقافة المحلية، والتي يمكن تطبيقها والاعتماد عليها في الثقافة

38) Al-Kandari, Y. and Crews, Douglas (2013) Age, Social Support and Health among Elderly Kuwaitis. Quality in Ageing and Older Adults. 15(3): pp: 171-184.
- Al-Kandari, Y. and Crews, Douglas. (2016). Health Variation by Sex and Sociological Characteristics Among Elderly Kuwaitis. Journal of the Social Sciences, 44(1): 1-36.

39) Al-Kandari, Y. and Crews, Douglas (2013) Age, Social Support and Health among Elderly Kuwaitis. Quality in Ageing and Older Adults. 15(3): pp: 171-184.

الخليجية أيضا. فقد تم استخدام مثل هذه المقاييس بعد تقنينها وتوطينها، وبعد إجراء اختبارات الصدق والثبات الخاصة بها. فقد اعتمدت الدراسات المحلية في دراسة الدعم الاجتماعي والتأثير على البعد الصحي للمسنين في المجتمع الكويتي. بالإضافة إلى تطوير بعض المقاييس الأخرى، والتي قد لا تتوافق مع الثقافة الغربية، وتكون خاصة بالثقافة المحلية أو الثقافة الخليجية، والاعتماد عليها واختبارها وتطبيقها. ويمكن إبراز أهم هذه المقاييس التي تم الاعتماد عليها في المجتمع الحلي بالآتي:

1 – مقياس الدعم الاجتماعي:

وهو مقياس تم تطويره أساسا بواسطة زيمت وزملاؤه[40]، وتم تطبيقه على شريحة الشباب تحديدا. فقد تم تطبيقه على طلبة البكالوريوس في جامعة ديوك الأمريكية Duke University. ويعتبر المقياس متعدد الاتجاهات، يقيس الإدراك الخاص بالحصول على الدعم الاجتماعي المناسب من الأهل والأصدقاء المحيطين بالفرد. ويعتبر هذا المقياس مناسبا بشكل كبير في قياس بعض من الشرائح العمرية. فقد تم تطبيقه على شريحة الأطفال، وبالتحديد عند قياس مستويات الدعم عند أطفال الأسر الكويتية محدودة الدخل، والذي تم استخدامه بصيغته العربية لأول مرة في دراسة خاصة على المجتمع الكويتي[41]. وقد تم تطبيقه أيضا على مجموعة من الدراسات الخاصة بالمسنين تحديدا، بعد أن تم تكيفه وتوطينه على هذه الشريحة في المجتمع المحلي. لقد تم إجراء بعض التعديلات على المقياس، وذلك ليتلاءم مع شريحة المسنين[42]. ومن أمثله العبارات لهذا المقياس: «يوجد في حياتي إنسان عزيز أجده عندما أحتاج إليه»، و«يوجد في حياتي إنسان عزيز أشركه في أفراحي وأحزاني»، و«أفراد أسرتي يحاولون مساعدتي إلى أبعد الحدود»، و«أحصل على التعاطف والتأييد الذي أحتاجه من أفراد الأسرة»، و«أصدقائي يسعون بجدية لمساعدتي».... لقد تمت

40) Zimet, G. D., Dahlem, N. W., Zimet, S. G. & Farley, G. K. (1988). The multidimensional scale of perceived social support. Journal of Personality Assessment 52, 30–41.

41) حامد نهار المطيري (2000). «الاضطرابات السلوكية لدى أطفال الأسر الكويتية محدودة الدخل». مجلة العلوم الاجتماعية. (28)، 3: 86-65.

42) (Al-Kandari, 2011a; 2001b; Al-Kandari & Crews, 2014a; 2014b)

الإجابة على بنود المقياس من خلال ميزان وزني سداسي ابتدأ من (1) غير موافق بشدة، وانتهت بـ (6) موافق بشدة. وقد تم الاعتماد على تطبيق الصدق الظاهري لهذه الأداة، بحيث تم عرضها على سبعة من المختصين في مجال العلوم الاجتماعية والسلوكية، وطلب منهم مراجعتها والإفادة عن مدى تحقيقها للهدف المطلوب، وبعد أن تمت مراجعتها تم اعتمادها. وقد تم استخدام ألفا كرونباخ لقياس الثبات لهذه الأداة. وقد حقق درجة مرضية من الثبات، حيث جاء ثبات مقياس المساندة الاجتماعية بدرجة (.87).

2- مقياس العزلة الاجتماعية:

وهو مقياس تم تطويره في الأساس بواسطة دين Dean[43]، وتم تطبيقه على شريحة الشباب تحديدا في دراسات محلية. وهو يعتبر أحد أبعاد مقياس الاغتراب الاجتماعي العام. وتقيس هذه الأداة الانطواء والعزلة كأحد محددات وأبعاد الاغتراب الاجتماعي. ويعتبر هذا المقياس مناسبا في قياس عدد من الشرائح العمرية. فقد تم تطبيقه على شريحة الشباب في المجتمع المحلي بصيغته العربية لأول مرة لقياس موضوع الاغتراب، وكذلك على شريحة الشباب، وربط موضوع استخدامات التكنولوجية، وبالتحديد الإنترنت، بالدعم الاجتماعي والعزلة الاجتماعية في دراسة خاصة على المجتمع الكويتي، بعد أن تمت ترجمته وتوطينه وتكيفه على الثقافة المحلية[44]. فيتضمن المقياس أبعادا مختلفة تكشف السلوك الانطوائي. وقد تم تطبيق أدوات الصدق والثبات المعتادة، وبالتحديد الصدق الظاهري بعد عرضه على مجموعة من المتخصصين للتحقق من صدقه، وقياس ألف كرونباخ للتحقق من ثباته. هذا وقد تم استخدام هذا المقياس على شريحة المسنين في

43) Dean, D. (1961). Alienation: Its meaning and Measurement. American Sociological Review, 26,753-758.

44) علي أحمد الطراح وجاسم يوسف الكندري (1992). الشباب والاغتراب: دراسة تطبيقية على المجتمع الكويتي. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. 94: 51 – 94. يعقوب يوسف الكندري وحمود فهد القشعان (2001). علاقة استخدام شبكة الإنترنت بالعزلة الاجتماعية على طلاب جامعة الكويت. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. 17(1) ص 45-1.

المجتمع الكويتي في دراسات مختلفة[45]، بعد أن تم تكييف العبارات والبنود الخاصة بهذا المقياس. وقد اعتمدت طريقة الإجابة على هذا المقياس من خلال الاعتماد على مقياس ليكرت ذات الإجابات الأربع الذي يبدأ بموافق بشدة = (4)، وينتهي بغير موافق بشدة = (1). وتم الاعتماد على الصدق الظاهري من خلال عرضه أيضا على مجموعة من المختصين للتأكد من صدقه. ومن أمثلة بنود هذا المقياس، تم سؤال المبحوث بعض الأسئلة المباشرة مثل: «أحيانا أشعر بالوحدة في هذا العالم»، و«لم يعد أصدقائي يدعونني مثل السابق»، و«أغلب الناس هذه الأيام نادرا ما يشعرون بالوحدة»، و«ممكن أن أجد الأصدقاء الحقيقيون هذه الأيام».

3 – مقياس تكرار التواصل:

وهو مقياس قد تم تطويره وإعداده بوساطة الباحث ليتلاءم مع الثقافة الخليجية والمحلية على وجه التحديد. وهي أداة تقيس تكرار الاتصال، من حيث التواصل بين المسن مع محيطه الاجتماعي الذي يعيش فيه من الأقرباء، وأعضاء الأسرة، والأصدقاء. وهو مقياس من الصعب تطبيقه في البيئة الغربية نظرا للاختلاف الثقافي في أهمية نظام القرابة، ودرجة العلاقات الاجتماعية التي تجمع أفراد المجتمع المحلي والخليجي، بالإضافة إلى أن هذا المقياس يتطلب المساحات الجغرافية السكنية القريبة، عكس ما هو موجود في المجتمع الغربي الذي تتباعد فيه المسافات التي تخلق إشكالية في عملية التواصل. فقد تضمن المقياس مجموعة من العبارات والبنود التي قد يصلح بعضها لثقافة المجتمع الغربي، وقد لا يصلح أغلبها لثقافته، أو تكون خاصة فقط لثقافة المجتمع المحلي والخليجي. فقد تم تحديد معدل مرات الاتصال ببعض الأشخاص، مثل الزوج/الزوجة، والأولاد، والأب، والأم، والإخوة، والأخوات، وأبناء العمومة، وأبناء الخؤولة، والأصدقاء؛ فالمحيط الأسري قد يكون متوافقا، ولكن المحيط القرابي قد لا يكون بالشكل نفسه، خاصة عند الحديث عن تحديد معدل مرات التواصل مع أبناء العمومة، والخؤولة، والأصدقاء، الذي يعتبر في المجتمع العربي أكثر تكرارا وشدة في هذا التواصل، إذا ما قورن بالمجتمع الغربي. ولقد جاءت الإجابة على

45) يعقوب يوسف الكندري (2020). الفروق في بعض الخصائص الاجتماعية والنفسية والصحية بين كبار السن المنحدرين من أصول قبلية وحضرية: دراسة في أثر الاندماج الثقافي. مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2(25): 46-17. يعقوب يوسف الكندري (2001). الصحة الجسمية وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية الثقافية عند المسنين في المجتمع الكويتي. مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية. 47: 26-3.

بنود المقياس بميزان خماسي ابتدأ من الاتصال اليومي الدائم والذي يساوي (5)، وانتهت بعدم التواصل نهائياً أبداً ويساوي (1). هذا وقد تم ترك مجال للمبحوث للإجابة بعدم انطباق العبارات عليه، وذلك بحكم أنه قد يكون أحد هؤلاء في عداد الموتى. وقد تم الاعتماد على تطبيق الصدق الظاهري لهذه الأداة، وتم استخدام ألفا كرونباخ لقياس الثبات لهذه الأداة. وقد حقق درجة مرضية من الثبات، والتي جاءت بدرجة (84). ولقد تم تطبيق هذه الأداة في دراسات عدة، وقد خصصت إحدى الدراسات[46] المتعلقة بالمسنين للوقوف على فعالية هذا المقياس بشكل خاص.

4 – مقياس قوة التواصل:

وهو مقياس لصيق في الاستخدام مع المقياس السابق في الغالب. فقد تم تطويره وإعداده بواسطة الباحث أيضا؛ ليتلاءم مع الثقافة الخليجية والمحلية على وجه التحديد. وهي أداة تقيس قوة ودرجة الاتصال مع المسن من محيطه الاجتماعي الذي يعيش فيه من الأقرباء، وأعضاء الأسرة، والأصدقاء. وهو مقياس أيضا من الصعب تطبيقه في البيئة الغربية نظرا للاختلاف الثقافي في أهمية نظام القرابة، ودرجة العلاقات الاجتماعية التي تجمع أفراد المجتمع المحلي والخليجي. فقد تضمن المقياس على مجموعة من العبارات والبنود التي قد يصلح بعضها لثقافة المجتمع الغربي، وقد لا يصلح أغلبها لثقافته، أو تكون خاصة لثقافة المجتمع المحلي والخليجي، بالإضافة إلى البعد السكني الذي تمت الإشارة إليه في مقياس تكرار التواصل. وهي أداة تقيس قوة التواصل بين المسن ومحيطه الاجتماعي الذي يعيش فيه، من الأقرباء، وأعضاء الأسرة، والأصدقاء الواردين في مقياس التواصل. وجاءت الإجابة على بنود المقياس بميزان خماسي ابتدأ من الاتصال اليومي الدائم والذي يساوي (5)، وانتهت بعدم التواصل نهائياً أبداً ويساوي (1). هذا وقد تم ترك مجال للمبحوث للإجابة بعدم انطباق العبارات عليه، وذلك بحكم أنه قد يكون أحد هؤلاء في عداد الموتى. وقد تم الاعتماد على تطبيق الصدق الظاهري لهذه الأداة، وتم استخدام ألفا كرونباخ لقياس الثبات،

46) Al-Kandari, Y. (2011). Relationship of Strength of Social Support and Frequency of Social Contact with Hypertension and General Health Status among Older Adults in the Mobile Care Unit in Kuwait. Journal of Cross-Cultural Gerontology, 26(2):175-87.

واستخدم لأول مرة في دراسة: يعقوب يوسف الكندري (2001). الصحة الجسمية وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية الثقافية عند المسنين في المجتمع الكويتي. مجلة بحوث كلية الآداب. عدد 47. ص 26-1.

والذي حقق درجة مرضية من الثبات، والتي جاءت بدرجة (85). ولقد تم تطبيق هذه الأداة في دراسات عدة، وقد خصصت إحدى الدراسات[47] المتعلقة بالمسنين – كما تمت الإشارة إليه في المقياس السابق– للوقوف على فعالية هذا المقياس بشكل خاص.

خاتمة:

لا بد من الإشارة إلى أن هناك خصوصية واضحة لمناقشة وتناول موضوع الدعم الاجتماعي بشكله العام، وتأثيره على الصحة الجسدية والنفسية والاجتماعية لأفراد المجتمع المحلي بكافة شرائحه الاجتماعية، وكذلك العمرية. وإن هذا التناول ينطبق ويتوافق مع دراسة المسنين في المجتمع المحلي، وارتباط مستويات الدعم الاجتماعي بصحته العامة التي ترتبط بمستويات مختلفة من الدعم الاجتماعي الذي يحصل عليه. ولعل مفهوم القرابة وأهميته في المجتمع العربي بشكل عام، والمجتمع الخليجي والمحلي بشكل خاص، يجعل من تناول مثل هذا الموضوع على جانب من الخصوصية. إن هذا الاختلاف الثقافي فرض تعاملا بحثيا يتوافق مع هذا التفاوت في ثقافة المجتمع المحلي عند النظر لموضوع المسنين تحديدا، وعلاقة الدعم الاجتماعي بصحته العامة. فعلى الرغم من التشابه العام في النظريات الرئيسة الخاصة في مجال الدعم الاجتماعي الغربية والتي تؤكد على أهمية الدعم الاجتماعي على مستويات الصحة المختلفة، إلا أن مفهوم الدعم الاجتماعي نفسه وعناصره وآلياته تختلف من ثقافة لأخرى. فهناك اختلاف في حجم هذا الدعم، وآلياته، وطريقة الحصول عليه، والذي يتلاءم ويختلف من الثقافة الغربية إلى الثقافة العربية، والذي يرتبط، كما سبقت الإشارة إليه، بمفهوم ومتغير القرابة الذي يعتبر عنصرا رئيسا في حياة المجتمع العربي.

ولذلك جاءت الحاجة لعملية التوطين لهذه الآليات، والتي يفترض أن تنطبق بصورة أكبر من خلال الأدوات البحثية والمنهجية المستخدمة، حتى تتلاءم مع الثقافة العربية والخليجية على وجه الخصوص. وقد تم بذل جهود كبيرة في هذا الشأن على مدى العقد الأخير تحديدا، في خروج عدد من الدراسات التي دعت وطبقت هذا التوطين على الأدوات البحثية. ونجحت هذه الجهود لتكوين أسس عامة لدراسات يمكن أن تنطلق في هذا الجانب من المعرفة. فجاءت مستويات الدعم الاجتماعي، وقوة ودرجة وتكرار التواصل الاجتماعي، والمفاهيم المرتبطة بالعزلة الاجتماعية

47) المرجع السابق.

من المقاييس المهمة التي حققت بروزا في المكتبة العربية، والتي من الممكن أن تكون انطلاقة لدراسات أخرى في هذا المجال.

ولا بد من الإشارة إلى أن الاختلافات الثقافية تنطلق من محددات مختلفة، مثل العلاقات الاجتماعية التي تنطلق من نطاق الأسرة، والعلاقات السائدة داخلها. فعلى الرغم من الاتجاه نحو الأسرة النووية التي بدأت المجتمعات الخليجية بالتوجه إليها، عند الأسر حديثة الزواج، إلا أن نموذج هذه الأسر لم تتشابه مع بناء الأسرة الغربية، فما زال مفهوم الأقارب يعتبر مهما، والذي انعكس على سكن الأبناء في المجتمع المحلي الذي جاء بالقرب من منزل الأسرة الرئيسة، أو في كثير من الأحيان داخل المنزل بكيان أسري مستقل، مثل الوجود في شقة، أو ملحق ملاصق. وهو الذي انعكس على وضع آليات الدعم التي تختلف عن المجتمع الغربي، على الرغم ممن الاتجاه نحو الأسرة الغربية النووية. وكذلك الحال بالنسبة للعلاقات الاجتماعية الخاصة بالأصدقاء، وعلاقة المجتمع المحلي بهذه المجموعة التي تعتبر وسيلة داعمة ومهمة لا يمكن أن تنطبق على المجتمع الغربي. وهناك عنصر مهم آخر، وهو الدين وتأثيره الواضح، ولكن ممارساته قد تكون مختلفة، بحكم أن المجتمع العربي والخليجي تحديدا يختلف عن المجتمع الغربي في تأثيرات الدين عليه، بحكم أن المجتمع المحلي والخليجي يصنف بأنه مجتمع محافظ متدين، والذي انعكس على جوانب الدعم الاجتماعي؛ فالتدين الغربي في حجمه وطريقته وأسلوبه وكذلك آلياته يختلف من مجتمع لآخر. وهو الذي يؤثر في النهاية على اختلاف درجات وقوة وتكرار التواصل الاجتماعي الذي يعتبر من أبرز وسائل وآليات الدعم الاجتماعي في المجتمع المحلي.

إن الدعم الاجتماعي وتأثيره على صحة المسن يفترض أن يتم تناوله من منطلق النظريات الخاصة بهذا الجانب، ولكن بآليات مختلفة، وأدوات منهجية مختلفة، وهي تلك الأدوات التي تم تطويرها في عدد من الدراسات المحلية. ولا شك أن هذا الجانب من الدراسات المحلية والخليجية وحتى العربية يعتبر فريدا، ويحتاج إلى مجموعة أخرى معززة من الدراسات التي ترتبط بهذا الشأن.

المراجع

المراجع العربية:

حامد نهار المطيري، «الاضطرابات السلوكية لدى أطفال الأسر الكويتية محدودة الدخل»، مجلة العلوم الاجتماعية، (28) عدد 3، 2000.

عبد اللطيف محمد خليفة، دراسات في سيكولوجية المسنين، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1991.

علي أحمد الطراح وجاسم يوسف الكندري، الشباب والاغتراب: دراسة تطبيقية على المجتمع الكويتي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد 94، 1992.

يعقوب يوسف الكندري، الصحة الجسمية وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية الثقافية عند المسنين في المجتمع الكويتي. مجلة بحوث كلية الآداب، عدد 47، 2001.

يعقوب يوسف الكندري، الصحة الجسمية وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية الثقافية عند المسنين في المجتمع الكويتي، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، عدد 47، 2001.

يعقوب يوسف الكندري، الديوانية الكويتية: الدور الاجتماعي والسياسي، الكويت: دار البلاغ، 2002.

يعقوب يوسف الكندري، الديوانية الكويتية وأثرها على صحة المسن في المجتمع الكويتي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد 131، 2008.

يعقوب يوسف الكندري، الفروق في بعض الخصائص الاجتماعية والنفسية والصحية بين كبار السن المنحدرين من أصول قبلية وحضرية: دراسة في أثر الاندماج الثقافي. مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 2، عدد 25، 2020.

يعقوب يوسف الكندري وحمود فهد القشعان، علاقة استخدام شبكة الإنترنت بالعزلة الاجتماعية على طلاب جامعة الكويت، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 17، عدد 1، 2001.

يعقوب يوسف الكندري ودوقلاس كروز، أعباء التغيرات الحيوية الفسيولوجية والوهن كمفاهيم معاصرة لدراسة صحة المسن في المجتمع الكويتي: دراسة أولية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مج 49، عدد 3. 2022.

يعقوب يوسف الكندري، الدعم الاجتماعي وعلاقته بمعدلات ضغط الدم في الأسرة الكويتية، مجلة العلوم الاجتماعية، مج 30، عدد 2. 2002.

المراجع الأجنبية:

Al-Kandari, Y (2010). Changes and contemporary: Kuwait family as a module. Almaktab aljame;e alhadeth.

Al-Kandari, Y (2011). Religiosity, Social Support, and Health among the Elderly in Kuwait. Journal of Muslim Mental Health.6 (1.(

Al-Kandari, Y and Poirier, Frank (2001) Modernization and Family Structure in Kuwait. The Educational Journal. (60)15.

Al-Kandari, Y. & Al-Sejari, M. (2018). Health and Stress among old adult in Kuwait Society. Journal of Gulf Studies and Arabian Peninsula, Kuwait University. (169)2.

Al-Kandari, Y. & Crews, D. (2014). Social Support and Health among Elderly Kuwaitis. Journal of Biosocial Science. 46(4).

Al-Kandari, Y. (2011). Relationship of Strength of Social Support and Frequency of Social Contact with Hypertension and General Health Status among Older Adults in the Mobile Care Unit in Kuwait. Journal of Cross-Cultural Gerontology, 26(2).

Al-Kandari, Y. (2011). Relationship of Strength of Social Support and Frequency of Social Contact with Hypertension and General Health Status among Older Adults in the Mobile Care Unit in Kuwait. Journal of Cross-Cultural Gerontology, 26(2).

Al-Kandari, Y. (2020). Older men with living spouses versus men without spouses: An example from the Arab world—Kuwait" (2020). American Journal of Men's Health. July-August, 111-.

Al-Kandari, Y. and Crews, Douglas (2013) Age, Social Support and Health among Elderly Kuwaitis. Quality in Ageing and Older Adults. 15(3).

Al-Kandari, Y. and Crews, Douglas (2013) Age, Social Support and Health among Elderly Kuwaitis. Quality in Ageing and Older Adults. 15(3).

Al-Kandari, Y. and Crews, Douglas. (2016). Health Variation by Sex and Sociological Characteristics Among Elderly Kuwaitis. Journal of the Social Sciences, 44(1).

Al-Thakeb, F (1985). Modernity and family structure in Kuwait. Current Anthropology.

Bennett, Ruth (1980) Aging, Isolation, and Resocialization. Van No strands Reinhold.

Case, Anne and Paxson, Christina (2004). Sex Differences in Morbidity and Mortality.

Cobb, S. (1976). Social Support as a Moderator of Life Stress. Psychosomatic Medicine. 38.

Cohen, S., & McKay, G. (2020). Social support, stress and the buffering hypothesis: A theoretical analysis. In Handbook of psychology and health (Volume IV). Routledge.

Crews, DE (2003). Human Senescence: Evolutionary and Biocultural Perspectives. Cambridge University Press: New York.

Dean, D. (1961). Alienation: Its meaning and Measurement. American Sociological Review, 26.

Dressler WW, Balieiro MC, and Dos Santos JE. (1997). The cultural construction of social support in Brazil: associations with health outcomes. Cult Med Psychiatry. 21(3).

Dressler WW. (1991). Social support, lifestyle incongruity, and arterial blood pressure in a southern black community. Psychosom Med. 53(6).

Edes, A. N., Al-Kandari, Y., Znidarsic, K. A., & Crews, D. E. (2021). Individual measures of social support may have limited impact on physiological parameters among elderly Kuwaitis. American Journal of Human Biology, e23655. https://doi.org/10.1002/ajhb.23655.

Fiske A, Wetherell JL, Gatz M. (2009). Depression in older adults. Annu Rev Clin Psychol.5.

Grant, I; Patterson, TL; and Yager, J (1988) Social Supports in relation to physical health and symptoms of depression in the elderly. Am J. Psychiatry. 145 (10).

Hanson, Bs; Isacsson, So; Janzon, L; and Lindell, SE. (1989) social Network and social support in fluence mortality in elderly men. The prospective population study of "Men born in 1914" Malmo, Sweden. Am. J Epidemiol. 130 (1).

Heylen, L. (2010). The older, the lonelier? Risk factors for social loneliness in old age. Ageing Society 30.

Horman, S. (1989) the Role of social Support on health throughout the life cycle. Health Educ. 20(4).

Johnson, JE (1996) social and physical health in the rural elderly. Appl Nurs Res. 9 (2).

Kaplan, R.M.; Sallies, J.F.; and Patterson, Th.L. (1993). Health and Human Behavior. New York: McGraw-Hill.

Kennedy, S.; Kiecolt-Glaser, J.K; and Glaser, R. (1990). Social Support, Stress, and Immune System. In Barbara R. Sarason; Irwin G. Sarason; and Gregory R. Pierce (edts.). Social Support: An Interactional View. New York: A Wiley-Interscience Publication John Wiley and Sons.

King, Donald. (1990). Religion and health relationships: A review. Journal of Religion and Health, 29(2).

Kort-Butler, L. (2018). Social support theory. The Encyclopedia of Juvenile Delinquency and Justice (2017).

Li, C., Jiang, S., Li, N., & Zhang, Q. (2018). Influence of social participation on life satisfaction and depression among Chinese elderly: Social support as a mediator. Journal of community psychology, 46(3).

Melchiorre, M. G., Chiatti, C., Lamura, G., Torres-Gonzales, F., Stankunas, M., Lindert, J. et al. (2013) Social support, socio-economic status, health and abuse among older people in seven European countries. PLoS ONE 8(1).

Mohd, T. A. M. T., Yunus, R. M., Hairi, F., Hairi, N. N., & Choo, W. Y. (2019). Social support and depression among community dwelling older adults in Asia: a systematic review. BMJ open, 9(7), e026667.

Sarason, B.R.; Sarason, I.G; and Pierce, G.R. (1990). Traditional views of Social Support and their Impact on Assessment. In Barbara R. Sarason; Irwin G. Sarason; and Gregory R. Pierce (edts.). Social Support: An Interactional View. New York: A Wiley-Interscience Publication John Wiley and Sons.

Sarason, I. G., Sarason, B. R., & Shearin, E. N. (1986). Social support as an individual difference variable: its stability, origins, and relational aspects. Journal of Personality and Social Psychology, 50.

Vaillant, GE el. al. (1998) Are Social Support in late mid life a Cause or a result of successful physical aging. Psychological Medicine 28.

Wyke, S. and Ford, G. (1992) Competing explanations for association

between marital status and health. Soc Sci Med. 34 (5).

Yasuda, N; and Ohara, H. (1989) Associations of health Practices and social aspects of life with Mortality among elderly people in a Japanese rural area. Nippon Eiseigaku Zasshi. 44 (5).

Zhao, X., Zhang, D., Wu, M., Yang, Y., Xie, H., Li, Y., ... & Su, Y. (2018). Loneliness and depression symptoms among the elderly in nursing homes: A moderated mediation model of resilience and social support. Psychiatry research, 268, 143151-.

Zimet, G. D., Dahlem, N. W., Zimet, S. G. & Farley, G. K. (1988) The multidimensional scale of perceived social support. Journal of Personality Assessment 52.

توطين الدراسات القانونية في الخليج: العقبات والتحديات

أ. د. منير السنوسي *

* أستاذ دكتور في القانون منذ 2013، قبل أن يلتحق بكليّة القانون بجامعة صحار بسلطنة عمان سنة 2022 درّس في جامعات قرطاج والمنار وجندوبة بتونس، حاصل على الدّكتوراه في القانون العام من جامعة قرطاج سنة 2005 في موضوع الشركات متعدّدة الجنسيّات والعابرة للقارات والعولمة القانونيّة. متخصّص في قانون الاستثمارات والقانون الاقتصادي والمالي والتحكيم الدولي والقانون الدولي والأوروبّي، نشر عدّة بحوث ودراسات علميّة بمجلاّت ومؤلّفات تونسيّة وأجنبيّة، وأصدر سنة 2022 كتابا حول تعزيز الحقوق الاقتصادية وحقوق الإنسان في سلسلة القيمة في قطاع الصيد البحري.

توطين الدّراسات القانونيّة في الخليج: العقبات والتحدّيات

ملخص البحث:

يرتبط التطرّق إلى مسألة التوطين القانوني في دول وجامعات الخليج بالتحوّلات العميقة التي أحدثتها العولمة القانونيّة، حيث قلّصت من أهمّية الصبغة الإجرائيّة لاستقبال القواعد القانونيّة الأجنبيّة، وأزالت الحواجز والفوارق بين الأنظمة القانونيّة الوطنيّة التي أصبحت منفتحة ومتداخلة ومندمجة في الضرورات الجديدة التي فرضتها العولمة. وتخصّ ظاهرة التّوطين القانوني بالأساس المجالات العمليّة؛ الاقتصادية، والتجاريّة، والتكنولوجيّة وغيرها من الميادين التي لا تطرح مبدئيّا إشكاليّات سياديّة وقيميّة، بينما يظلّ التوطين المباشر صعبا في الميادين القانونيّة الأخرى التي تحكمها العوامل الحضاريّة والثقافيّة.

ويواجه التّوطين القانوني في دول وجامعات الخليج تحدّيات كبرى من أجل ضمان جودة المسارات التكوينيّة والبحثيّة، وتتقارب هذه التحدّيات مع تلك التي تواجهها معظم الدّول العربيّة والإسلاميّة، من حيث هيمنة العولمة القانونية على المنظومات القانونيّة الدّاخليّة، وتشابه المضامين وتوحيد النصوص التشريعيّة بتأثير مباشر من القانون الدّولي، ومن المنظّمات الدوليّة المتخصّصة، إضافة لسيطرة الأنظمة القانونيّة الأنجلو سكسونيّة واللاتينيّة الجرمانيّة على الحقل القانوني وأولويّتها في ابتكار الحلول القانونيّة.

ويفرض هذا المعطى العمل على مزيد التّأقلم مع الحتميّة التي أحدثتها العولمة القانونيّة، وهي المصدر الرّئيس لكلّ الإجراءات التي يمكن اتّخاذها في هذا الصدد والتي تهدف في نهاية المطاف إلى جعل المتلقّي طرفا رئيسا ثالثا من أطراف عمليّة التوطين القانوني، ينضاف إلى الطرفين الرئيسين؛ وهما: المشرّع والفقيه القانوني. ويتعلّق أهمّ التحدّيات والعقبات التي تواجهها دول وجامعات الخليج إزاء التوطين القانوني بضرورة مواكبة المحتوى التعليمي لمقتضيات العولمة القانونيّة، ومسايرة المناهج التعليميّة للبراغماتية التي يتطلّبها التكوين القانوني في عصر العولمة، من حيث مواكبة التطوّرات العمليّة والتطبيقيّة للحقل القانوني، والعمل على التخصّص والتعمّق في المجالات القانونيّة الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الدراسات القانونية، توطين، تحديات

مقدّمة

يندرج طرح مسألة توطين العلوم الاجتماعيّة عموما، والدّراسات القانونيّة على وجه الخصوص، في ظلّ تعدّد المناهج المتّبعة في مختلف الجامعات لضمان أفضل تكوين علمي ممكن للطلاّب وأحسن المسارات، من حيث المحتوى والطرق التعليميّة والبيداغوجيّة المعتمدة. ولعلّ أبرز التحدّيات التي تواجه توطين الدّراسات والأبحاث في مجال العلوم القانونية بدول الخليج العربي تتعلّق بالعنصرين الرّئيسين المتعلّقين بضرورة تلاؤم مضمون الموادّ التعليميّة مع واقع دول الخليج العربي وخصوصيّاتها القانونية والثقافيّة والاقتصادية، وبالتحدّي المتعلّق بضرورة مواءمة المناهج والطرق التعليمية والبيداغوجيّة المعتمدة قصد تسهيل وتيسير عملية توطين العلوم القانونيّة، باللّجوء إلى تقنيات وتطبيقات جديدة تركّز على الطّابع التشاركي والتفاعلي في تدريس العلوم القانونيّة يكون فيها المتلقّي طرفا فاعلا في العملية التعليميّة، ممّا يحقّق استبطان المفاهيم والمؤسسات القانونيّة مع إثراء ملكة التمييز والتحليل الواجب توفّرها لدى المختصّين في القانون.

ويتميّز التّوطين والإدماج في العلوم والدّراسات القانونية بتعلّقه بقواعد قانونية رسميّة صادرة عن الدّولة، وتخضع مبدئيّا إلى التّطبيق في حدود الاختصاص التّرابي لمؤسّسات الدولة، ويفرض إدراج القواعد القانونيّة الأجنبيّة في النّظام القانوني الوطني المرور بمراحل إجرائيّة يحدّدها القانون الأساسي للدولة تتطلّب احترام جملة من الشروط، وأهمّها النظام العام للدولة، والمصلحة العامّة للمواطنين؛ فالقواعد القانونيّة ليست ككلّ الظواهر المجتمعيّة الأخرى، بحكم طابعها الرّسمي والإلزامي الذي يجعل توطينها مسألة إجرائيّة خاضعة بالأساس لضوابط محدّدة مسبقا، وفي حال تجاوز هذا المعطى الإجرائي، يفقد التوطين معناه القانوني ويتحوّل إلى أشكال أخرى من التفاعلات والعلاقات بين مختلف الأنظمة القانونيّة للدّول.

ويختلف التطرّق إلى مسألة توطين العلوم والدراسات القانونيّة في ظلّ التحوّلات العميقة التي أحدثتها العولمة الاقتصاديّة التي قلّصت من أهمّية هذه الصبغة الإجرائيّة لتوطين القواعد القانونيّة الأجنبيّة، حيث أزالت الحواجز والفوارق بين الأنظمة الوطنيّة، وصارت المنظومات القانونيّة الدّاخليّة منفتحة ومتداخلة ومندمجة في الضرورات الحديثة التي فرضتها العولمة، ممّا يطرح إشكاليّة رئيسة تتعلّق بمدى خصوصيّة عمليّة التوطين القانوني في دول الخليج العربي في عصر العولمة، مقارنة بالأنظمة القانونية الأخرى، وبالخصوص الأنظمة المعتمدة في بقيّة الدّول العربيّة والإسلاميّة.

وللإجابة عن هذه الإشكاليّة الرّئيسة لن يقع الاعتماد في هذا البحث على منهج قانوني بحت، يحلّل القواعد القانونيّة المتعلّقة بإجراءات إدماج وتوطين القواعد الأجنبيّة، وهي مسألة تقنيّة وفنّية لا تمكّن من الإجابة عن السؤال المحوري المطروح المتعلّق بالعولمة، حيث يكفي لمعالجتها التطرّق إلى القواعد الدستورية والتشريعية الخاصّة بالمصادقة على المعاهدات والاتّفاقيّات الدوليّة وكيفيّة تنفيذها من قبل السلط وتطبيقها وتأويلها من طرف المحاكم.

كما لن يقع اتّباع المنهج القائم على نظريّات العلاقات الدولية والعلوم السياسية التي تطرّقت إلى مسألة التوطين في ظلّ العولمة الاقتصاديّة، وإنّما سيقع الاعتماد على منهج يربط بين التوطين القانوني وتوطين العلوم والدراسات القانونية أخذا بعين الاعتبار جوهريّة التأثيرات التي أحدثتها العولمة الاقتصاديّة، وخاصة بروز عولمة القانون، أو العولمة القانونيّة، وهي مسألة غير محسومة، ولا تزال محلّ نقاش وجدل بين فقهاء القانون منذ بداية الألفيّة الثانية. ويرمي الاعتماد على هذا المنهج إلى تحليل تأثير العولمة على التّوطين القانوني في دول الخليج العربي لبيان مدى خصوصيّة هذا التأثير أو، على العكس، مدى مطابقته لتجارب التوطين في منظومات قانونيّة أخرى، ممّا من شأنه تأكيد الوجود الفعلي للقانون المعولم واعتبار التوطين القانوني في الخليج العربي مثالا من بين الأمثلة الأخرى، التي تؤكّد انتشار وهيمنة العولمة القانونيّة والأولويّة التي تحظى بها بعض الأنظمة القانونية على حساب الأخرى في البنية الهيكليّة لقانون العولمة.

وتأسيسا على هذا المنهج، يقتضي البحث بداية بيان التّلازم الوثيق بين التوطين القانوني وتوطين العلوم والدراسات القانونيّة ممّا يميّزه عن توطين العلوم الاجتماعية الأخرى التي لا تخضع إلى هذه الحتميّة العلميّة نفسها (العنصر I.)، وذلك قبل إبراز التحدّيات الكبرى التي تواجهها دول الخليج العربي في التوطين على مستوى المحتويات التعليميّة التي تحتاج إلى الأقلمة والمواءمة مع واقع العولمة القانونيّة (العنصرII.)، وما يترتّب عنه من ضرورة إعادة النّظر في المناهج التدريسيّة والبحثيّة بالعدول عن الطرق الكلاسيكيّة المعهودة في التّلقين، وتعويضها بمناهج أخرى تمكّن المتلقّي من المشاركة الفعليّة والعمليّة في صنع المحتوى القانوني (العنصر III.).

I. ترابط التّوطين القانوني بتوطين الدّراسات والعلوم القانونيّة

يتطلّب النّظر في التحدّيات والعقبات التي تواجهها دول وجامعات الخليج فيما يتعلّق بتوطين العلوم والدّراسات القانونيّة تحديد مفهوم (**1**.) ومجالات (**2**.) وأطراف (**3**.) التّوطين القانوني وإجراءاته (**4**.) باعتبار تأثيره المباشر على توطين المعارف القانونيّة ولاختلافه عن طرق إدماج واستقبال الظواهر المستحدثة والأجنبيّة في العلوم الانسانيّة والاجتماعيّة الأخرى (**5**.).

وتتعمّق خصوصيّة المسائل التي يطرحها التوطين القانوني في الخليج بسبب انعكاسات ظاهرة العولمة القانونيّة التي أحدثت تغييرات هامّة في طرق تحليل طبيعة العلاقات والتفاعلات السّائدة بين مختلف الأنظمة القانونيّة (**6**.)، ممّا يتعيّن معه تحديد الأهداف الاستراتيجيّة الخاصّة بالتوطين في دول وجامعات الخليج العربي (**7**.) وإبراز العوائق المعرفيّة والمنهجيّة التي تتخلّل بلوغها (**8**.).

1. مفهوم التوطين القانوني

يعني التّوطين حسب التعاريف المعجميّة[1] إضفاء الخصوصيّات الوطنيّة والمحلّية على ظاهرة مجتمعيّة مختلفة ومستجدّة، وعدم إدماجها على إطلاقيّتها، كما ظهرت واتّبعت في بيئتها الأصليّة، ممّا يفرض نزع وحذف الاختلافات والفروقات التي قد تتضارب مع البيئة المجتمعيّة محلّ التّوطين، حتّى يتناسب ويتلاءم الأخذ بالظاهرة المستحدثة مع البيئة المعنيّة بها.

ويشمل التّوطين والإدماج كلّ الظواهر وكلّ الميادين المجتمعيّة، ومنها القواعد القانونيّة المنظّمة للحياة الاجتماعيّة في كلّ دولة، وينفّذ بواسطة مجموعة من الأعمال الفردية والجماعية، الخاصة والعامّة، التي من شأنها استقبال الظاهرة المستحدثة وإدراجها في المحيط المعنيّ بها. وتبدأ عمليّة الإدماج والتوطين ببيان مكوّنات الظاهرة ومختلف أبعادها، مجتمعيّة كانت أم قانونيّة، للوقوف على درجات انطباقها على البيئة الجديدة، قبل أن يقع تحديد إجراءات التناسب اللاّزمة لتنفيذ اندماجها في البيئة المعنيّة بالتوطين.

---

1) لغة، ورد في لسان العرب لابن منظور أنّ ‹توطين النّفس على الشيء: كالتمهيد، وطّن نفسه على الشيء وله. فتوطّنت حملها عليه فتحمّلت وذلّت له› (arabicterminology.com). وورد في معجم الدّوحة التاريخي للّغة العربيّة أنّ ‹توطين النفس على الأمر تهيئتها لقبوله وحمله. التّوطين للشخص: التمهيد له بما يؤلّفه ويسكّن نفسه› (.dohadictionary org). وورد في المعجم العربي الجامع أنّ معنى ‹ التوطين، إنزال، إسكان. ساعد على توطين اللاجئين والمهاجرين أي ساعد على إسكانهم وإقامتهم› (arabicterminology.com).

فالتوطين، عموما، والتوطين القانوني أي توطين القواعد والمعارف القانونيّة[2] على وجه الخصوص، يقتضي بالمعنى الاستراتيجي للكلمة المتعلّق بالسياسات الواجب اتّباعها من طرف المؤسسات العمومية، توافر عمليّتين متلازمتين، وهما، من ناحية أولى، بيان مضمون الظاهرة القانونيّة محلّ التوطين، وهو ما يمكن تسميته بالعنصر المادّي أو الموضوعي للتوطين، ومن ناحية ثانية، وضع الطرق والوسائل الكفيلة بإدماج الظاهرة في البيئة المعنيّة، وهو ما يمكن تسميته بالعنصر الإجرائي لعمليّة التوطين القانوني.[3]

2. مجالات التوطين القانوني

وأمّا عن المجالات المعنيّة بتوطين الظواهر المجتمعيّة والظواهر القانونيّة التي تؤطّرها، فتتعدّد لتشمل كل جوانب الحياة الاجتماعيّة، وتختلف أهمّية الإشكاليّات التي تطرحها بحسب صنفها وطبيعتها. ومنها المجالات المجتمعيّة والقانونيّة التي يتعسّر معها التوطين، ويستحيل أحيانا، وهي المجالات الحضاريّة والثقافيّة التي تواجه جدلا كبيرا واعتراضات كبرى باعتبار ارتباطها بالخصوصيّات التاريخيّة والحضاريّة للمجتمعات، إذ يصعب تغييرها والمساس بها بواسطة إدماج عناصر ثقافيّة وقانونيّة أخرى، تؤدّي حتما إلى تضارب وصراعات، باعتبار أنّها تفترض جدارة ثقافات ومنظومات قانونيّة على حساب الأخرى، ممّا يتعارض جوهريّا مع المعنى الإرادي والاختياري الذي من المفروض أن تتميّز بها حركات التّوطين، كمظهر من مظاهر التّعاون الدولي والتقارب بين الشعوب والحضارات.

وفي حال فرض توطين أيّ ظاهرة وأيّ قاعدة قانونيّة بطريقة إجباريّة وإلزاميّة، فإنّ التوطين يحيد

---

2) يشمل مفهوم التوطين القانوني المعتمد في هذا البحث توطين القواعد والنّصوص القانونية، وكذلك العلوم القانونية المعنيّة بها، وتعني العلوم القانونية موضوع البحث الدّراسات القانونية المسداة بكليّات الحقوق والقانون، وكذلك البحوث العلميّة المنفّذة والمنشورة من قبل الفقهاء والمختصّين في القانون. ويلاحظ أنّ الجامعات الخليجيّة تعتمد عبارة كلية القانون أو كلية الشريعة والقانون، في حين تعتمد بعض الجامعات العربية الأخرى عبارة كلية العلوم القانونية عوض كلية القانون، نظرا لاحتواء المسار التكويني على مواد غير قانونية، مثل علم الإدارة وعلم السياسة وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد والفلسفة والحوكمة إلخ.

3) تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على مفهوم إرادي للظواهر المجتمعيّة محلّ التوطين، ولم يقع الأخذ بالمفهوم غير الإرادي أو العفوي والتلقائي للظواهر المجتمعيّة، نظرا لكون الظاهرة القانونية التي تجمع بين القانون النّافذ والعلوم والدراسات القانونيّة ظاهرة إراديّة بالأساس، تقوم على الالتزام القانوني الذي تحدثه، وتتميّز بطابعها الاتفاقي والإجرائي، ويتطلّب توطينها تنفيذ شروط إجرائيّة وموافقة مسبقة، في حين يطرح توطين الظواهر القانونية العرفيّة والتلقائيّة إشكالات أخرى مختلفة سيقع التطرّق إليها عرضا في هذا البحث، وتمّ القواعد القانونية غير المكتوبة.

عن طابعه الإرادي، ويؤدّي إلى طمس خصوصيات البيئة المجتمعيّة محلّ التوطين، وهو ما يؤدّي عكسيّا إلى الاستيطان الذي يعني توطين الظواهر والقواعد القانونية بالجبر والإكراه.

ومن أهمّ المجالات القانونيّة التي يتعسّر معها التّوطين المباشر المسائل المتعلّقة بالأحوال الشخصيّة والمواريث وقوانين العائلة، وهي مسائل تتّصل في دول الخليج العربي، مثل بقيّة الدّول العربيّة والإسلاميّة، بخصائص حضاريّة ذات علاقة وطيدة بالدّين الإسلامي، حيث إنّ أغلب القوانين المعتمدة في الدّول العربيّة والإسلاميّة، والمنظّمة لهذه المجالات، تدوّن وفق قواعد الشريعة الإسلامية، وتستمدّ منها أحكامها، كما أنّ القضاء يعتمد في أغلب الحلول التي يطبّقها على تأويل قانوني يسند فيه الأولويّة لأحكام الدّين الإسلامي. وينطبق نفس هذا المعطى أيضا على النّظام القانوني للعقوبات، حيث يستمدّ القانون الجزائي أبرز أحكامه في دول الخليج العربي، وفي أغلب الدول العربيّة والإسلاميّة من الدّين الإسلامي، ممّا يجعل التّوطين المباشر للقواعد الأجنبيّة صعبا، في ظلّ مبدأ التأويل الضيّق للنّصوص القانونيّة المعمول به في شرح وتفسير قواعد القانون الجزائي.

وعلى خلاف هذه المجالات القيميّة والسياديّة التي تتناقض مع الصبغة الإراديّة والمباشرة للتّوطين، فلا يطرح التّوطين القانوني إشكاليات مبدئية وإنّما واقعيّة وبراغماتيّة في مجالات أخرى عمليّة وحياتيّة، لا تقلّ أهمية عن سابقاتها، ولكنّها لا تمسّ مبدئيّا من الرّكن القيمي والحضاري للمجتمعات.

ونعني بها خصوصا الميادين الاقتصادية والتجاريّة والتكنولوجية والبيئيّة، التي تتميّز فيها حركات الإدماج القانوني بالسلاسة والانسيابيّة والمرونة، حيث لا تواجه بنفس الطريقة التي يعارض بها توطين الظواهر ذات الأبعاد الحضارية والقيميّة والثقافيّة، وتجد صدى كبيرا لدى المتلقّين، أفرادا كانوا أو جماعات وحكومات. وكما هو معلوم، فقد أصبح مثلا امتلاك العامل التكنولوجي والرّقمي واستخدامه في كلّ المجالات المجتمعيّة الشّغل الشاغل لكلّ المجتمعات، دون تضارب أو اعتراض. ويسهل التّوطين السّريع والدّائم للتكنولوجيات الحديثة والرّقميّة وللقوانين المنظّمة لها بالرّغم من الهيمنة التي تميّز هذا القطاع، والسيطرة على صنع وابتكار التكنولوجيات الحديثة وتسويقها من قبل الشركات الكبرى الأجنبيّة والعابرة للقارات. وقد اتّخذت كلّ دول الخليج

العربي على غرار الدّول العربيّة والإسلاميّة الأخرى القوانين اللازمة لتطوير هذه القطاعات وحمايتها، بفضل النّصوص المتعلّقة بالملكية الفكريّة، وحماية المعطيات الشخصيّة، وتنظيم التجارة الإلكترونية، وجلّ هذه التشريعات مستمدّة مباشرة من المعايير الدوليّة التي تعمل المنظمات الدوليّة على نشرها، والأخذ بها في كلّ الدول.

وكذلك الشأن بالنّسبة للميادين الاقتصادية والتجاريّة، حيث تعتمد الغالبيّة العظمى لدول العالم، ومنها دول الخليج العربي، على نظام الاقتصاد الحرّ والمفتوح، ممّا يترتّب عليه تطوّر المعاملات التجارية بين الدول؛ لتقلّص الحواجز بين الأسواق، وانفتاحها منذ بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية التي ترتبط بالمنظومة الليبيرالية بمختلف تفرّعاتها.[4] فقد شهد تبادل السلع والمنتجات والخدمات ارتفاعا كبيرا منذ تسعينات القرن الماضي، بعد سقوط جدار برلين، ونهاية المنظومات الاشتراكيّة، وانتشار منظومة عالمية موحّدة قائمة على اقتصاد السّوق وتحرير التجارة العالميّة.

ولئن كانت المجالات الاقتصاديّة محلّ جدل كبير من حيث درجات انفتاح الأسواق، وإمكانيّة تطبيق إجراءات قانونيّة حمائيّة بهدف غلق السوق أمام بعض المنتجات الأجنبيّة، فإنّ مسألة التوطين القانوني لا تطرح بنفس الحدّة في مجالات القانون الاقتصادي الدّاخلي والدّولي وقوانين الاستثمار[5] بحيث تسعى كلّ الدّول لاستقطاب الشركات الأجنبيّة بالعمل على توطينها للجدوى التشغيلية والتكنولوجية لاستثماراتها المباشرة، كما تسعى معظم الدّول للانتفاع من خبرات الشركات الكبرى، قصد بناء اقتصاد وطني يحقّق الاكتفاء الذاتي. وتسجّل دول الخليج العربي منذ عقود نسبا عالية في قيمة الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة، وتعتبر من أهمّ الوجهات الاستثماريّة التي تختارها الشركات العابرة للقارات. وتأخذ كلّ دول الخليج العربي في نصوصها الدّاخليّة، وفي

4) تجد العولمة جذورها البعيدة منذ ظهور المعاملات التجاريّة العابرة للحدود، ولكنّ الدّراسات الاقتصاديّة ترجعها إلى تسعينات القرن العشرين، مع سقوط جدار برلين، وما صاحبه من تغيّرات عالميّة كبرى.
Joseph Stiglitz, Globalization and its Discontents, New York, Norton and Company, 2002, p. 18.

5) ومن الملاحظ في هذه المجالات أهمّية المصادر القانونية الدوليّة، كالمعاهدات والاتّفاقيّات المبرمة بين الدّول، والتي تيسّر عمليّة توطين القواعد القانونيّة، مقارنة بتقلّص أهمّية القوانين والتشريعات الدّاخليّة.
Arnaud De Nanteuil, International Investment Law, Edward Elgar Publishing, London, 2020, p. 23.

الاتّفاقيّات الدوليّة التي تبرمها بكلّ المبادئ القانونيّة المنطبقة على الاستثمار الأجنبي دون استثناء، مثل قواعد المعاملة الوطنيّة، وعدم التّمييز بين المستثمرين، والتّشجيع على الاستثمار بالحوافز الماليّة والإعفاءات الضريبيّة، وكلّها مبادئ أقرّتها توصيات ومعايير المنظّمات الدوليّة المتخصّصة، وأهمّها مؤتمر الأمم المتّحدة للتعاون والتنمية والبنك الدّولي ومنظّمة التّنمية والتّعاون الاقتصادي.

3. إجراءات تنفيذ التّوطين القانوني

وأمّا عن الطرق والوسائل الإجرائيّة لتنفيذ التّوطين والإدماج، فتختلف بين آليّات إرادية وتوافقيّة وبين آليّات مفروضة وإجباريّة يستعصي تفاديها، وهذه الأخيرة هي التي تطرح إشكاليّات جوهريّة في مدى استمرار الأخذ بالظواهر المستحدثة، وتمكّن من بيان مدى مقبوليّة وملاءمة الظواهر المدمجة في الوسط المجتمعي محلّ التوطين.

فبالنسبة للصنف الأوّل المتعلّق بالآليّات الإرادية للتّوطين فتعني أنّ إدماج الظواهر القانونية المستحدثة والمستجدّة، بشقّيها المتعلّقين بمحتوى القواعد وبالدّراسات والعلوم القانونية، يحظى بالثقة وبالموافقة داخل البيئة الاجتماعيّة محلّ التوطين، ولا تطرح بذلك إشكاليّات كبرى، من حيث تلاؤمها مع البيئة المعنيّة، حيث يفرضها الواقع العملي باستمرار، وتحظى بقبول واسع ودائم. ويعتبر العمل بتلك الظواهر القانونيّة مواكبة للعصر ولحركات تحديث وتطوير المجتمعات، ومن ذلك توطين الأنماط القانونيّة الجديدة للعقود الإداريّة والعقود الخاصّة في الميادين الماليّة والتجاريّة والبنكيّة والطرق التحكيميّة والوسائل البديلة في فصل النزاعات، وكلّها مجالات قانونيّة تشهد إقبالا متزايدا في معظم دول العالم، ومن بينها دول الخليج العربي، التي تعرف دون استثناء تطوّرا كبيرا لقوانينها المنظّمة لهذه الميادين.

بينما يتمثّل الصنف الثاني في آليّات مفروضة وغير إراديّة تتعلّق بوسائل معتمدة لتوطين ظواهر أجنبيّة وخارجيّة؛ إمّا بواسطة الإيماء (mimétisme) والتّقليد، أو بواسطة ما يسمّى بالتثقّف

أو المثاقفة (acculturation)،[6] وهي آليّات مرتبطة بالأصول التاريخيّة للمجتمعات، حيث يسهّل المخزون التاريخي والحضاري المشترك بين الشعوب فرض بعض الظواهر بحكم العمل بها في فترة زمنيّة سابقة. ويتعلّق الأمر خاصّة بالشعوب التي عرفت تجارب الاستعمار والحماية الأجنبيّة، إذ يتسنّى للمستعمر فرض تلك الظواهر القانونية بكلّ الوسائل، ومنها استخدام القوّة والإكراه المادّي، وتظلّ تلك الظواهر راسخة ومتجذّرة حتّى بعد نهاية فترة الاستعمار، ويصعب في الكثير من الأحيان التخلّي عنها كليّا، أو التّراجع عنها؛ لأنّها تبقى عالقة في الذاكرة الجماعيّة وفي العمل المؤسّسي.

وفي ذلك تطبيق للمقولة الشهيرة للعلاّمة عبد الرحمان ابن خلدون ومفادها أنّ «المغلوب مولع دائما بتقليد الغالب»، وهي قاعدة سوسيولوجيّة وتاريخيّة تفسّر مثلا التأثّر الواضح نتيجة الاستعمار، سواء في القرن العشرين بالنسبة لبلدان شمال افريقيا والشرق الأوسط، أو في القرن الخامس عشر والسادس عشر بالنسبة لدول أمريكا اللاتينيّة، حيث تبقى التقاليد والمؤسّسات ذات الأصول الإسبانية شديدة الرّواج إلى اليوم في المستعمرات الإسبانيّة السابقة.

وتتعدّد مظاهر التّوطين حسب هذا الأسلوب لتتجاوز العادات الاجتماعية، ولتشمل التنظيم الإداري والدّستوري، ومن الأمثلة البارزة رواسب الحضور العثماني في الدّول العربية والإسلاميّة، خلال فترة حكم الامبراطوريّة العثمانيّة، التي أنتجت مؤسّسات ومنظومات إداريّة وقانونيّة، لا تزال موجودة إلى اليوم في العديد من البلدان، التي شهدت حضورا عثمانيّا، أفرز إدماج عناصر ثقافيّة وحضاريّة وقانونيّة ذات أهميّة كبرى. ويبرز ذلك بالخصوص في التّنظيم الإداري والقانوني، وخاصّة في تقسيم الوزارات، وتوزيعها بين المركز والمحافظات في عدّة دول، كانت تابعة للإمبراطوريّة العثمانيّة، ولا يزال أغلبها يعتمد نفس التّقسيم الإداري، رغم الأخذ بالمفاهيم الجديدة للحوكمة

6) تعتبر أعمال الفقيه وعالم السياسة ميشال مياي Michel Miaille مرجعيّة في هذا المجال، وقد اعتمد على هذه المفاهيم للتّدليل على المؤسسات القانونية التي وقع إدماجها وتوطينها في بعض الدّول، دون مراعاة خصوصيّاتها، ممّا تسبّب فيما بعد في صعوبات عند تطبيقها بسبب التعارض بينها وبين البيئة الجديدة المعنيّة بها، واستعمل في ذلك التعبير المجازي لعملية زرع الأعضاء في الجسد greffe، وعبّر عن حركات رفض وعدم تلاؤم المؤسّسات والقواعد المدمجة بعبارة rejet.
Michel Miaille, Une introduction critique au droit, Paris, Maspero, 1976, p. 15 et suivantes.

المحلّيّة في النّصوص والتّشريعات الجديدة.[7]

4. الأطراف الرئيسة في التوطين القانوني

يعتبر توطين القانون والدّراسات القانونيّة من القضايا الجامعة لمختلف الإشكاليّات التي يطرحها استقبال وإدماج كلّ الظواهر المستحدثة، من حيث الموضوع والمحتوى والآليّات المعتمدة. ولا يشذّ توطين العلوم القانونيّة عن أهداف وطرق توطين بقيّة الظواهر الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة، باعتبار أنّ القاعدة القانونية هي في حدّ ذاتها ظاهرة اجتماعيّة، فهي نابعة عن بيئة اجتماعيّة معيّنة، وهي موجّهة للتطبيق والامتثال إليها في نفس ذلك الإطار المجتمعي، وعادة ما تعتبر القاعدة القانونيّة مرآة تعكس المجتمع الذي وضعت لتنفّذ فيه.

ولكن هذا لا ينفي ضرورة الأخذ بجملة من الخصائص المترتّبة من ميزات القانون عموما، والعلوم القانونيّة على وجه التحديد، باعتبار أنّ القاعدة القانونية تتميّز بأهمّيّة عنصر الجزاء والعقوبات مقارنة ببقيّة الظواهر الاجتماعيّة،[8] كما أنّ العلوم القانونيّة تعبير عن خيارات فكريّة وأيديولوجيّة، ولا تقتصر على سرد ووصف محتوى النّصوص القانونيّة الرّسميّة، إذ إنّ تدريس العلوم القانونية والبحث فيها يقتضي تنظيما وتبويبا معيّنا للنصوص وللقواعد القانونيّة، وفق مناهج ومواقف معرفيّة يكون فيها للنّاظم دور مركزي يضاهي أهميّة دور المشرّع؛ فتدريس العلوم القانونية والبحث فيها يفرض الوقوف على محتويات ونقائص النّصوص القانونيّة، والنّظر في الأوجه النظريّة والعمليّة لتحسينها وتعديلها، دون الاكتفاء بسلخها والاقتصار على إعادة صياغة مضامينها، كما وردت في المصادر والجرائد الرّسميّة دون تصرّف ودون اجتهاد.

لذلك فإنّ الطرف الرّئيس في عمليّة توطين القوانين والعلوم القانونيّة، في دول الخليج العربي

---

7) يرجع المؤلّفون جذور القانون الدستوري والإداري في هذه البلدان إلى التنظيمات التي شرعت الإمبراطوريّة العثمانيّة في تطبيقها في القرن السادس عشر الميلادي. في هذا الخصوص، عبد الفتاح عمر، الوجيز في القانون الدّستوري، مركز الدراسات والنشر الجامعي، تونس، 7891، ص 54.

8) تبيّن كلّ المؤلّفات المخصّصة للمدخل العام لدراسة القانون الاختلافات بين القواعد القانونية والظواهر الاجتماعية والقواعد الأخلاقيّة والدّينية، وتفرّق بينها بحكم الاختلافات المجتمعيّة. في هذا الموضوع مثلا:
Yadh Ben Achour, Introduction à l'étude du droit, CPU, Tunis, 2005, p. 17.

مثل غيرها من الأنظمة، هو المشرّع باعتباره واضع النّصوص القانونية الرسميّة، ولكن أيضا المدرّس الفقيه والباحث في القانون باعتباره الرّابط أو الجسر بين القواعد القانونية الرّسميّة التي وضعها المشرّع وطبّقها القاضي، وبين متلقّيها من طلاّب وباحثين ومختلف المختصّين في تطبيقها، من قضاة ومحامين وكافة العاملين فيما يسمّى بالحقل القانوني.

وقد توجّه عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو في أعمال هامّة[9] بالنّقد إلى الباحثين والمدرّسين الفقهاء في العلوم القانونيّة، واعتبرهم غير قادرين على التخلّص من الطابع الرّسمي للمصادر القانونيّة؛ لافتقادهم لملكة التّجديد والابتكار في الدّراسات القانونية، وانتقدهم بأن اعتبرهم ناقلين حرفيّين ومترجمين للمحتويات النصّيّة للمصادر القانونية الواردة في المجلاّت الرّسميّة، دون إعمال النّقد، ودون التخلّص من الانتماءات الرّسميّة والسياسيّة، وعاب عليهم افتقادهم للتجرّد العلمي وللموضوعيّة التي يجب أن يتحلّى بها كلّ فقيه في القانون.

ولئن كان موقف بورديو هذا مفهوما ومشروعا، بحكم أنّ خاصيّة علم الاجتماع تبرز أساسا في المسافة التي يجب أن يضعها الباحث بينه وبين موضوع بحثه، وفي اعتبار أنّ الملاحظة السوسيولوجيّة يجب أن تسبق اتّخاذ المواقف وإصدار القواعد المعياريّة، فإنّ موقف بيار بورديو من فقهاء القانون لا يقبل التعميم، ولا يمكن اعتباره بمثابة القاعدة السوسيولوجيّة الرّاسخة، والقابلة للتطبيق في كلّ مجالات العلوم القانونيّة، إذ تختلف المدارس الفقهية القانونية وتتعدّد ولا تقتصر على مدرسة الشّرح على المتون، وهي المدرسة التقليديّة التي يشير إليها بورديو.[10] كما أنّ العلوم القانونيّة أفرزت العديد من الاتّجاهات التي يعتمد فيها الباحث على الموضوعية العلميّة التي يدعو

9) Pierre Bourdieu, «La force du droit. Eléments pour une sociologie du champ juridique», Actes de la Recherche en Sciences Sociales, vol. 64, 1986, pp. 3-19 ; «Les juristes, gardiens de l'hypocrisie collective», in. François Chazel et Jacques Commaille (dir.), Normes juridiques et régulations sociales, coll. Droit et Société, LGDJ, Paris, 1991, pp. 91-95.

10) مدرسة الشرح على المتون مدرسة قانونية تقليديّة تقوم على واجب عدم الخروج عن المضمون الصريح والضيّق للنصّ القانوني، وترفض أن يقوم الفقيه أو الباحث بتأويل النصّ بنفسه؛ لأنّ وظيفة التأويل القانوني تعود حصريّا للمشرّع والقاضي. في هذا الموضوع، سهيمة بن عاشور ومنير السنوسي (إشراف)، تأويل القاعدة القانونية، أعمال ملتقى دولي بجامعة جندوبة، مؤسسة هانس سايدل الألمانيّة، تونس، 2010.

إليها بورديو، ويبتعد فيها عن التّرابط الوثيق بالمصالح القانونيّة الرّسميّة[11]. وقد يصحّ رأي بورديو في شأن بعض فقهاء المدارس الفقهيّة التقليديّة الفرنسيّة زمن صدور أعماله، ولكنّه لا ينطبق في مجتمعات أخرى، وفي منظومات قانونية تختلف جوهريّا عن أساسيّات وركائز المنظومة القانونيّة الفرنسيّة.

5. تمييز التوطين القانوني عن توطين العلوم الاجتماعيّة الأخرى

تطرح مسألة توطين العلوم والدّراسات القانونية بشكل مختلف عن الطرح المتعلّق بتوطين بقيّة العلوم الاجتماعيّة، باعتبار أنّ القانون يتميّز بطابعه القيمي أو المعياري والقاعدي (normatif)، أي أنّه يخضع إلى قواعد وضوابط محدّدة وموضوعة مسبقا قد يصعب الحياد عنها في الدّراسات القانونيّة. وتفوق هذه الحتميّة العلميّة عنصر الملاحظة الواقعيّة الذي تتميّز بها بقيّة العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، ويتعزّز ذلك بكون القانون صادر عن مؤسّسات الدولة، ويعبّر عن سيادتها وحرّيتها في وضع النّصوص، وأنّ القانون يجب أن يتماشى مع متطلّبات المجتمع الذي يصدر فيه، وأن يكون تعبيرا عن حاجيّات ذلك المجتمع.

فالقاعدة القانونيّة الصّادرة في بيئة أخرى أجنبيّة لا يمكن إدخالها وإدراجها، أي توطينها ضمن المنظومة التشريعية الدّاخلية والمحلّية إلاّ طبق إجراءات قانونيّة معيّنة ومحدّدة مسبقا، ولا يمكن فرضها عنوة أو بالإكراه، ولكن يتمّ ذلك باحترام الإجراءات الدّاخلية التي يضبطها القانون الأساسي للدولة، ودستورها الذي يسند للمشرّع وللقضاء سلطة تقرير قبول أو رفض القواعد القانونية الأجنبيّة، ومدى قابليّة استقبالها في المنظومة القانونية الدّاخليّة.[12] وتعتبر القاعدة القانونيّة موضوع التوطين قاعدة أجنبيّة، ما دامت صادرة في دولة أخرى، وفي بيئة اجتماعيّة مختلفة، ولا يمكن العمل بها وتطبيقها إلاّ إذا اندمجت في المنظومة القانونية الوطنيّة، طبق إجراءات قانونيّة

---

11) ويجب الإشارة في هذا الصدد إلى المدرسة السوسيولوجية للقانون التي تعتمد على الدّراسة الواقعيّة لطرق وظروف وضع وتطبيق القوانين وانعكاساتها المجتمعيّة، ومن أهمّ روّادها الفقيهان الفرنسيان جورج سال Gorges Scelle وليون دوقي Léon Duguit. في هذه المسألة:

Bruno Oppetit, Philosophie du droit, Dalloz, Paris, 2017, p. 42.

12) تخصّص كلّ الدساتير وكلّ الأنظمة الأساسيّة للدّول بابا كاملا يضبط بدقّة طرق المصادقة والموافقة على المعاهدات والاتفاقيّات الدوليّة وشروط اعتمادها في القانون الداخلي أو الوطني.

سابقة الوضع، وباحترام النّظام العام للمنظومة القانونية محلّ توطين القاعدة الأجنبيّة، وإلاّ فيجابه الإدماج بالرّفض من قبل المشرّع أو القاضي الوطني.[13]

وينطبق المبدأ ذاته على القواعد القانونيّة المكتوبة والقواعد العرفيّة غير المكتوبة التي يمكن توطينها بطرق أيسر من المصادر المكتوبة، حيث لا تفترض لإدماجها اتّباع إجراءات معيّنة، ولكن يكفي توفّر الرّكنين المعنوي والمادي؛ لتطبيق القواعد العرفيّة بمقتضى الموافقة على محتواها، وتواتر العمل بها في البيئة محلّ التوطين، ويمكن أن تجابه بالرّفض في حال عدم ملاءمتها للنّظام العام المعتمد في تلك البيئة. وتحتوي الميادين التجاريّة والاقتصاديّة على نسبة عالية من القواعد القانونيّة العرفيّة غير المكتوبة المتأتّية من عادات وتقاليد التجّار والفاعلين الاقتصاديّين، ممّا ييسّر انتشارها ويسهّل العمل بها وتوطينها في مختلف الدّول، وأدّى ذلك إلى بلورة فرع قانوني مستقلّ بذاته، وهو القانون العابر للقارات أو غير الوطني (transnational law) ومصدره الأعراف الاقتصاديّة التلقائيّة وغير المدوّنة للتجّار والقرارات التحكيميّة الصادرة عن الهيئات الدوليّة في الميدان التّجاري والاستثماري[14].

6. انعكاسات العولمة القانونية على عمليّة التوطين القانوني

اختلّ التوازن العام للعلوم والدّراسات القانونية في ظلّ التحوّلات الكبرى التي نتجت عن العولمة الاقتصاديّة، وما صاحبها من حركة مستمرّة في توحيد النّصوص والمنظومات القانونيّة والتشريعيّة، إذ إنّ العولمة الاقتصاديّة أفرزت أيضا عولمة قانونيّة وتشريعيّة أصبحت بمقتضاها القواعد القانونيّة متشابهة إلى حدّ كبير، وتقلّصت بحكمها الفوارق والاختلافات بين المنظومات

13) من أهمّ طرق توطين القواعد القانونية الأجنبيّة أن يتولّى المشرّع الوطني المكلّف بوضع القواعد القانونية اتّخاذ نصّ قانوني مكتوب يحوي القواعد الأجنبيّة، وتصبح تلك القواعد القانونيّة وطنيّة ومحلّيّة بمجرّد تضمينها في النصّ القانوني الدّاخلي، وتطبيقها من طرف المحاكم الوطنيّة، ويؤدّي هذا الإجراء إلى استقبال (relevance) القاعدة الأجنبيّة ويؤدّي نفس المعنى الإجرائي لتوطين القواعد القانونيّة.

Santi Romano, L'ordre juridique, Dalloz, Paris, 2002, p. 65.

14) القانون العابر للقارات تسمية لنظام قانوني مستقلّ تماما عن تدخّل الدّولة، وعن منظومتها التشريعيّة، تتكوّن مصادره من الأعراف السّائدة بين التجّار، وقد شهد جدلا قانونيّا حادّا حول إمكانيّة وجوده بمعزل عن الدّول، وتطوّر بشكل خاص في السنوات الأخيرة. ومن أهمّ المؤلّفات الحديثة في الموضوع:

Gérard Lhuillier, Droit transnational, Dalloz, Paris, 2019.

القانونية، من خلال انتشار ظاهرة توطين وإدماج القواعد القانونية الأجنبيّة والدوليّة من طرف المشرّعين والقضاة على حدّ السواء، ممّا طرح إشكاليّة تتعلّق بمدى قدرة المشرّع الوطني والمحاكم الداخليّة على الحفاظ على الخصوصيّات المحليّة في ظلّ تفاقم ظاهرة العولمة القانونية والتّوطين المباشر للقواعد القانونية الأجنبيّة.

ولا تطرح المسألة بنفس الكيفيّة بالنّسبة لكلّ المنظومات القانونيّة، إذ إنّ العولمة القانونيّة أثبتت الأفضليّة التي تحظى بها المنظومتان القانونيتان؛ الأنجلو سكسونية والجرمانيّة–اللاتينيّة، على حساب المنظومات القانونيّة الأخرى،[15] ومنها العربيّة الإسلاميّة السائدة في دول الخليج العربي، وفي بقيّة الدول العربيّة والإسلاميّة، ما يعني أنّ مسألة التوطين تهمّ على وجه الخصوص منظومات قانونيّة تسعى لإدماج واستقبال القوانين والقواعد الأجنبيّة المتأتّية من الخارج، وتحديدا من المنظومتين الأكثر انتشارا في العالم. وفي حين يشبّه التوطين مجازا بعمليّة ‹استيراد› واستقدام لقواعد ومؤسّسات قانونيّة أجنبيّة جاهزة، فإنّ تلك القواعد تشهد في نفس الوقت عمليّة ‹تصدير› من بلدها الأصلي الذي وضعت فيه، كما عبّر عنه بعض الفقهاء بخصوص عدد من المؤسّسات في فروع قانونيّة متعدّدة، ومنها قانون الالتزامات المدنيّة والقانون الإداري والقضاء الدّستوري والقانون الاقتصادي والتجاري والتّحكيم وغيرها[16]، وكلّها مؤسّسات قانونيّة منتشرة ومطبّقة بدرجات متفاوتة في الدّول العربيّة والإسلاميّة وفي دول الخليج العربي.

فلئن كانت مثلا مؤسّسات القضاء الإداري والقضاء المدني والتّحكيم التجاري والاقتصادي منتشرة بكثافة وعلى أوسع نطاق في هذه الدّول، فإنّ الصنف الآخر من القضاء، وهو القضاء

15) بيّن فقيه القانون الموريتاني الأستاذ الدكتور محمد الصالح هذه التناقضات الرئيسة في العولمة القانونيّة والتنازع الذي فرضته بين مختلف المنظومات القانونيّة والأفضليّة التدريجيّة للمنظومات الأنجلو سكسونية واللاتينية الجرمانيّة على حساب بقيّة الأنظمة القانونيّة.

Mohamed Salah, Mohamed Salah, Les contradictions du droit mondialisé, Paris, PUF, 2002, p. 70 et suivantes.

16) ومن أبرز الأمثلة المنوال الفرنسي في القانون المدني والقضاء الإداري، وهو نموذج فريد من نوعه مقارنة بالقانون الإنجليزي والأمريكي، الذي لا يفصل بين القضاء العادي والقضاء الإداري، ويوحّد بينهما، ويعتبره الفقهاء مجازا من أكثر المؤسسات القانونية تصديرا عبر العالم.

Michel Grimaldi, «L'exportation du Code Civil», Revue Pouvoirs, n° 107, 2003, pp. 80-96.

الدّستوري يشهد في المقابل إدماجا بطيئا، بحكم اختلاف التّجارب القانونيّة والدّستوريّة. ورغم صبغتها التقنيّة البحتة المتعلّقة بضمان سلامة (validity) القواعد القانونيّة وعلويّة الدّستور، فإنّ الرّقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين لا تزال في طور التّأسيس في أغلب الدّول العربيّة والإسلاميّة، وكذلك في دول الخليج، بسبب حداثة الظاهرة الدّستوريّة فيها مقارنة بالتّجارب الأمريكيّة والأوروبية الموغلة في القدم.

وقد تجدّدت مع العولمة القانونيّة المشاريع البحثيّة المتعلّقة بإضفاء المزيد من العدالة والإنصاف بين المنظومات القانونيّة؛ للحدّ من هيمنة بعض الأنظمة على الأخرى، وللتّقليص من الإقصائيّة، ومن المعاملة التمييزيّة التي يمكن أن تؤدّي إليها عمليّات التّوطين القانوني، حتّى تتحقّق الآثار الإيجابيّة للعولمة القانونية في كلّ الدّول، وعلى كلّ الشعوب دون استثناء.

وبرز في هذا النّطاق مشروع بحثي هامّ أطلق في إطار جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكيّة سنة 1997، يعالج الطرق الكفيلة بالأخذ بعين الاعتبار عامل النسبيّة والخصوصيّة في توطين القانون والعلوم القانونيّة في ظلّ العولمة، وأفرز هذا المشروع البحثي نتائج نظريّة مهمّة، تتعلّق أساسا بالدّول النامية والدّول ضعيفة الدّخل، المسمّاة أيضا بدول العالم الثالث، وضرورة العمل على تشريكها على الساحة الدوليّة، في اتّخاذ القرارات، وفي وضع الأحكام القانونيّة الموحّدة بين الدّول، ولكن لا تزال نتائج وتوصيات هذا المشروع نظريّة، تحتاج إلى التّطبيق الفعلي في الواقع العملي، بالرّغم من تحسّن مكانة الدول المعنيّة في بعض المنظّمات والمؤسّسات الدوليّة، مثل المنظّمة العالميّة للتجارة[17].

كما أطلقت جامعة لوفان البلجيكيّة بالتّعاون مع مفوّضيّة الاتّحاد الأوروبي سنة 2022 مشروعا بحثيّا متعدّد الاختصاصات، يتعلّق بتقييم المخلّفات القانونية للاستعمار الأوروبي في دول القارّة الأفريقية، وسبل تطوير المؤسّسات القانونية الحاليّة عبر آليّة التوطين القانوني المشترك والتوافقي بين الدّول الأوروبية ومستعمراتها القديمة، بالعمل على تجاوز سلبيّات المؤسّسات القانونية التي تمّ

17) The Third World Approaches to International Law (TWAIL); James Thuo Gathi, «Alternative and Critical. The Contribution of Research and Scholarship on Developping Countries to International Legal Theory», International Law Journal, vol. 41, 2000, pp. 263-275.

إدماجها سابقا بالجبر والإكراه، وتعديلها وتعويضها بمؤسّسات ونصوص قانونيّة جديدة تراعي خصوصيّات هذه الدّول، وتنمّي قدراتها وكفاءاتها الذاتيّة، وتساعدها على الانضمام إلى حركة العولمة الاقتصاديّة والقانونيّة، ولا يزال هذا البرنامج البحثي طويل المدى قيد التّنفيذ للوصول إلى النّتائج العمليّة المرجوّة، ومن المنتظر أن يشفع بتوصيات توجّه الدّول المعنيّة في أوروبّا وأفريقيا.[18]

7. الأهداف الاستراتيجية للتوطين القانوني في دول الخليج العربي

يقتضي البحث في خصوصيّات عمليّة توطين القانون والعلوم القانونية مقارنة بالعلوم الاجتماعيّة الأخرى إبراز الخصائص البيئيّة والاجتماعيّة لعمليّة الإدماج والتوطين في منطقة الخليج العربي، التي تتقاسم مع عدّة دول أخرى نفس الإشكالات المتعلّقة بالتوطين القانوني بطرق جديدة، تختلف عن الطرق التقليدية القائمة على استيراد المضامين القانونية الجاهزة.

وتهمّ المسألة خصوصا الوسائل الكفيلة بتحقيق نجاعة الدّراسات والعلوم القانونية، وجعلها محلّ استقطاب للدّارسين وللمتكوّنين، كما تهدف إلى إبراز المجالات القانونية التي يمكن أن تستفيد أكثر من غيرها من عملية التوطين، ما يتطلّب الاعتماد على تصوّر يأخذ بالجوانب الإيجابيّة للتّوطين القانوني أكثر من جوانبه السلبيّة، والتي تعتبر نظريّة ومرتبطة بمبادئ ومفاهيم، مثل السيادة الوطنيّة وسيادة الدّول في وضع السياسات العموميّة، وهي مبادئ تطوّرت باعتبار التحوّلات الكبرى التي شهدها العالم، منذ تسعينات القرن العشرين، والتي أدّت إلى وضع فهم جديد للسيادة تقبل بمقتضاه الدّول والحكومات جملة من التنازلات؛ لمسايرة التطوّر الاقتصادي والتكنولوجي ومواجهة التحدّيات البيئيّة التي أحدثتها العولمة.

ونتج عن تطوّر مفهوم السيادة إدراك المكانة المركزيّة التي أصبح يحتلّها الخواص والمؤسّسات الاقتصادية في الميدان القانوني، ممّا قلّص من مركزيّة التساؤل عن دور الدولة، ومدى نجاعة سياساتها إزاء عمليّة التوطين القانوني في خضمّ هذه التحوّلات الكبرى، باعتبار أنّ الدولة تتقاسم المسؤوليّة مع أطراف أخرى خاصة واقتصاديّة، تضطلع بوظائف هامّة في مجال توطين العلوم

(18) مشروع بحثي (Leuven University, Belgium-EU. Project PAES n° 101085734) على امتداد خمس سنوات بتمويل من المفوّضية الأوربية، ضمن برامج التّعاون والشراكة العلمية والأكاديميّة بين الاتّحاد الأوروبي ودول الجوار، يضمّ أكاديميّين من 45 جامعة أوروبية وكنديّة وأفريقيّة. مؤلّف هذا البحث عضو تنفيذي مشارك في المشروع.

القانونية، رغم عدم بروز دورها للعلن بالشكل الكافي. فمثلا المكاتب العالميّة للاستشارات والخبرة القانونية المنتشرة في دول العالم، وكذلك في دول الخليج العربي، تساهم بدور فعّال في إدماج القواعد والمؤسّسات القانونية الأجنبيّة، وتوطينها بواسطة الفتاوى والآراء التي تقدّمها للدّول والعقود التجارية والاستثماريّة التي تساهم في صياغتها وإبرامها، وكذلك عن طريق التّعديلات التّشريعيّة التي تقترحها على الدّول[19]. كما تستشار هذه المكاتب العالميّة دوريّا في شأن مراجعة القوانين الاقتصاديّة، ومنها مثلا إجراءات إحداث المناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الحرّة المنتشرة بشكل كبير في دول الخليج العربي، وتساعد الدّول على تحسين المردود التّجاري لهذه المناطق، وعلى تطوير قدرتها على جلب الاستثمارات الأجنبيّة في ظلّ التنافسيّة الحادّة التي يتميّز بها هذا القطاع[20].

وكذلك الشأن بالنسبة لمراكز الوساطة والتحكيم الموجودة بكثافة في دول الخليج العربي، والتي تضطلع بدور هامّ في التوطين القانوني؛ لاعتمادها على إجراءات خاصّة في فصل النزاعات، إذ إنّ كلّ مركز دولي للتّحكيم له نظامه الأساسي الخاصّ به، والمستمدّ من المعايير والمبادئ الدّوليّة المعمول بها في الغرض، دون ضرورة الأخذ بالقوانين الوطنيّة لدولة المقرّ[21].

ومن أبرز التطوّرات في هذا النّطاق نزعة الدّول إلى التّفاوض وتقاسم قراراتها الاستراتيجيّة مع

---

19) يكتسي دور المكاتب الدوليّة للاستشارات القانونية دورا بالغ الأهّمية في التوطين القانوني، وأصبحت متكوّنة من شركات كبرى متعدّدة الجنسيّات، تنشط في كل دول العالم، وتمارس تأثيرا كبيرا على وضع القوانين الجديدة وتطبيقها. وتعتبر كتابات عالم الاجتماع Yves Dezalay مرجعيّة في الموضوع، وقد تناولها من خلال نقد تدخّلها في الأنظمة القانونيّة للدّول، بهدف حماية المصالح الخاصة لحرفائها من كبار المستثمرين على حساب الصالح العامّ، واعتبرها طرفا رئيسا ومحوريّا في التوطين القانوني.

Yves Dezalay, Bryant G. Garth, La mondialisation des guerres des palais. La re-structuration du pouvoir de l'Etat en Amérique Latine, entre notables du droit et 'Chicago Boys', Seuil, Paris, 2002.

20) على سبيل المثال، مكتب ماكنزي العالمي للاستشارات، دراسة حول شروط نجاح المناطق الاقتصاديّة الخاصّة والمناطق الحرّة، 2020. بنك ه.س.ب.س.، دراسة حول تطوير المناطق الحرّة في الشرق الأوسط، 2020.

21) ومن أبرزها في دول الخليج، المركز السعودي للتحكيم التجاري، ومركز دبي للمصالحة والتّحكيم، ومركز عمان للتحكيم التجاري والاستثمار. ويفسّر الإقبال المتزايد على مراكز التّحكيم التجاري من طرف المستثمرين الأجانب بتطبيق هذه المراكز للمبادئ والمعايير المعتمدة في الاتفاقيّات والمعاهدات الدوليّة المتعلّقة بالتّحكيم، وعدم اعتمادها على القوانين الدّاخليّة.

الخواص، ومع الفاعلين الاقتصاديين في شتّى المجالات، ومنها التعليميّة والقانونيّة، إذ اتّجه العديد من الدّول إلى تشجيع التّعليم العالي الخاصّ في كلّ المستويات، وأحيانا على حساب التعليم العمومي، بالرّغم من ارتباطه بالهويّة الثقافيّة والحضاريّة للشعوب. وتهدف هذه النّقلة الاستراتيجية المعتمدة في عدّة دول، ومن أبرزها دول الخليج العربي،[22] إلى تحقيق تنافسيّة التّعليم العالي، والتّقليص من المصاريف العموميّة، ومن الأعباء الماليّة على ميزانيّة الدّولة، كما تعبّر عن تحوّل جذريّ في حوكمة قطاع التّعليم العالي، بشكل يجعل من المؤسسات الحكوميّة هيئات رقابة على القطاع الخاص الذي يتكفّل بتسييره والتصرّف فيه، بعد الحصول على التّراخيص اللازمة، واعتماد البرامج من قبل الهيئات العموميّة.

8. العوائق المنهجية والمعرفيّة للتوطين القانوني في دول الخليج العربي

تنقسم الدّراسات الأكاديميّة المتعلّقة بموضوع التوطين القانوني إلى ثلاثة أصناف، صنف أوّل يتعلّق بطرق ومناهج تدريس العلوم القانونية، ويهمّ في الكثير من الأحيان مادّة معيّنة، وليس كلّ الموادّ القانونيّة، ويقتصر على النّواحي المعرفيّة، ولا ينظر في مسألة التّوطين[23]، وصنف ثانٍ يبحث في مؤسّسات التعليم العالي كمرفق عمومي تقدّمه الدّولة للأفراد، مع تدخّل القطاع الخاص فيه، ويحلّل طرق الحوكمة والتصرّف الإداري والمالي في هيئات التعليم العالي[24]، ويتطرّق عرضا إلى محتويات الدّراسات، ونادرا إلى العلوم القانونيّة وإشكاليّة توطينها، وصنف ثالث يبحث في

22) تتميّز دول الخليج العربي بتعدّد المؤسسات الجامعية الخاصة في الدراسات القانونيّة، ففي سلطنة عمان مثلا كلّ كليّات القانون تنتمي إلى مؤسّسات جامعيّة خاصّة، ما عدا جامعة السلطان قابوس، وهي أقدم الجامعات، وعدد المؤسّسات الخاصّة أقلّ نسبيّا في دول المغرب العربي وشمال أفريقيا، حيث إنّ غالبيّة جامعات القانون جامعات حكوميّة، وتشهد بعض الدّول، مثل الجزائر وتونس وجودا ضئيلا للكليات الخاصة في القانون، بينما يوجد في مصر عدد أكبر من الكليّات الخاصّة، وأغلبها أجنبيّة.

23) ويتعلّق الأمر مثلا بطرق تدريس فروع القانون الدولي والعلاقات الدولية للأخذ بعين الاعتبار التغيّرات الحاصلة في المجتمع الدولي، وواجب مواكبتها في البرامج التعليميّة. في هذا الموضوع:
SFDI, L'enseignement du droit international. Recherches et pratiques, UNESCO, Paris, 1997.

24) من الأمثلة عن هذه الدّراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قضايا التعليم وتحدّياته في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، 2017. سعاد هادي حسن الطائي، «واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي»، مجلة أكاديميّة البورك للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، 2020، عدد 2، ص29-7.

مظاهر العولمة القانونية وآثارها على مستوى توحيد النّصوص القانونيّة، وتقلّص اختصاصات الدّولة في الميدان التشريعي والإداري مقابل تصاعد دور المؤسّسات الدوليّة، ولكنّه لا يربط المسألة بالمناهج التعليميّة وبمضامين الوحدات التدريسيّة، ويركّز في المقابل على العنصر المعياري أو القيمي للعولمة القانونيّة؛ لإبراز نتائجها في مستوى وضع النّصوص القانونيّة الرّسميّة، كما لا يخوض دائما في مسألة التوطين، وإنّما يعتبرها من المسلّمات في ظلّ الحتميّة التاريخيّة التي أحدثتها العولمة القانونيّة[25].

ويجب ملاحظة ندرة وقلّة الدّراسات المتعلّقة بإشكاليّة التّوطين في الدّراسات والعلوم القانونيّة عموما، وفي منطقة الخليج العربي على وجه التّحديد[26]، كما لا تقع الإشارة صراحة إلى مسألة توطين العلوم القانونيّة في التّقارير الرّسميّة الصّادرة عن مؤسّسات التعليم العالي والبحث العلمي بدول مجلس التعاون الخليجي، وإنّما تدرج القضيّة ضمن التوجّه العامّ السائد حاليّا في هذه الدّول؛ لبناء مجتمع المعرفة والقاضي بتشجيع البحث العلمي، وضمان جودة التكوين، وإسناد الأولويّة في تسيير مؤسّسات التعليم العالي، إدارة وتدريسا، للكفاءات الوطنيّة مع الاستئناس بالخبرات الأجنبيّة[27].

وأهمّ الأعمال التي يمكن الاعتماد عليها في هذا النطاق هي بحوث الصنف الثالث المشار إليها

25) تطرح هذه الدراسات الإشكاليّات القانونيّة التي فرضتها العولمة، وتعتمد تحليلا استشرافيّا للإجراءات التي يتعيّن على الدول والحكومات اتّخاذها؛ لمواكبة العولمة الاقتصاديّة والقانونيّة وللإسهام فيها فعليّا. والمؤلّفات الصادرة في هذا الصنف من الدراسات عديدة، ومن بينها العناوين التالية:

André-Jean Arnaud, Critique de la raison juridique. 2 Gouvernants sans frontières. Entre mondialisation et post-mondialisation, Paris, LGDJ, 2003.
Chérot Jean Yves et Frydman Benoit, La science du droit dans la mondialisation, Bruxelles, Bruylant, 2012.

26) بعض الدّراسات والمقالات المتوفّرة تتعلّق بالعالم العربي عموما، وليست مخصّصة كلّها لدول الخليج العربي، ولا تهمّ الدّراسات القانونيّة بل التعليم العالي بصفة عامّة، والتعليم ككلّ في عدّة أحيان، كما أنّ البعض منها نقديّ، ولا يتضمّن الحلول والتوصيات. ومن بين هذه الدراسات والمقالات، سامية الجبالي، «التعليم في دول الخليج: طفرة الجودة وتواضع المنتوج»، 16/04/2019. محمد أحمد القابسي، «من واقع التعليم في الوطن العربي»، العربي الجديد، 25/09/2018. عادل عامر، «واقع التعليم العالي في الوطن العربي»، 2019، pulpit.alwatanvoice.com. علي أسعد وطفة، «سياسات التعليم العالي في دول الخليج العربي»، 23/01/2021، watfa.net/archives/705

27) الشبكة الخليجيّة لضمان جودة التعليم العالي في دول مجلس التّعاون الخليجي، تقرير عام، 2019.

آنفا، أي تلك المتعلّقة بالعولمة باعتبار أنّ الأثر الأوّل للعولمة القانونيّة يهمّ دور المشرّع، ومضمون القوانين الجديدة، ومدى انتشار الأحكام الموحّدة على المستوى الوطني، وهي مسائل لا تزال قيد الدّرس والتحليل من قبل الفقهاء، منذ بداية الألفيّة الثانية، وقد صدرت في شأنها عدّة مؤلّفات قيّمة[28]. ويهمّ الأثر الثاني للعولمة القانونية دور الفقه القانوني في وضع المناهج الجديدة الواجب اتّباعها في التّدريس والبحث العلمي في الموادّ القانونيّة، وهي مسألة حديثة ومستجدّة تقلّ فيها البحوث المتخصّصة والمعمّقة، ولا تخوض الدّراسات المتوفّرة في مسألة التوطين، بل تعتبرها إشكاليّة متفرّعة عن العولمة، وتتطرّق إليها كعنصر نقدي ينبني على توجّهات رافضة للعولمة القانونيّة.

ومن بين الدّراسات الجديرة بالاهتمام في هذا الصدد مقال تحليلي للفقيه الفرنسي جون راسين حول القانون المعولم،[29] يبيّن فيه أنّه ولئن كان من الصّعب القبول بفكرة وجود قانون موحّد ومعولم ينطبق بنفس الطريقة، وبنفس المضمون في كلّ دول العالم، فإنّه لم يعد بالإمكان تغاضي وتجاهل آثار العولمة القانونية، وبالخصوص تقلّص التّمييز التقليدي بين القانون الدولي والقانون الوطني، بسبب التّداخل المفرط بينهما، وهيمنة القانون الدولي على كلّ الفروع القانونيّة.

كما يبيّن الفقيه راسين، استنادا إلى عدّة آراء فقهيّة، عدم مواكبة التقسيم التقليدي المتعارف عليه في الدّراسات القانونية، والقائم على الفصل بين القانون العام والقانون الخاص للتطوّرات والمستجدّات التي أفرزتها العولمة القانونيّة، ممّا يحتّم عدم الاعتداد به مستقبلا في بيداغوجيا العلوم القانونيّة، ويفرض تجاوزه في البحوث العلميّة؛ لصعوبة الفصل بين القواعد العامة والقواعد الخاصة، ولترابط مصالح الدّول مع الفاعلين الخواص في عدّة اختصاصات قانونيّة. فالعولمة القانونيّة وحّدت بين مختلف الفروع القانونيّة، ما يفترض ترك التّقسيمات التقليديّة المعتمدة لتدريسها والبحث فيها.

---

28) من أهمّ الدّراسات حول تأثيرات العولمة القانونيّة وانعكاساتها على مضمون الفروع القانونية:
Benoit Bonnet (dir.), Traité des rapports entre ordres juridiques, Paris, LGDJ, 2016.
Mireille Delmas-Marty (dir.), Critique de l'intégration normative, Paris, PUF, 2004.

29) Jean Bernard Racine, «Approches du droit global», Journal de droit international, n°3, juillet 2019, p. 665.

ويقترح هذا الفقيه تغيير طرق ومناهج تدريس العلوم القانونية، بدمج مختلف التخصّصات ضمن منظومة واحدة، تتفرّع عنها مسائل عمليّة معمّقة ومتخصّصة تكون أكثر نجاعة بالنسبة لأهل الاختصاص، من المحامين والقضاة ومسؤولي الشركات، كما يقترح إعادة النظر كليّا في محتويات تدريس العلوم القانونيّة، بشكل يتضمّن إدماج دور الفاعلين الخواص في خلق وابتكار القواعد القانونيّة، وعدم التركيز على النظريّات الوضعيّة التي تحصر القانون في المصادر الرسميّة الصادرة عن الدّولة، دون غيرها من المصادر الخاصة، مثل العقود والقرارات التحكيميّة والمبادئ العامة التوجيهيّة وغيرها.

ولكن اقتصر المؤلّف في دراسته على طرح الإشكال الرّئيس، ورصد أهمّ نتائج العولمة القانونيّة، دون تفصيل للمحتويات وللمضامين الجديدة التي يفترض أن تحتويها الدّراسات القانونية الحديثة والمسمّاة بالقانون المعولم أو قانون العولمة، ولم يتطرّق إلى مسألة التوطين؛ لأنّها من المسلّمات ومن حتميّات العولمة القانونيّة، وباعتبارها أيضا مسألة غير مطروحة بالنّسبة للنظام القانوني الفرنسي والأوروبي الذي ينتمي إليه المؤلّف، حيث إنّ هذا النظام يشكّل مصدرا رئيسا من مصادر العولمة، التي تعتمد أساسا على القانون الأنجلوسكسوني والقانون اللاّتيني–الجرماني، ومن ضمنه القانون الأوروبي والفرنسي[30]، فإشكاليّة التوطين القانوني للقواعد الأجنبيّة لا تثار بنفس الحدّة في هذه المنظومة، كما هو الحال بالنسبة لأنظمة قانونيّة أخرى، ومنها الأنظمة المعتمدة في دول الخليج العربي.[31]

ولا تنفصل إشكاليّة توطين الدّراسات القانونية في دول الخليج العربي عن بقيّة الطروحات المتعلّقة بآثار العولمة القانونيّة، وبضرورة مواكبة التحوّلات التي أفرزتها على المستوى القانوني، كما

30) ويجب الإشارة إلى الموقف المخالف للأستاذة دلماس مارتي (Mireille Delmas-Marty) التي بيّنت في عدّة أعمال أنّ إشكاليّة التوطين القانوني مطروحة أيضا بالنسبة للدول الأوروبيّة، واعتبرت أنّ الحلّ يكمن في إسناد المشرّع والقاضي هامشا من الحريّة (marge d'appréciation nationale) حتّى يحقّق مواءمة القواعد الأجنبيّة مع البيئة الداخليّة.

31) بيّنت عدّة أعمال وجود تنافس كبير بين النّظامين القانونيين المركزيّين للعولمة القانونيّة، ويمتدّ تأثيره إلى العديد من الأنظمة القانونيّة الأخرى، وله انعكاسات مباشرة على عمليّة التّوطين القانوني وطبيعتها الإراديّة والتوافقيّة، وتتعلّق المسألة أيضا بالعلاقات السياسيّة والاقتصاديّة بين الدول. حول الموضوع مثلا:
François Terré (dir.), L'américanisation du droit. Mythes et réalités, Archives de Philosophie du Droit, Dalloz, Paris, 2001.

لا تنفصل عن الأبعاد الجديدة التي اكتسبتها القاعدة القانونيّة في ظلّ العولمة، من حيث تعدّد المصادر الخارجة عن سيطرة الدولة، ومن حيث الأهميّة الفائقة التي أصبح يمتاز بها القانون الدولي، كأداة لتوحيد مختلف المنظومات القانونيّة الوطنيّة؛ لذلك فتمثّل العولمة القانونية المصدر الرئيس للتغييرات الواجب إدخالها لتوطين العلوم القانونيّة في دول الخليج العربي، حتّى يتسنّى الأخذ بإيجابيّات العولمة وتفادي سلبيّاتها.

ويتعيّن لبلوغ هذا الهدف اعتماد المقاربة التي تجمع بين طبيعة النّصوص والمصادر القانونية، وبين طرق ومناهج تدريسها، والبحث فيها، إذ لا يمكن الفصل بينهما، كما هو معمول به في علوم أخرى قريبة من العلوم القانونية، مثل العلوم السياسية، والعلوم الإداريّة، وعلوم العلاقات الدوليّة، وهي علوم لا ترتكز في أشغالها على القواعد القانونيّة، وإنّما تحلّلها باعتبارها ظواهر من ضمن عدّة ظواهر أخرى.

وينبغي الحفاظ على مركزيّة المصادر القانونية، باعتبارها المنطلق والمضمون الأساسي للعلوم والدّراسات القانونية في عصر العولمة، فلا يمكن اعتبارها ظواهر ثانويّة يمكن الاستغناء عنها كليّا، أو حتّى جزئيّا، كما هو الحال في العلوم الأخرى سابقة الذكر، وهذا لا يعني انعدام الفائدة من الاستئناس بالمصادر المعرفيّة الأخرى؛ لصبغتها العمليّة والواقعيّة المفيدة، وإنّما يعني ضرورة عدم إيلائها مرتبة تفوق قيمة القواعد والمصادر القانونية التي تشكّل الرّكن الأساسي والمرجع الأوّل للدّراسات والعلوم القانونيّة.

II. تحدّيات توطين الدّراسات القانونية في دول الخليج العربي: ضرورة ملاءمة المضامين والمحتويات التّعليميّة للعولمة القانونيّة

تواجه المؤسّسات الجامعيّة في الخليج العربي عقبات وصعوبات فرضتها العولمة القانونيّة، تتمحور حول المحتويات والمضامين المسداة للدّارسين والباحثين في القانون، وتتعلّق بضرورة مسايرة المسارات التكوينيّة لآليّات القانون المعولم (**1**.)، وتعزيز التّكوين في مجالات قانونيّة تعتبر من المصادر الرّئيسة للعولمة القانونيّة، وأهمّها القانون الدّولي بمختلف فروعه (**2**.)، وتطوير استراتيجيّات بحثيّة طويلة المدى تصبح بمقتضاها الجامعات المعنيّة أقطابا علميّة في الميدان القانوني (**3**.).

1. ضرورة مراجعة محتويات المسارات التكوينيّة[32]

يقتضي التّوطين القانوني في عصر العولمة أن يساير المحتوى التعليمي للدّراسات القانونيّة كلّ التطوّرات التي يشهدها الحقل القانوني، والتغيّرات الدّائمة والمستمرّة التي تطرأ عليه داخليّا وخارجيّا[33]، حيث يشترط لإدماج الظواهر القانونية والمجتمعيّة المستحدثة أن تتماشى المحتويات القانونية والمعارف المسداة للمتلقّين في الخليج العربي مع المستجدّات، وأن تكون دوما محلّ تحيين وإعادة نظر وتعديل حتّى لا تبقى جامدة ومستقرّة. فالمعارف والدّراسات القانونيّة، مثل سائر العلوم الاجتماعيّة، تتميّز بالطابع الحركي والدّيناميكي؛ لما لها من تأثير في تطوّر المجتمع ككلّ وفي التكوين العلمي للمتلقّين. والظاهرة القانونيّة في حدّ ذاتها ظاهرة حركيّة وحيويّة، لا تنحصر في النّصوص المكتوبة الجامدة أو الأزليّة، وإنّما تتغيّر وتتحوّل بحسب ضرورات الواقع العملي، وتطبيقها الدّائم، وتأويلها من قبل المحاكم ومختلف السّاهرين على تنفيذها.

وأصبحت الدّراسات القانونية تعتمد في عدّة دول على الممارسات العالميّة الفضلى التي تضعها المنظّمات الدوليّة، وتتقاسمها جامعات القانون، خصوصا الهامّة والعريقة منها، وتساهم بقيّة الجامعات بنسب متفاوتة في تطبيق هذه الممارسات الفضلى خاصّة، وأنّ مضمون المعارف القانونيّة صار متقاربا بين كلّ الدّول، نتيجة لظاهرة العولمة القانونيّة ولتطوّر دور المؤسّسات الدوليّة المتخصّصة في توحيد النّصوص والقواعد القانونيّة عبر العالم.

وقد أصبحت العديد من الجامعات الهامّة والعريقة رافدا من روافد القانون المعولم، تتأثّر به وتؤثّر

---

32) نعني بمحتويات المسارات التكوينية جملة الموادّ العلميّة المقدّمة للدّارسين مباشرة، وكذلك بصفة غير مباشرة بإحالتهم على مراجع إضافيّة وتكميليّة، ويشمل المسار عموما البرنامج التدريسي والبحثي وما يعبّر عنه في علوم التربية curriculum. حول هذا الموضوع، من بين عدّة مراجع:
Jean Claude Forquin, Sociologie du curriculum, Presses Universitaires de Rennes, 2008.

33) يرتبط هذا العنصر التّكويني بتشغيليّة خرّيجي الدّراسات والعلوم القانونيّة، ويطرح من منظور علاقة المسارات التكوينيّة بمتطلّبات سوق العمل وتطوّرها في كلّ بلد، ولا يهمّ فقط الوظائف المستحدثة، ولكن أيضا الوظائف القانونيّة التقليدية، مثل المحاماة والقضاء والاستشارة القانونيّة وإدارة المؤسّسات العموميّة والشركات. حول هذا الموضوع:
Myriam Ait Aoudia et Rachel Vanneuville (dir.), Les enjeux contemporains de la formation juridique, Droit et Société, 2013/1, n° 83.

في وضعه وفي تركيزه، حيث لم يعد يقتصر دورها على التّكوين الكلاسيكي في المعارف القانونية التي تفصل بين الفروع التقليدية للقانون الخاص والقانون العام، بل صارت تجمع بينها وتدمجها في عدّة تخصّصات مستحدثة، تحمل عناوين ومسمّيات جديدة تقطع مع التسميات المعهودة، وذلك لمواكبة التطوّرات القانونية في عصر العولمة.[34]

ونزعت عدّة جامعات هامّة وعريقة، وعدد منها موجود في دول الخليج العربي[35]، إلى إدماج دراسة القانون ضمن تخصّصات علميّة ومعرفيّة أخرى، وعدم فصله عن العلوم الأخرى بإفراده بدراسات مستقلّة، كما كان معمول به في السابق. ويفسّر هذا التوجّه الجديد بالتغيّرات الاقتصادية التي أحدثتها العولمة، وبحاجة سوق العمل والبحث العلمي إلى خبرات متنوّعة الاختصاصات ومتعدّدة الكفاءات في مجالات علميّة متقاربة، مثل الحوكمة وإدارة الشركات وحماية البيئة والطّاقات المتجدّدة والعلاقات الاستثماريّة متعدّدة الجنسيّات. ويجب الإشارة إلى أنّ مؤسسات جامعيّة عريقة كانت قد لجأت إلى هذا التوجّه منذ تكوينها، وقبل ظهور العولمة، ما يجعلها اليوم من أهمّ الجامعات مواكبة للعولمة القانونية بحكم نظرتها الاستشرافية وبعيدة المدى التي طبّقتها منذ إنشائها قبل عقود[36].

كما أنّ العديد من الجامعات الأوروبية غيّرت جذريّا في برامجها التعليميّة لمسايرة تطوّرات القانون الأوروبي، باعتبار أنّ أغلب القواعد الصادرة عن مؤسّسات الاتّحاد الأوروبي تنطبق مباشرة

---

34) غيّرت بعض الجامعات الأوروبية والأمريكيّة والكنديّة من تسمية الدّراسات القانونيّة، وصارت تستعمل تسميات جديدة، مثل القانون الإداري المعولم Global Administrative Law أو القانون العابر للقارات Transnational Law أو Lex mercatoria أو Jura Gentium. وتهدف هذه التسميات إلى الابتعاد عن التقسيم التقليدي بين القانون العام والقانون الخاص وبين القانون الدولي والقانون الوطني، وتعتمد هذه التسميات الجديدة خاصة في الدّراسات العليا، في الماجستير والدكتوراه، بعد تكوين متخصّص في هذه الموادّ في البكالوريوس. ومن الملاحظ أنّ عدّة جامعات خليجيّة عوّضت بدورها التسمية الكلاسيكيّة للدّراسات في القانون الخاص بالدّراسات في قانون الأعمالBusiness Law أو Business Affairs.

35) من أهمّ الجامعات العريقة في القانون مثلا جامعة السّربون Sorbonne وبنتيون أسّاس Panthéon Assas بباريس التي أحدثت لها فروعا في قطر وفي أبوظبي.

36) ومن أبرزها مدرسة العلوم السياسية بباريس Science Po والمدرسة الوطنيّة للإدارة بباريس Ecole Nationale d'Administration التي لا يقتصر التكوين فيها على العلوم القانونيّة والسياسيّة، وإنّما يشمل أيضا العديد من العلوم الصحيحة، مثل علوم التصرّف وإدارة المؤسّسات Management.

داخل الأنظمة القانونية للدّول الأوروبية الأعضاء، دون الحاجة إلى إجراءات خاصّة لتوطينها وإدماجها، لذلك فإنّ الجامعات الأوروبيّة لم تعد تفصل بين التكوين في القانون الأوروبي وبين التكوين في بقيّة الفروع القانونيّة، وإنّما أدرجته ضمن كلّ المواد التعليمية، وأصبح جزءا لا يتجزّأ من التكوين في كلّ المستويات التعليميّة، باعتباره مندمجا ضمن القانون الدّاخلي. والقانون الأوروبي يعلو المصادر القانونيّة الوطنيّة، وكانت محكمة العدل الأوروبية قد أقرّت منذ سنوات مبدأ علويّة قانون الاتّحاد الأوروبي على كلّ المصادر الأخرى، ولو كانت داخليّة ووطنيّة وحتّى دوليّة أحيانا.

وفي هذا الصدد، تحتاج جامعات القانون في دول الخليج العربي إلى إضافة المزيد من الوحدات والمقرّرات التعليميّة المتخصّصة في دراسة القانون الأوربي، باعتبار أهميّته كمصدر أساسي من مصادر العولمة القانونيّة، وخاصّة بالنّظر إلى العلاقات الاقتصادية والتجاريّة المتطوّرة، التي تجمع بين دول الخليج العربي والدّول الأوروبيّة ممّا يتطلّب تكوين مختصّين يتقنون الآليّات القانونيّة والإجرائيّة لقانون الاتّحاد الأوروبي الذي يتميّز، مقارنة بمنظومات أخرى، بدرجة عالية من التخصّص والاستقلاليّة، باعتباره يجمع بين مصادر قانونيّة متعدّدة، محلّية ووطنيّة وإقليميّة ودوليّة.

ويرتبط هذا التوجّه العام القاضي بواجب تحديث المحتويات والمضامين التعليميّة بنزعة المؤسّسات الاقتصاديّة الكبرى، ومكاتب الخبرات القانونية، والشركات الدوليّة للمحاماة إلى التحكّم في ميدان الاستشارات القانونية، وترتيبه طبق ضرورات العولمة الاقتصاديّة والماليّة بشكل يفرض الاعتماد على اختصاصات معرفيّة متنوّعة، لا تقتصر على الدراسات القانونيّة الكلاسيكيّة، بل تجمع بين علوم أخرى، كالمحاسبة والمالية والعمليات البنكية والمصرفيّة وإدارة الشركات، ما يحتّم تنويع المكتسبات، وعدم حصرها في الاختصاص القانوني التقليدي.

وينتج عن هذه التحوّلات الاستراتيجيّة اعتبار القانون عاملا من عوامل الإنتاج الاقتصادي، يخضع مثل بقيّة مصادر الإنتاج إلى تحليل اقتصادي ومالي مسبق، كغيره من المواد الإنتاجيّة والموادّ الأوّليّة، ويدخل في احتساب سعر التكلفة. وقد برزت في السنوات الأخيرة، وتحت تأثير العولمة اختصاصات علميّة جديدة غير معهودة، ولكنّها جدّ مفيدة في التكوين القانوني، مثل الاقتصاد القانوني، والتّحليل الاقتصادي لجدوى القواعد القانونية وللأحكام القضائيّة والقرارات

التحكيميّة،[37] وكلّها مجالات قانونيّة مستحدثة ناتجة عن التغيّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة للعولمة، ما يفرض إدماجها تدريجيّا ضمن المسار الدراسي للمختصّين في القانون، حتّى يكون التكوين متكاملا ومستجيبا لانتظارات الفاعلين الاقتصاديّين. ومن المعلوم أنّ الاستثمارات وحوكمة الشركات تقتضي القيام بدراسات أوّلية في الجدوى الاقتصادية للمشاريع والاستثمارات، والتثبّت من انعكاساتها البيئيّة والاجتماعيّة والتشغيليّة، ممّا يستدعي تجميع خبرات وكفاءات قانونيّة وغيرها من الاختصاصات اللاّزمة لإعداد دراسات الجدوى التي تعتمدها الشركات الكبرى والمؤسّسات الحكوميّة قبل اتّخاذ قراراتها الاستثماريّة.

وقد اقترن هذا الدّور الاقتصادي للقانون ببروز مدارس فقهيّة جديدة، تكوّنت تدريجيّا بفضل الاجتهادات العلميّة لروّادها، والإنتاج الفكري لباحثيها[38]، وأثّرت على القرارات العموميّة وصارت مرجعا تستشيره الحكومات قبل اتّخاذ القرارات الاستراتيجيّة، وهي تابعة لجامعات القانون، ولكنّها صارت بمثابة مراكز التفكير ،(Think Tanks) وتجاوزت دورها العلمي البحت؛ لتصبح طرفا رئيسا في الإعداد للسياسات العموميّة، وتحظى بتمويل هامّ لهذا الغرض، ممّا يساعدها على تنفيذ برامجها البحثيّة التي تعود بالنّفع على المموّلين وعلى المتلقّين.[39]

ومن أهمّ التغييرات في مستوى المحتويات التعليميّة أيضا التقليص في حجم التّكوين العام والنّظري، الذي يدوم نصف سنة في بعض المسارات التكوينيّة في بعض الجامعات، لترك المجال أوسع وأطول زمنيّا للتخصّص والتعمّق في فرع قانوني معيّن يمثّل جوهر التكوين العملي للطلاّب،

37) يرجع أصل هذه الاختصاصات القانونيّة إلى مدرسة شيكاغو للعلوم الاقتصادية، حيث تطوّر فيها اتّجاه هامّ بقيادة رولند كوس Roland Coase يركّز على تحليل القيمة الاقتصادية والمالية للقوانين، وللقرارات الإدارية، والأحكام القضائيّة، ويجمع بين الاقتصاد والقانون. وقد تمّت معارضة هذا التوجّه؛ لأنّه يقلّص من القيمة المعياريّة للقواعد القانونيّة ويحصرها في مردودها الاقتصادي والتجاري، ولكنّه أصبح اليوم مؤثّرا في وضع السياسات العموميّة وفي التحليل الاقتصادي المسبق للقوانين وللمعاهدات الدوليّة.

38) من أبرز الأمثلة أعمال الأستاذة هوراتيا موير وات Horatia Muir Watt التي تركّز في كلّ أشغالها على الآثار القانونيّة للعولمة الاقتصاديّة، وضرورة ترك التقسيم التقليدي بين القانون العام والقانون الخاص وبين القانون الدولي والقانون الوطني لمسايرة التطوّرات الحديثة، ومن آخر أعمالها:
Horatia Muir Watt (ed.), Global Private International Law: Adjudication without Frontiers, Elgar Publisher, 2019.

39) من بين عدّة أمثلة لمراكز بحوث تساهم في وضع السياسات العموميّة والدوليّة، المعهد الأوروبي ببلجيكا College of Europe, Bruges ومعهد ماكس بلانك في ألمانيا Max Planck Institute.

ممّا يحقّق جاهزيّتهم لسوق العمل. وقد برزت في هذا المجال تخصّصات جديدة ومستحدثة تركّز على التّكوين التّشغيلي طوال مسار دراسي كامل، مثلا في فصل النّزاعات القضائية والتحكيميّة، أو في العقود الاقتصاديّة الحديثة، أو في المادة الجبائيّة، أو في الصفقات والشراءات العموميّة. وترتكز هذه المسارات على طريقة عمليّة في التّكوين تعتمد على القرارات والأحكام القضائيّة كمصدر أوّل في التّشريع يسبق النّصوص القانونيّة المكتوبة، كما تعوّل على التّكوين في طرق التّرافع، وكيفيّة إعداد الملفّات القضائية والتحكيميّة ومختلف التقارير اللاّزمة لرفع المطالب القانونيّة إلى الهيئات الحكميّة.

وتعتبر هذه الطريقة المستحدثة من أنجع مناهج التّكوين؛ لارتباطها الوثيق بالتّطبيق، وبالواقع العملي لتنفيذ القواعد القانونيّة، وقد ظهرت بداية في الجامعات الأمريكيّة والأنجلو سكسونية التي لا تعوّل على كميّة المعلومات المسداة للمتلقّين، بقدر ما تركّز على المكتسبات المنهجيّة، وقدرة المتلقّي على التقييم واستنباط الحلول، وانتشرت في العقود الأخيرة في الدّول الأوروبية، بالنّظر لتوفّر المعلومة القانونية في مختلف الوسائط الرّقميّة، ممّا يجنّب اقتصار التّدريس على إسداء المعلومات للطلاّب لحثّهم في المقابل على التّحليل والتّفكير والابتكار.

كما عملت جامعات هامّة وعريقة على التّقليص من التّمييز بين القانون الوطني والقانون الدّولي من خلال الرّفع من التّكوين في فروع قانونية تجمع في محتواها بين القانون الدّاخلي والقانون الدولي، ومن أبرزها فروع القانون الاقتصادي وقانون الاستثمارات وقانون التجارة الدوليّة التي لم يعد بالإمكان دراستها، والتّكوين فيها بالفصل بين المنظومتين الوطنيّة والدوليّة، كما هو معهود في الدّراسات الكلاسيكية، إذ أصبح التطرّق إليها يتمّ دون ضرورة الإشارة إلى المصدر الدّاخلي أو الدّولي للقواعد المنظّمة لها لانعدام الفروقات بينهما، حيث ترتّب على قانون العولمة دمج النّصوص الدولية والوطنيّة في الميادين الاقتصاديّة، ولم يعد من اليسير الفصل بينهما في المحتويات التّعليميّة.

ومن أهمّ الأمثلة أيضا الميادين المتعلّقة بحقوق الإنسان والحريّات العامة، التي لم يعد بالإمكان التمييز فيها بيداغوجيّا بين الحماية الوطنية للحقوق والحريات وبين الحماية الدوليّة التي توفّرها المعاهدات والصكوك الدوليّة، باعتبار التّرابط والتّلازم بينهما، ومن ذلك المبدأ المتعارف عليه في القانون الدولي والمتعلّق بواجب التوجّه إلى المحاكم الداخليّة قبل المحاكم الدوليّة؛ لأنّ المحاكم الوطنية

قادرة بدورها على تطبيق القانون الدولي، وأنّ الحماية القانونية للحقوق تتمّ وفق مبدأ التكامل بين القانون الوطني والقانون الدولي، وهو من المبادئ العامّة للقانون ولقانون العولمة.

2.تعزيز التكوين في فروع القانون الدولي والعلاقات الدولية

يفسّر توحيد محتوى النّصوص القانونية، وبالتّالي ضرورة تعديل المحتويات التعليميّة في الدّراسات القانونيّة لتفادي تشابهها، بأهميّة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تبرمها الدّول، والتي تساهم بشكل فعّال في تغيير مضامين القوانين الدّاخلية حتّى تتطابق مع المعايير الدوليّة. ويلعب القانون الدّولي دورا أساسيّا في عمايّة التوحيد، حيث لم يعد دوره مقتصرا على تنظيم التعاون والتبادل بين الدّول، وإنّما صار أداة لاندماج وتداخل المنظومات القانونية.

ومن أبرز الأمثلة دور المنظمة العالميّة للتجارة منذ إحداثها سنة 1995 في توحيد التّشريعات الوطنية في مختلف الميادين الاقتصادية والتجارية، والمنافسة، وقوانين الشركات والملكيّة الصناعيّة والفكريّة، حيث تشترط معاهدات مرّاكش التأسيسيّة مراجعة القوانين الوطنيّة للدّول، قبل الانضمام إلى المنظمة، والحصول على صفة العضويّة فيها. ونظرا لأهميّته الفائقة في المجال الاقتصادي، أصبح من الدّارج اليوم الحديث عن فرع قانوني مستقلّ بذاته، له جهازه القضائي الخاصّ به، وهو قانون المنظمة العالمية للتجارة، الذي يعتبره الفقهاء أبرز نموذج للعولمة القانونيّة. ومنذ انضمامها للمنظمة، اتّخذت دول الخليج العربي، ولا تزال العديد من الإصلاحات، تنفيذا لالتزاماتها القانونيّة إزاء المنظّمة، ممّا يحقّق إدماج وتوطين قواعدها ضمن التشريعات الوطنيّة[40].

ومن الأمثلة الأخرى دور المنظمات المتخصّصة في توحيد القانون التجاري والأوراق الماليّة والتجارة الرّقمية وغيرها من المجالات الاقتصاديّة، والتي تضع دوريّا نماذج قانونية يمكن للدّول الأخذ بها وإدماجها في نصوصها الداخليّة[41]. وكذلك المنظمات الاقتصادية والماليّة، مثل البنك الدولي، التي تساعد الدّول على تطوير اقتصادها، بواسطة الإصلاحات التي تفرضها، وهي

40) مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة، الأمانة العامة، اتفاقيّات منظمة التجارة العالميّة وانعكاساتها على دول مجلس التعاون، تقرير رقم 0544/093/ح/ك/2017، 2017.

41) ومن أهّمها المنظّمات المختصّة في إصدار الأحكام والقواعد القانونيّة الموحّدة UNIDROIT، أو توحيد التنظيم القانوني للتجارة الدوليّة UNICITRAL-CNUDCI والتجارة الإلكترونية ICANN.

إصلاحات قانونيّة بالأساس، تتعلّق عادة بإصلاح النظام البنكي والضريبي والمالي، ويقتضي توطينها اتّخاذ النّصوص التشريعيّة الضروريّة على المستوى الدّاخلي.

وتمثّل حركة التقنين الموحّد للنّصوص القانونيّة تحدّيًا كبيرا لمختلف الجامعات الخليجيّة، حيث يمكن أن تؤدّي إلى تشابه مضامين برامجها التعليميّة، وافتقادها بالتّالي للخصوصيّات التي من شأنها أن تميّز بينها، من حيث جودة تكوينها وجاذبيّتها وقدرتها التنافسيّة لدى المتلقّين.

كما يمكن أن يطرح التّقنين الموحّد إشكاليّات في التّطبيق؛ لعدم تلاؤم القواعد الموحّدة دوليّا مع البيئة القانونيّة والاجتماعيّة التي تطبّق فيها، أو أن تواجه بحركات صدّ أو رفض أو عدم اقتناع لدى المكوّنين أو الطلاّب على حدّ السواء، باعتبار أنّ المحتوى قد يكون منقولا عن تجارب أخرى مختلفة، لا تراعي بالضّرورة خصوصيّات دول الخليج العربي، وقد لا تتماشى مع مؤهّلات ومكتسبات المتلقّين الذين قد يتعسّر عليهم اكتساب المعرفة القانونيّة، عندما يكون محتواها جاهزا ومسقطا على واقعهم، دون الأخذ بعين الاعتبار الخصائص المحليّة والوطنيّة.

ومن أبرز الميادين التي شهدت تحوّلا جذريّا في سياق العولمة، وقطيعة مع المتعارف عليه في السّابق، يجب الإشارة إلى القانون الدّستوري الذي أصبح منظّما بمعايير وقواعد دولية موحّدة، تضبطها المنظمات الدولية المختصّة، على الرّغم من الطابع السيادي الذي يطغى على هذه المادّة، وصعوبة التّوطين المباشر لقواعدها، عملا بمبدأ عدم التدخّل في الشؤون الدّاخليّة للدّول[42]. وتحقّق هذا التحوّل النّوعي مرحليّا ببروز فرع قانوني جديد، وهو القانون الدّولي الدّستوري الذي يتضمّن كلّ الأحكام والقواعد الدولية المتعلقة بأنظمة الحكم وبحماية الحريّات والحقوق الدستوريّة وحقوق الإنسان، والتي تولّت الدّول توطينها والعمل بها بدرجات مختلفة. وقد بادرت دولة قطر سنة 2020 بإحداث كرسي عالمي للدّراسات في القانون الدستوري، أطلق عليه اسم الرّابطة الدوليّة لفقهاء القانون الدستوري، بهدف تعميم المعايير الدستوريّة العالميّة، مع العمل على مراعاة الخصوصيّات وسيادة الدّول واختلاف تجاربها.

42) يشهد القانون الدّستوري منذ سنوات تأثيرا هامّا من قواعد القانون الدولي التي تفرض توطين وإدماج مؤسّسات هامّة، مثل المحاكم الدّستوريّة؛ لضمان علويّة الدساتير والقوانين الأساسية للدّول. حول هذا الموضوع: الجمعيّة التونسيّة للقانون الدّستوري، الحقوق الدّستوريّة، إشراف منير السّنوسي، أشغال ملتقى جامعة جندوبة بالتّعاون مع منظمة هانس سايدل الألمانيّة، تونس، 2009.

3.اعتماد استراتيجيات التخصّص البحثي والنّشر العلمي في الجامعات الخليجيّة

يمكن أن تؤدّي النّزعة نحو توحيد المحتويات القانونيّة إلى تعزيز وتكثيف استراتيجيّات التخصّص والابتكار لدى الدّول والجامعات، بالتّركيز على مجالات بحثيّة وتعليميّة أكثر من غيرها، حتّى تتحقّق الإضافة التعليميّة والبحثيّة، ويتحقّق التميّز المرجوّ من الجامعات ومن الطلاّب؛ لتفادي التّشابه المفرط في المضامين. ويمكن الوصول إلى هذا الهدف الاستراتيجي؛ إمّا على مستوى محتويات التّدريس مثلا، بإضافة موادّ دراسيّة غير مألوفة وغير متداولة، ولكنّها مطلوبة ومنصوح بها في البحث العلمي وفي سوق العمل، أو بإحداث مراكز بحوث ودراسات متخصّصة ودور نشر تابعة للجامعات تركّز جهودها على الدّراسات المعمّقة النموذجيّة، وتصبح بمثابة العلامة المميّزة للكلية أو للجامعة ولهويّتها العلميّة.

ويعمل عدد من الجامعات الخليجيّة في هذا السياق على التخصّص في ميادين قانونيّة فريدة من نوعها، تبتعد عن الميادين التقليدية، وقد بادرت مثلا جامعة الشارقة في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة بالتّعاون مع جامعة مكجيل (McGill) الكنديّة بتطوير الدّراسات المعمّقة في قانون الطيران المدني والقانون الجوّي في مستوى الماجستير والدّكتوراه، وكانت سبّاقة في هذا المجال، وحذت حذوها جامعات أخرى في المنطقة، بالنّظر إلى تطوّر المردود الاقتصادي والتكنلوجي الذي يشهده قطاع الطيران في العالم، وقد نوّهت المنظمة الدوليّة للطيران المدني بهذه الاستراتيجيّة التعليميّة، وشجّعت الجامعات في دول الخليج العربي على تكوين قانونيين مختصّين في هذا الميدان، خلال مؤتمرها الأخير الملتئم في مسقط[43].

وأمثلة هذه الاستراتيجيات البحثيّة عديدة لدى جامعات قانونية أوروبية وأمريكيّة وكنديّة وغيرها، اشتهرت بمراكز بحوثها في ميادين قانونيّة نادرة ومبتكرة، تختصّ في التكوين والبحث في موادّ علميّة تفتقدها الجامعات الأخرى، وتكاد تكون الوحيدة القادرة على التكوين المتكامل

43) المنظّمة الدوليّة للطيران المدني، منتدى المستشارين القانونيين للطيران المدني، الدورة الثانية، مسقط، 23-21 فبراير 2023. (CALAF (Civil Aviation Legal Advisers Forum).

فيها. وقد أصبحت هذه المراكز والجامعات أقطابا علميّة في مجالها[44] وتجاوزت وظيفتها كمراكز دراسات وبحوث تقليديّة لتتخصّص في فروع قانونية حديثة ومستجدّة، مثل قانون الاقتصاد الرقمي، وقانون الثروات الطبيعيّة المتجدّدة والطاقات البديلة، وقانون البيئة المستدامة، وقانون الاستثمارات، وقانون التحكيم، وقانون الطيران، وقانون الفضاء، وقانون الرّياضة، وقانون الذكاء الاصطناعي.[45]

ويتحقّق هذا التّمايز الرّامي إلى تفادي مساوئ توحيد وتشابه مضامين العلوم القانونيّة، بالتّركيز أيضا على مشاريع بحثيّة طويلة المدى، تكون مشفوعة بنشر نتائج الأعمال لدى دور نشر متخصّصة، ممّا يضفي على العمل البحثي أهميّة فائقة لدى المختصّين. فكما هو معلوم، يكسب الإصدار العلمي لدى دور النّشر المتخصّصة والمعروفة قيمة إضافيّة للمحتويات العلميّة، وقد تمكّنت جامعات عريقة وهامّة من إنشاء دور نشره خاصة بها، أصبحت بفضل قيمة أعمالها البحثيّة تزاحم وتنافس دور النّشر التقليديّة[46].

44) من بين عديد الأمثلة، مركز البحوث في القانون الدستوري لويس فافيرو بجامعة آكس مرسيليا (Centre de re-cherches Louis Favoreu, Faculté d'Aix-Marseille) ومركز البحوث في قانون الأسواق والاستثمارات بجامعة ديجون بفرنسا (Credimi, Université de Dijon, Bourgogne) ومركز الدّراسات والبحوث في القانون الدّولي والأوروبي بجامعة السربون بباريس (Centre de recherches en droit international et européen, Paris-Sorbonne).

45) من الملاحظ أنّ الجامعات الخليجيّة أحدثت مراكز بحوث متطوّرة جدّا في عدّة ميادين خارجة عن التخصّصات القانونيّة، وأنّ مراكز البحوث والدراسات القانونيّة توجد خاصة في كليّات القانون والشريعة بالمملكة العربيّة السعوديّة وقطر والإمارات العربيّة المتّحدة والكويت، وتعمل كليّة القانون بجامعة صحار بسلطنة عمان على إحداث مركز بحوث قانونيّة ضمن خطّتها التشغيليّة المستقبليّة.

46) أحدثت عدّة جامعات خليجيّة دور نشر خاصّة بها، مثل جامعة الكويت العلميّة، وجامعة السّلطان قابوس بسلطنة عمان، وجامعة قطر وغيرها من كليّات القانون، وتصدر هذه الجامعات مجلاّت قانونيّة جامعة. بالإضافة إلى مؤلّفات أعضاء هيئات التدريس. ونجد نفس هذا التمشّي في دول عربيّة أخرى، مثل مصر، حيث تتعدّد مراكز النّشر الجامعيّة، والمغرب الأقصى، حيث يصدر مركز البحوث في القانون الإداري بجامعة الرّباط سنويّا عدّة مؤلّفات متخصّصة، أمّا في الجزائر وتونس فيخضع فيها نشر الأعمال البحثيّة الجامعيّة إلى مركز النشر الجامعي التّابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وتعمل كلّيّة القانون بجامعة صحار بسلطنة عمان على تحقيق مشاريع من هذا القبيل في إطار رؤية عمان 2040، بالشراكة والتعاون بين كليّة القانون وكليّات أخرى بالجامعة، مثل كليات الاقتصاد واللّغات؛ لتقديم أبحاث متعدّدة الاختصاصات في ميادين تحتاج إلى تجميع الكفاءات العلميّة واللّغويّة.

III. ضرورة مواكبة مناهج التّدريس والبحث للطرق الحديثة لمسايرة العولمة القانونيّة

لا يمكن الفصل بين تطوير المحتويات التعليميّة والطرق المعتمدة في تدريسها والبحث فيها، ويقتضي ذلك من المؤسّسات الجامعيّة المتخصّصة في القانون في الخليج العربي تعديل وتحوير المناهج التقليديّة المعتمدة (1.)، مع إسناد الأولويّة للبعد الوطني والمحلّي في التكوين من حيث المضامين والمشاريع البحثيّة (2.)، هذا بالإضافة إلى ضرورة إيلاء العامل اللّغوي الأهميّة القصوى باستخدام اللّغات الأجنبيّة للتأقلم مع مقتضيات العولمة القانونيّة والاعتماد المباشر على المصادر الأصليّة للمعارف القانونيّة (3.).

1. ضرورة تعديل مناهج تدريس العلوم القانونيّة

لا يتحقّق عنصر ملاءمة المحتوى التعليمي للعولمة القانونيّة دون إعادة النّظر فعليّا في طرق ومناهج تدريس العلوم القانونيّة، وهو ما يمثّل الجانب البيداغوجي أو التّعليمي لمسألة التوطين القانوني، والذي يقتضي تنفيذ خطط جديدة وعدم الاكتفاء بوضعها. وتهمّ هذه المسألة مختلف الجامعات الخليجيّة المختصّة في القانون، وكذلك بقيّة الكلّيّات في الدّول العربيّة والإسلاميّة التي لا تزال تعتمد المناهج الكلاسيكيّة[47].

فتوطين العلوم القانونيّة يطرح جملة من التحدّيات، وأبرزها ضرورة تغيير المناهج التقليدية المعتمدة في التّلقين، وواجب إدخال طرق تحاوريّة وتشاركيّة وتفاعليّة جديدة في تدريس العلوم القانونيّة، مع العمل على فتح آفاق للطلاّب، من خلال تكثيف الأعمال والأنشطة التّطبيقية خارج الجامعة، واستقدام الخبراء والعمليين من محامين وقضاة ومستشارين وإداريّين، والتّعويل عليهم في شتّى المجالات؛ لتقديم شواهد عن تجاربهم الخاصّة. وتؤدّي هذه الطرق البيداغوجيّة الجديدة إلى

47) لا توجد إحصائيّات دقيقة توثّق هذا المعطى؛ لغياب الدّراسات الكمّية التي يمكن الاعتماد عليها، ولكنّه رأي سائد ومتبادل في أغلب الدّراسات المتوفّرة والملتقيات العلميّة المنظّمة حول التعليم العالي في الخليج، وفي العالم العربي والإسلامي، حيث تتّفق أغلب الأبحاث على هذا الطابع التقليدي، من حيث مناهج التدريس التي يطغى أيضا في العلوم القانونيّة، هذا مع ضرورة الإشارة إلى نزعة عدد من الجامعات الخليجيّة إلى التعديل التدريجي للمناهج المعتمدة، من حيث تشريك الطلاّب في العملية التلقينيّة، من خلال الأبحاث الميدانيّة والورشات التدريبيّة والملتقيات التي تتخلّل المحاضرات والدّروس. حول هذا الموضوع، سعاد هادي حسن الطائي، «واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي»، مجلة أكاديميّة البورك للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، 2020، عدد 2، ص29-7.

تمكين المتلقّي من استبطان المعارف والمكتسبات القانونيّة والتصرّف فيها باقتدار، عوض الاكتفاء باستحضار معلومات عن طريق النّقل، دون التحليل، ودون المشاركة في صنع محتواها.

فالتحدّي الأبرز للتّوطين على المستوى التّعليمي والبيداغوجي في دول الخليج العربي، مثل بقيّة الدول العربيّة والإسلاميّة، يقتضي أن يتحوّل المتلقّي للعلوم القانونية من مستهلك لمحتويات منقولة أو مترجمة من مصادر أجنبيّة إلى مشارك ومحاور، وبالتّالي إلى منتج للمعلومة القانونيّة، عن طريق أدوات التّحليل العلمي والقانوني لمواضيع تطبيقيّة تهمّه مباشرة؛ لأنّها مختارة من واقعه المحلّي والوطني، مثل صياغة العقود، والتعليق على سوابق قضائيّة، وتحليل مشاريع نصوص تشريعيّة وغيرها من الأنشطة التي تدمج الجانب النظري في الجانب التطبيقي.

فالمعلومة القانونيّة ليست حكرا على طرف دون آخر، وليست كالقاعدة القانونيّة الصّادرة حصريّا عن المشرّع الرّسمي في الدّولة، ويمكن أن تساهم في وضعها، ولو بصفة غير مباشرة البحوث العلميّة متعدّدة الأطراف ومتعدّدة الباحثين، وهي مسألة معتادة في بقيّة العلوم الاجتماعية والانسانيّة، ولكنّها مستجدّة نوعا مّا في البحوث والدّراسات القانونيّة، حيث انتشرت الدّراسات المشتركة في السنوات الأخيرة، وهي ظاهرة لم تكن معتمدة في السابق، إذ كانت البحوث تصدر خاصّة عن مؤلّفين منفردين ارتبطت أسماؤهم بمؤلّفات تعتبر من أمّهات الكتب القانونيّة.

ومن الملاحظ اليوم انتشار وتعدّد الأعمال البحثيّة المشتركة، نظرا لمتطلّبات النّشر العلمي، وترتيب الجامعات، وضرورات الدقّة العلميّة، وخاصّة بسبب دسامة المادّة القانونيّة، وتضخّم النّصوص القانونيّة، ممّا يحتاج إلى تكثيف الجهود، وتجميع الدّراسات المتخصّصة والمعمّقة. ومن إيجابيّات هذه الظاهرة الجديدة أنّها مكّنت عددا كبيرا من الطلاّب والباحثين الشبّان من نشر أعمالهم العلميّة بمعيّة مؤلّفين قانونيّين مرموقين في مؤلّفات جماعيّة، كما برزت مجلاّت قانونيّة من إنجاز طلاّب القانون، وتحت مسؤوليّتهم الكاملة، سمحت لهم بنشر أعمالهم ومشاريعهم

البحثيّة،[48] وفي ذلك دفع كبير للمتلقّين للقيام بمثل هذه المبادرات، وأفضل ضمان لتواصل الأجيال بين الفقهاء والمكوّنين في ميدان البحث العلمي القانوني. وكثيرا ما يمرّر المشعل من كبار الأساتذة إلى الباحثين الشبّان عبر تشريكهم في النّشر بأهمّ المجلاّت القانونيّة، ويبدأ ذلك مرحليّا بالكتابة والتّعليق على الأحداث التشريعيّة والقضائيّة، أو بتقديم آخر الإصدارات؛ ليتحوّل إلى نشر المقالات والدراسات المحكّمة ذات الإضافة العلميّة المشهود لها.

كما يتطلّب إضفاء هذا الدّور الحركي والفاعل على المتلقّين والباحثين تنويع المصادر الأساسيّة في تكوينهم بعدم الاقتصار على المسارات الكلاسيكية، التي تضع حواجز معرفيّة للانتقال من تخصّص علمي إلى آخر، وذلك بالعمل على الجمع بين التخصّصات المختلفة بتمكين دارسي الاقتصاد أو علم الاجتماع أو إدارة الشركات من دراسة العلوم القانونيّة مثلا، ومن الانتقال من تخصّصهم الأصلي إلى الدّراسات القانونيّة في أيّ مرحلة من المسار التّكويني[49]، وفي ذلك إثراء للطلاّب، حيث ينتفعون من اختلاف مصادر تعلّمهم ومكتسباتهم، ويخلق بينهم ديناميكيّة تشجّعهم على العمل المشترك، وتساعدهم على التعمّق في الدراسات، وعلى التميّز فيها. وقد أثبتت التجارب تميّز الطلاّب الوافدين من علم الرياضيّات أو الاقتصاد أو الطبّ وغيرها من العلوم الصحيحة في مزاولة الدراسات القانونيّة؛ لقدرتهم على التّأقلم السّريع مع المنطق القانوني.

2.إضفاء البعد الوطني على التكوين القانوني

بالإضافة إلى واجب تشريك المتلقّين في العمليّة التعليميّة والبحثيّة لتسهيل استيعاب واستبطان المعارف القانونيّة، فإنّ توطين العلوم القانونيّة يفرض أيضا ربط المناهج بالواقع العملي للمتلقّين،

48) انتشرت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة في عدّة جامعات وأكاديميّات دوليّة، وصارت تصدر مجلاّت علمية طلاّبيّة. إضافة إلى مجلاّتها المحكّمة والمعروفة، وأصبح عدد من هذه المنشورات من المراجع الهامّة في العلوم القانونيّة، وبرزت أيضا الكتب المنشورة من طرف الطلاّب والتي توثّق أعمال ملتقيات علميّة قيّمة بإشراف كبار الأساتذة. كما أصبحت الأكاديميّات الدوليّة تخصّص جزءا من أشغالها لأبحاث طلاّبيّة، يتمّ تقديمها ونشرها تحت يافطة تلك الأكاديميّات الدوليّة، ومن بين الأمثلة الدّورات الصيفيّة لأكاديمية لاهاي للقانون الدولي The Hague Academy of International Law والمؤتمرات الطلاّبية السنويّة للجمعية الأوروبية للقانون الدولي European Society of International Law.

49) وهو نظام معتمد مثلا في دول الاتّحاد الأوروبي (système de passerelle) ويسمح للطالب، طبقا لشروط مضبوطة، من المرور والانتقال من مسار تعليمي إلى آخر.

وعدم الاكتفاء بمعارف نظريّة جاهزة ومستوردة لا يجد لها المتلقّي فائدة تذكر على المستوى الواقعي. ويتطلّب هذا التوجّه تكثيف الأعمال التطبيقيّة المعتمدة على النّصوص القانونية الوطنية، وعلى الأحكام القضائية، وعلى الفقه القانوني المحلّي، والتعريف به، وإعطاءه المكانة التي يستحقّها، حتّى يتمكّن الباحث من الاستفادة من الاجتهادات الفقهيّة الوطنيّة، ومن استنباط الحلول الكفيلة بتطوير المنظومة القانونية المحلّية.

وللإشارة، فإنّ أبرز الميادين القانونية مرتبطة في كلّ الدّول بأسماء فقهاء مختصّين قدّموا الإضافات العلميّة اللاّزمة لإدماج المعارف القانونيّة حسب متطلّبات واقعهم الوطني، كما أنّ الاختصاصات القانونيّة كثيرا ما ترتبط بأسماء فقهاء تولّوا تجذيرها وأقلمتها حسب مقتضيات الأوضاع الخاصة ببلدانهم، والمسألة منتشرة ومعروفة في كلّ المنظومات القانونية، والأمر كذلك في العديد من البلدان العربية والإسلاميّة التي أثمرت فقهاء في القانون تجاوز صيتهم أوطانهم؛ لما قدّموه من بحوث ونظريّات قانونيّة رائدة. وقد يكفي للتّدليل على ذلك ذكر الفقيه السنهوري في مصر، ودوره الفكري في تأصيل عدّة فروع قانونيّة، وأهمّها القانون المدني، والفقيه الجزائري محمد البجاوي في القانون الدولي، والتونسي عياض بن عاشور في فلسفة القانون، والمغربي محمّد بن نونة في القضاء الدّولي، وغيرهم من كبار الأساتذة الذين كوّنوا أجيالا من الباحثين، الذين ساهموا في وضع أسس النّظام القانوني للدّولة إبّان الاستقلال، ويمثّلون في غالبيّتهم تواصلا لحلقات سابقة من رجال الإصلاح والنهضة في العالم العربي والإسلامي، حيث كان العامل القانوني حاضرا بشدّة في أهمّ ردهات تاريخ هذه الدّول، من خلال المطالبات المتواترة بالإصلاحات القانونية والدّستوريّة والقضائيّة.

ويتطلّب هذا العنصر المتعلّق بتعزيز الكفاءات القانونية الوطنيّة استراتيجية متكاملة الأبعاد، لا ترتكز على المجهودات الفرديّة للباحثين فحسب، وإنّما تجد الدّعم الكافي لدى الهيئات العمومية، ومنها وزارات العدل والقضاء، التي يجب أن تسعى لتوفير كلّ المعطيات القانونية اللازمة التي يحتاج إليها الباحثون والمكوّنون لتحليل وشرح النّصوص القانونيّة والأحكام القضائيّة، وكذلك الوزارات المكلّفة بالتّربية والتّعليم العالي، والتي من واجبها أن تضع خطّة متكاملة للتّرفيع في نسبة الأكاديميين

المتخصّصين والحاملين للدّرجات العليا في مجالاتهم للنّهوض بالدّراسات القانونيّة الوطنيّة.[50] ويجب أن تنبني هذه الخطّة على الجودة في التكوين الأكاديمي بتبادل الخبرات مع الجامعات الأجنبيّة؛ لأنّ الاعتماد على العنصر الكمّي وحده، من حيث الزيادة العدديّة للمتخرّجين والأكاديميّين، لا يحقّق النّتائج المرجوّة في خلق كوادر وطنيّة قادرة على الاضطلاع بالأعباء التكوينيّة والبحثيّة في الحقل القانوني الوطني.[51]

3. الأهمّية القصوى للعامل اللّغوي في التوطين القانوني

ويظلّ العامل اللّغوي[52] دون منازع التحدّي الأبرز في عمليّة توطين الدّراسات والأبحاث القانونيّة، وفي مسايرة العولمة القانونيّة في دول الخليج العربي، ويمثّل ركيزة أساسيّة تفوق أهمّية بقيّة العناصر التعليمية والمنهجيّة اللازمة لعمليّة التوطين. ولا يجب أن يكون العامل اللغوي عائقا أمام عمليّة التّوطين، وما تفرضه من ترجمة لمحتويات واردة بلغات أجنبيّة، وإنّما يجب أن يشكّل جسرا ووسيلة إضافيّة للإثراء ولملاءمة العلوم القانونيّة الأجنبيّة للواقع القانوني المحلّي في خليج العربي، وللمساهمة الفعليّة في العولمة القانونيّة، ويتمّ ذلك مثلا بالعمل على تدريس موادّ القانون كليّا أو جزئيّا باللّغات الأجنبيّة، وأهمّها الإنجليزية والفرنسيّة[53].

---

50) وقد وضعت دول الخليج العربي خططا استراتيجية من هذا القبيل، ومنها رؤية عمان 2040، التي تهدف إلى بناء مجتمع المعرفة في السّلطنة بمزيد تكوين ودعم الكفاءات الوطنيّة، وبتشجيع الإبداع العلمي والثقافي. كما تتميّز الوزارات المعنيّة في دول الخليج العربيّ باعتمادها على أحدث التكنولوجيّات وبالتطوّر الهامّ لمواقعها على الإنترنت، التي تتوفّر فيها أغلب المعطيات والمراجع الرّسميّة اللازمة للأعمال البحثيّة في المجال القانوني.

51) تندرج هذه المسألة عموما في إطار إعداد ووضع السياسات العمومية للدّول الخليجية والسياسات المشتركة التي تضبط وتنفّذ كذلك في إطار مجلس التعاون الخليجي. حول هذا الموضوع: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، صنع السياسات العامة في دول الخليج العربيّة: الواقع والتحدّيات، 2022. قضايا التعليم وتحدّياته في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، 2017.

52) لا نعني بالعامل اللّغوي امتلاك اللّغة القانونيّة ومصطلحاتها، وإنّما استخدام لغات أجنبيّة بالإضافة إلى اللّغة العربيّة. حول خصائص ومميّزات اللّغة القانونيّة بشكل عام:
Elizabeth Mertz, The Language of Law Schools. Learning to ‘Think like a Lawyer’, Oxford University Press, London, 2007.

53) من بين الأمثلة في دول الخليج العربي، إضافة للجامعات الأمريكيّة والفرنسيّة الموجودة في المنطقة، نذكر التجربة الفريدة لمركز الفرنكوفونيّة الذي تمّ إحداثه بجامعة الشارقة سنة 2016 بالتعاون مع المعهد الدولي للقوانين ذات الطابع الفرنسي، والذي يعمل على تطوير التعاون المشترك في كامل منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بين الأكاديميّين القانونيّين النّاطقين باللغة الفرنسيّة.

كما يشمل العنصر اللّغوي ضرورة توفّر المراجع والمصادر القانونيّة في نسخها الأصليّة باللّغات الأجنبيّة، وإتاحتها للباحثين والمتلقّين، فمن المعلوم أنّ أهمّ الكتابات الصادرة في موضوع العولمة القانونية وردت باللغات الأجنبيّة، ممّا يقتضي الاطّلاع عليها مباشرة للوقوف على أهمّ التغيّرات الكبرى التي أحدثتها، والتي يجب الأخذ بها في الدّراسات والعلوم القانونيّة. ومن الملاحظ في هذا الشأن قابليّة الطلاّب بصفة عامة واستعدادهم بدرجات متفاوتة للانفتاح على اللّغات الأجنبيّة، ولاستخدامها لتعزيز تكوينهم القانوني، ممّا يساعدهم على البحث المباشر في المراجع والمصادر القانونية المنشورة باللّغات الأجنبيّة، وعدم الاكتفاء بالتراجم المتوفّرة، ولا يبدي الكثير منهم معارضة تذكر في خصوص دراسة القانون باللّغات الإنجليزية والفرنسيّة، إضافة للّغة العربيّة لما فيه من تعزيز لمكتسباتهم[54].

ودون الخوض في الجدل المتعلّق بمدى ارتباط اللّغة بالهويّة وبالمكوّنات الحضاريّة للشخصيّة الوطنيّة، والأخطار التي قد تترتّب على استعمال اللّغات الأجنبيّة، يجب الإشارة إلى أنّ العامل اللّغوي هو من أهمّ الأدوات التعليميّة التي تسهّل على المتلقّي والمدرّس والباحث الوصول مباشرة إلى المصادر الأصليّة للمعلومة القانونيّة، ممّا يمكّنه من إعمال ملكة التمييز والمقارنة، حتّى يتبيّن الاختلافات بين التجارب القانونيّة، ويحدّد المسائل والمفاهيم الخصوصيّة القابلة للتّوطين عبر عمليّة الملاءمة مع الواقع المحلّي والمسائل الأخرى الموحّدة التي تشترك فيها كلّ المنظومات القانونية في العالم، والتي لا تحتاج إلى عمليّة توطين بأتمّ معنى الكلمة، بل إلى إعمال مناهج التخصّص والتّطوير وتعميق المحتوى، ويصعب بلوغ هذه الأهداف الاستراتيجيّة باستعمال لغة وحيدة، مهما كانت طبيعتها.

فالعنصر اللّغوي يبقى عامل إثراء معرفي يساعد على الانفتاح على الحضارات الأخرى، وعلى اتّباع النسبيّة والنقد البنّاء في العلوم الانسانيّة عموما، والقانونيّة على وجه التّحديد، وقد برزت منذ عقود مادّة قانونيّة متخصّصة تعتني بدراسة القانون المقارن comparative law، وتعتمد مقاربة تقوم على إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين القوانين والمؤسّسات في سائر الدّول، ولا يتسنّى للمختصّ في مادّة القانون المقارن القيام بالبحوث اللاّزمة في حال استخدام لغة وحيدة،

54) ترتبط مسألة التكوين في اللغات الأجنبيّة كما هو معلوم بالبرامج التعليمية المعتمدة في المسارات التربوية الابتدائية والثانوية، والتي يمكن أن تؤثّر على المكتسبات التعليمية واللغويّة للطلاّب، وهذا لا ينفي إمكانيّة مواصلة التكوين في اللغات الأجنبيّة خلال الدّراسات الجامعيّة.

سواء أكانت العربيّة أم غيرها ،باعتباره سيعتمد في أعماله على القوانين الأجنبيّة.

كما أنّ أهمّ الكتابات والنّظريّات القانونيّة المعتمدة مثلا في النّظام الأنجلو سكسوني أو اللاتيني هي في الأصل مؤلّفات مترجمة من لغات أخرى، ومنها الألمانيّة، حيث وردت مثلا كتابات الفقيه النمساوي المعروف هانس كلسن صاحب نظريّة هرميّة القواعد القانونيّة في نسختها الأصليّة باللغة الألمانيّة، وتمّ إدماجها لاحقا في الدّراسات القانونيّة الأنجلو سكسونية والفرنسيّة بفضل ترجمتها. وينطبق نفس المثال، ولكن بصفة عكسيّة على الكتابات المتعلّقة بالعولمة الاقتصاديّة والقانونية، حيث صدرت بداية باللّغة الإنجليزية؛ لأنّ العولمة هي بالأساس ظاهرة أنجلو سكسونية تجد جذورها في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وتمّت فيما بعد ترجمتها إلى اللّغات الأخرى، ومنها الفرنسيّة والعربيّة.

ويضفي الاستعمال المباشر للّغات الأجنبيّة أكثر صدقيّة على المحتويات التعليميّة والبحثيّة؛ لأنّ المكوّن أو الباحث لا يقتصر على التّرجمة الحرفيّة للنّصوص القانونيّة وللمؤلّفات الهامّة، وإنّما يكون في علاقة مباشرة ومتواصلة مع المصادر الأوّليّة للمعارف القانونيّة، ممّا يحثّه على الابتكار، باعتبار أنّ دور المختصّ في القانون، مكوّنا كان أو متلقّيا أو باحثا، لا يجب أن يقتصر على التّرجمة والنّقل، وإنّما التّفكير والبحث عن حلول للإشكاليّات القانونيّة المطروحة وطنيّا ودوليّا.

وإذا اقتصر دوره على النّقل والترجمة، ممّا يتنافى مع وظيفته العلميّة الأصليّة، فسيساهم في إسقاط قواعد ونصوص أجنبيّة جاهزة ومستوردة، دون التأكّد من مدى ملاءمتها وانطباقها على خصوصيّات الواقع المحلّي. وفي المقابل، قد يؤدّي عدم التمكّن من العامل اللّغوي إلى حركات الرّفض الكلّي لكلّ ما يرد من الخارج، حتّى ولو كان متماشيا مع الضرورات الحياتيّة والمعيشيّة للواقع الوطني، ومن المعلوم أنّ عدم الانفتاح على لغة الآخر يمكن أن يؤدّي إلى عدم القبول بمنتوجه الثقافي والحضاري، بما في ذلك إنتاجه القانوني بجانبيه الرّسمي والبحثي.

خاتمة

يواجه التّوطين القانوني في دول وجامعات الخليج العربي تحدّيات كبرى، من أجل ضمان جودة المسارات التكوينيّة والبحثيّة، وتتقارب هذه التحدّيات والعقبات مع تلك التي تواجهها معظم الدّول العربيّة والإسلاميّة، من حيث هيمنة العولمة القانونية على مختلف المنظومات القانونيّة، وتشابه المضامين، وتوحيد النصوص التشريعيّة بتأثير مستمرّ من القانون الدّولي والمنظّمات الدوليّة المتخصّصة، وسيطرة الأنظمة القانونيّة الأنجلو سكسونيّة واللاتينيّة الجرمانيّة على الحقل القانوني، وأولويّتها في ابتكار وصنع الحلول القانونيّة.

ويفرض هذا المعطى العمل على مزيد التّأقلم مع التحوّلات التي أحدثتها العولمة القانونيّة، وهي المصدر الرّئيس لكلّ الإجراءات التي يمكن اتّخاذها في هذا الصدد، والتي تهدف في نهاية المطاف إلى جعل المتلقّي طرفا رئيسا ثالثا من أطراف عمليّة التوطين القانوني، ينضاف إلى الطرفين الرئيسين؛ وهما: المشرّع والفقيه القانوني. وقد يصعب أن يؤدّي توطين العلوم والدراسات القانونية في دول الخليج العربي إلى نتائج إيجابيّة في عصر العولمة، في حال لم يتحوّل المتلقّي إلى عنصر فاعل في العمليّة التعليميّة والبحثيّة، ممّا يؤهّله للاضطلاع مستقبلا بالمسؤوليّات، وأهمّها الحفاظ على الخصوصيّات الوطنيّة وتثبيتها.

لكن، ورغم هذا التشابه والتقارب، تختصّ عمليّة توطين العلوم والدراسات القانونية في دول الخليج العربي عن بقيّة الدول العربيّة والإسلاميّة بجملة من العناصر الجوهريّة، وأهمّها توفّر البيئة الاقتصاديّة الملائمة للانتفاع من إيجابيّات العولمة القانونيّة، حيث تساعد الجاذبيّة الاستثماريّة لدول الخليج العربي على تشريك أهمّ الفاعلين الاقتصاديّين في تطوير المنظومة البحثيّة والتعليميّة في الميدان القانوني، بشكل يتماشى والحاجيّات الاقتصاديّة والعمليّة، ويتمّ ذلك خصوصا بالتّعاون الاستراتيجي والدّائم بين الهيئات الجامعيّة والمؤسّسات الاقتصادية، استثماريّة كانت أو بنكيّة وماليّة، وباستقطاب الجامعات العالميّة العريقة التي تسعى بدورها إلى الانتشار بتركيز جانب من أنشطتها العلميّة خارج بلدانها الأصليّة.

كما تتميّز دول الخليج العربي باعتمادها على أحدث وأفضل التكنولوجيّات في البحث العلمي، التي لا تتوفّر بنفس الجودة وبنفس الطاقة في بقيّة الدول العربيّة والإسلاميّة، ممّا من شأنه أن يزيح العقبات والحواجز المعرفيّة أمام المتلقّين والباحثين، ويسمح بمزيد تطوير القيمة العلميّة للدّراسات القانونيّة العليا.

وتبرز الفروقات الجوهريّة في التّعامل مع التوطين القانوني في عصر العولمة بين دول الخليج العربي وبقيّة الدول العربيّة والإسلاميّة، في تنفيذها لحوكمة متكاملة ورؤى استراتيجيّة واضحة، تقوم على تشجيع الكفاءات الوطنيّة على الرّيادة في كلّ الميادين، ممّا من شأنه تيسير التأقلم مع إكراهات العولمة القانونيّة والانتفاع من إيجابيّاتها على المدى البعيد.

ولمواجهة التحدّيات والعقبات المتعلّقة بمضمون العلوم والدراسات القانونيّة ومناهج تدريسها والبحث فيها في عصر العولمة، أصبحت المعايير والممارسات الدوليّة الفضلى متاحة ومنتشرة بين مختلف الجامعات، وقد أخذ بها العديد من كليّات القانون في دول الخليج العربي؛ للرّفع من جودة التكوين القانوني واعتماد الصرامة العلميّة في الدراسات القانونيّة، ويحتاج الحفاظ على آثارها الإيجابيّة إلى مسار طويل، بهدف تحقيق الأهداف التشغيليّة والوطنيّة للمسارات التكوينيّة في الميدان القانوني.

ويمكن أن تتعزّز المكتسبات والتطوّرات الحاصلة في هذا الشأن من خلال:

– تكثيف التّعاون والشراكات بين كليّات القانون بالخليج العربي والكليّات الأجنبيّة العريقة؛ لتبادل الخبرات والكفاءات في مجال تطبيق المعايير الدوليّة.

– عقد شراكات دائمة مع مراكز بحوث متخصّصة في الجامعات العريقة في العلوم القانونيّة، من شأنها الإفادة على مستوى المناهج العلميّة والمضامين التدريسيّة وطرق النشر العلمي.

– تقاسم تجارب التوطين القانوني مع كليّات القانون في دول مجلس التعاون الخليجي والدّول العربيّة والإسلاميّة الأخرى، وبيان مجالات التحسين والتطوير.

– استخدام العامل اللّغوي ليكون جسرا وأداة لتوطين سليم وناجع للعلوم والدراسات القانونيّة، ولتفادي سلبيّات العولمة القانونيّة، وذلك بإدماج اللّغات الأجنبيّة جزئيّا أو كليّا في المسارات الدراسيّة؛ لتمكين المتلقّي من القيام بالمقارنات اللازمة والتأليف بين التجارب الدوليّة المختلفة.

– مواصلة العمل على تعزيز قدرات الكفاءات القانونية الوطنيّة والتعريف بها على المستوى المحلّي والدولي، مع الاستئناس بالخبرات الأجنبيّة لتحقيق التفاعل الإيجابي بينها، وضرورة تعميم الدّراسات العليا والمعمّقة، وخصوصا دراسات الدكتوراه في كليّات القانون بالجامعات الخليجيّة، مع الحرص على جودتها وقيمتها العلميّة والبحثيّة.

المراجع

المراجع باللغة العربيّة

بهاء الدّين هاني محمّد، تطوير التعليم الجامعي والتحدّيات الرّاهنة وأزمة التحوّل، المركز الدّيموقراطي للدّراسات الاستراتيجيّة والسياسيّة والاقتصاديّة، برلين، 2017.

سامية الجبالي، «التعليم في دول الخليج: طفرة الجودة وتواضع المنتوج»، 2019/04/16..gulfhouse org/post/361

سعاد هادي حسن الطائي، «واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي (المعالجة والحلول)»، مجلة أكاديميّة البورك للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، 2020، عدد 2، ص7-29.

سهيمة بن عاشور ومنير السنوسي (إشراف)، تأويل القاعدة القانونية، أعمال ملتقى دولي بجامعة جندوبة، بالتعاون مع مؤسسة هانس سايدل الألمانيّة، تونس، 2010.

الشبكة الخليجيّة لضمان جودة التعليم العالي في دول مجلس التّعاون الخليجي، تقرير عام، 2019.

صنع السياسات العامة في دول الخليج العربيّة: الواقع والتحدّيات، 2022.

عادل عامر، «واقع التعليم العالي في الوطن العربي»، 2019، .pulpit.alwatanvoice.com المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

علي أسعد وطفة، «سياسات التعليم العالي في دول الخليج العربي»، 2021/01/23، watfa.net/ archives/705

علي خليل إبراهيم التميمي، واقع التعليم في الوطن العربي، 2010، kenanaonline.com/users/ ahmedkordy/posts/15336

قضايا التعليم وتحدّياته في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، 2017.

محمد أحمد القابسي، «من واقع التعليم في الوطن العربي»، العربي الجديد، 2018/09/25.

المركز العربي الديموقراطي، إشكاليّات البحث العلمي في الوطن العربي، الكتاب الجماعي الدولي المحكّم، برلين، 2021.

نواف بن عبد الله الرويلي، «مجالات تطوير التعليم الجامعي في بعض الجامعات السعوديّة من وجهة نظر هيئة التّدريس: دراسة ميدانيّة»، المجلّة العربيّة لضمان جودة التعليم الجامعي، 2017، المجلّد 10، العدد 29، ص79-112.

المراجع باللّغات الأجنبيّة

André-Jean Arnaud, Critique de la raison juridique. 2 Gouvernants sans frontières. Entre mondialisation et post-mondialisation, Paris, LGDJ, 2003.

Arnaud De Nanteuil, International Investment Law, Edward Elgar Publishing, London, 2020.

Benoit Bonnet (dir.), Traité des rapports entre ordres juridiques, LGDJ, 2016.

Bruno Oppetit, Philosophie du droit, Dalloz, Paris, 2017.

Elizabeth Mertz, The Language of Law Schools. Learning to 'Think like a Lawyer', Oxford University Press, London, 2007.

François Terré (dir.), L'américanisation du droit. Mythes et réalités, Archives de Philosophie du Droit, Dalloz, Paris, 2001.

Global Private International Law: Adjudication without Frontiers, Elgar Publishing, London, 2019.

Gérard Lhuillier, Droit transnational, Dalloz, Paris, 2019.

Horatia Muir Watt (ed.),

Jean Bernard Racine, «Approches du droit global», Journal de droit international, n°3, juillet 2019, p. 665.

Jean Yves Chérot et Benoit Frydman, La science du droit dans la mondialisation, Bruxelles, Bruylant, 2012.

Joseph Stiglitz, Globalization and its Discontents, New York, Norton and Company, 2002.

Le tournant global en droit international privé, Pedone, Paris 2020.

Michel Grimaldi, «L'exportation du Code Civil», Revue Pouvoirs, n° 107, 2003, pp. 80 -96.

Michel Miaille, Une introduction critique au droit, Paris, Maspero, 1976.

Mireille Delmas-Marty (dir.), Critique de l'intégration normative, Paris, PUF, 2004.

Mohamed Salah, Mohamed Salah, Les contradictions du droit mondialisé, Paris, PUF, 2002.

Mounir Snoussi, Sociétés transnationales et Mondialisation juridique, éditions Latrach, Tunis, 2013.

Myriam Ait Aoudia et Rachel Vanneuville (dir.), Les enjeux contemporains de la formation juridique, Droit et Société, 20131/, n° 83.

Pierre Bourdieu, «La force du droit. Eléments pour une sociologie du champ juridique», Actes de la Recherche en Sciences Sociales, vol. 64, 1986, pp. 319.

Santi Romano, L'ordre juridique, Dalloz, Paris, 2002.

Société Française pour le Droit International (SFDI), L'enseignement du droit international. Recherches et pratiques, UNESCO, Paris, 1997.

Yadh Ben Achour, Introduction à l'étude du droit, CPU, Tunis, 2005.

Yves Dezalay, Bryant G. Garth, La mondialisation des guerres des palais. La restructuration du pouvoir de l'Etat en Amérique Latine, entre notables du droit et 'Chicago Boys', Seuil, Paris, 2002.

«Les juristes, gardiens de l'hypocrisie collective», in. François Chazel et Jacques Commaille (dir.), Normes juridiques et régulations sociales, coll. Droit et Société, LGDJ, Paris, 1991, pp. 91- 95.

المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي في المجتمع الخليجي: سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة أنموذجا

د. أحمد ثابت هلال إبراهيم *

* أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان، حاصل على دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية من جامعة أسيوط، مارس 2014م، حصل على المركز الأول في محور الدراسات الاجتماعية بجائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم بدولة الامارات العربية المتحدة للعام (2022)، وكذلك حصل على جائزة سليمان حزين للتفوق العلمي للعام (2021)، شارك الدكتور أحمد في العديد من المشاركات في المؤتمرات العلمية بإجمالي (41) مشاركة في فعاليات المؤتمرات العلمية، نشر العديد من المنشورات والمؤلفات والمشاركات العلمية في الخدمة الاجتماعية باللغتين العربية والانجليزية والتي بلغت حوالي (75) مشاركة علمية.

المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي في المجتمع الخليجي: سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة أنموذجا

ملخص البحث:

في عام 1934م، بدأ تعليم العمل الاجتماعي في العالم العربي بإنشاء مدرسة الخدمة الاجتماعية في الإسكندرية بجمهورية، مصر العربية، هذا وقد أدت مصر دورًا بارزًا ومؤثرًا في انتشار تعليم العمل الاجتماعي في دول الخليج العربي، حيث انتشرت كافة أفكار العمل الاجتماعي الغربي التي جاء بها أساتذة الجامعات المصريين من البعثات الخارجية، ونقلت بشكل كامل إلى مصر، ومن ثم إلى دول الخليج العربي، هذا وقد مرت ممارسة مهنة العمل الاجتماعي في مرحلتين أساسيتين في البلاد التي انتقلت إليها، جاءت المرحلة الأولى ممثلة في انتقال الخدمة الاجتماعية بنمطها الغربي، وممارستها وفقا لأساليب الممارسة الغربية، في حين جاءت المرحلة الثانية التي أظهرت أن ممارسة المهنة بنمطها الغربي بحاجة إلى تكييف وتطويع، بما يتناسب ومتطلبات المجتمع الذى انتقلت اليه، وهذا ما أطلق عليه توطين العمل الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق استهدفت هذه الدراسة تحديد العقبات التي تواجه الباحثين في توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين في أقسام العمل الاجتماعي بالجامعات العمانية والإماراتية، والبالغ عددهم (10) أعضاء هيئة تدريس، بجامعتي السلطان قابوس وجامعة ظفار في سلطنة عمان ، وكذلك (14) عضوا لهيئة التدريس في جامعة الإمارات العربية المتحدة، وجامعة الفجيرة، وجامعة عجمان، وجامعة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة. واندرجت هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، واستخدمت منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي في الجامعات العمانية والإماراتية، وقدمت نتائج هذه الدراسة مجموعة من التوصيات التي من الممكن أخذها في الاعتبار، من أجل ضمان مستقبل أفضل لتوطين العمل الاجتماعي في المجتمعات الخليجية.

الكلمات المفتاحية: معوقات، توطين العمل الاجتماعي، تأصيل العمل الاجتماعي، المجتمع الخليجي

أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة

في الثلاثينيات من القرن العشرين، بدأ تعليم العمل الاجتماعي الأكاديمي في العالم العربي؛ ليكون حاضرًا بإنشاء مدرسة الخدمة الاجتماعية في الإسكندرية بجمهورية مصر العربية، وقد نشأ هذا من خلال جهود الجالية اليونانية، بهدف تثقيف الأجانب الذين كانوا يعملون في مجالات الرعاية الاجتماعية في مصر، وقد أدت مصر دورًا بارزًا ومؤثرًا في انتشار تعليم العمل الاجتماعي في الشرق الأوسط، وفي العديد من الدول العربية، وتحديدا دول الخليج العربي، حيث انتشرت كافة أفكار العمل الاجتماعي الغربي التي جاء بها أساتذة الجامعات المصريين من البعثات الخارجية، ونقلت بشكل كامل إلى مصر، ومن ثم إلى دول الخليج العربي[1].

ومن الجدير بالذكر أن بدء ظهور الخدمة الاجتماعية في مصر جاء متأخرا عن الولايات المتحدة الأمريكية بأربعين عاما، حيث كانت المهنة قد تحولت تعليما وممارسة فيها من العمل لتحقيق الأهداف الاجتماعية الكبرى للإصلاح الاجتماعي، إلى المداخل العلاجية الفردية لتحقيق المكانة المهنية، وعندما نقلت الخطط الدراسية والكتب المرجعية عن مدارس الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تم نقل النموذج الأمريكي وترسيخ أقدامه كموجه لتعليم الخدمة الاجتماعية في مصر، وتم نقل النموذج إلى بقية الدول العربية، وقد ترتب على ذلك كله تحول المهنة الوليدة في مجتمعنا من التركيز على مواجهة القضايا الاجتماعية الكبرى، التي تواجه البلاد في إطار جهود الإصلاح الاجتماعي العام، إلى التركيز على الطرق والمهارات الفنية، وعلى الحصول على الاعتراف المجتمعي والاحترام الأكاديمي، وقد أدى الانصراف عن قضايا العمل الإصلاحي العام إلى التركيز على القيام بالمهام المهنية المتخصصة بمختلف مجالات الممارسة المهنية، كالمجال المدرسي والطبي والنفسي وغيرها، الأمر الذى أدى إلى مزيد من التقوقع، سواء من جانب المشتغلين بالتعليم، أو ممارسة الخدمة الاجتماعية، بالإضافة إلى الإغراق في الاحتماء بالمصطلحات الفنية، وسط شعور عام بضعف فاعلية الممارسة المهنية، وشكوي دائمة من عدم

1) Helal AT. Evidence-Based Practice in Arab Societies, Encyclopedia of Social Work, N.A.S.W, 2017.

تحقق القدر الكافي من الاعتراف المجتمعي.[2]

وهذا ما أشير إليه أيضا من قبل دراسة منصور عام 1990م، التي أشارت إلى أنه كان من نتيجة ذلك أنه بعد تجربة طويلة قوامها أكثر من نصف قرن، فإن ممارسة الخدمة الاجتماعية في الدول النامية، ومن بينها مصر، أثبتت ضعف فعاليتها، وعدم استطاعتها مواجهة الكثير من المشكلات والاحتياجات المجتمعية المواجهة الفعالة والمنتظرة منها، في ضوء اعتمادها على النموذج المستورد المتأثر بالمحتوي القيمي للمجتمعات التي نشأ بها، والخاضع للفلسفة الليبرالية السائدة فيها، والذى يهتم بطريقة خدمة الفرد العلاجية في المقام الأول، ويجعل من الفرد وتكيفه مع بيئته ركيزة أساسية غير عابئ بالمشكلات الاجتماعية الأكثر تأثيرا، الأمر الذى أدى إلى سيادة اعتقادٍ في الدول النامية بعدم الثقة في جهود الخدمة الاجتماعية، وقدرتها بوضعها الحالي على إحداث تغييرات للأفضل في بنيات المجتمع ومؤسساته، من خلال تنمية طاقات أبنائه ومواردها.[3]

وفى محاولة ترسيخ قاعدة علمية لها، مرت الخدمة الاجتماعية– كأسلوب من أساليب تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية في الوطن العربي– بثلاث مراحل، تعرضت فيها لمحاولات صبغتها بصبغة أيدلوجية، تمثلت في محاولة ربط الخدمة الاجتماعية بأيدلوجية الاشتراكية العربية، وبخاصة في مصر، ومنذ منتصف الستينات، وتزامنت مع هذه المرحلة محاولات أخرى تربط بين الخدمة الاجتماعية وضرورة توطينها، وعندما انهارت نظم الحكم الاشتراكية العربية، منذ منتصف السبعينات، بدأت المرحلة الثالثة، وهي مرحلة الدعوة إلى التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية، وقد بدأت هذه المحاولات من قبل أساتذة عرب يعملون في الجامعات الخليجية.[4]

وهذا ما أوضحته نتائج دراسة الفرماوي 1998م، التي أكدت على أن نقل الخدمة الاجتماعية

---

2) رجب، إبراهيم عبد الرحمن. «الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر»، المؤتمر العلمي الثامن عشر– الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر، كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان، 2005، ص 3385.

3) منصور، سميرة حسن. «الإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي وتوطين الخدمة الاجتماعية»، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، 1999، ص3.

4) عجوبة، مختار إبراهيم. «منهجية التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها المعاصرة»، مجلة العلوم الاجتماعية. مج 25، ع1، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 1997، ص 177.

من المجتمعات الغربية إلى المجتمعات العربية الإسلامية لم يحقق النجاح المرجو منها، منذ أن بدأ قبل الحرب العالمية الثانية بقليل، وخصوصًا سنة 1929م مع عودة الرواد الأوائل إلى مصر ،وإنشاء جماعة الرواد مما دعي إلى ظهور عدة اجتهادات، منها ما نادى بتوطين الخدمة الاجتماعية؛ لكي تتماشي مع البيئة الجديدة المنقولة إليها، ومنها ما نادى بالأقلمة، ومنها ما نادى بالتأصيل ثم التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية، حيث شعر الجميع أن نقل أي شيء، خصوصا إذا كان مرتبطا بالإنسان، يتطلب التدخل فيه، ومحاولة تطويعه بما يتمشى مع الثقافة المستقبلة له.[5]

وكذلك ما أشارت إليه دراسة ميدجلي Midgley 1981 أنه على مدار القرن العشرين، تغير العمل الاجتماعي في مصر من خلال ثلاث عمليات رئيسة: التوطين أو الاستزراع، وإعادة صياغة المفاهيم، ثم التأصيل الإسلامي، وقد أثرت هذه المفاهيم بشكل كبير على تشكيل كل من تعليم وممارسة العمل الاجتماعي كاستجابات منهجية لمشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية، ثم تشكيل العمل الاجتماعي في البلدان المتقدمة أيضًا إلى حد ما، من خلال مراحل مماثلة.[6]

وفى الحقيقة لا بد من الاعتراف بأن عملية النقل شبه الحرفي للنموذج الغربي للعمل الاجتماعي كانت له مبرراته وظروفه التاريخية، وأنه حقق قدرا لا بأس به من الإنجازات المفيدة، تمثلت في إثارة وعي المجتمع واهتمامه لهذه المهنة الناشئة، وساهم كذلك في تأسيس العديد من الكليات والمعاهد، وفتح الكثير من الأقسام العلمية لتعليم وإعداد الأخصائيين الاجتماعيين، والعمل على كسب التأييد المجتمعي للمهنة. فضلا عن أن هناك تجارب عديدة ونماذج للممارسة في مجتمعنا العربي قد نمت، وأن قدرا لا بأس به من الخبرات أصبح متاحا، إلا أن ذلك لا يمنع من القول بأن سيادة النموذج الغربي والأمريكي، خاصة في الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي، قد ترتب عليه العديد من المشكلات والصعوبات المتصلة بدرجة فاعلية المهنة في تحقيق أهداف هذا المجتمع وغاياته، ومن هنا جاء عقد الستينات بشواهد وأحاسيس متزايدة بأن هناك فجوة تتسع مع مرور

---

5) فرماوي، مصطفي عبد العظيم. «المنظور الإسلامي للخدمة الاجتماعية في تحقيق التكافل الاجتماعي»، مجلة المسلم المعاصر، مج22، ع 86، جمعية المسلم المعاصر، 1998، ص101.

6) Midgley, J. «Professional Imperialism: Social Work in the Third World», London: Heinemann Educational Books, 1981.

الوقت، بين الآمال المعقودة على المهنة وبين الإنجازات المحققة، وثارت العديد من التساؤلات حول جدوى النموذج الغربي، ومدى صلاحيته للاستجابة لمشكلات المجتمعات وحاجاتها، ولعل هذا ما أشار إليه رضا عبد العال أن أي محاولات لتطبيق نموذج الخدمة الاجتماعية الغربي بحذافيره في المجتمعات النامية من شأنه أن يباعد بين هذه المهنة وأهداف تلك المجتمعات ذات الأهمية والأولوية، وبالتالي لن تمارس المهنة سوى بعض الأهداف الثانوية.[7]

وتوافق ذلك أيضا مع ما أشار إليه نبهان، 1986م بأن الخدمة الاجتماعية ظهرت في بعض المجتمعات الصناعية لمواجهة المشكلات المصاحبة للتصنيع، وكان قيام هذه المهنة ونموها مرتبطا بالبيئة التي نشأت فيها، وملبيا لاحتياجات المجتمع الذى تبلورت فيه، وخاصة المجتمع الأمريكي، وقد نقلت هذه المهنة إلى المجتمعات العربية دون اعتبار للفروق الشاسعة بين ثقافة مجتمعاتنا العربية وقيمها وواقعها ومشكلاتها وثقافة المجتمع الأمريكي وقيمه وواقعه ومشكلاته، وأشار كذلك إلى أن النموذج المستورد للخدمة الاجتماعية، والذى ظللنا نحاول الممارسة في ظله لم ينجح، ولن يتوقع له النجاح في تحقيق أهداف مجتمعنا العربي والإسلامي، من حيث مقابلة الاحتياجات للناس في هذا المجتمع المختلف تماما عن المجتمعات الغربية، وعن المجتمع الأمريكي الذى صدر إلينا هذا النموذج بصفة خاصة.[8]

ومن هذا المنطلق دعت دراسة سرحان 2006م إلى توطين وتأصيل العمل الاجتماعي في المجتمع المصري، وذلك بالعمل على إجراء الدراسات والبحوث التي تعالج المشكلات المحلية والقومية، والتي تعكس حقيقة الواقع المصري، والتي تهيء في النهاية سبل الوصول إلى حقائق، تتفق مع الأوضاع والمشكلات الحياتية في المجتمع المصري.[9]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك محاولات لتوطين العمل الاجتماعي المصري، ظهرت منذ أواخر

---

7) بشير، أحمد يوسف. «التأصيل الإسلامي ومستقبل تعليم الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي»، اللقاء العلمي الأول- فاعلية تعليم الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي، كلية الخدمة الاجتماعية بالرياض، 1998، ص86.

8) نبهان، محمد إبراهيم. «الخدمة الاجتماعية في مفهومها الحديث وأهمية تأصيلها في المجتمع العربي»، مجلة بحوث ودراسات في العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مج1، ع1، 1986، ص 76.

9) سرحان، نظيمة أحمد. «الخدمة الاجتماعية المعاصرة»، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2006.

الثلاثينيات، والذى تمثل في تجربة المنايل وشطانوف في الريف المصري لمحمد شلبي، وبرنامج المحلات الاجتماعية القروية عام 1950م، وكذلك انتشار الأفكار الداعية إلى توطين العمل الاجتماعي في عام 1960م، كمصطلح يشير إلى «تكييف الأفكار المستوردة لتناسب الاحتياجات المحلية، ثم الدعوة إلى أقلمة الخدمة الاجتماعية في عام 1970م، وأخيرًا الدعوة إلى التأصيل الإسلامي للعمل الاجتماعي في عام 1970م، ولكن، وعلى الرغم من هذه الجهود التي بذلت سابقا إلا أن هذه التجارب قد توقفت، وتأثر الإنتاج البحثي ونمط التعليم، بل وحتي شكل الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجتمع الخليجي بالطابع الغربي حتى وقتنا الحالي؛ لذا كان من المهم إجراء دراسات تهتم بتحديد المعوقات التي تواجه الإنتاج البحثي المرتبط بتوطين العمل الاجتماعي في دول الخليج العربي.

ثانيا: صياغة المشكلة البحثية

لقد أدرك المشتغلون بالعلوم الاجتماعية، ومهن المساعدة الإنسانية في معظم البلدان العربية والإسلامية منذ سنوات طويلة، ولكن بدرجة متفاوتة من الوضوح والشدة، أن هذه العلوم تواجه أزمة في المنهج والمحتوى، تجعلها قاصرة عن فهم الإنسان والمجتمع على الوجه المأمول، رغم الجهود الكبيرة التي بذلت خلال سنوات، من البحوث الامبريقية، ومحاولة بناء النظرية، وأن تلك المهن هي الأخرى تواجه أزمة في الهوية، كما تواجه أزمة فيما يتصل بدرجة فاعليتها في تحقيق الآمال المعقودة عليها، من حيث إحداث التغييرات المنشودة في الفرد والجماعة والمجتمع، ولقد أدرك المجتمع أن الخروج من دائرة هذه الأزمة هو التوصل إلى فهم أفضل للإنسان والمجتمع، وإن تحقيق درجة أرقى من الفاعلية لجهود الإصلاح يتوقف على إيجاد درجة أكبر من التوافق بين العلوم الاجتماعية ومهن المساعدة الإنسانية من جانب، وبين الواقع المادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات التي تجرى فيها البحوث، أو تتم فيها الممارسات من جانب آخر.[10]

هذا ويواجه ممارسو العمل الاجتماعي في البلدان النامية صعوبة في فهم وتطبيق المعرفة الغربية

10) رحب، إبراهيم عبد الرحمن. «مداخل التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية»، مجلة المسلم المعاصر، مج16، ع 63، جمعية المسلم المعاصر، 1992، ص 44.

.

على ممارساتهم اليومية، ذلك الأمر الذى ساعد على ظهور مصطلح التوطين لوصف عدم ملاءمة النظريات الغربية للعمل الاجتماعي عند تطبيقها على المجتمعات غير الغربية، و«العالم الثالث»، وقد شكك الكثير من الباحثين في مدى ملاءمة أدوار العمل الاجتماعي، واحتياجات البلدان المختلفة، وكذلك مدى ملاءمة تعليم العمل الاجتماعي لممارسة العمل الاجتماعي في البلدان غير الغربية.[11]

ففاعلية أي مهنة في القيام بالوظائف التي عهدها إليها المجتمع بمهمة القيام بها، وهو بعد محاسبتها عن مدى الوفاء به تتوقف أولا، وقبل كل شيء عن مدى توافق نظريات وممارسات المهنة مع قيم وأهداف ذلك المجتمع؛ فتلك القيم والأهداف المجتمعية تمثل أغلى ما يحرص أي مجتمع على تحقيقه، أو الاقتراب من تحقيقه، ومن أجل ذلك، فإن أي عينة تقدير، أو تقويم لدرجة النجاح أو الفشل المهني إنما يفهمها المجتمع بقياس إنجازات المهنة على معايير مستمدة من تلك القيم والأهداف المجتمعية.[12]

وعلى ذلك فقد ظهرت الحاجة بين المهتمين في تخصص العمل الاجتماعي العربي لتطوير المهنة؛ كي تتماشي، وتتلاءم مع الواقع الفعلي للمجتمعات التي تمارس فيها، وتتعامل بفاعليه مع مشكلاته. وبناءً على ما تقدّم تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: **ما المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي في المجتمع الخليجي؟**

11) Jayashree, N. and Diane R. "Home-made Social Work: The Two-way Transfer of Social Work Practice Knowledge between India and the USA".IN: Mel Gray ET AL. Indigenous Social Work around the World Towards Culturally Relevant Education and Practice. London. British Library Cataloguing in Publication Data. 2008.

12) رجب، إبراهيم عبد الرحمن. «تعليم الخدمة الاجتماعية في المجتمع المسلم». اللقاء العلمي الأول- فاعلية تعليم الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي، كلية الخدمة الاجتماعية بالرياض، 1998، ص129.

ثالثا: أهمية الدراسة

تنحصر أهمية هذه الدراسة والأسباب والمبررات التي دعت الباحث إلى اختيارها في النقاط الآتية:

1. تستجيب هذه الدراسة للدعوة التي أطلقها مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية لإجراء دراسات تعالج سؤال التوطين في دول الخليج العربي؛ لذا جاءت هذه الدراسة محاولة معالجة هذا النوع من القضايا البحثية.

2. وجود ندرة واضحة في البحوث والدارسات العربية التي تعرضت بشكل مباشر في السنوات العشر الأخيرة، حيث إن أغلب الدراسات التي تناولت قضية توطين العمل الاجتماعي في البيئة العربية بشكل عام، والبيئة الخليجية بشكل خاص، دراسات قديمة. ومن هنا جاءت فكرة الدراسة كمحاولة لإضافة أطروحات نظرية ونتائج ميدانية حديثة مرتبطة بتوطين العمل الاجتماعي الخليجي.

3. استقت الدراسة الحالية أهميتها لكونها تحاول إلقاء الضوء على واحدة من القضايا المهنية المهمة في تعليم وممارسة العمل الاجتماعي في المجتمعات الخليجية، الأمر الذي قد يفتح الطريق للباحثين في البيئة الخليجية، نحو إجراء مزيد من الدراسات والبحوث المرتبطة بتوطين العمل الاجتماعي.

4. الأهمية العلمية لمحاولة معالجة المشكلات والظواهر الاجتماعية الخليجية، من خلال تنفيذ استراتيجيات وأساليب علاجية نابعة من الواقع العربي، عبر توطين الممارسات المهنية داخل المجتمع، يعزي إلى الحاجة الملحة إلى إجراء المزيد من الدراسات المعنية بتوطين العمل الاجتماعي الخليجي.

5. الإفادة بما تسفر عنه نتائج هذه الدراسة في توجيه الممارسين والأكاديميين في تخصص العمل الاجتماعي في البيئة الخليجية إلى كيفية التعامل مع المعوقات التي تحول دون توطين الإنتاج البحثي في العمل الاجتماعي في المجتمع الخليجي.

رابعاً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدف الرئيس الآتي:

تحديد المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي في المجتمع الخليجي.

وتتفرّع من هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

1. تحديد المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي في عينة من الجامعات العُمَانية والإماراتية.

2. تحديد الأبحاث التي أجريت عن تطوير العمل الاجتماعي في تخصص العمل الاجتماعي في عينة من الجامعات العُمَانية والإماراتية.

3. تحديد العلاقة بين بعض المتغيرات الديموغرافية (الدرجة العلمية، وعدد الأبحاث، والنوع، وصفة الإقامة) والاتجاه نحو تنفيذ أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في الجامعات العُمَانية.

4. تحديد العلاقة بين بعض المتغيرات الديموغرافية (الدرجة العلمية، وإجمالي الأبحاث المنشورة، والنوع، وصفة المواطن) والاتجاه نحو تنفيذ أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في الجامعات الإماراتية.

5. وضع مجموعة من المقترحات والتوصيات للتغلب على المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي في المجتمع الخليجي.

خامساً: فرضيات الدراسة

1. الفرضية الأولى: من المتوقع ارتفاع المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي في الجامعات العُمَانية.

2. الفرضية الثانية: من المتوقع ارتفاع المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي في الجامعات الإمارتية.

3. الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين بعض المتغيرات الديموغرافية (الدرجة العلمية، وعدد الأبحاث المنشورة، وعدد الأبحاث المعنية بمشكلات الخليج، والنوع، وصفة الإقامة، وسنوات الخبرة) والاتجاه نحو تنفيذ أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في الجامعات العُمَانية.

4. الفرضية الرابعة: توجد علاقة بين بعض المتغيرات الديموغرافية (الدرجة العلمية، وعدد الأبحاث المنشورة، وعدد الأبحاث المعنية بمشكلات الخليج، والنوع، وصفة الإقامة، وسنوات الخبرة) والاتجاه نحو تنفيذ أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في الجامعات الإمارتية.

سادساً: الإطار النظري للدراسة

(أ): مفهوم توطين العمل الاجتماعي:

أوضح بدوي 1977م في معجم العلوم الاجتماعية أن مصطلح التوطين جاء من الفعل وطن، بمعنى جعل الشيء وطنيا، وذلك من خلال عمليات الأقلمة والتطويع والتوافق للشيء المراد نقله من بيئة إلى أخرى، وذلك حتى يناسب البيئة الجديدة له.[13]

و يقصد بتوطين العمل الاجتماعي في أي مجتمع تلك الجهود العلمية والعملية التي تبذل لإحداث تغييرات في بعض مكونات الخدمة الاجتماعية في البلد الذى انتقلت إليه، بقصد التوصل إلى بعض الابتكارات والتجديدات، استجابة للعوامل الثقافية المميزة لهذا المجتمع، والمختلفة بقدر

13) بدوي، أحمد زكي. «معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية»، بيروت، مكتبة لبنان، 1982، ص787.

ما عن العوامل الثقافية في المجتمع الذى انتقلت منه هذه المهنة، وذلك لكي تصبح المهنة أكثر إيجابية وفعالية في مواجهة المشكلات الاجتماعية للمجتمع الذى تعمل فيه، بما يساهم بقدر أكبر في إحداث التغيير المنشود في هذا المجتمع مما يجعل مهنة الخدمة الاجتماعية موضع تقدير واهتمام قومي.[14]

و في كتابه الخدمة الاجتماعية في العالم الثالث أشار توماس ميدجلي Midgley 1981م إلى مفهوم التوطين بكونه «تحديد أدوار مهنية ملائمة للخدمة الاجتماعية تتسم بالوثاقة والملاءمة مع احتياجات المجتمعات المختلفة».[15]

وأشار عبد العال 1986م إلى التوطين بكونه «تلك الجهود العلمية التي تبذل من أجل إحداث تغيرات في بعض مكونات الخدمة الاجتماعية المنتشرة ثقافيا من الخارج، بغرض التوصل إلى بعض الابتكارات والتحديدات استجابة لبعض الظروف والعوامل الثقافية المميزة لهذا المجتمع، المختلفة بقدر ما عن الظروف السائدة في المجتمعات التي انتشرت فيها الخدمة الاجتماعية، وبذلك تكسب الخدمة الاجتماعية فاعلية أكثر في تنمية المجتمع العاملة فيه، وحل مشكلاته الاجتماعية.[16] (عبد العال، 1986، 250)

و أوضح مختار 1985م إلى مفهوم التوطين بكونه أيضا «تلك الجهود العلمية المنظمة التي تستهدف تطويع نظريات ومكونات البناء المعرفي النظري للخدمة الاجتماعية، بحيث تلائم عند تطبيقها ظروف وفلسفة مجتمع معين، والاستفادة عند القيام بذلك من نتائج توطين الخدمة الاجتماعية ومن ممارستها في مجتمعات أخرى، مع الحفاظ على الجوانب العامة للمهن».[17]

---

14) حسانين، سيد أبو بكر. «مدخل الى الخدمة الاجتماعية»، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1995، ص251.

15) Midgley, J. Op cit.

16) عبد العال، عبد الحليم رضا. «الخدمة الاجتماعية المعاصر»، القاهرة، دار النهضة العربية، 1986، ص250.

17) مختار، عبد العزيز عبد الله. «نحو مفهوم متطور للخدمة الاجتماعية في مجتمع مصر على طريق السلام». مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، 1985، مج31، ع1، ص5.

وناقش أبو النصر 2001م علمية التوطين بوصفها عملية التطويع والتعديل التي يتم إدخالها على العلوم بعد نقلها من الدول المتقدمة، وذلك لتناسب ثقافة وظروف واحتياجات ومشكلات الدول النامية وواقعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني.[18]

وتحدث أوسي هودي Osei-Hwedie 1993م بضرورة أن يبدأ التوطين من الداخل، حيث تُستخدم الثقافة المحلية والممارسات المساعدة كمصدر أساسي لممارسة المعرفة وتطويرها، بحيث تصبح ممارسة العمل الاجتماعي مناسبة ثقافيًا ومرتبطة بالواقع المجتمعي الذي تمارس فيه.[19]

ويقصد بتوطين الخدمة الاجتماعية في هذه الدراسة إجرائيا: تلك الجهود العلمية التي تبذل بغرض إحداث تغييرات في بعض مكونات الخدمة الاجتماعية المنتشرة ثقافيا، والمستمدة من الخارج، في كل من سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، بقصد التوصل إلى بعض الابتكارات والتجديدات، استجابة لبعض الظروف والعوامل الثقافية المميزة لتلك المجتمعات، والمختلفة بقدر ما عن الظروف السائدة في المجتمعات العمانية والإماراتية، وذلك كي تكتسب الخدمة الاجتماعية فاعلية أكثر في تنمية المجتمع العاملة فيه، وحل مشكلاته الاجتماعية.

(ب): متطلبات توطين العمل الاجتماعي في البيئة العربية:

أشار عفيفي 2000 أن التوطين يتطلب ضرورة التركيز على تحقيق المتطلبات التالية:

- تحديد وظائف مهنة الخدمة الاجتماعية، بحيث تكون أساسية، وليست ثانوية في المجتمع.
- تحديد الوسائل التكنولوجية التي يمكن استخدامها بكفاءة لتحقيق تلك الأهداف.
- التوصل إلى الأساليب التقليدية التي تستخدمها لتدعيمها، أو لتهذيبها واستخدامها كتكنولوجيا مهنية.

---

18) أبو النصر، مدحت محمد محمود. «تأصيل العلوم: المفهوم والخطوات وعوامل النجاح»، مجلة شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين في الشارقة، 2001، مج18، ع70، ص114.

19) Osei-Hwedie, K. "Putting the 'Social' Back into 'Work': The Case for the Indigenization of Social Work Practice and Education in Africa". Special Report. 1993, P22.

– تكوين فلسفة وإطار قيمي للمهنة بما يتفق وتراث المجتمع التاريخي وأيديولوجيته وديانته.

– اختيار وتكوين قاعدة علمية متلائمة مع الأهداف التي تسعى إليها المهنة.

– اختيار وابتكار مهارات تسهل الممارسة المهنية في المجتمع.

– مراعاة الظروف المحلية والإقليمية المميزة للمجتمع كلما أمكن، بجانب مراعاة الظروف الثقافية العامة.

– توفير نظام للإعداد المهني والتدريب متوائم مع الإمكانيات.

– تحديد مجالات العمل وتقدير ثقل كل مجال بالنسبة للمجالات الأخرى في ضوء الأهداف القومية.

– مراعاة التوزان المنطقي بين ما هو أصيل ومعاصر.

(ج): الإجراءات المتبعة عند توطين العمل الاجتماعي في البيئة الخليجية:

أشار عفيفي 2000 أن التوطين يستلزم اتخاذ الإجراءات الآتية:[20]

– دراسة النمط الأمريكي وتحديد الظروف الثقافية التي ساهمت في تشكيله.

– دراسة الخبرات والدروس المستفادة من محاولات توطين المهنة في مختلف المجتمعات.

– تحديد الظروف الثقافية في المجتمع والتي يمكن أن تؤثر في مكونات الخدمة الاجتماعية.

– بذل الجهود في التوطين عن طريق الممارسة والبحوث والتنظير والإعداد المهني والتدريب.

20) عفيفي، عبد الخالق محمد. «الخدمة الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين: نظرة مستقبلية». مجلة الخدمة الاجتماعية. الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، 2000، مج18، ع 44، ص37-36.

– البدء في بناء نظرية تتسق مع المتطلبات التي تنشأ في ظلها، والتي لا تتقيد بالنماذج أو القوالب المستوردة، تحتاج إلى جهود عديدة ومتنوعة ومكثفة؛ لأن لها سبلا عديدة، منها: الموضوعية مع مراعاة خصوصية المجتمعات التي تتمثل في **ضرورة تبني اتجاه علمي من رافدين هما:**

• رافد يعتمد على حصر النماذج النظرية وغربلتها وتجميعها، واستخلاص المؤشرات الضرورية منها، والتي نراها صالحة ومتسقة ومتناغمة مع السياق الاجتماعي.

• رافد اختياري ليكون أمامنا فرصة سانحة لمحاولة البدء بممارسة هذا النموذج المقترح في الواقع المعاش؛ للحكم على أهمية أو عدم أهمية أو تحديد الجوانب الضرورية فيه، والتي تحتاج إلى دعم نظري أو مسلمات تم التوصل إليها من خبرات ميدانية موثوق فيها، والمهم أنه سيكون قابلا للتطويع والتشكيل؛ حتى نصل إلى مستوى الحكم بجرأة بإمكانية استخدامه من جانب الممارسين.

(د): مراحل توطين العمل الاجتماعي:

وصف كلا من والتون وأبو النصر Walton and Abo El Nasr 1988م التوطين كعملية من ثلاث مراحل؛ تنطوي على التكيف مع الأنماط السياسية والاجتماعية والثقافية في البلد المستقبِل، وهذه المراحل الثلاث هي:[21]

(1): مرحلة النقل Transmission : يعني النقل المباشر غير المشروط لمعارف العمل الاجتماعي من الدول الغربية إلى الدول النامية، كنموذج ثابت للاستيراد غير النقدي لنماذج العمل الاجتماعي الغربية إلى البلدان غير الغربية.

(2): مرحلة التوطُّن Indigenization: وهي المرحلة التي تبدأ عادةً كرد فعل على الافتقار إلى «حسن التوافق» بين نظرية العمل الاجتماعي الغربي وممارسته للثقافة المحلية، والإدراك

21) Walton, R.G. and Abo El Nasr, M.M. "Indigenization and Authentication in Terms of Social Work in Egypt, International Social Work,1988, 31(1), P135–44.

اللاحق أن مفاهيم العمل الاجتماعي الغربي يجب أن تتلاءم مع القيم والاحتياجات والمبادئ ومشكلات المجتمع المحلي، أو ما يطلق عليه بتعديل أو توسيع المعرفة والممارسات المستوردة لتناسب الثقافة المحلية.

(3): **التأصيل Authentication**: **تعني** «أن تصبح حقيقيًا»، وهذه المرحلة تتضمن بشكل أساسي إبداع ممارسي العمل الاجتماعي المحليين في تطوير استراتيجياتهم الخاصة؛ لمعالجة المشكلات والاحتياجات المحلية، ويتناسب هذا بشكل جيد مع مفهوم «التوطين من الداخل»، حيث يتم تطوير النظريات وأساليب الممارسة باستخدام نهج من أسفل إلى أعلى، وتعتبر المعلومات الأصلية مصدرا أساسيا للمعرفة.

(هـ): معوقات توطين العمل الاجتماعي:

يلخص عبد الوهاب بوحديبة ركائز ثلاثة لتخرج العلوم الاجتماعية من أزمته، وهى ركائز يتوقف عليها مستقبل أى علم من العلوم، وهذه الركائز هي: المصداقية، والفاعلية، والحرية، وحيث يقول: «حتى الآن في البلاد العربية ليس لنا مصداقية، وبما أنه ليس لنا مصداقية فليس لنا فاعلية، وبالتالي لا نتمكن من تحقيق الحرية، تلك هي أبرز المعوقات التي حالت دون بناء قاعدة علمية لعلم اجتماع عربي تنبع من الواقع، وتخدم قضاياها الراهنة»، وقد أشار سماتي 2006م أنه ليس من السهل تأصيل العلوم الاجتماعية في ثقافة غير الثقافة التي أنتجتها؛ فالمفاهيم تستعصي على الباحث صياغتها وإدماجها في فكر غريب عنها، وهذا ما يعانيه المثقف الذى اغترف من عرفان الثقافة الغربية، وحاول أن يصب معلوماته في ثقافته الأصلية؛ فيصدم بباب موصد في وجهه، لا يجد أي منفذ إلى لغته لتلقين مجتمعه مصطلحات جديدة تحمل في طياتها العصرنة والتقدم. وكثيرا ما يبوء هذا الجهد الثمين بالفشل، وييأس صاحبه من اللغة الجامدة، ومن المجتمع المنغلق، فيحكم عليها بالتخلف الأبدي، وعدم صلاحها للسعي وراء ركب الحضارة، وهذا الحكم المسبق يدفعه إلى التمسك أكثر بالثقافة الأجنبية التي اكتسبها؛ لتكون له عونا في النهوض بمجتمعه.[22]

22) سماتي، محفوظ. «تأصيل العلوم الاجتماعية عند مالك بن نبي». مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، مج15، ع 19، 2006، ص 183.

وفيما يتعلق بأسباب الإخفاق في الوصول إلى نمط متميز من الخدمة الاجتماعية في المجتمعات العربية والإسلامية، أشار بشير 1998 أن هناك العديد من العوامل والأسباب التي حالت دون ذلك، منها: سيادة النموذج الغربي والنهج الجزئي والنمط المبتور للخدمة الاجتماعية، وغياب النماذج المحلية الأصلية، والنهج التكاملي للخدمة الاجتماعية على الصعيد العربي الإسلامي؛ فمن الواضح أن النموذج الغربي قد فرض نفسه على ثلاثية المنظومة المهنية في مجتمعنا العربي (البحث والتنظير، والتعليم، والممارسة والتطبيق)، وكان كل محور من هذه المحاور تقليدا لما يجرى بالغرب، أو تسليما بفكر سائد فيه.[23]

سابعا: الإجراءات المنهجية للدراسة

(1): نوع الدراسة والمنهج المستخدم: في ضوء مشكلة الدراسة الراهنة وأهدافها التي تحددت في تحديد المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي في المجتمع الخليجي، فإن نمط هذه الدراسة يتحدد في الدراسة الوصفية التحليلية، حيث تمثل البحوث الوصفية خطوة البدء نحو تحديد الواقع وجمع الحقائق عنه، بما يساهم في تطويره ونمائه، ولهذا يعتبر منهج المسح الاجتماعي من المناهج المناسبة لهذا النوع من الدراسات، حيث اعتمد الباحث على استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس بأقسام العمل الاجتماعي بالجامعات العمانية والإماراتية.

(2): أدوات الدراسة:

لتحديد المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي، قام الباحث بعمل استمارة استبيان عن «المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي في المجتمع الخليجي»، وقد قام الباحث بالخطوات الآتية عند إعداد أداة الدراسة:

(أ): **تصميم استمارة الاستبيان:** وذلك من خلال الاطلاع على العديد من الأدبيات البحثية

23) بشير. أحمد يوسف. مرجع سابق ذكره، ص 86.

المرتبطة عن قضية توطين العمل الاجتماعي، وقد جاءت هذه الأداة مكونة من العناصر الآتية:

– **الجزء الأول: المعني بالبيانات الأولية**، والذى يتضمن (13) عنصرا، وهي: الاسم، والسن، والنوع، والحالة الاجتماعية، والدرجة العلمية، والدولة محل العمل الحالي، وصفة الإقامة، وسنوات الخبرة، وإجمالي الأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة، وعدد الأبحاث المنشورة عن المجتمع الخليجي، ومجالات الاهتمام البحثية، وعدد الأبحاث المنشورة عن توطين العمل الاجتماعي، وتفاصيل هذه الأبحاث في حالة وجودها.

– **الجزء الثاني: المعني بالمعوقات** التي تحول دون توطين الإنتاج البحثي في العمل الاجتماعي، والذي تكون من (15) عبارة تقيس المعوقات التي تواجه التوطين في الجامعات العمانية والإماراتية.

(ب): **قياس صدق الأداة:** قام الباحث بإجراء الصدق والثبات لأداة الدراسة، حيث اعتمد الباحث على نوعين من الصدق وهما: (1): صدق المحكمين (الظاهري)، حيث تم عرض المقياس على (5) من أساتذة علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، بقسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي، بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس؛ للتأكد من صلاحية الأداة للتطبيق، على أن يتم التحكيم في ضوء: مدى ارتباط الفقرة بكل بعد من أبعاد الدراسة، وصياغة الفقرة، ومن حيث المضمون. وبناء على ذلك تم التأكد من صلاحية تطبيق الأداة، حيث جاءت نسبة الاتفاق 94%، وهي نسبة اتفاق مرتفعة، وقد تم حساب نسبة الاتفاق وفقا لمعادلة (جتمان).

(ج): **قياس ثبات الأداة:** قام الباحث باستخدام طريقتين للتأكد من ثبات أداة القياس، وهي:

– **ألفا– كرونباخ:** قام الباحث بتطبيق المقياس على عينة تحديد الخصائص السيكومترية، ثم تمت إعادة تطبيقه على نفس العينة بعد فاصل زمني (15)، ثم قام الباحث بحساب ثبات المقياس، باستخدام معامل ثبات ألفا كرونباخ، والتي جاءت بنسبة 0.931، مما يدل على تمتع الأداة بثبات عالٍ إحصائيا؛ مما يمكننا من الاعتماد على النتائج التي تتوصل إليها الأداة.

– **طريقة التجزئة النصفية:** حيث قام الباحث باستخدام معادلة (سبيرمان– براون) للتجزئة النصفية، حيث تم تقسيم عبارات كل متغير إلى نصفين؛ يضم القسم الأول القيم التي تم الحصول عليها من الاستجابات للفقرات الفردية، ويضم القسم الثاني القيم المعبرة عن الفقرات الزوجية، وجاءت نتائج الاختبار بنسبة 0.861، الأمر الذي يدل على تمتع المقياس بدرجة عالية من الثبات؛ وبذلك يمكن الاعتماد على نتائجها، وأصبحت الأداة في صورتها النهائية.

(3): محددات الدراسة:

– **الحدود الموضوعية للدراسة:** اقتصرت الدراسة الحالية على دراسة المعوقات التي تحول دون توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي في الجامعات العمانية والإماراتية.

– **الحدود البشرية للدراسة:** اقتصرت الدراسة الحالية على عينة مكونة من (24) عضو هيئة تدريس من تخصص العمل الاجتماعي بالجامعات العمانية والإماراتية.

– **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على جامعة السلطان قابوس وجامعة ظفار بسلطنة عمان، وجامعة الإمارات العربية المتحدة، وجامعة الشارقة، وجامعة الفجيرة، وجامعة عجمان بدولة الإمارات العربية المتحدة. ومن الجدير بالذكر أن هذه الجامعات هي التي يوجد فيها تخصص العمل الاجتماعي بالدولتين. بالإضافة إلى أن هذه الجامعات تتضمن أقساما، فيها تخصُّصًا علم الاجتماع والعمل الاجتماعي في نفس القسم، وبهما قلة من الأكاديميين المتخصصين في العمل الاجتماعي، **وذلك ما يفسر أسباب صغر حجم العينة لهذه الدراسة،** وتجدر الإشارة أيضا إلى أن هؤلاء الأكاديميين تم إرسال رابط الاستبيان الإلكتروني إليهم عبر البريد الإلكتروني الخاص بهم، وتم جمع البيانات من عينة الدراسة في الفترة من 10 فبراير 2023م وحتى 21 مارس 2023م.

(4): الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

أساليب التحليل الإحصائي: تمت معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي، باستخدام برنامج (SPSS.V. 25.0) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد طبقت الأساليب

الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والمدى، ومعامل ثبات (ألفا. كرونباخ)، ومعادلة سبيرمان – براون للتجزئة النصفية، وتحليل الانحدار البسيط، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل التحديد، واختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وتحليل التباين أحادي الاتجاه One – Way ANOVA.

ثامنا: عرض ومناقشة نتائج الدراسة الخاصة بالبيانات الديموغرافية لعينة الدراسة:

جدول رقم (1) يوضح وصف عينة الدراسة (ن=24)

السن	العدد	النسبة المئوية	الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
من 30 إلى 35 سنة	1	4.2	أعزب	1	4.2
من 35 إلى 40 سنة	4	16.7	متزوج	22	91.7
من 40 إلى 45 سنة	4	16.7	مطلق	1	4.2
من 45 إلى 50 سنة	5	20.8	أرمل	-	-
من 50 إلى 55 سنة	4	16.7	**المجموع**	**24**	**100**
من 55 إلى 60 سنة	5	20.8	**الدرجة العلمية**	**العدد**	**النسبة المئوية**
من 60 سنة فأكثر	1	4.2	محاضر	1	4.2
المجموع	**24**	**100**	أستاذ مساعد	13	54.2
متوسط السن	**47.38 سنة تقريبا**		أستاذ مشارك	5	20.8
النوع	**العدد**	**النسبة المئوية**	أستاذ	5	20.8
ذكر	18	75.0	**المجموع**	**24**	**100**
أنثى	6	25.0	**الدولة**	**العدد**	**النسبة المئوية**
المجموع	**24**	**100**	سلطنة عمان	10	41.7
صفة الإقامة	**العدد**	**النسبة المئوية**	دولة الإمارات العربية المتحدة	14	58.3
مواطن	4	16.7	**المجموع**	**24**	**100**
مقيم	20	83.3	**إجمالي الأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة حتى الآن**	**العدد**	**النسبة المئوية**
المجموع	**24**	**100**			
عدد سنوات الخبرة	**العدد**	**النسبة المئوية**			
من 5 إلى 10 سنوات	1	4.2	أقل من 5 أبحاث	3	12.5
من 10 إلى 15 سنوات	2	8.3	من 5 إلى 10 أبحاث	6	25.0
من 15 إلى 20 سنة	4	16.7	من 10 إلى 15 بحثا	2	8.3
من 20 إلى 25 سنة	9	37.5	من 15 إلى 20 بحثا	6	25.0
من 25 إلى 30 سنة	5	20.8	من 20 إلى 25 بحثا	2	8.3
من 30 إلى 35 سنة	3	12.5	من 25 إلى 30 بحثا	3	12.5
المجموع	**24**	**100**	30 بحثا فأكثر	2	8.3
متوسط سنوات الخبرة	**20.79 سنة تقريبا**		**المجموع**	**24**	**100**
			متوسط الأبحاث المنشورة	**15.83 بحث تقريبا**	

تشير بيانات الجدول رقم (1) والمرتبط بمتغيرات خصائص مجتمع الدراسة إلى الآتي:

– **فيما يتعلق بمتغير السن:** اتضح أن متوسط أعمار مجتمع الدراسة (47 سنة تقريبا)، وقد تمركزت أكبر نسبة من عينة الدراسة في الفئتين (45–50 سنة، و55–60 سنة)، وذلك بنسبة (20.8%)، تليها الفئات (35–40 سنة، و40–45 سنة، و50–55 سنة) بنسبة (16.7%)، ثم الفئتان (30–35 سنة، و60 سنة فأكثر) بنسبة (4.2%).

– **فيما يتعلق بمتغير النوع:** ارتفاع نسبة الذكور بنسبة (75%)، مقابل الإناث بنسبة (25%).

– **فيما يتعلق بمتغير الحالة الاجتماعية:** تبين ارتفاع نسبة المتزوجين؛ لتصل إلى (91.7%)، في حين تساوت نسبة الأعزب والمطلق (4.2%)، ولا توجد أرامل من بين أفراد عينة الدراسة.

– **فيما يتعلق بمتغير الدرجة العلمية:** ظهر ارتفاع نسبة الأستاذ المساعد، بنسبة (54.8%)، في حين تساوت نسبة درجتي الأستاذ المشارك والأستاذ بنسبة (20.8%)، ومن يشغل درجة محاضر يمثل نسبة (4.2%).

– **فيما يتعلق بمتغير الدولة محل العمل الحالي:** ارتفاع نسبة أفراد العينة العاملين بسلطنة عمان بنسبة (58.7%)، مقابل المواطنين بنسبة (41.7%).

– **فيما يتعلق بمتغير صفة الإقامة:** تبين أن غالبية أفراد العينة مقيمون، وذلك بنسبة (83.3%)، مقابل المواطنين من أعضاء الهيئة الأكاديمية الذين يعملون في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة (16.7%).

– **فيما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة:** كشفت البيانات أن متوسط سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة بلغ (20.79 سنة تقريبا)، وقد تركزت أكبر نسبة في الفئة (من 20–25 سنة)، وذلك بنسبة (37.5%)، ثم الفئة (من 25–30 سنة) بنسبة (20.8%)، وبنسبة (16.7%) الفئة (15–20 سنة)، في حين بلغت الفئة (30–35 سنة) نسبة (12.5%)، والفئة (من 10–

15 سنة) بنسبة (8.3%)، وأخيرا الفئة (5–10 سنوات) بنسبة (4.2%).

– **فيما يتعلق بمتغير إجمالي الأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة حتى تاريخ إجراء الدراسة:** كشفت البيانات أن متوسط الأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة لأفراد عينة الدراسة بلغ (15.83 بحثا تقريبا)، وقد تركزت أكبر نسبة في الفئتين (من 5 – 10 أبحاث، من 15–20 بحثا)، وذلك بنسبة (25%)، ثم الفئتين (أقل من 5 أبحاث، من 25–30 بحث) بنسبة (12.5%)، وبنسبة (8.3%) الفئات (من –10 15 بحثا، 20–25 بحثا، 30 بحثا فأكثر). **وتشير هذه النتيجة،** بأنه رغم ارتفاع سنوات الخبرة لدى أعضاء هيئة التدريس عينة الدارسة، إلا أن إنتاجهم البحثي قليل إلى حد ما مقارنة بسنوات الخبرة لهم.

جدول رقم (2) يوضح عدد الأبحاث المنشورة من قبل عينة الدراسة والمعنية بمشكلات المجتمع الخليجي (ن = 24)

م	عدد الأبحاث المنشورة المعنية بمشكلات المجتمع الخليجي	العدد	النسبة المئوية
1	1	2	10
2	2	6	30
3	3	2	10
4	4	3	15
5	5	2	10
6	8	2	10
7	13	1	5
8	15	1	5
9	45	1	5
المجموع		**20**	**100**
متوسط الأبحاث المنشورة المعنية بمشكلات المجتمع الخليجي		**5.46 أبحاث تقريبا**	

تشير بيانات الجدول رقم (2) إلى أن نتائج استجابات عينة الدراسة المرتبطة بعدد الأبحاث المنشورة المعنية بمشكلات المجتمع الخليجي، وهي كالآتي:

كشفت البيانات أن متوسط الأبحاث المنشورة المعنية بمشكلات المجتمع الخليجي لأفراد عينة الدراسة بلغ (5.46 أبحاث تقريبا)، فقد جاءت أعلى نسبة (30%) بعدد بحثين، ثم بنسبة (15%) بعدد أربعة أبحاث، في حين تساوت بنسبة (10%) بعدد (بحث واحد، وثلاثة أبحاث، وخمسة أبحاث، وثمانية أبحاث)، وأخيرا وبنسبة (5%) عدد (ثلاثة عشر بحثا، وخمسة عشر بحثا، وخمسة وأربعون بحثا)، وتشير هذه النتيجة إلى قلة الدراسات التي أجراها الأكاديميون بمجتمع الدراسة المعنية بالمجتمع الخليجي، وقد يرجع ذلك إلى أن أغلبية العينة أكاديميون مقيمون من خارج سلطنة عمان، ومن خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول رقم (3) يوضح مدى نشر عينة الدراسة أبحاثا معنية بالتوطين

م	مدى نشر بحث/ أبحاث معنية بالتوطين أو التأصيل أو الأقلمة، الأسلمة	العدد	النسبة المئوية
1	**نعم**	2	8.33
2	**لا**	22	91.67
	المجموع	**24**	**100**

تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى مدى نشر أبحاث معنية بالتوطين أو التأصيل أو الأقلمة، الأسلمة: ارتفاع نسبة الذين لم ينشروا بنسبة (91.67%)، في مقابل الذين نشروا أبحاثا عن التوطين بنسبة (8.33%). وهذه نتيجة مهمة في هذا البحث، حيث إنها تدل على أن الغالبية من عينة الدراسة لم يسبق لهم إجراء أبحاث معنية بالتوطين، وربما يرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها: أن أغلبية العاملين بمجتمع الدراسة من المقيمين، ولكونهم ليسوا مواطنين فربما حال ذلك دون أجراء أبحاث معنية بمجتمع الإمارات وعمان، وكذلك لظروف راجعة للعبء التدريسي، وهذا ما أشارت إليه أيضا نتائج الجدول رقم (2)، والذى يوضح أن عدد الأبحاث المنشورة من قبل عينة الدراسة والمعنية بمشكلات المجتمع الخليجي، والتي أوضحت أن متوسط الأبحاث المنشورة

المعنية بمشكلات المجتمع الخليجي يقرب من (6) أبحاث فقط. وهذه النتيجة تؤكد أن هناك العديد من الصعوبات التي تحول دون اهتمام الباحثين عينة الدراسة بالشكل الكافي بالبحوث المرتبطة بسؤال التوطين. **هذا ويمكن رصد الأبحاث التي تناولت سؤال التوطين في تخصص العمل الاجتماعي في الدراسات الآتية:**

(1): محاولة **الدكتور عماد فاروق؛** أستاذ العمل الاجتماعي المساعد بجامعة السلطان قابوس في كتابة فصل خاص في كتاب محكم عن الخدمة الاجتماعية في العالم العربي سلطنة عمان نموذجا.

(2): المحاولات التي قدمها الدكتور مجدى مصطفي؛ أستاذ العمل الاجتماعي المساعد بجامعة السلطان قابوس والمرتبطة بإجراء دراسات حول توظيف المهنة في معالجة المشكلات المحلية للمجتمع العربي والخليجي، سواء في توظيف الخدمة الاجتماعية في المجال التنموي، أو تطوير المؤسسات الأكاديمية للممارسات التنموية التي يحتاج إليها المجتمع العربي، أو تطوير تعليم الخدمة الاجتماعية في ضوء خصوصية المجتمعات العربية، وكذلك دراسة قضايا التطوع من المنظور الثقافي المحلي، وأهم النتائج لهذه البحوث تدور حول قصور جهود توطين، وتأصيل الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي، واستمرار سيطرة النماذج الغربية على الممارسة المهنية، وضعف مشاركة الباحثين العرب في إثراء التراث العلمي للخدمة الاجتماعية، وهذه الأبحاث هي:

– مصطفى، مجدي محمد. (2007). المؤسسات الأكاديمية وتطوير الدور التنموي للخدمة الاجتماعية: دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات المصرية لتعليم الخدمة الاجتماعية، بحث منشور في مجلة كلية التربية، جامعة بنها، عدد أكتوبر.

– مصطفى، مجدي محمد. (2011). البعد التنموي في مهنة الخدمة الاجتماعية، مؤتمر المعهد الربيعي الدولي، 16 – 21/ 5/ 2011م، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بالمغرب، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، وتم نشره في عدد خاص بالبحوث المحكمة للمؤتمر.

– مصطفى، مجدي محمد. (2014). العلوم الاجتماعية وتعليم مهنة الخدمة الاجتماعية في مجتمعنا العربي، بحث مقدم في الملتقى العلمي الدولي حول: المعرفة الاجتماعية: أشكال التعبير وما بين الثقافات، صفاقس: تونس.

– مصطفى، مجدي محمد. (2016). مؤشرات الوعي بالتنمية المستدامة في المجتمعات العربية في الألفية الثالثة: رؤية من منظور العمل الاجتماعي، بحث منشور في المؤتمر الدولي الثاني لقسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي: الفكر الاجتماعي وعلم الاجتماع والتنمية في البلدان النامية، 12-15 ديسمبر 2016، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، مسقط.

– Mostafa, Magdy M.; Saleh, Emad F. (2020). Religious Voluntarily Activities Pre-Renaissance Era: An Applied Research in Oman, April, Journal of the Faculty of Social Work for Research and Social Studies, Fayoum University, April, Vol.no. 19.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة الخاصة بفروض الدراسة:

(1): التحقق من صحة الفرض الأول، وهو: «من المتوقع ارتفاع المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي في الجامعات الإماراتية».

جدول رقم (4) يبين المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي في عينة من الجامعات الإمارتية (ن=14)

م	المعوقات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
1	مقاومة التغيير لدى بعض الباحثين حالت دون إجراء أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في البيئة الخليجية	8	57.1	2	14.3	1	7.1	3	21.4	0	0.0	4.07	1.269	1
2	شعور الباحثين بالاطمئنان عند إجراء الأبحاث بالطرق والأساليب التقليدية التي تعلموها وتدربوا عليها واعتادوا على استخدامها في بحوث العمل الاجتماعي بالبيئة الخليجية	6	42.9	4	28.6	1	7.1	2	14.3	1	7.1	3.86	1.351	4
3	محدودية القوة البشرية المهنية ذات الكفاءة المناسبة والقادرة على إنجاز أبحاث معنية بالتوطين	4	28.6	7	50.0	1	7.1	1	7.1	1	7.1	3.86	1.167	4
4	قلة عدد الباحثين المؤهلين لتحمل مسئولية عملية التوطين التي تحتاج إلى ممارسة دائمة ومدروسة وعمل ميداني مخطط	6	42.9	3	21.4	2	14.3	1	7.1	2	14.3	3.71	1.490	6
5	تراجع ثقافة الاهتمام البحثي لدى الباحثين يحول دون توطين الإنتاج البحثي للعمل الاجتماعي الخليجي	6	42.9	3	21.4	2	14.3	2	14.3	1	7.1	3.79	1.369	5
6	ندرة الباحثين المدربين الذين يستطيعون القيام بالبحوث المستمرة التي تحتاج إليها عملية التوطين والتي تساعد نتائجها المقبولة علميا على توطين العمل الاجتماعي في مجتمعاتهم	5	35.7	4	28.6	2	14.3	2	14.3	1	7.1	3.71	1.326	6
7	عدم تنظيم عملية التوطين في الدول الخليجية، إذ إن هذه العلمية في معظم الأحيان تتم بجهود فردية وغير مخططة	8	57.1	2	14.3	1	7.1	2	14.3	1	7.1	4.00	1.414	2
8	ندرة المبادرات بين الجامعات والمؤسسات البحثية الخليجية حول سؤال التوطين	8	57.1	2	14.3	1	7.1	3	21.4	0	0.0	4.07	1.269	1

9	تراجع ثقافة تدعيم الخبرات الإيجابية للباحثين المهتمين بعملية توطين العمل الاجتماعي في البيئة الخليجية	5	35.7	5	35.7	2	14.3	1	7.1	1	7.1	13	1.231	4
10	عدم تقديم الباحثين لأفكار جديدة صالحة للممارسة والتجريب من شأنها تعزيز فكرة توطين العمل الاجتماعي في البيئة الخليجية	8	57.1	1	7.1	3	21.4	2	14.3	0	0.0	13	1.207	1
11	اهتمام المشتغلين بالعمل الاجتماعي بالجانب التدريسي أكثر من الاهتمام بالجانب التطبيقي حال دون الاهتمام بالأبحاث والدراسات المعنية بالتوطين	8	57.1	3	21.4	0	0.0	0	0.0	3	21.4	13	1.639	3
12	تخرج أعداد ليست بالقليلة من الأخصائيين الاجتماعين الذين تعلموا وتدربوا على النمط الغربي، الأمر الذي حال دون قيامهم بأبحاث مرتبطة بالتوطين	8	57.1	2	14.3	1	7.1	3	21.4	0	0.0	13	1.269	1
13	ضعف التنسيق بين أقسام العمل الاجتماعي في الدول الخليجية حال دون إجراء محاولات مشتركة معنية بتوطين الإنتاج البحثي للعمل الاجتماعي	6	42.9	4	28.6	1	7.1	2	14.3	1	7.1	13	1.351	4
14	قلة الفعاليات العلمية للجامعات والمراكز البحثية المعنية بتوطين العمل الاجتماعي في البيئة الخليجية	5	35.7	5	35.7	2	14.3	1	7.1	1	7.1	13	1.231	4
15	اهتمام بعض الباحثين بفكرة التأصيل الإسلامي وتفضيلها على عملية التوطين حال دون إجراء دراسات تهتم بتوطين العمل الاجتماعي بدول الخليج	7	50.0	2	14.3	3	21.4	2	14.3	0	0.0	13	1.177	2
ككل		**98**	**46.7**	**49**	**23.3**	**23**	**11.0**	**27**	**12.9**	**13**	**6.2**	**3.91**	**17.860**	**مرتفع**

يتضح من الجدول رقم (4) الخاص بالتكرارات والنسبة المئوية والمتوسط الحسابي للمعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي، في تخصص العمل الاجتماعي، في عينة من الجامعات الإمارتية (عينة البحث) أن هناك اتفاقا بين آراء عينة البحث حول المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي في عينة من الجامعات الإماراتية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.91)، وهذا يعني أنهم يؤكدون على وجود المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي في الجامعات العُمَانية عند «مستوي مرتفع».

ووفقا لاستجابات عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس عينة البحث في الجامعات الإماراتية عن المعوقات، جاء جميعها في المستوى المرتفع، حيث حصلت على متوسط حسابي ما بين (3.67 – 5)، وكان الترتيب على النحو الآتي:

– **فقد تساوت في الترتيب الأول** العبارات اللاتي تشير إلى مقاومة التغيير لدى بعض الباحثين حالت دون إجراء أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في البيئة الخليجية، وندرة المبادرات بين الجامعات والمؤسسات البحثية الخليجية حول سؤال التوطين، وعدم تقديم الباحثين لأفكار جديدة صالحة للممارسة والتجريب من شأنها تعزيز فكرة توطين العمل الاجتماعي في البيئة الخليجية، وتخرج أعداد ليست بالقليلة من الأخصائيين الاجتماعين الذين تعلموا وتدربوا على النمط الغربي، الأمر الذي حال دون قيامهم بأبحاث مرتبطة بالتوطين بمتوسط حسابي (4.07). وربما يرجع ذلك إلى طبيعة التعليم الذي تلقاه الباحثون، أو ربما لأن اهتماماتهم البحثية تحول دون قيامهم بالأبحاث المعنية بالتوطين، أو لشعور البعض بأن الأبحاث الخاصة بالتوطين تحتاج لمزيد من الجهد.

– **جاءت في المرتبة الثانية** عدم تنظيم عملية التوطين في الدول الخليجية، إذ إن هذه العملية في معظم الأحيان تتم بجهود فردية وغير مخططة، واهتمام بعض الباحثين بفكرة التأصيل الإسلامي وتفضيلها على عملية التوطين حال دون إجراء دراسات تهتم بتوطين العمل الاجتماعي بدول الخليج، والذى يدعو إلى ضرورة أن تكون هناك جهة أو مؤسسة معنية بالاهتمام بقضية توطين العلوم الاجتماعية في البيئة الخليجية.

– **بينما جاءت في المرتبة الثالثة** «اهتمام المشتغلين بالعمل الاجتماعي بالجانب التدريسي أكثر من الاهتمام بالجانب التطبيقي حال دون الاهتمام بالأبحاث والدراسات المعنية بالتوطين»، وذلك لزيادة العبء التدريسي للعاملين بالجامعات عينة الدراسة.

(2): التحقق من صحة الفرض الثاني، وهو: «من المتوقع ارتفاع المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي في الجامعات الإمارتية».

جدول رقم (5) يبين المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي في عينة من الجامعات العُمَانية (ن=10)

م	المعوقات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
1	مقاومة التغيير لدى بعض الباحثين حالت دون إجراء أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في البيئة الخليجية	5	50	2	20	2	20	1	10	0	0	4.10	1.101	1
2	شعور الباحثين بالاطمئنان عند إجراء الأبحاث بالطرق والأساليب التقليدية التي تعلموها وتدربوا عليها واعتادوا على استخدامها في بحوث العمل الاجتماعي بالبيئة الخليجية	4	40	3	30	1	10	2	20	0	0	3.90	1.197	3
3	محدودية القوة البشرية المهنية ذات الكفاءة المناسبة والقادرة على إنجاز أبحاث معنية بالتوطين	5	50	2	20	0	0	3	30	0	0	3.90	1.370	3
4	قلة عدد الباحثين المؤهلين لتحمل مسئولية عملية التوطين التي تحتاج إلى ممارسة دائمة ومدروسة وعمل ميداني مخطط	5	50	0	0	3	30	2	20	0	0	3.80	1.317	4
5	تراجع ثقافة الاهتمام البحثي لدى الباحثين يحول دون توطين الإنتاج البحثي للعمل الاجتماعي الخليجي	5	50	2	20	1	10	1	10	1	10	3.90	1.449	3
6	ندرة الباحثين المدربين الذين يستطيعون القيام بالبحوث المستمرة التي تحتاج إليها عملية التوطين والتي تساعد نتائجها المقبولة علميا على توطين العمل الاجتماعي في مجتمعاتهم	7	70	0	0	0	0	2	20	1	10	4.00	1.633	2
7	عدم تنظيم عملية التوطين في الدول الخليجية، إذ إن هذه العلمية في معظم الأحيان تتم بجهود فردية وغير مخططة	5	50	2	20	1	10	1	10	1	10	3.90	1.449	3

8	ندرة المبادرات بين الجامعات والمؤسسات البحثية الخليجية حول سؤال التوطين	3	30	4	40	1	10	1	10	1	10	1	3.70	1.337	5
9	تراجع ثقافة تدعيم الخبرات الإيجابية للباحثين المهتمين بعملية توطين العمل الاجتماعي في البيئة الخليجية	6	60	0	0	2	20	2	20	0	0	0	4.00	1.333	2
10	عدم تقديم الباحثين لأفكار جديدة صالحة للممارسة والتجريب من شأنها تعزيز فكرة توطين العمل الاجتماعي في البيئة الخليجية	6	60	1	10	1	10	2	20	0	0	0	4.10	1.287	1
11	اهتمام المشتغلين بالعمل الاجتماعي بالجانب التدريسي أكثر من الاهتمام بالجانب التطبيقي حال دون الاهتمام بالأبحاث والدراسات المعنية بالتوطين	4	40	2	20	2	20	2	20	0	0	0	3.80	1.229	4
12	تخرج أعداد ليست بالقليلة من الأخصائيين الاجتماعين الذين تعلموا وتدربوا على النمط الغربي، الأمر الذي حال دون قيامهم بأبحاث مرتبطة بالتوطين	5	50	1	10	3	30	1	10	0	0	0	4.00	1.155	2
13	ضعف التنسيق بين أقسام العمل الاجتماعي في الدول الخليجية حال دون إجراء محاولات مشتركة معنية بتوطين الإنتاج البحثي للعمل الاجتماعي	6	60	1	10	1	10	2	20	0	0	0	4.10	1.287	1
14	قلة الفعاليات العلمية للجامعات والمراكز البحثية المعنية بتوطين العمل الاجتماعي في البيئة الخليجية	5	50	1	10	1	10	3	30	0	0	0	3.80	1.398	4
15	اهتمام بعض الباحثين بفكرة التأصيل الإسلامي وتفضيلها على عملية التوطين حال دون إجراء دراسات تهتم بتوطين العمل الاجتماعي بدول الخليج	2	20	4	40	4	40	0	0	0	0	0	3.80	0.789	4
ككل		**73**	**35**	**25**	**12**	**23**	**11**	**25**	**12**	**4**	**4**	**3**	**3.92**	**17.542**	**مرتفع**

يتضح من نتائج الجدول رقم (5) أن المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي، في تخصص العمل الاجتماعي، في عينة من الجامعات العمانية (عينة البحث) أن هناك اتفاقا بين آراء عينة البحث حول المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي، في عينة من الجامعات العُمَانية، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي بلغ (3.92)، وهذا يعني أنهم يؤكدون على وجود المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي في الجامعات العمانية عند «مستوي مرتفع».

ووفقا لاستجابات عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس عينة البحث في الجامعات العمانية على المعوقات، جاء جميعها في المستوى المرتفع، حيث حصلت على متوسط حسابي ما بين (3.67 – 5)، وكان الترتيب على النحو الآتي:

– **تساوت في الترتيب الأول** العبارات اللاتي تشير إلى مقاومة التغيير لدى بعض الباحثين حال دون إجراء أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في البيئة الخليجية، عدم تقديم الباحثين لأفكار جديدة صالحة للممارسة والتجريب، من شأنها تعزيز فكرة توطين العمل الاجتماعي في البيئة الخليجية، وكذلك ضعف التنسيق بين أقسام العمل الاجتماعي في الدول الخليجية حال دون إجراء محاولات مشتركة معنية بتوطين الإنتاج البحثي للعمل الاجتماعي بمتوسط حسابي 3.80، وربما يرجع ذلك أيضا إلى طبيعة التعليم الذى تلقاه الباحثون، أو ربما لأن اهتماماتهم البحثية تحول دون قيامهم بالأبحاث المعنية بالتوطين، أو لشعور البعض بأن الأبحاث الخاصة بالتوطين تحتاج لمزيد من الجهد، بالإضافة إلى عدم تنظيم تلك العملية بين الأقسام العلمية المختلفة في الخليج.

– **جاءت في المرتبة الثانية** استجابة عينة الدراسة المرتبطة بندرة الباحثين المدربين الذين يستطيعون القيام بالبحوث المستمرة، التي تحتاج إليها عملية التوطين، والتي تساعد نتائجها المقبولة علميا على توطين العمل الاجتماعي في مجتمعاتهم، وتراجع ثقافة تدعيم الخبرات الإيجابية للباحثين المهتمين بعملية توطين العمل الاجتماعي في البيئة الخليجية، وتخرج أعداد ليست بالقليلة من الأخصائيين الاجتماعين الذين تعلموا وتدربوا على النمط الغربي، الأمر الذي حال دون قيامهم بأبحاث مرتبطة بالتوطين والذى يدعو إلى ضرورة تدريب مجموعة من الأكاديميين والممارسين بالبيئة

الخليجية على كيفية القيام بالأبحاث المعنية بالتوطين، سواء أكان ذلك على مستوى البحث، أو على مستوى الممارسة؛ ليكونوا بمثابة نواة لبحوث توطين العمل الاجتماعي في العالم العربي.

جدول (6) يوضح مقارنة بين المعوقات التي تواجه الباحثين عند توطين الإنتاج البحثي في تخصص العمل الاجتماعي لدى عينة الدراسة في كل من الجامعات العمانية والإماراتية (ن= 24)

	المعوقات	الجامعات العمانية			الجامعات الإماراتية		
		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	مقاومة التغيير لدى بعض الباحثين حالت دون إجراء أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في البيئة الخليجية	4.07	1.269	1	4.10	1.101	1
2	شعور الباحثين بالاطمئنان عند إجراء الأبحاث بالطرق والأساليب التقليدية التي تعلموها وتدربوا عليها واعتادوا على استخدامها في بحوث العمل الاجتماعي بالبيئة الخليجية	3.86	1.351	4	3.90	1.197	3
3	محدودية القوة البشرية المهنية ذات الكفاءة المناسبة والقادرة على إنجاز أبحاث معنية بالتوطين	3.86	1.167	4	3.90	1.370	3
4	قلة عدد الباحثين المؤهلين لتحمل مسئولية عملية التوطين التي تحتاج إلى ممارسة دائمة ومدروسة وعمل ميداني مخطط	3.71	1.490	6	3.80	1.317	4
5	تراجع ثقافة الاهتمام البحثي لدى الباحثين يحول دون توطين الإنتاج البحثي للعمل الاجتماعي الخليجي.	3.79	1.369	5	3.90	1.449	3
6	ندرة الباحثين المدربين الذين يستطيعون القيام بالبحوث المستمرة التي تحتاج إليها عملية التوطين والتي تساعد نتائجها المقبولة علميا على توطين العمل الاجتماعي في مجتمعاتهم	3.71	1.326	6	4.00	1.633	2
7	عدم تنظيم عملية التوطين في الدول الخليجية، إذ إن هذه العلمية في معظم الأحيان تتم بجهود فردية وغير مخططة	4.00	1.414	2	3.90	1.449	3
8	ندرة المبادرات بين الجامعات والمؤسسات البحثية الخليجية حول سؤال التوطين	4.07	1.269	1	3.70	1.337	5
9	تراجع ثقافة تدعيم الخبرات الإيجابية للباحثين المهتمين بعملية توطين العمل الاجتماعي في البيئة الخليجية	3.86	1.231	4	4.00	1.333	2
10	عدم تقديم الباحثين لأفكار جديدة صالحة للممارسة والتجريب من شأنها تعزيز فكرة توطين العمل الاجتماعي في البيئة الخليجية	4.07	1.207	1	4.10	1.287	1

11	اهتمام المشتغلين بالعمل الاجتماعي بالجانب التدريسي أكثر من الاهتمام بالجانب التطبيقي حال دون الاهتمام بالأبحاث والدراسات المعنية بالتوطين	3.93	1.639	3	3.80	1.229	4
12	تخرج أعداد ليست بالقليلة من الأخصائيين الاجتماعيين الذين تعلموا وتدربوا على النمط الغربي، الأمر الذي حال دون قيامهم بأبحاث مرتبطة بالتوطين	4.07	1.269	1	4.00	1.155	2
13	ضعف التنسيق بين أقسام العمل الاجتماعي في الدول الخليجية حال دون إجراء محاولات مشتركة معنية بتوطين الإنتاج البحثي للعمل الاجتماعي	3.86	1.351	4	4.10	1.287	1
14	قلة الفعاليات العلمية للجامعات والمراكز البحثية المعنية بتوطين العمل الاجتماعي في البيئة الخليجية	3.86	1.231	4	3.80	1.398	4
15	اهتمام بعض الباحثين بفكرة التأصيل الإسلامي وتفضيلها على عملية التوطين حال دون إجراء دراسات تهتم بتوطين العمل الاجتماعي بدول الخليج	4.00	1.177	2	3.80	0.789	4
ككل		**3.91**	**17.860**	**مرتفع**	**3.92**	**17.542**	**مرتفع**

(3): التحقق من صحة الفرض الثالث، وهو: «توجد علاقة بين بعض المتغيرات الديموغرافية (الدرجة العلمية، وعدد الأبحاث المنشورة، وعدد الأبحاث المعنية بمشكلات الخليج، والنوع، وصفة الإقامة، وسنوات الخبرة) والاتجاه نحو تنفيذ أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في الجامعات العُمَانية».

جدول رقم (7) يوضح العلاقة بين بعض المتغيرات الديموغرافية والاتجاه نحو تنفيذ أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في الجامعات العُمَانية

م	المتغيرات الديموغرافية	الاتجاه نحو تنفيذ أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في الجامعات العُمَانية		
		المعامل المستخدم	قيمته ودلالته	
1	**الدرجة العلمية**	بيرسون	0.782**	
2	**عدد الأبحاث المنشورة**	بيرسون	0.716**	
3	**عدد الأبحاث المعنية بمشكلات الخليج**	بيرسون	0.572*	
4	**النوع**	$كا^2$	14.548	(د. ح =13)
5	**صفة الإقامة**	$كا^2$	14.000	(د. ح =13)
6	**سنوات الخبرة**	بيرسون	0.694**	

** **معنوي عند 0.01** * **معنوي عند 0.05**

يتضح من الجدول السابق أنه توجد علاقة دالة إحصائيا بين بعض المتغيرات الديموغرافية والاتجاه نحو تنفيذ أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في الجامعات العُمَانية لدى أعضاء هيئة التدريس «عينة الدراسة»، وهو متغير (الدرجة العلمية، وعدد الأبحاث المنشورة، وعدد الأبحاث المعنية بمشكلات الخليج، وسنوات الخبرة)، وهذا يعني أن الاتجاه نحو تنفيذ أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في الجامعات العُمَانية يختلف باختلاف بعض المتغيرات الديموغرافية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات العمانية «عينة الدراسة».

مما يجعلنا نتحقق من صحة الفرض الثالث، وهو: «توجد علاقة بين بعض المتغيرات الديموغرافية (الدرجة العلمية، وعدد الأبحاث المنشورة، وعدد الأبحاث المعنية بمشكلات الخليج، والنوع، وصفة

الإقامة، وسنوات الخبرة) والاتجاه نحو تنفيذ أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في الجامعات العُمَانية».

(4): التحقق من صحة الفرض الرابع، وهو: «توجد علاقة بين بعض المتغيرات الديموغرافية (الدرجة العلمية، وعدد الأبحاث المنشورة، وعدد الأبحاث المعنية بمشكلات الخليج، والنوع، وصفة الإقامة، وسنوات الخبرة) والاتجاه نحو تنفيذ أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في الجامعات الإمارتية».

جدول (8) يوضح العلاقة بين بعض المتغيرات الديموغرافية والاتجاه نحو تنفيذ أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في الجامعات الإمارتية

م	المتغيرات الديموغرافية	الاتجاه نحو تنفيذ أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في الجامعات الإمارتية		
		المعامل المستخدم	قيمته ودلالته	
1	**الدرجة العلمية**	بيرسون	0.793**	
2	**عدد الأبحاث المنشورة**	بيرسون	0.771**	
3	**عدد الأبحاث المعنية بمشكلات الخليج**	بيرسون	0.815**	
4	**النوع**	كا2	5.238	(د. ح =7)
5	**صفة الإقامة**	كا2	10.000	(د. ح =7)
6	**سنوات الخبرة**	بيرسون	0.707*	

** **معنوي عند 0.01** * **معنوي عند 0.05**

يتضح من الجدول السابق أنه توجد علاقة دالة إحصائيا بين بعض المتغيرات الديموغرافية والاتجاه نحو تنفيذ أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في الجامعات الإماراتية لدى أعضاء هيئة التدريس «عينة الدراسة»، وهو متغير (الدرجة العلمية، وعدد الأبحاث المنشورة، وعدد الأبحاث المعنية بمشكلات الخليج، وسنوات الخبرة)، وهذا يعني أن الاتجاه نحو تنفيذ أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في الجامعات الإمارتية يختلف باختلاف بعض المتغيرات الديموغرافية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الإماراتية «عينة الدراسة».

مما يجعلنا نتحقق من صحة الفرض الرابع، وهو: «توجد علاقة بين بعض المتغيرات الديموغرافية

(الدرجة العلمية، وعدد الأبحاث المنشورة، وعدد الأبحاث المعنية بمشكلات الخليج، والنوع، وصفة الإقامة، وسنوات الخبرة) والاتجاه نحو تنفيذ أبحاث معنية بتوطين العمل الاجتماعي في الجامعات الإمارتية».

تاسعًا: دعوة ومبادرة وتوصيات

هناك العديد من التوصيات التي يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل ضمان مستقبل أفضل لتوطين العمل الاجتماعي في المجتمعات العربية بشكل عام، والمجتمع الخليجي بشكل خاص:

1. هناك حاجة لتسريع دمج مفاهيم التوطين والأقلمة والتحديث والتأصيل في تعليم الخدمة الاجتماعية في المناهج الدراسية في جميع مراحل برامج البكالوريوس والدراسات العليا.

2. يجب تعزيز ثقافة التوطين من خلال إجراء دورات تدريبية متقدمة للطلاب حديثي التخرج والأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمختلف مجالات الممارسة المهنية للعمل الاجتماعي، ودمجها كجزء لا يتجزأ من برامج الدراسات العليا.

3. يجب على الأخصائيين الاجتماعيين في مختلف المجالات، جنبا إلى جنب مع معلمي الخدمة الاجتماعية، تسجيل خبرتهم العملية بطريقة علمية، ومخطط لها من خلال مشاركتهم المهنية.

4. يجب الاهتمام بمجلات العمل الاجتماعي التي تنشر دراسات وأبحاث حول التوطين في المجتمع العربي/ الخليجي لضمان اهتمام الباحثين العرب وممارسي العمل الاجتماعي بهذه القضية.

5. يجب أن يكون جميع الأبحاث موجهة إلى مستوى الماجستير والدكتوراه، جنبا إلى جنب مع البحوث الممولة من أجل جمع البيانات حول الاحتياجات المحلية والمشكلات وثقافة الدولة، من أجل تطوير خلفية واضحة لبيئة العمل الاجتماعي، مع إيلاء اهتمام خاص للمشكلات الجديدة التي أصابت المجتمعات العربية، والتي قد تختلف في محتواها عن البيئة الغربية.

6. العمل على تشجيع الممارسين والباحثين والأكاديميين وكليات ومؤسسات العمل

الاجتماعي في الدول العربية على العمل معا؛ لبناء نماذج محلية للعمل الاجتماعي، المشتق من الواقع الفعلي للدول العربية، وليس استيرادها من الخارج.

7. إعادة النظر في كافة محتويات مقررات الخدمة الاجتماعية التي تدرس في البيئة العربية؛ حتى نتمكن من إحداث تغييرات في تعليم العمل الاجتماعي في الدول النامية، مع تعزيز الأولوية لزيادة ساعات التدريب العملي في العديد من مجالات الممارسة المهنية؛ لرصد وتوثيق وتسجيل كيفية العمل المهني مع العملاء في العالم العربي، من أجل ترسيخ الممارسة المهنية القادمة من قلب المجتمع العربي.

8. ضرورة تشكيل لجنة وطنية تركز على توطين العمل الاجتماعي في المجتمعات العربية، على أن تتألف هذه اللجنة من خبراء دوليين ووطنيين وإقليميين يقومون بتدريب الطلاب والباحثين والأخصائيين الاجتماعيين على كيفية فهم مفهوم التوطين، على أن يكون هناك نقاش متزايد حول كيفية إمكان هذه اللجنة اختبار فعالية الممارسات الوطنية في التدخلات المهنية للعملاء.

9. تسهيل التبادل العلمي والتشبيك في مختلف مجالات التوطين بين الأقسام المختلفة داخل الجامعة الواحدة، وكذلك بين الجامعات والهيئات وجميع المهتمين بالتخصصات الاجتماعية والنفسية والأقسام متعددة التخصصات، سواء داخل المجتمعات العربية أو خارجها.

10. تقديم التدريب الميداني للعمل الاجتماعي المناسب والملائم في ضوء المشكلات الاجتماعية الأكثر إلحاحا في المجتمعات العربية/ الخليجية.

11. يجب على الأخصائيين الاجتماعيين العرب تطوير الكفاءة الثقافية للتعامل مع قضايا العمل الاجتماعي الحالية، مثل قضايا اللاجئين في الدول العربية التي تعاني من هذه الظاهرة، ومشكلات الوافدين، وكذلك المشكلات الناجمة عن الأعاصير والكوارث الطبيعية في دول الخليج العربي، على سبيل المثال.

12. وتجدر الإشارة إلى أن العمل الاجتماعي له جوانب موحدة أساسية للبشرية جمعاء، وتشمل تلك الجوانب التمكين والإنصاف وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. ومع ذلك،

يجب أن تكون الجوانب الأخرى للعمل الاجتماعي موجهة نحو الثقافة المحلية؛ فالاحتياجات بين الثقافة الغربية والشرقية مختلفة تماما، لذلك يحتاج الممارسون إلى تطوير مناهجهم من أجل تلبية احتياجات مجتمعهم المحلي، وتحقيق التوازن بين التوطين والعولمة.

13. إثراء الممارسة الميدانية للعمل الاجتماعي وجعلها خالية من البيروقراطية الحكومية، حيث أن معظم الممارسات المهنية للعمل الاجتماعي تحدث حاليا في ظل المنظمات الحكومية.

14. إنشاء كليات جديدة للعمل الاجتماعي لضمان كفاءة التوطين المتوافقة مع الثقافات الإقليمية المختلفة؛ فعلى سبيل المثال: الثقافات المدنية والقرية والصحراوية والبدوية .....إلخ، وذلك لفهم المنهجيات المختلفة والمقاربات النظرية التي يستخدمها الأخصائيون الاجتماعيون ومنظماتهم المختلفة واستخراج أهم العوامل التي يمكن أن تفيد العمل الاجتماعي العربي.

15. تنقيح التقنيات والأساليب العلاجية الحالية المستخدمة لحل المشكلات التي أثبتت فعاليتها في المجتمع الخليجي، وتطوير تقنيات فعالة جديدة، بدلا من التركيز على القضايا النظرية المثيرة للجدل، والتي لا تفيد في تحويل النظرية إلى ممارسة.

16. التواصل العلمي المستمر والدائم بين الأقسام العلمية للعمل الاجتماعي في الدول العربية، من أجل اختيار نماذج متوافقة للعمل الاجتماعي العربي وتعميق تطبيق التوطين، مع تفعيل الملتقيات العلمية المشتركة بين الباحثين في الوطن العربي لمناقشة توطين الإنتاج البحثي وأهميته.

17. تعزيز التدريب الفعال لإقناع الأخصائيين الاجتماعيين والطلاب باستثمار مواهبهم وإمكاناتهم في البحث العلمي في العمل الاجتماعي، والمساهمة في توطين العمل الاجتماعي، بدلا من تلقي التدريب من الخارج.

18. إقامة برامج التبادل العلمي والزيارات والمؤتمرات العلمية لكليات العمل الاجتماعي الأخرى في الوطن العربي؛ للتعرف على تجارب التوطين في تلك الكليات والأقسام العلمية.

19. إدخال التوطين كمساق دراسي ومتطلب تخصص على مستوى الدبلوم والبكالوريوس

والدراسات العليا للعمل الاجتماعي (مرحلتي الماجستير والدكتوراه)، مع تشجيع الباحثين علي طرح أفكار جديدة في مجال توطين الإنتاج البحثي الخاص بالعمل الاجتماعي.

20. إصدار دورية علمية لتسجيل ونشر الإسهامات العلمية التي تم تقديمها في إطار التعريب للسماح للأساتذة والباحثين والممارسين بمتابعة مستجدات هذه الحركة، والاستفادة من بياناتها في المجتمعات المختلفة.

21. ضرورة توجيه البحث الميداني، بما في ذلك أبحاث الماجستير والدكتوراه، إلى موضوعات تخدم قضية توطين العمل الاجتماعي، في إطار استراتيجية واضحة ومحددة، مع التأكيد على أهمية الإشراف البيني بين جميع التخصصات المختلفة في العلوم الاجتماعية.

22. رصد التجارب العلمية المتعلقة بتوطين العمل الاجتماعي في جميع مجالات العمل الاجتماعي، والنظر في أهمية الاستفادة من بياناته في تعزيز وترسيخ نهج توطين العمل الاجتماعي في البيئة العربية والخليجية.

23. إنشاء مؤسسة وطنية تتكون من أسماء معروفة في العمل الاجتماعي، من المهتمين بقضية التوطين، ووضع خطة متكاملة للتوطين، مع تشجيع التأليف في مسألة التوطين.

24. المضي قدما في تدشين جوائز للبحوث والدراسات المعنية بسؤال التوطين على المستوى العربي والخليجي، مع تشجيع البحوث المشتركة بين الجامعات في مجال التوطين، وتشجيع الترجمة فيما يخص التجارب غير العربية الخاصة بالتوطين، مثل التجربة الهندية وغيرها.

25. تشجيع طلبة الدراسات العليا على تناول قضايا التوطين في رسائل الماجستير والدكتوراه، وكذلك تشجيع الأفكار والطروحات الوطنية المجددة في مجال التوطين.

26. تشجيع المؤسسات الرسمية الأكاديمية على وضع قضايا التوطين في الخطط البحثية لها، مع تقليل الأعباء الإدارية على أعضاء الهيئة التدريسية، وتذليل العقبات التي تواجه البحث العلمي، والاقتناع بالكوادر الوطنية وقدراتها البحثية، وتوفير الأمان الوظيفي.

27. تصميم مشروع وطني لتوطين وتأصيل العلوم ذات الارتباط بالثقافة المحلية، وحث مراكز البحوث والمؤسسات الأكاديمية للباحثين على إجراء هذه النوعية من البحوث.

28. التركيز على البحوث الكيفية التي تركز على الثقافة الوطنية، وتشجيع الباحثين على تصميم نماذج للتدخل نابعة من الثقافة المحلية لمجتمعاتهم.

29. تشكيل المجلس الخليجي لتعليم وممارسة العمل الاجتماعي، مع الاستمرار في عقد مؤتمرات علمية إقليمية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي تستهدف موضوع التوطين للعمل الاجتماعي وآليات تحقيقه، ووجود مجلة علمية خليجية محكمة عن العمل الاجتماعي، تحت مسمى المجلة الخليجية للعمل الاجتماعي.

30. حث أعضاء الهيئة الاكاديمية إعطاء الأولوية في إنتاجهم البحثي على مشكلات المجتمع الخليجي، وفقا لكل دولة من دول الخليج العربي العاملين فيها.

المراجع:

قائمة المراجع العربية:

أبو النصر، مدحت محمد محمود. «**تأصيل العلوم: المفهوم والخطوات وعوامل النجاح**»، مجلة شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين في الشارقة،2001، 18(70).

بدوي، أحمد زكي. «**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**»، بيروت، مكتبة لبنان، 1982.

بشير، أحمد يوسف. التأصيل الإسلامي ومستقبل تعليم الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي، اللقاء العلمي الأول- فاعلية تعليم الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي، كلية الخدمة الاجتماعية بالرياض، 1998.

بشير، أحمد يوسف محمد. «**ملامح الاتجاه الإسلامي في التخطيط للتنمية**»، بحث منشور بالمؤتمر السادس للتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية، كلية التربية، جامعة الازهر، قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بالتعاون مع رابطة الجامعات الإسلامية، 2002.

حسانين، سيد أبو بكر. «**مدخل الى الخدمة الاجتماعية**»، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1995.

حنفي، ساري. «**أسلمة وتأصيل العلوم الاجتماعية: دراسة في بعض الإشكاليات**»، مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، مجلد (39)، عددا (45).

رجب، إبراهيم عبد الرحمن. «**تعليم الخدمة الاجتماعية في المجتمع المسلم**»، اللقاء العلمي الأول- فاعلية تعليم الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي، كلية الخدمة الاجتماعية بالرياض، 1998.

رجب، إبراهيم عبد الرحمن. «**الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر**». بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثامن عشر- الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر، كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان، 2005.

رحب، إبراهيم عبد الرحمن، «**مداخل التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية**». مجلة المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر، 1992، 16(63).

سرحان، نظيمة أحمد. «**الخدمة الاجتماعية المعاصرة**»، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2006.

سماتي، محفوظ. «**تأصيل العلوم الاجتماعية عند مالك بن نبي**»، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، 2006، 15 (19).

عبد العال، عبد الحليم رضا. «**الخدمة الاجتماعية المعاصر**»، القاهرة، دار النهضة العربية، 1986.

عجوبة، مختار إبراهيم. «**منهجية التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها المعاصرة**»، مجلة العلوم الاجتماعية. مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت،1997، مجلد (25) عدد (1).

عجوبة، مختار إبراهيم. «**تعليم الخدمة الاجتماعية في السوان: تجربة مستعصية في التوطين**»، مجلة الخدمة الاجتماعية. الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، 1993، 11(37).

عفيفي، عبد الخالق محمد. «**الخدمة الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين: نظرة مستقبلية**»، مجلة الخدمة الاجتماعية. الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، 2000، 18(44).

فرماوي، مصطفي عبد العظيم. «**المنظور الإسلامي للخدمة الاجتماعية في تحقيق التكافل الاجتماعي**»، مجلة المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر، 1998، مجلد (22)، عدد (86).

مختار، عبد العزيز عبد الله. «**نحو مفهوم متطور للخدمة الاجتماعية في مجتمع مصر على طريق السلام**». مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين،1985، 31(1).

منصور، سميرة حسن. «**الإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي وتوطين الخدمة الاجتماعية**»، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، 1990.

نبهان، محمد إبراهيم. «**الخدمة الاجتماعية في مفهومها الحديث وأهمية تأصيلها في المجتمع العربي**». مجلة بحوث ودراسات في العلوم الاجتماعية. كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1986، 1(1).

نوح، محمد عبد الحي. «**ممارسة استراتيجيات تنظيم المجتمع في إطار الواقع المصري**». مجلة الخدمة الاجتماعية. الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، 1984، 30(1).

قائمة المراجع الإنجليزية:

Helal AT. **Evidence-Based Practice in Arab Societies**. Encyclopedia of Social Work. 2017. https://doi.org/10.1093/acrefore/9780199975839.013.1269.

Hodge, P. James Midgley. **Professional Imperialism**: **Social Work in the Third World**, **Heinemann**, 1981. xiv 191 pp. £16.00. Journal of Social Policy,1982. 11(3), 404- 405. doi:10.1017/S0047279400012034

Ibrahim, A. **The Egyptian localization Experience of Social Work the Past**, **the Present and the Future**. The International conference localization of social work in Arab countries. Jordan, 2020.

Jayashree, N. and Diane R. **Home-made Social Work**: **The Two-way Transfer of Social Work Practice Knowledge between India and the USA**.IN: Mel Gray ET AL. Indigenous Social Work around the World Towards Culturally Relevant Education and Practice. London. British Library Cataloguing in Publication Data, 2008.

Midgley, J. **Social welfare in a global context**. New York, Sage Publication, INC, 1997.

Midgley, J. **Professional Imperialism**: **Social Work in the Third World**. London: Heinemann Educational Books, 1981.

Nimmagadda, J. and Balgopal, P.R. **Indigenization of Social Work Knowledge**: **An Exploration of the Process**. Asia Pacific Journal of Social Work,2000, 10(2), 4–18.

Osei-Hwedie, K. **Putting the 'Social' Back into 'Work'**: **The Case for the Indigenization of Social Work Practice and Education in Africa**. Special Report, 1993.

Walton, R.G. and Abo El Nasr, M.M. **Indigenization and Authentication in Terms of Social Work in Egypt**. International Social Work,1988, 31(1), 135–44.

توطين علم الاجتماع في العراق: التشخيص والعقبات

أ. د. محمد حمود السهر *

* أستاذ علم الاجتماع في كلية الآداب، جامعة ذي قار في العراق، حاصل على الدكتوراه في علم اجتماع الثقافة من جامعة بغداد، من مؤلفاته العلمية كتاب بعنوان الخلفية الثقافية للحكم التسلطي في المجتمعات العربية المعاصرة، بيروت: منشورات ضفاف، 2014.، وكتاب الخيال السوسيولوجي العراقي- عبد الجليل الطاهر نموذجا، بيروت: دار العارف، 2017. لديه عشرون بحث علمي منشور في مجلات علمية محكمة. لديه عدد من الدراسات الميدانية التي نفذها مع مؤسسات دولية مثل UNEP, UNDP, ILO, UNESCO، ومؤسسات عربية مثل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

توطين علم الاجتماع في العراق: التشخيص والعقبات

ملخص البحث: يسعى الباحث من وراء هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على تشخيص مسيرة علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا في العراق، وتحديد أهم العقبات، والتحديات التي واجهت، وما زالت تواجه المشتغلين به طوال العقود السبعة الماضية؛ وهم يحاولون توطين هذه العلوم في بلدهم. وتتكون هذه الورقة من ستة مباحث؛ جاء الأول منها مشتملا على عناصر البحث من مشكلة، وأهداف، وأهمية، وفرضية علمية. فيما جاء المبحث الثاني الذي حمل عنوان (البدايات) ليركز على بدايات دخول علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا إلى العاصمة بغداد؛ ليس من خلال تأسيس قسم علمي متخصص في جامعة بغداد أوائل خمسينيات القرن الماضي، وإنما تمتد إلى ما هو أسبق من ذلك، عندما صدر في بغداد أول كتاب يحمل عنوان علم الاجتماع عام 1939.

(الظروف والعوامل التي رافقت ظهور وتطور علم الاجتماع في العراق) هو عنوان المبحث الثالث الذي حاول الباحث من خلاله استعراض أهم الأحداث التي سبقت، ورافقت تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ثم رافقت وأثرت في مجمل النشاطات العلمية، والأدبية، والفنية منذ منتصف القرن العشرين، تلك الأحداث التي كانت تشكل نقاطا مضيئة في بعض الجوانب، ومعتمة في جوانب أخرى، والتي أسهمت في الإنتاج المادي والرمزي للإنسان في العراق. ولقد ظل الأستاذ، والباحث في علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا يخضع تارة، ويتمرد تارة أخرى على سلسلة القيود التي كانت تضعها السلطة التي اتسمت بالاستبداد، والعنف إلى حد ما، والثقافة التي تميزت بتقليديتها الراجعة إلى الوراء، والتي ظلت تحاول أن تعرقل بقوتها، وصلابة جدرانها أية عملية تقدم. وفي المبحث الرابع استعرض الباحث أوضاع أقسام علم الاجتماع في الجامعات العراقية في الوقت الحاضر، والتي يصل عددها إلى أربعة عشر قسما، منها ثلاثة في إقليم كردستان، والبقية تتبع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الحكومة الاتحادية. أما المبحث الخامس فقد جاء ليحمل عنوان (الشخصية العراقية نموذجا للتوطين)؛ متضمنا ملخصات ثلاث فرضيات قدمها علماء اجتماع عراقيون، تتعلق بموضوع الشخصية العراقية. وأخيرا جاء المبحث الأخير ليستعرض الباحث من خلاله (معوقات التوطين)، إذ يقدم فيه تصوراته واستنتاجاته حول أهم التحديات السياسية والثقافية، التي واجهت المشتغلين بعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا في العراق أثناء محاولتهم توطين هذه العلوم في بلدهم.

الكلمات المفتاحية: توطين علم الاجتماع، التشخيص، العقبات.

المبحث الأول

عناصر البحث

أولا– مشكلة البحث: تعد ورقة البحث هذه محاولة للتشخيص والكشف عن أبرز العقبات والتحديات السياسية والثقافية، التي واجهت –وما زالت تواجه– المشتغلين بعلم الاجتماع في العراق؛ في محاولتهم توطين السوسيولوجيا، والأنثروبولوجيا في بلدهم، منذ بداية ظهورها على أيدي المؤسسين من الرعيل الأول بجامعة بغداد، في خمسينيات القرن العشرين، وحتى اليوم.

على الرغم من أن بعض أساسيات علم الاجتماع بدأت في دخول العراق منذ ثلاثينيات القرن الماضي، إلا أنها لم تكن محاولات مؤثرة كما حصل بعد ذلك؛ إذ ظلت مقتصرة على النخب، كما أن أسس ومبادئ هذا العلم كانت تُدرس في بعض مؤسسات التعليم العالي من قبل غير متخصصين. لكن الانتقال الحقيقي حصل مع بداية خمسينيات القرن العشرين، بعد أن عاد الأربعة المؤسسون للسوسيولوجيا، والأنثروبولوجيا في العراق من الولايات المتحدة وبريطانيا؛ ليؤسسوا أول قسم للسوسيولوجيا في جامعة بغداد.

لقد مر اليوم على التأسيس الأول لعلم الاجتماع في الجامعات العراقية أكثر من سبعين عاما، وهي مدة طويلة يجب أن تعادل على أقل تقدير وضع السوسيولوجيا في فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى، إذ كان قد مر على التأسيس الأول للسوسيولوجيا حينذاك سبعون عاما، لكننا نجد أن الفرق بين الفرنسيين عام 1923، وبيننا عام 2023 في الإنتاج الحقيقي لعلم الاجتماع لم يزل كبيرا، إذ ما زلنا غير قادرين تماما على إنتاج منهج، أو مقاربة نظرية تنسجم مع خصوصيتنا المحلية. من هنا تأتي أسئلة التوطين الرئيسة التي تحاول هذه الورقة الإجابة عليها:

هل نجح العراق في توطين علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا في بيئته العلمية والمعرفية بعد استيرادها من أوروبا والولايات المتحدة؟ وإلى أي مدى استطاع المشتغلون بهذا الحقل المعرفي التسلق على أسوار الجامعة، والنزول إلى ميدان المادة الرئيسة للبحث الاجتماعي في السوق، والشارع، والمقهى، والثكنة العسكرية، والمدرسة، ومضيف القبيلة، والمؤسسة الدينية؟ وهل انعكس نمو أقسام علم الاجتماع في الجامعات العراقية الذي وصل اليوم إلى أربعة عشر قسما خلال مدة

سبعة عقود، بمعدل تأسيس قسم علمي جديد كل خمسة أعوام، هل انعكس ذلك بصورة إيجابية على البيئة العلمية في العراق؟ بل هل اكتسب علم الاجتماع ثقة الدولة والمجتمع في العراق؟ وهل استطاع كل من الدولة والمجتمع في هذا البلد معرفة أهمية علم الاجتماع في تشخيص المشكلات، وتحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية والثقافية؟ ثم هل تم السماح له بأداء الأدوار المهمة المناطة به في الكشف عن المشكلات والظواهر، في مجتمع تعرض خلال السنوات السبعين الماضية إلى ثلاث حروب مدمرة، وحصار اقتصادي خانق، واحتلال عسكري، وعدة انقلابات عسكرية، وصراعات سياسية دموية، ونمو سكاني مرتفع؟

ثانيا– أهمية البحث: تأتي أهمية هذا البحث من أهمية المؤتمر ذاته الذي يعد محاولة جادة، وجريئة للبحث خارج السياقات النمطية التي اعتادت عليها البحوث الاجتماعية في بلداننا العربية، وذلك من خلال البحث الجاد، الذي يتضمن محاولة مراجعة وتقييم تجربة توطين العلوم الاجتماعية في بلدان الخليج العرب بعد استيرادها من مواطن ظهورها وتطورها في أوروبا والولايات المتحدة. من هنا ستكون لهذا البحث أهمية كبيرة في تقييم تجربة توطين السوسيولوجيا، والأنثروبولوجيا في العراق، بعد نقلها على يد الرعيل الأول من المؤسسين، الذي تمثل في كل من: علي الوردي، وعبد الجليل الطاهر، وحاتم الكعبي، وشاكر مصطفى سليم من جامعات تكساس، وشيكاغو، ولندن في خمسينيات القرن العشرين، إذ كان العراق ضمن البلدان العربية الأربع الأولى التي تأسست فيها أقسام علم الاجتماع. بالإضافة إلى مصر، وسوريا، ولبنان، وإن كانت بواكير ظهور هذا العلم في العراق يعود إلى أواخر ثلاثينيات القرن الماضي.

ثالثا– أهداف البحث: يرمي الباحث إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن إجمالها بالآتي:

1. قراءة متأنية في مسيرة توطين علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا في العراق، مع محاولة رصد حالات النجاح والفشل على حد سواء، طيلة العقود السبعة الماضية.

2. ما مدى نجاح توطين علم الاجتماع في العراق؟ مع تحديد أي من أنساق البناء الاجتماعي العراقي الأكثر تأثيرا في مسألة توطين العلوم الاجتماعية.

3. هل استطاع علم الاجتماع في العراق التحرر من أسوار الجامعة والنزول إلى المجتمع؟ وهل

توجد حاجة حقيقية لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا في العراق، أم يمكن الاستغناء عنهما في الوقت الحاضر؟

4. ما مدى نجاح تطبيق النظرية والمنهج في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا المستوردين من الغرب في دراسات عراقية؟ وهل هناك حاجة لوجود مناهج ومقاربات نظرية محلية أو عربية؟ ثم هل نحن قادرون حقا على إنتاج هذين الحقلين المعرفيين المهمين؟ وإذا كنا غير قادرين على ذلك، فما أهم المعوقات التي تقف بطريقنا في هذا المجال؟

رابعا– فرضية البحث: تقوم هذه الورقة البحثية على فرضية علمية مفادها أن أنساق البناء الاجتماعي في العراق، وعلى وجه الخصوص (الثقافة التقليدية، والسياسة الاستبدادية) وقفت في طريق نجاح توطين علم الاجتماع؛ السياسة من خلال الرصد، والمتابعة، والمراقبة، والمنع، والتخويف، وعقوباتها الشديدة المتمثلة بقطع الراتب، والفصل من العمل، والإبعاد، والاعتقال، والسجن، وإسقاط الجنسية، والتغييب، وحتى الإعدام. والثقافة من خلال التحريم الديني والاتهام بالزندقة والتكفير، أو من خلال العيب، ومن ورائه النبذ والوصم الاجتماعي. كذلك الشعور بعقدة الدونية الثقافية أمام الغرب، الأمر الذي كان ولم يزل يسهم في محاربة الفرضية المحلية في علم الاجتماع، كما حصل مع فرضيات علي الوردي (1913–1995) الثلاث الشهيرة على سبيل المثال؛ تلك الفرضيات التي كانت بمثابة بداية حقيقية مهمة للغاية لتوطين علم الاجتماع في العراق.

المبحث الثاني: البدايات

تعود البدايات الأولى للسوسيولوجيا في العراق إلى أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، عندما صدر الكتاب الأول الذي كان يحمل المفردة الصريحة لعلم الاجتماع على يد عبد الفتاح إبراهيم (1904–2003) أحد رواد الفكر الاجتماعي في العراق؛ فمن المرجح أنه كان أول من ألف كتابا في صلب علم الاجتماع، يحمل عنوان (مقدمة في الاجتماع)، صدر عن مطبعة الأهالي في بغداد عام 1939. كما صدرت له بعد ذلك دراسات في علم الاجتماع، والاجتماع والماركسية. ويعد هذا الرجل مؤسسا لحزب الاتحاد الوطني، كما أنه من مؤسسي الرابطة الثقافية، والجمعيات

التي تفرعت عنها، وأهمها جمعية محو الأمية.

يذهب كامل الجادرجي في مذكراته إلى القول: «مما لا شك فيه أن السيد عبد الفتاح إبراهيم، يدين أصلا بالماركسية، وثقافته كلها مستمدة من الماركسية، غير أنه لما كان يعلم بعدم إمكانية تصريف الماركسية في هذا البلد، فقد حاول مرارا أن يطور الماركسية، حسب ظروف العراق، فأراد في بدء اشتغالاته السياسية أن يبتدع نظريات جديدة كانت دائما تنقصها الجرأة والصراحة. بالإضافة إلى ذلك كان يُعطي لشخصه المقام الأول في جميع اشتغالاته ومحاولاته الخاصة، إذ كان يعد نفسه زعيم الحركة الفكرية في العراق».[1] ومن خلال شهادة الجادرجي تلك ندرك أن أول محاولات توطين علم الاجتماع الماركسي قد جاءت على يد عبد الفتاح إبراهيم، وذلك أواخر ثلاثينيات القرن الماضي، ولربما أسهم اندلا ع الحرب العالمية الثانية في ذلك العام، ثم قيام حركة رشيد عالي الكيلاني، وبداية الاحتلال البريطاني الثاني للعراق عام 1941 في الحيلولة دون استمرار هذا الرجل في إكمال محاولته التأسيسية المبكرة لتوطين علم الاجتماع في العراق.

وفي الحقيقة يمكننا الحديث اليوم عن حال علم الاجتماع في العراق بعد وجوده منذ أكثر من سبعة عقود في هذا البلد، عبر منظارين؛ يتعلق الأول منهما في مدى توفر الدراسات، والكتب، والمجلات العلمية، بالإضافة إلى تدريس علم الاجتماع في الجامعات العراقية، فيما يرتبط الثاني بمدى إسهام المختصّين العراقيين المعاصرين بعلم الاجتماع في إنشاء رصيد معرفي فكري عراقي جديد، يمكنه أن يحاكي على الأقل ما تركه أسلافهم المؤسسون من تراث يشار إليه بالبنان، من حيث المفاهيم، والمقولات، والنظريات النابعة من الواقع المحلي المعاش، والناتجة عن تفاعل معطيات المجتمع العراقي بصيغته المحلية بصورة خاصة، وبيئته الحاضنة العربية، والشرق الأوسطية بصورة عامة. ومن خلال هذين المنظارين يمكننا الإجابة على سؤال التوطين الرئيس: هل توطنت السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا في بلادنا؟ أم ما زالتا غريبتين، حيث يتم استيرادهما للاستهلاك المحلي غير المنتج أو الترف المعرفي؟

1) كامل الجادرجي (مذكرات)، وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، كولونيا ألمانيا: منشورات الجمل، 2002، المقدمة بقلم ولده رفعت الجادرجي.

لكن هل يمكننا حقا أن نتحدث عن علم اجتماع ذي صبغة عراقية تم توطينه طوال الأعوام السبعين الماضية، إلى الدرجة التي اكتسبت من خلالها خصوصيته المحلية التي تيسر له العمل ضمن البنية العراقية بكافة أنساقها السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والقرابية؟ لقد جاء أول محاولات التوطين الحقيقية والجادة على يد علي الوردي، حين حاول أن يُكيف مقاربات نظرية أمريكية وبريطانية في محاولة منه لتفسير ظواهر ومشكلات عراقية. لقد كان الوردي مفكرا ناقدا حرا وشجاعا بامتياز، تمكن من أن يمنح لنفسه أفقا أوسع يتجاوز من خلاله معوقات البحث العلمي الذاتية على وجه الخصوص، المتمثلة في الأفكار المسبقة، والتحيز، وصعوبة التجرد في مجتمع متحزب، الأمر الذي جعل منه مصدر ثقة من قبل الجمهور العراقي، منذ أن تعرف عليه في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي وحتى اليوم، إذ ما زال اسم علي الوردي يتردد على ألسنة الناس في العراق، وهم يتنقلون في باصات النقل، أو يثرثرون في المقاهي، أو يتنادمون في الحانات، أو يتناقشون في مؤسسات الدولة، والمجتمع، أو حتى وهم يتجادلون ويتعاركون عبر صفحات الفيسبوك. لقد كان الوردي عراقيا خالصا متجردا عن الانتماءات الفرعية، وعالما فذا يُشار إليه بالبنان، من خلال منهجه الذي اختطه لنفسه بلا كوابح عقائدية، أو فلسفية في تعامله مع ظاهرات عراقية. لكن من جانب آخر، فإن عراقية الوردي، وتجرده، وموضوعيته دفعت إلى أن يناصبه العداء فرقاء العراق أنفسهم؛ القوميون، واليساريون، والإسلاميون على حد سواء.

لقد حاول الوردي من خلال جهوده الكبيرة الرامية إلى توطين علم الاجتماع في العراق إلى اعتماد عناصر معقدة، بل ومتنافرة في بعض الأحيان، مستخدما ذات الطريقة التي كان قد تدرب عليها في مزج مكونات العطور أيام صباه، في محاولته مزج خلطة من الأفكار الراسبة في الثقافة العربية الموروثة، بما فيها الشعر الجاهلي، وأقوال الأنبياء، والأولياء، والصالحين، وآراء الفلاسفة، والمفكرين العرب، والمسلمين النقديين، والمتصوفة، إلى جانب تأثره العميق بابن خلدون الذي أخذ عنه فرضية (صراع البداوة والحضارة)؛ ليقوم بتطبيقها بطريقته الخاصة المتأثرة أيضا بالمنهج التجريبي لفرانسيس بيكون، والمنهج الوضعي لأوغست كونت.

ومن جهة ثانية كان الوردي متأثرا بمنجزات علم الاجتماع البرجوازي، لا سيما توظيفه لآراء الاسكتلندي روبرت ماكيفر في فرضية (ازدواج الشخصية العراقية)، وأفكار الأمريكي وليم أوكبرن في فرضيته الأخرى (التناشز الاجتماعي). لكن الوردي كان متأثرا كذلك بأفكار أخرى مستمدة

من مقاربات التفاعل الرمزي في مدرسة شيكاغو، وخاصة آراء جورج هربرت ميد، في تحليل الأنساق الاجتماعية والكيانات الصغيرة.

لقد جعلت الاطلاعات المتعددة، والقراءات الغزيرة، والأفكار المتحررة، وسعة الأفق من الوردي عالما ومفكرا موسوعيا لا يتقيد بمدرسة، ولا يتحيز لمقاربة نظرية دون سواها، إلا حسب قوة تأثيرها ونجاحها في تفسير الظواهر التي تتعرض لها، خصوصا تلك التي من الممكن تعديلها، أو تحويرها لتتلاءم مع طبيعة المجتمع والثقافة في العراق. كما عزز الوردي رصيده المعرفي بأفكار علماء آخرين، من أبرزهم ثورشتين فبلن مؤسس نظرية الربط الحتمي بين التكنولوجيا ونمط العلاقات الاجتماعية، وكارل مانهايم، وتشارلز كولي صاحب نظرية الإنسان في المرآة، إضافة الى نظريات علماء الاجتماع الكلاسيكيين، مثل أوغست كونت مؤسس علم الاجتماع التجريبي.

لقد كانت الدعوة إلى إنشاء علم اجتماع عربي دعوة عراقية؛ وكان الوردي نفسه سباقا إلى ذلك، عندما قال: عندما ذهب إلى: «إن الباحثين العرب يجب أن يتعاونوا فيما بينهم لإنشاء علم اجتماع خاص بهم، إذ مما يجب الانتباه إليه هو أن علم الاجتماع الذي يدرس الان في الجامعات الأجنبية لم يكتمل بعد، وهو لا يزال متأثرا بالمحيط الاجتماعي الذي نشأ فيه». ثم يبدي أسفه لأن الباحثين العرب لم يفطنوا إلى أن عمر علم الاجتماع في العالم لم يكن قد تجاوز المائة عام عندما ظهر هذا العلم في بلدانهم، وهي مدة قصيرة بالمقارنة بأعمار العلوم الأخرى؛ لذا فإننا نجد (والقول لم يزل للوردي) أن أحدهم مثلا يدرس علم الاجتماع في جامعة أجنبية، وعندما يعود إلى بلده فأنه يريد أن يدرس مجتمعه في ضوء ما درسه هناك حرفيا، وهو يعتقد أن ما كان قد درسه هناك أنما هي قوانين عامة تصدق على جميع الشعوب في العالم.[2]

لقد ذهب الوردي –في جهوده الرامية إلى توطين علم الاجتماع– إلى اعتماد (الصراع بين ثنائية البداوة والحضارة) في تفسيره لحالة المجتمع العراقي الحديث، الذي يرى بأنه ليس سوى حصيلة حالة من ذلك الصراع، على اعتبار أن وقوع هذا البلد على تخوم صحراء كانت تعج بالقبائل البدوية القوية الغازية قبل القرن العشرين من جهة، ولكونه مُنتجا أصيلا وعريقا ووارثا لحضارات عظيمة من جهة أخرى؛ هذه (الثنائية الجغرافية – التاريخية) قد أنتجت بدورها ثنائية (اجتماعية–

2) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بيروت: مركز القراءة للموسوعات، 2021، ص 36-35.

تاريخية) تُسهم بشكل رئيس في تشكيل الفعل الاجتماعي. وكان كثيرا ما يستعمل الثنائيات في دراساته عن المجتمع العراقي بصورة خاصة، والمجتمعات العربية بصورة عامة، ليس ثنائية البداوة والحضارة فحسب، بل المد والجزر، والدولة والبداوة، والمهنة والغزو، والسيف واللسان، والطاعة والإمرة، والصراع العثماني– الإيراني، والمدن والقبائل، والبداوة والريف، والدين والمجتمع، والحاكم والمحكوم، والرجل والمرأة، والماضي والحاضر وغيرها من الثنائيات الأخرى.

لقد افترض الوردي أن الشخصية العراقية في الأعم الأغلب شخصية ازدواجية، تحمل في آن واحد قيما متناقضة، تجمع بين البداوة والحضارة. ولقد بنى افتراضه هذا على طبيعة جغرافية العراق، التي أثرت في تكوين الشخصية العراقية؛ إذ العراق بلد يسمح ببناء حضارة بفضل وجود النهرين العظيمين، ولكن قربه من الصحراء العربية جعل منه عرضة لهجرات كبيرة وكثيرة عبر التاريخ، آخرها كان قبل أكثر من قرنين.

لقد ظل العراق مثل البودقة التي تصهر بداخلها البدو القادمين من الصحراء، من أجل دمجهم مع السكان الذين سبقوهم بالاستقرار والتحضر، فينشئ لديهم نظامين من القيم (حضري وبدوي)؛ لذا نجد أن العراقي الذي ينادي بقيم الكرامة والغلبة، تجبره حياته على الانصياع لقيم التحضر. وعلى الرغم من أن مثل هذا التناقض موجود في كل نفس بشرية، إلا أنه يكون أقوى وأوضح لدى العراقيين حسب رأي الوردي، وذلك لأن قيم البداوة والزراعة كانت قد ازدوجت في العراق منذ أقدم العصور. ويدعم الوردي فرضيته هذه من خلال استعراض عدد من القرائن التي يعتقد أنها تدعمه فيما يذهب إليه، إذ يذهب إلى أن العراقي أكثر من غيره هياما بالمثل العليا، ودعوة إليها في خطاباته وكتاباته، ولكنه في الوقت نفسه من أكثر الناس انحرافا عن هذه المثل في واقع حياته، كما أنه أقل الناس تمسكا بالدين، وأكثرهم انغماسا في النزاع بين المذاهب الدينية، فتراه ملحدا من ناحية وطائفيا من ناحية أخرى. ويذهب الوردي بعقليته الفذة إلى التأكيد على أن العراقي بهذه الصفات ليس منافقا، أو مرائيا، كما يعتقد البعض، عندما يقرأ تشخيصه هذا، لكنه (العراقي) في الحقيقة ذو شخصيتين، وهو إذ يعمل بإحدى شخصيتيه ينسى ما فعل آنفا بالشخصية الأخرى، فهو إذ يدعو إلى المثل العليا، أو المبادئ السامية، مخلص فيما يقول، جاد

فيما يدّعي، أما إذا بدر منه بعدئذٍ عكس ذلك، فمردّه إلى ظهور نفس أخرى فيه، لا تدري ماذا قالت النفس الأولى، وماذا فَعَلتْ.[3]

وقد واصل الرجل جهوده في التوطين من خلال فرضية (التناشز الاجتماعي)، التي استلهمها من مقاربة الفجوة الحضارية لعالم الاجتماع الأمريكي وليم أوغبرن، ثم قام بإضفاء السمة العراقية عليها. لقد كان الوردي شجاعا وموضوعيا في طروحاته تلك، التي كان يدعو من خلالها إلى توطين علم الاجتماع في العراق، والتحذير من الاستمرار بعملية تفسير موضوعات عراقية خالصة، من خلال اعتماد مقاربات غربية، ليس لدى المجتمعات التي ظهرت فيها ما للمجتمع العراقي من مزايا، وخصائص أنتجتها الجغرافية، والتاريخ، والثقافة.

ووفقا لما سبق، يبدو أن مخرج علم الاجتماع في العراق من أزمته هو في السعي الجاد إلى توطينه، أي في إمكانية تأسيس فكر سوسيولوجي منبثق من واقع المجتمع العراقي، ومن الرؤية المعرفية (إبستمولوجيا) للثقافة العراقية. إن المجتمع العراقي، كبقية المجتمعات البشرية، متخم بالمعطيات، والمتغيرات، والظواهر الاجتماعية التي تنتظر اهتمام الباحث الاجتماعي العراقي للغوص في دراستها وتحليلها –وهو مؤهل أكثر من سواه–، وبما يساعد في تأسيس فكر سوسيولوجي عراقي يتصف بالروح العلمية، والموضوعية، والمصداقية، والتجرد. لقد جاء علي الوردي بمفاهيم سوسيولوجية، وسوسيو- تاريخية، ونفسية ذات ميزة وصفة عراقية، من أهمها: (ثنائية البداوة والحضارة، وازدواج الشخصية العراقية، والتناشز الاجتماعي، ووعاظ السلاطين، وأسطورة الأدب الرفيع، وبين الأحلام والعقيدة)، الأمر الذي لا يجعله رائدا في تأسيس علم الاجتماع في العراق فحسب، بل رائدا في محاولة توطينه، حيث إن توطين أسس علم اجتماع عراقي (كجزء من علم اجتماع عربي)، يعني غرس جذوره في تربة الرؤية المعرفية للثقافة العراقية (بخصوصيتها التاريخية من جهة، ولاشتراكها مع الثقافات العربية والإسلامية من جهة أخرى).

3) علي الوري، شخصية الفرد العراقي (بحث في نفسية الشعب العراقي في ضوء علم الاجتماع الحديث)، محاضرة ألقيت في قاعة الملكة عالية، في الثاني من نيسان عام 1951. ثم تم نشرها في كراس صغير.

المبحث الثالث

الظروف والعوامل التي رافقت ظهور وتطور علم الاجتماع في العراق

لقد ترافق ظهور علم الاجتماع في الجامعات العراقية مع الظروف المعقدة التي مر بها العراق، والتي يمكن إجمالها بالآتي:

أولا– نصف القرن الذي سبق التأسيس (1900–1950): وقد اشتمل على الأحداث المهمة التالية:

أ– 1900–1917 أواخر العهد العثماني في العراق.

ب– 1917 – 1919سقوط بغداد على يد الإنجليز، وطرد العثمانيين، وثورتا النجف والسليمانية.

ج– 1920 ثورة العشائر الفراتية.

د– تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921، تحت ظل الانتداب البريطاني.

هـ– استقلال العراق الأول وانضمامه إلى عصبة الأمم عام 1932.

و– تمرد الآثوريين في شمال العراق وضرب الجيش لهم في أول تدخل محلي عام 1933.

ز– موت الملك فيصل الأول، ووصول الملك غازي الشاب قليل الخبرة على سدة الحكم.

ح– تأسيس الحزب الشيوعي العراقي عام 1934.

ط– انتفاضة الفرات الأوسط، وسوق الشيوخ عام 1935.

ي– انقلاب بكر صدقي عام 1936، والذي يعد أول انقلاب عسكري في الشرق الأوسط.

ك- موت الملك غازي في حادث سيارة، حيكت عنه الأقاويل، وحامت حوله الشبهات عام 1939.

ل- بداية النزوح الجماعي من لوائي العمارة والكوت نحو العاصمة بغداد عام 1940.

م- حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941، وبداية الاحتلال البريطاني الثاني، ثم عمليات تهجير اليهود العراقيين.

ن- معاهدة بورتسموث عام 1948، واندلا ع التظاهرات الطلابية، وقمع السلطة لها.

س- تشعب الصراع السياسي بكافة أشكاله: العصيان الكردي في الشمال، والصراع على السلطة، خصوصا بين الوصي عبد الإله ونوري السعيد، وصراع الحكومة مع الأحزاب السياسية المعارضة، والتي كان من أبرزها الصراع مع الشيوعيين.

ثانيا- النصف الثاني من القرن العشرين (1950-2000)، ومع بداية التأسيس الحقيقي لعلم الاجتماع، يمكن رصد أهم الأحداث التالية:

أ- استمرار الصراع على السلطة، والقوة، والمال بين أقطاب السلطة السياسية، والعسكرية، والدينية، إلى الحد الذي جعل 6% من عموم الشعب العراقي تستولي على ما نسبته 94% من أجود الأراضي الصالحة للزراعة، حسب رأي حنا بطاطو في كتابه الشهير (الطبقات الاجتماعية في العراق).[4] وكانت طبقة (الستة بالمائة) هذه قد تأسست خلال مدة لا تتجاوز أربعة عقود، يتألف قوامها من كبار الإقطاعيين، والعائلة المالكة، والضباط الشريفيين، والجلبيين من كبار التجار، وبعض أُسر السادة.

ب- حقق العراق نجاحا اقتصاديا بعد الاتفاق الجديد مع شركات النفط العالمية العاملة في حقوله، الأمر الذي أسهم في وفرة مالية جيدة، انعكست على مشاريع البنية التحتية، خصوصا السدود، والخزانات، ومحطات الطاقة، وذلك بعد تأسيس مجلس الإعمار العراقي.

4) حنا بطاطو، العراق، ترجمة عفيف الرزاز، الجزء الأول (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية)، الطبعة الأولى، (طهران: منشورات فرصاد)، 2005، ص60.

ج- عشية انقلاب 14 تموز عام 1958 كان يعيش في بغداد مائة ألف نازح، تحت ظل ظروف حياتية سيئة جدا. ولقد تحول هذا الانقلاب العسكري لاحقا إلى ثورة اجتماعية تمثلت أبرز منجزاتها في قانوني الأحوال الشخصية العراقية، والإصلاح الزراعي الذي حرر الفلاح من سيطرة الإقطاع.

د- انتشار التعليم في عموم البلد تقريبا، وذلك من خلال سياسة دولة، اهتمت بتأسيس المدارس الابتدائية في البلدات، والنواحي البعيدة عن العاصمة منذ عام 1924.

هـ- كان المشتغلون بعلم الاجتماع، وطلبة القسم في دوراته الأولى شهود عيان على الأحداث الدرامية التي رافقت ثورة 14 تموز، عام 1958، ثم القرارات المهمة التي تمثل أبرزها في قانون الإصلاح الزراعي، وقانون الأحوال الشخصية، ثم أحداث الموصل، ومحاولة اغتيال الزعيم، ثم انقلاب شباط 1963، والأحداث الدموية التي رافقت ذلك، وبداية صراع سياسي جديد بين القوميين، والبعثيين، والشيوعيين.

و- شهد تأسيس قسم علم الاجتماع كذلك تأسيس حزبين سياسيين جديدين، سيكون لهما دور في الصراع السياسي المزمن في العراق، وهما: حزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب الدعوة الإسلامية، وكلاهما جاء رد فعل على الحزب الشيوعي الذي انتشر بسرعة بين الطلبة، والعمال، والفلاحين.

ز- انقلاب 17-30 تموز 1968، واستمرار الصراع على طول الخريطة العراقية.

ح- اندلاع الثورة الكردية، ومواجهة الجيش المسلحة لها، ثم صدور قانون الحكم الذاتي.

ط- تأميم النفط عام 1973، وبداية تشكل الدولة الريعية التي قامت بتشريع قوانين محو الأمية، ومجانية التعليم، والرعاية الصحية، الأمر الذي أسهم في انتشار التعليم، وتوسع التعليم الجامعي بشكل كبير، وتحسن المستوى المعيشي بشكل ملحوظ نتيجة دعم الحكومة للمواد الغذائية الرئيسة.

ي- أدلجة الحياة وعسكرتها عبر سيطرة حزب البعث على مفاصل السلطة بشكل كامل، وبداية عصر الدولة الاستبدادية ذات التوجه العسكري، والرقابة الأمنية اللصيقة لحياة المواطن.

ك- الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988.

ل- العمليات المسلحة ضد فصائل المعارضة المسلحة في الأهوار جنوب العراق، والفصائل الكردية في شمال العراق، عام 1989.

م- غزو الكويت عام 1990، ونشوب حرب الخليج الثانية 1991، ثم الحصار الاقتصادي 1990-2003.

ثالثا- العشرون عاما الأخيرة (2003-2023):

أ- الاحتلال الأمريكي عام 2003، وسقوط الدولة، وحل الجيش، وبداية حكم المحاصصة العرقية والطائفية.

ب- الحرب الأهلية في بغداد 2006-2007.

ج- ظهور الدولة الإسلامية في العراق والشام، واحتلالها لأجزاء واسعة من البلاد 2014-2017.

د- تصاعد وتيرة الاحتجاجات الشعبية ضد سياسات السلطة في سنوات: 2011، و2015، و2018، والتي تكللت باندلاع انتفاضة تشرين الشبابية عام 2019.

هـ- سوء إدارة الدولة للموارد البشرية والمادية، وشيوع الفساد المالي والإداري في مفاصلها كافة.

و- عسر الإنجاز الحكومي، وتدني الإنتاج على الرغم من أن واردات النفط العراقي طوال العشرين عاما الماضية (2003-2023) قد قاربت التريليون وخمسمائة مليار دولار أمريكي.

ز– استمرار معدل النمو السنوي للسكان بالارتفاع، إذ تلامس الزيادة السنوية المليون نسمة من المواليد الجدد سنويا، وفق معدل 2,8%. ويقدر العدد الإجمالي لسكان العراق اليوم 42 مليون نسمة، فيما يتوقع وصوله إلى 80 مليون نسمة في عام 2050.

ح– ارتفاع معدلات الأمية، وانخفاض نسبة الوعي المجتمعي العام، مع استمرار تردي نوعية التعليم، في ظل النقص الكبير في الأبنية والمنشآت المدرسية، وارتفاع معدلات التسرب المدرسي، وعمالة الأطفال، وانحراف الأحداث. مع انتشار ظواهر الاتجار بالمخدرات، وتعاطيها، خصوصا بين الفئات الشابة الصغيرة.

على الرغم من أن القارئ العراقي الأكاديمي على وجه الخصوص قد اطلع على أول مؤلف يصدر في بغداد عن علم الاجتماع أواخر العقد الرابع من القرن العشرين؛ إلا أن تأسيس قسم علمي مختص بهذا العلم لم يتحقق إلا مع الدخول في النصف الثاني من القرن العشرين، إذ أسهمت الظروف الموضوعية في العراق الذي كان يخطو خطوات واثقة ورصينة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي، أسهمت تلك الظروف في ظهور الحاجة الماسة إلى حقل معرفي يدرس الطلبة فيه نظريات ومناهج السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا. ولقد جاء وصول أربعة طلبة أكملوا دراساتهم العليا في الولايات المتحدة وبريطانيا، وحصلوا على شهادات دكتوراه من جامعات تكساس وشيكاغو ولندن، وصولهم إلى العراق خلال المدة من 1950 وحتى1954، مع وجود أكاديمي متنور على رأس عمادة كلية الآداب في جامعة بغداد هو عبد العزيز الدوري، أسهمت تلك العوامل في تأسيس هذا القسم .وغالبا ما ينصرف الذهن عند محاولة الإجابة على السؤال عن البداية الحقيقية الأولى لمسيرة علم الاجتماع، وماهية الظروف التي نشأ في ظلها، إلى محاضرة الدكتور علي الوردي (شخصية الفرد العراقي – بحث في نفسية الشعب العراقي في ضوء علم الاجتماع الحديث) التي ألقيت في قاعة الملكة عالية في الثاني من نيسان، عام 1951.

إن الظروف والأحوال الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية التي أحاطت بالرواد المؤسسين من الرعيل الأول، الذين أسسوا أول قسم للسوسيولوجيا في العراق منتصف القرن العشرين، تلك الظروف التي ساعدتهم أو أعاقتهم، حثتهم أو أثبطت عزيمتهم، دفعتهم إلى الأمام، أو سحبتهم إلى الخلف في مجال علمي معرفي جديد يدخل للمرة الأولى إلى العراق، يحتك بالمقدس، ويمس المحرم، ويتدخل في الممنوع، ويقترب من دائرة الخطر، ذلك هو علم الاجتماع؛ إن

تلك الظروف كانت قد أسهمت بلا شك في الولادة، والتأسيس، والتطور. ولأن لظروف وأحوال المجتمع العراقي، والوضع الإقليمي والدولي تأثيرا في نتاجات السوسيولوجيين العراقيين عامة، فقد آثرنا بيان طبيعة هذه الظروف، والأحوال طوال مدة زمنية طويلة، تمتد عبر تاريخ الدولة العراقية الحديثة، من دون أن يكون الأمر عرضا تاريخيا مجردا، بل محاولة التقاط المحطات المضيئة، والمعتمة التي مرت بمسيرة المشتغلين بعلم الاجتماع في العراق؛ لتكون قراءة مختصرة في الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والثقافية التي كانت سائدة في المجتمع والدولة في العراق طوال أكثر من سبعة عقود (1950-2023). ولقد شكّلت مجمل هذه الأحوال، والعوامل، والظروف الوضع العام للعراق في تلك المدة، التي تشكل أيضا مراحل تطور علم الاجتماع وتوطينه في العراق. ولقد ألقت هذه المرحلة بظلالها على المجتمع العرقي بصورة عامة، وعلى المبدعين في المجالات كافة بصورة خاصة، وهكذا فقد آثرنا ربط نشاطات المشتغلين بعلم الاجتماع في العراق، بعجلة المجتمع الذي كانوا يعيشون فيه، فهم قد عاصروا آلام هذه المرحلة العصيبة والمهمة من تاريخ العراق الحديث، والمعاصر، وآمالها، وانطلاقاتها، وكبواتها، ونجاحاتها، وإخفاقاتها.

وإذا كانت تقارير المخابرات البريطانية التي صدرت عشية تأسيس أول قسم لعلم الاجتماع في جامعة بغداد أوائل خمسينيات القرن الماضي، تذهب في بعض جوانبها إلى وصف النخبة الحاكمة في العراق إبان الحقبة الملكية، بأنها (قلة متحكمة من مبتزي المال)، فإن ممثلة الأمم المتحدة في بغداد جينين بلاسخارت عادت عام 2022 إلى وصف الطبقة السياسية الحاكمة في العراق بأنها فاسدة، تعمل ضد شعبها، وتتشكل من مجاميع من سراق المال العام، الأمر الذي يشير إلى تجذر الفساد السياسي والمالي والإداري في هذا البلد عبر سبعة عقود من تاريخ علم الاجتماع في،. إلا أن ذلك لا ينفي أن حقبة الخمسينيات قد شهدت جملة من التطورات الاقتصادية والاجتماعية ذات الوتيرة المتسارعة، بفضل عائدات النفط الكبيرة التي أسهمت بمجملها في إحداث نوع من التكامل التاريخي للبنية الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، برزت من خلالها طبقة وسطى مؤثرة في المشهد السياسي والاقتصادي، مما أدى إلى نوع من الازدهار والإعمار. لقد مثلت سنوات الخمسينيات بيئة موائمة لنهضة فكرية وثقافية كبرى حددت معالم الطبقة الوسطى المتعلمة، كل هذه التحولات كانت تشير إلى أن المجتمع العراقي كان بحاجة ماسة لوجود علم الاجتماع؛ ليشكل بحد ذاته مرجعية علمية مهمة.

ولا يختلف الأمر مع الأنثروبولوجيا التي نشأت تحت كنف علم الاجتماع في العراق، إذ يرتبط ظهور الدرس الأنثروبولوجي في العراق تاريخيا بالدكتور شاكر مصطفى سليم الذي درس في جامعة لندن، وحصل منها على درجة الدكتوراه عن أطروحته الموسومة (الجبايش)، ويُعَّد أول من حاول تقريب هذا الحقل من الطلبة، ومن عامة الناس أيضا، حين ألقى سلسلة محاضرات، جمعها فيما بعد تحت عنوان (محاضرات في الأنثروبولوجيا)، ونشرها عام 1959 في بغداد. وهنا يبدو لنا أن هناك عشرين عاما تفصل بين كتاب عبد الفتاح إبراهيم الذي عرف المجتمع العراقي بعلم الاجتماع عام 1939، وبين سلسلة محاضرات سليم التي عرفت العراقيين بالأنثروبولوجيا عام 1959. وفي الحقيقة، فإن الأنثروبولوجيا في العراق ظلت إلى حد ما لصيقة بعلم الاجتماع، طوال العقود السبعة الماضية على مستوى التدريس، أو الكتابة التعريفية؛ إلا أن ذلك لم يمنع أو لم يحل دون تطورها واتساع مجالات اهتمامها، وإقبال الطلبة على موضوعاتها، فأصبح قسم الاجتماع في كلية الآداب بجامعة بغداد يوفر للطلبة فرصة الحصول على شهادة بمستويات البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه، بل إن قسما خاصا بالأنثروبولوجيا أُنشئ بكلية الآداب في الجامعة المستنصرية، وهو تطور لافت يعكس الأهمية التي حظي بها هذا العلم. لكن وعلى الرغم من ذلك فإن أساتذة وطلبة الأنثروبولوجيا في العراق ما زالوا يشعرون بنوع من الاغتراب عن هذا العلم، بل وترهقهم مشاعر العجز عن الإبداع فيه؛ إذ لم يزل الاشتباك قائما بين الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع.

المبحث الرابع

أوضاع علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في الجامعات العراقية في الوقت الحاضر

جدول رقم (1) يبين عدد الأساتذة وألقابهم العلمية العاملين في أقسام علم الاجتماع

ت	الجامعة	أ. علم الاجتماع	أ. الأنثروبولوجيا	أ.م اجتماع	أ.م انثرو	مدرس اجتماع	م.انثروبولوجيا
1	بغداد	10	3	5	3	2	2
2	المستنصرية	7	3	5	4	1	1
2	القادسية	6		9		4	
3	الأنبار	4	1	2	1	2	1
4	واسط	1	1	2		4	
5	تكريت		1	1	2		
6	ذي قار	1		1	1	1	
7	بابل	1		4	2		
8	الموصل	6	3	4	2	1	1
9	صلاح الدين– أربيل	4		6	2	15	2
10	تربية بنات– بغداد	3		8	1	3	

نلاحظ من خلال هذا الجدول مدى النقص الكبير في الكوادر التدريسية في معظم أقسام علم الاجتماع، باستثناء القسم الأم في كلية الآداب بجامعة بغداد، وبدرجة معقولة في أقسام جامعات صلاح الدين، والمستنصرية، والقادسية، والموص.، أما الأقسام المستحدثة خلال الخمس عشرة سنة الماضية فلقد ظلت تعاني من إهمال جامعاتها لها، فيما يخص رفدها بالدرجات الوظيفية الجديدة من المتخصصين في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، كما أن الأساتذة المتقاعدين لا يتم شغل أماكنهم بوظائف جديدة، يمكن أن تدعم هذه الأقسام، إضافة إلى أن هناك عددا من المختصين بهذين العلمين يعملون في أقسام علمية أخرى، ليس لها علاقة مباشرة بتخصصاتهم

العامة والدقيقة، نتيجة شغلهم مناصب إدارية، أو لعدم انسجامهم مع زملائهم، أو مع إدارات أقسامهم أو كلياتهم، الأمر الذي ينعكس سلبا على مستوى الطلبة الذين تضطر أقسامهم إلى تدريسهم من قبل متخصصين في الفلسفة، أو القانون، أو علم النفس، أو الجغرافية.

ومما يزيد الطين بلة تهافت معظم أقسام علم الاجتماع على فتح دراسات عليا للماجستير والدكتوراه، على الرغم من أن كوادرها بالكاد تستطيع أداء مهامها في الدراسات الأولية، إن لم تكن مقصرة حتى في ذلك. ومع الخطط غير الموضوعية لاستقبال طلبة الدراسات العليا، وقرارات التوسعة السنوية، واعتماد معايير وضوابط غير علمية لا تراعي مستويات الطلبة الحقيقية، وإنما تعتمد الترضية والتسوية، فإن أعدادا كبيرة من الحاصلين على شهادات عليا في علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا اليوم، هم في الحقيقة غير مؤهلين للتدريس والبحث العلمي، ليس بسبب انخفاض مستوياتهم الذاتية فحسب، وإنما بسبب عدم تلقيهم النصائح والتدريبات والتوجيهات الكافية من قبل مشرفيهم؛ لعدة أسباب، منها: انشغال هؤلاء المشرفين بعدد كبير من الطلبة في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، طمعا في الحصول على إيرادات مالية أكبر، ولو كان ذلك على حساب ضعف تأهيل الطالب في عملية البحث.

وتنتشر اليوم مكاتب وشركات تقدم عروض خدماتها للمساعدة في كتابة الرسائل والأطاريح. ولا يقتصر هذا الأمر على علم الاجتماع، وإنما يشمل معظم الفروع العلمية الطبيعية منها والإنسانية. وليس غريبا إذن والحالة هذه أن نجد البحوث والدراسات العلمية التي تُقدم في أقسام علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في معظمها غير مفيدة، باهتة، وغير ذات جدوى في الأعم الأغلب، بل إنها تكاد تكون خالية من متعة القراءة، بسبب رداءة أسلوب الكتابة لدى هؤلاء الطلبة، أو عدم قدرتهم على الكتابة بأسلوب أدبي شيق ومفهوم، يمكن أن يُضفي على العمل قبولا ورضا بدرجة ما لدى القارئ. كذلك يفتقد معظم نتاجات الدراسات العليا إلى الجرأة في مناقشة موضوعات، وظواهر جديرة بالبحث والدراسة خوفا من المجتمع، أو الحكومة، أو المؤسسات الدينية، كما أن الكثير من هذه الدراسات يفتقر إلى وحدة الموضوع، والتسلسل المنطقي لعرض المشكلة وتحليلها.

إن معوقات الأمس تختلف في بعض جوانبها، وتتماثل مع معوقات اليوم بسبب تعدد أقسام علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، مع ازدياد عدد الأساتذة فضلاً عن زيادة عدد الطلبة، وتنوع المواد العلمية، إذ يمكن تحديد أهم المعوقات التي تواجه علم الاجتماع في الوقت الحاضر بالآتي:

1. فشل الأستاذ الجامعي بصورة عامة في التحرر من ربقة الانحياز للهوية الثانوية على حساب هويته الوطنية، أو هويته العلمية. كذلك عدم قدرته على التخلص من الثقافة التقليدية التي تتحكم في سلوكه، وتحدد إلى حد بعيد رؤاه وأفكاره، بل وتنعكس على نتاجه العلمي والمعرفي.

2. فشل أساتذة علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بأن يكونوا جماعة علمية منسجمة في أهدافها العامة، بالإضافة إلى إخفاقهم طوال العشرين عاما الماضية في أن ينظموا أنفسهم في جمعية متخصصة.

3. افتقار معظم أساتذة علم الاجتماع إلى كفاءة القراءة والحديث والكتابة باللغتين الإنجليزية أو الفرنسية، إذ ليس هناك سوى الكردية في إقليم كردستان، والعربية في بقية مناطق العراق، الأمر الذي ينعكس سلبا على سعة أفقهم، وضعف اطلاعهم المباشر على نتاجات السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا من مصادرها الأصلية، وليس عن طريق الترجمات. كذلك يمنع الافتقار إلى لغة ثانية الباحثين العراقيين من الكتابة بلغة أجنبية يمكن من خلالها أن يتواصلوا مع محيط أجنبي غير محيطهم المحلي، أو العربي.

4. تعد مجالات النشر في العراق – عدا المجلات العلمية المحكمة– ذات كلف مالية عالية، في ظل عدم توفر دور موثوقة للنشر والتوزيع، فضلاً عن تراجع دور مؤسسات الدولة في وزارات الثقافة، والتعليم العالي في طبع ونشر نتاجات المختصين بعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا على نفقة الدولة.

5. استمرار غموض العلاقة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، إلى الحد الذي دفع قسم الأنثروبولوجيا في الجامعة المستنصرية إلى تعديل عنوانه ليصبح (قسم الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع)، بعد أن كان هو القسم الوحيد المختص بالأنثروبولوجيا بشكل صريح في الجامعات العراقية.

6. التدهور المستمر لمعايير القبول في الدراسات العليا، وفتح قنوات قبول لا تراعي مستويات المتقدمين وإمكاناتهم الذاتية. وفي ظل علاقات المجاملة والتساهل والتبسيط، يتم تمرير العديد من رسائل وأطروحات غير جديرة تماما بالنجاح، الأمر الذي يسهم في تراكم الإنتاج الرديء غير المهم، وغير المفيد.

7. وقوع علم الاجتماع العراقي منذ منتصف الستينيات في فخ الأدلجة والتحزب، إذ خاض مؤسس الأنثروبولوجيا في العراق شاكر مصطفى سليم في موضوعات حزبية خالصة من خلال كتبه: من مذكرات قومي متآمر 1959، والإعصار الأحمر 1960، ونضال وحبال 1963، ومحكمة حسن الركاع. بالإضافة إلى نشره كتابا عن الألقاب التي أطلقها القوميون والبعثيون على عبد الكريم قاسم. ولقد كان عام 1969 آخر عام قدم فيه متخصصون عراقيون بعلم الاجتماع مثل الوردي والطاهر آرائهم بحرية نسبية، خصوصا في الشخصية العراقية، وطبيعة المجتمع العراقي، ثم ليعود متعب السامرائي إلى الكتابة ثانية عن الشخصية العراقية عام 2005، في الوقت الذي شكلت المدة الطويلة (1970-2005) سنوات الجمر، كما يطلق عليها السامرائي نفسه.

المبحث الخامس

الشخصية العراقية نموذجا للتوطين

تعد دراسة الشخصية العراقية أهم نماذج توطين علم الاجتماع في العراق التي يمكن رصدها، وتشخيصها؛ إذ كانت قد نالت اهتماما لا بأس به من قبل المختصين والمفكرين في العراق، ويمكن الإشارة إلى ثلاثة مختصين في علم الاجتماع، هم: علي الوردي، وعبد الجليل الطاهر، ومتعب السامرائي، الذين حاولوا دراسة الشخصية العراقية من منظار سوسيولوجي عراقي. وكالعادة كان الوردي سباقا من بينهم، بل وملهما للآخرين الذين جاءوا من بعده. ويمكن هنا استعراض ملخصات هذه الدراسات:

أ- الازدواجية: تقوم فرضية الوردي التي ظهرت منتصف ستينيات القرن الماضي على فكرة مؤداها: أن الفرد العراقي يقع تحت تأثير نظامين متناقضين من القيم والمفاهيم، وهو وإن كان لا بد عليه من أن يتقبلهما معا؛ فإنه يبقى متأثرا بأحدهما مرة هنا، ومتأثرا بالآخر مرة ثانية هناك، الأمر

الذي يجعل من سلوكه متناقضا. وتتعقد المشكلة أكثر عندما لا يشعر هذا الفرد بهذا التناقض، بل ولا يعترف به، الأمر الذي يدفعه إلى أن يحمل على عاتقه عبئ هذين النظامين معا. ويعتقد الوردي أن هذين التيارين أحدهما واقعي، والآخر مثالي، يسيران جنبا إلى جنب مع بعضهما البعض؛ فيأتي الواقعي منهما من طبيعة الحياة ذاتها، إذ يتعلم الطفل ومنذ نعومة أظفاره مفردات هذا التيار، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية–الثقافية التي يتلقاها عبر الأسرة، وجماعة اللعب، والجيرة، والرفقة، والمجتمع المحلي. هذه المفردات التي يتربى من خلالها على أن يكون غالبا، وليس مغلوبا، اعتمادا على القيم البدوية التي تشجعه على ذلك، من خلال دفعه إلى الميل نحو التحدي والمغالبة مع الآخرين. لكن هذا الفرد نفسه يتوجب عليه كذلك أن يتعلم الخضوع والاستسلام للقدر؛ وهنا يبدأ مفعول الجانب المثالي في التأثير على عملية التكوين. وإذا كان الجانب الأول ينمو منذ الصغر؛ إذ هو عميق الجذور، فإن الجانب الثاني ينمو أثناء تلقي الفرد للمواعظ الدينية، والمجادلات المنطقية التي يربيها المجتمع لديه، ذلك المجتمع الذي كان قد علمه من قبل التحدي والمغالبة. ووفقا لذلك تنشأ الازدواجية وتترسخ في نفس الفرد العراقي بمرور الوقت؛ لتتحول لاحقا إلى سلوك.

من جانب آخر فإن القيم الاجتماعية التي يعتز بها هذا الشخص؛ والتي تتضمن العصبية القبلية، والنخوة، وحق الجيرة، والزاد، والملح تتعارض مع القيم الحديثة التي أصبح الأفراد يتقبلونها ويتمثلون بها، مثل الحرية الفردية والمساواة، والتي شاعت بين الناس في العراق منذ العقد الرابع من القرن العشرين.[5]

وفي دفاع متأخر للوردي عن فرضيته هذه نشرت له جريدة القادسية التي كانت تصدر عن مديرية التوجيه السياسي في وزارة الدفاع، نشرت له مقالين ذهب فيهما إلى القول: إن البدو في الصحراء يعتقدون أن الله يؤيدهم في غزواتهم، وفيما يبدون فيها من شجاعة وبطولة؛ لأن الله في نظرهم قوي يحب الأقوياء، حتى أن أحدهم إذا أراد الدعاء على آخر بدعاء يضره، فإنه يقول له: «الله يحرمك من غزوة الضحى». لكن هؤلاء البدو ما أن يأتوا إلى العراق ويحترفوا الزراعة، يبدأ

5) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج4، بغداد: مطبعة الشعب، 1969، ص304-301.

اتصالهم بالدين وتعاليمه التي تنهى عن الغزو والنهب والاعتداء، وهنا يبدأ ازدواج الشخصية.[6]

لقد قام الوردي بعملية توطين علم الاجتماع هنا من خلال التحوير الناجح الذي أجراه على مقاربات غربية؛ لتكون منسجمة مع الواقع العراقي، فيما اعتمد على تقنيات بحث تضمنت مجموعة من الأدوات كان من أهمها الملاحظة بالمشاركة، وشهود العيان للحدث الاجتماعي، والآيات القرآنية، والحديث النبوي، والتراث الديني الذي ينتشر في العراق من أقوال الأئمة والسلف الصالح والمصلحين، والحكم، والأمثال المأثورة والسائدة بين الأفراد والجماعات.

ب– القوقعة والقلق: تعود هذه الفرضية إلى الرائد الثاني لعلم الاجتماع في العراق، وهو الدكتور عبد الجليل الطاهر (1917–1971)، والتي ظهرت في بغداد عام 1969، بعد أن عاد من ليبيا التي قضى فيها أربعة أعوام، وعام آخر قبلها في السعودية نتيجة فصله من الوظيفة بعد أحداث شباط عام 1963. ويعتقد الطاهر بأن الشخصية العراقية لا تعاني من الازدواج بقدر ما تعاني من التقوقع حول ذاتها، والشعور الدائم بالقلق، وأن هذا القلق ينشأ من خلال شبكة الانتماءات العديدة التي يرتبط بها الفرد العراقي؛ إذ هو رب عائلة، وينتمي إلى قبيلة، ووطن، وأمة، ودين، وطائفة، وطبقة اجتماعية، وحزب سياسي، ونادي جماهيري، وسواها من الانتماءات الأخرى. ويحاول هذا الفرد جاهدا أن يطمئن كل هذه الانتماءات بمستوى واحد، أي أنه على سبيل المثال يرمي إلى أن يكون قومي عربي، ووطني عراقي، ومسلم سني أو شيعي، وفرد في قبيلة معينة، وعضو في حزب، لكنه يفشل في ذلك، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تصدع البناء النفسي للشخص، ومن ورائه البناء الاجتماعي العام.[7] ومن الغريب أن الفرد العراقي الذي يشعر بالولاء العميق نحو هذه الانتماءات (القوقعية المتعددة) يعود ليتبادل العلاقات السطحية المؤقتة والطارئة خارج أطر هذه الولاءات. ولقد ظلت هذه الولاءات، وعلى الرغم من قدمها، تؤثر في وجدان الفرد العراقي، وتحدد دوره في الحركات السياسية والاجتماعية والثقافية، حتى أصبح هؤلاء الأفراد يتوزعون بين هذه الحركات بالمقدار الذي تتصل به تلك الحركات ببناء القواقع الولائية القديمة، بل إن خطوط حياة الفرد العراقي اليومية تتحدد بحدود تلك القواقع

6) علي الوردي، مقال في جريدة القادسية، بغداد، العدد 1868، 29 حزيران، عام 1986.

7) عبد الجليل الطاهر، القوقعية والقلق في الشخصية العراقية، بغداد– وزارة الإعلام: مجلة المثقف العربي، العدد 11، 1969، ص35.

الولائية. ولقد أثر سُلم هذه الولاءات (المتحرك- المتبدل) على الدوام (صعودا وهبوطا) في وجدان الفرد العراقي إلى الحد الذي جعله متناقضا ومتبدلا على الدوام.[8]

ولقد عاد الطاهر عام 1971، وقبل وفاته بأربعة أشهر فقط، إلى التأكيد من جديد على فرضيته هذه، مؤكدا أن الأدوار المتعددة التي يؤديها الفرد العراقي في آن واحد، أو في أوقات متقاربة، تؤدي حتما إلى التناقض المستمر بين هذه الأدوار، الأمر الذي يجعله عرضة للقلق المستمر نتيجة التناقض بين هذه الأدوار فيما بينها، ووجوب قيامه بتأديتها جميعا، وإن تقاطعت أو اختلفت، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى أن تكون شخصيته قلقة. لكن هذا القلق حسب رأي الطاهر يكون كذلك حافزا كبيرا للشخص العراقي على الحركة والفعالية والإبداع.[9]

ج- الاستفزاز والاستنفار: ظهرت هذه الفرضية على يد الدكتور متعب مناف السامرائي (1939-2019)، بعد مرور أكثر من 35 عام على صدور الفرضيتين السابقتين، ويبدو أنه لا يخرج عن اعتماد الثنائيات التي سبقه إليها الطاهر وقبله الوردي. لكن ثنائيات السامرائي في الشخصية العراقية عديدة ومتشعبة، إذ هي: انطواء-انفتاح، وانسجام-اصطدام، وتعاون-تقاطع، واهتمام-إهمال، وداخل-خارج، ورجل-امرأة، وقديم-حديث، وعرف-قانون، ومدينة —ريف، وثقافة شعبية-ثقافة نخبة، وطائفة-طائفية، وأبوية —ابنائية، وحاضر-ماضي، ودين-تدين.

ويذهب السامرائي إلى أن من أقسى نواتج الوصاية الأبوية في المجتمع العراقي، ومن ورائه المجتمعات العربية أن برز شخص الأب القوي المزواج، المخيف، العفيف في الظاهر، والماجن في الداخل، رب الأسرة الذي يكون خيره نعمة وشره خير، حكمه ماض على الأبناء قاس على البنات. يمارس كل التقاطعات السلوكية من أجل أن يحفظ الشرف الذي يقوم هو يوميا بكسره منطلقا من أحقية وصدقية الفقه الذكوري- الأبوي.

ومن أجل أن تحافظ الشخصية العراقية على القناع الذي تضعه؛ لكي تبدو أنها غير مستفزة،

8) المصدر نفسه، ص33.

9) عبد الجليل الطاهر، مقال حول الشخصية العراقية، العراق: جريدة التآخي، العددان الصادران في 2 و5 شباط، عام 1971.

فإنها وصمت الأبعد قليلا منها بأنه غريب، وهذا يسري حتى على الأقارب، إذ الأقارب عقارب. أما الغريب الذي قد يكون من نفس الوسط المكاني، أو من البلد نفسه، أو من القرى، أو المدن والبلدات القريبة فهو ذئب يريد الشر بنا. ووفقا لذلك تظهر شخصيتان متداخلتان في سلوك العراقي؛ إحداهما (برانية)، والأخرى (جوانية). إن هذا الوضع النفسي الاجتماعي المركب والمتداخل بين البرانية والجوانية السلوكية قد جاء نتيجة ظروف الشك والتشكيك التي تعاني منها الشخصية العراقية، ثم زاده تعقيدا أب قاس وأم خاضعة، مما زاد في استنفار هذه الشخصية إلى حد الاستفزاز. ومن أجل تبرير ذلك لجأت الثقافة إلى التراث فوظفت النص المقدس الذي يجمع بين الحُمر (الضباء) وبين القسورة (الأسود)، (كأنها حُمرٌ مُستنفرة فرت من قسورة)؛ إذ الذات هي الحُمر، بينما يأخذ الغريب (ابن الوسط السكاني والمكاني الأخر) دور القسورة. ووفقا لذلك، حسب رأي السامرائي، فإن تكريس آلية الاستنفار، ورفع وتيرة ردة الفعل إلى حد الاستفزاز هو الذي يضمن سلامة الشخصية العراقية.

لقد امتد سلوك الشخصية العراقية بين الاستنفار والاستفزاز بقوة إلى حد العنف، وقد كرست حالة الثنائية هذه أنظمة الحكم في العراق، حيث صنعت من التداخلية السلوكية (استنفار–استفزاز) صيغة أكثر حدة جمعت بين الخوف من الآخر القريب إلى الخوف من الآخر البعيد، في الوقت الذي احتكرت فيه التعامل مع الآخر البعيد لنفسها. ويمكن استخلاص فكرة هذه الفرضية بأن الاستنفار والاستفزاز قد تحولا من المجتمع إلى الدولة في العراق، وبذلك فقد اتسعت دائرة الضياع التي يشعر بها الفرد العراقي إلى الحد الذي وجد نفسه من خلاله بأنه ضحية مؤامرة عالمية كبرى، شارك بوهمه في صناعتها.[10]

10) متعب مناف السامرائي، الشخصية العراقية: منطلقات ومتبنيات، محاضرة تم إلقاؤها في بغداد: بيت الحكمة، تم نشرها في مجلة النبأ، عام 2005.

المبحث السادس

معوقات التوطين

إن معوقات توطين السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا في العراق لا تخرج في الكثير من مضامينها عن أضلاع مثلث المعوقات الرئيسة، التي تقف في وجه الباحث العربي وتمنعه من الإنجاز المميز الحر، تلك الأضلاع التي يمكن تحديدها بالممنوع سياسيا، والمحرم دينيا، والمنبوذ اجتماعيا، ومع الحالة الخاصة للعراق يمكننا استنتاج الآتي:

أولا– سياسيا: رافقت ولادة، ونشوء، وتطور علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا في العراق مراحل عدة، تراوحت بين طرفي الحرية النسبية والفوضى من جهة، وبين المسموح الممكن المتاح، والممنوع القطعي الذي كانت تقطع من دونه الأعناق من الجهة الأخرى. ولا تتوانى أقسام علم الاجتماع في الجامعات العراقية اليوم عن التصريح في رؤيتها من أنها ترمي الى الانسجام مع توجهات الدولة العراقية. هكذا مرت السبعون عاما الماضية من تاريخ علم الاجتماع في العراق المعاصر: –

أ– (1950 – 1969): حرية نسبية في التدريس، والبحث العلمي، على الرغم من أن عبد الجليل الطاهر، على سبيل المثال، كان قد تعرض خلال هذه المدة إلى ثلاثة قرارات سياسية تمثلت في الفصل، والاعتقال، والإيقاف عن العمل، ثم الإبعاد خارج الوطن، حيث هاجر إلى السعودية وليبيا، للمدة من 1963 وحتى العام 1969، إلى أن توفي عام 1971 عن عمر ناهز 54 عاما، وهو في أوج عطائه العلمي. كما أن الوردي كان قد قدم استقالته من التعليم في قسم علم الاجتماع عام 1970، على الرغم من أن عمره حينها لم يبلغ السن القانوني للتقاعد، لكن الرجل آثر التقاعد والعمل البحثي خارج أسوار الجامعة، على أن يرضخ لما كانت تفرضه السياسة على التعليم العالي والبحث العلمي. ولقد تعرض شاكر مصطفى سليم للاعتقال والإيقاف عن العمل عام 1960، ثم ذهب للعمل خارج قسم علم الاجتماع، إلى أن توفي العام 1985 عن عمر ناهز 66 عاما. أما حاتم الكعبي فقد تم نقله من القسم الذي كان هو أحد مؤسسيه إلى قسم علمي آخر، منتصف سبعينيات القرن الماضي، نتيجة عدم انسجامه مع إدارة القسم النسوية الشابة، ثم أحيل على التقاعد عام 1978 قبل بلوغه السن القانوني للتقاعد، ليتوفى بعدها بعام

واحد عن عمر ناهز 62 عاما. وبذلك فقد القسم الأم خدمات المؤسسين الأربع بوقت مبكر جدا، بل إن ثلاثة منهم توفيوا في عمر قصير نسبيا، وحتى أقل من المعدل الافتراضي، أو المأمول للعمر في العراق.

ب- (1970-1979): شهد عقد السبعينيات نهضة تنموية انعكست آثارها على التعليم، والصحة، وسبل المعيشة، وما زال العراقيون يتذكرون إلى اليوم الأعوام الذهبية في تاريخهم المعاصر (1976 - 1979)، إلا أن الدولة الريعية كانت تبسط سيطرتها الكاملة وسطوتها الشاملة على مفاصل الحياة كافة، بما فيها التعليم والتربية والبحث العلمي. وعلى الرغم من مظاهر الحياة الجميلة التي كانت تبدو في الظاهر، إلا أن هناك نوعا من القمع المادي والرمزي الذي كان يتمثل في الرقابة اللصيقة على كل ما يكتب وينشر، الأمر الذي دفع بمئات الكتاب، والمؤلفين، والمفكرين، والفنانين، والشعراء على مغادرة العراق، خصوصا بعد فشل الجبهة الوطنية التي كانت قائمة بين البعثيين والشيوعيين.

ج- (1980-1989): شهد هذا العقد من تاريخ العراق حربا طاحنة مع إيران، استمرت ثمانية أعوام، أحرقت الأخضر واليابس، وما زالت آثارها ماثلة حتى اليوم في المشهد الاجتماعي-الاقتصادي العراقي. ولقد تحول المجتمع العراقي خلال هذا العقد من مرحلة الأدلجة إلى مرحلة العسكرة، إذ بعد أن كان يتوجب على أفراد المجتمع في أن يكونوا أعضاء صالحين في الحزب القائد الذي كان يقود الثورة ضد مؤامرات الخارج، ورجعية الداخل، وفقا لمقولة نائب الرئيس حينها صدام حسين: «العراقيون الجيدون بعثيون وإن لم ينتموا»، إلى أن يكونوا جنودا مقاتلين يقدمون أرواحهم دون حدود الوطن الذي كانوا يخوضون من أجله حربا ضروسا.

د- (1990-2003): شهد هذا العقد الدخول الحقيقي في متاهات مظللة، ومظلمة، ومميتة، تمثلت في غزو الكويت، وتعرض البنية التحتية للبلد للتدمير شبه الكامل، بعد أن قامت طائرات التحالف بقيادة الولايات المتحدة بالقصف المركز والمكثف لأكثر من أربعين يوما متواصلة. ثم جاء الحصار الاقتصادي الجائر والطويل، الذي أسهم في الإجهاز على ما تبقى من بناء اجتماعي سليم.

هـ- (2003-2023): سقوط الدولة العراقية، وحل الجيش العراقي، وبداية الاحتلال الأمريكي الكامل للأراضي العراقية، ثم دخول البلد في سلسلة من الصراعات السياسية نتيجة نظام المحاصصة الطائفية والعرقية، ثم الاحتراب الأهلي، وسقوط ثلاث محافظات عراقية على يد الدولة الإسلامية في العراق والشام.

و- ارتفاع سكان العراق اليوم إلى حوالي 42 مليون نسمة، في الوقت الذي فشلت فيه الدولة طوال العشرين عاما الماضية في لملمة الشتات، أو تضميد الجراح، أو تحقيق بداية تنموية حقيقية جديدة، حيث إن الفساد المالي والإداري الذي ينخر مؤسسات الدولة، ويتخلخل في أدق تفاصيلها انعكس على كافة المفاصل، بما فيها التربية والتعليم، ولم تسلم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من هذه الآفة الخطيرة، إذ دخلت إلى البلد عشرات الشهادات في علم الاجتماع من جامعات غير عراقية، بعضها غير معترف به من قبل وزارة التعليم والبحث العلمي.

ز- لقد مرّ أكثر من خمسة عقود من تاريخ علم الاجتماع في العراق (1970-2023) دون أن نتمكن من توطين هذا العلم، هو وقرينته الأنثروبولوجيا في بيئتنا المحلية، بالشكل الذي من الممكن أن ننظر إليه كحقل معرفي تم استيراد نظرياته ومناهجه من أوروبا، والولايات المتحدة في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، ثم قيام الأجيال اللاحقة باستنباط الأفكار، وصياغة المفاهيم، ووضع الفرضيات التي تتلاءم وتنسجم مع البيئة العراقية التي كانت قد تعرضت خلال تلك العقود الخمس لمتغيرات خطيرة، وعديدة، ومتداخلة، ومركبة لا تنفع المقاربات النظرية الغربية في تفسيرها بشكل كامل.

ح- كان علم الاجتماع في العراق يعمل بشكل أفضل في ظل توفر الحرية النسبية هنا وهناك (1950-1963)، (1965-1969)، و(2004-2006)، لكنه كان كذلك يخضع لمدد طويلة من الصمت المطبق، أو مجاملة النظام السياسي، والاجتماعي القائم.

ثانيا– ثقافيا: يذهب تشارلس رايت ميلز إلى أن السلطة إذا ما توفرت لدى شخص، فإنه قد يجبر الآخرين على الإذعان لصورة ذاته التي يرغب فيها، ثم يترجم إذعانهم كتأكيد لصورته. كما أن نوع المجتمع الذي نتخيل من خلاله صورا متباينة للذات يتميز بأن كل منصب يحوزه الشخص

ينطوي على تقييمات متباينة من قبل الأشخاص الآخرين.[11] ويذهب جورج هربرت ميد إلى أن هناك ما يمكن أن نطلق عليه بالاجترار المتخيل (The Imaginative Rehearsals) يستخدم اللغة والرمز؛ إذ يكون تصور العقل في هذه الحالة، عبارة عن سيرورة من العمليات أكثر مما هو بناء وتنظيم. إن هذا الاجترار المتخيل هو الذي يؤدي أدوارا مهمة في النشاطات بسبب امتلاكه قوة تأثير كبيرة في علاقات الأفراد فيما بينهم، وعلاقتهم بالمجتمع وبمجموعة الرموز القيمية المحيطة بهم. ويعد الاجترار المتخيل واحدة من أهم الوسائل التي توجه سلوك الفرد، وتعدل منه طوال فترة نضوجه، فيتمكن من تكييف نفسه ونشاطاته. لكن المشكلة تتعقد أكثر عندما يقاوم الاجترار المتخيل التطور، بعد أن يصل الفرد إلى مرحلة النضج بينه وبين ذاته، ويكون تطوره معتمدا على ما ينتج من تفاعلهما من تعديل ومعنى مشترك؛ لذلك فإن قدرة الفهم والتأويل المتضمنة في مجموعة الرموز، وشبكتها تدل على درجة التطور التي بلغها العقل والذات والمجتمع.[12]

إن الأفراد يكونون مدفوعين ومسحوبين بقوى اجتماعية–نفسية، وهم في ذلك يكيفون أنفسهم لمسايرة بنية المجتمع، ويوجهونها تبعا لمقتضيات الأدوار الاجتماعية التي يؤدونها. ووفقا لذلك، فإنه في الغالب تكون العلاقات الاجتماعية علاقات تفاد واجتناب، في حين تكون علاقات الرفض والنزاع والتناقض قليلة. وتذهب نظرية الهابتوس لدى بورديو إلى أن الفرد يستجيب للمواقف والظروف التي يوضع فيها بتطويره قدرات التعامل معها والتغلب عليها. ويتطلب تطوير القدرات هذا، القيام بعمليتي (استبطان واستظهار خارجي)؛ فالفرد وعبر نشاطه المادي والرمزي المحيط به وإعادة تنشيطه له، إنما يكون: (متأثرا بعالمه، مؤثرا فيه– مشكلا له، ومتشكلا به)، بكيفية جدلية تتم بشكل آني ومتعاقب؛ وذلك عبر علاقات مطبوعة بالتغير المستمر، ترتبط بمجموعة المهارات المكتسبة من الوضع الاجتماعي الثقافي المسقطة عليه. ويدخل في هذه العملية التفاعلية، والتفاعلية الداخلية ميكانزم منظم اصطلح بورديو على تسميته بالهابتوس. إن الهابتوس يتشكل

11) Charles Wright Mills and Hans Heinrich Gerth, Character and Social Structure. The Psychology of Social Institutions (New York: Harcourt. Brace and World. 1953). p.9.

12) George Herbert Mead. Mind, self and Society from the standpoint of a social behaviorist. Edited by Charles W. Morris (Chicago. III: University of Chicago Press.1934

عبر الزمن من خلال الخطابات التي يقوم الأفراد بتوظيفها (أفرادا وجماعات) عن وعي مرة، وعن لا وعي مرة أخرى، لغرض إدراك مواقعهم في المجال الاجتماعي. إذ يكون الفرد باعتباره عضوا في المجتمع، ما هو إلا نتاج التاريخ الذي يضفي عليه الهابتوس الخاص به؛ ذلك التاريخ الذي ينتج ممارسات الفرد والمجموعة وفق رؤى التاريخ نفسه، ووفقا لذلك يتمكن الفرد بواسطة الهابتوس من استبطان تجارب الماضي استبطانا فعالا يؤثر في الإدراك، والتفكير، والعمل.[13]

ووفقا لذلك يمكننا استنتاج أهم معوقات توطين السوسيولوجيا في العراق ثقافيا في النقاط التالية:

1. إن الدولة الحديثة في العراق قد أمضت اليوم أكثر من مائة عام منذ لحظة تأسيسها عام 1921، لكنها ما زالت تعاني جملة من المشكلات التي تلعب الثقافة التقليدية الدور الرئيس في إنتاجها، وفي ديمومتها، وانتشارها. ولا تخرج أزمة توطين علم الاجتماع في العراق عن أزمة الدولة فيه التي كانت الثقافة تشكلها، أو تعيد تشكيلها. إن الدولة والمجتمع عجزا، كل من موقعه، عن تأدية المهام المنوطة بهما، إذ لم تستطع الدولة أن تضم المجتمع في وحدة اندماج مجتمعي شاملة، ولم تستطع الارتقاء به فوق الرواسب العتيقة، وهو يعيش حاضره، ويخطط لمستقبله، في الوقت الذي فشل فيه المجتمع في إنتاج دولة تستطيع أن تقفز به خارج حركة الماضي، وتنأى عن الصراعات ذات الجذور القديمة. وعبر ذلك كانت السلطة في العراق على الأعم الأغلب استبدادية تسلطية تجبر مواطنيها على الإذعان لصورتها التي ترغب بها، في الوقت الذي يترجم الناس إذعانهم لها كتأكيد لصورة الدولة وسطوتها التي كانت تستخدم أشد أدوات البطش في الدفاع عن ذاتها.

2. إن الاجترار المتخيل يؤدي أدوارا مهمة في نشاطات الناس، ومنهم الباحثون في علم الاجتماع، بسبب امتلاكه قوة تأثير كبيرة في علاقات الأفراد فيما بينهم، وعلاقتهم بالمجتمع وبمجموعة الرموز القيمية المحيطة بهم. ويعد الاجترار المتخيل واحدا من أهم الوسائل التي توجه سلوك معظم الباحثين في علم الاجتماع العراقيين، وتعدل منه طوال فترة نضوجهم؛ فيتمكن من تكييف نفسه ونشاطاته.

13) بيار بورديو وجان كلود باسرون، إعادة الإنتاج (في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم)، ترجمة ماهر تريمش، مراجعة سعود المولى، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ومركز دراسات الوحدة العربية، 2007. ص108.

3. إن الباحث وعبر نشاطه المادي والرمزي المحيط به وإعادة تنشيطه له، إنما يكون: (متأثرا بعالمه، مؤثرا فيه- مشكلا له، ومتشكلا به)، بكيفية جدلية تتم بشكل آني ومتعاقب؛ وذلك عبر علاقات مطبوعة بالتغير المستمر، ترتبط بمجموعة المهارات المكتسبة من الوضع الاجتماعي الثقافي المسقطة عليه. إذ يكون الباحث العراقي في علم الاجتماع باعتباره عضوا في المجتمع، ما هو إلا نتاج التاريخ الذي يضفي عليه الهابتوس الخاص به؛ ذلك التاريخ الطويل من النزاعات والصراعات والمناكفات ذات الجذور الثقافية العميقة التي لم يستطع المجتمع العراقي إنتاج سلطة تقفز عليها، نحو مستقبل خالٍ من أدران الماضي، ولم تستطع الدولة في المقابل الانتقال بالمجتمع نحو مرحلة من الاستقرار، والسلام، والتنمية التي كانت ستسهم حتما في التغير الثقافي المأمول.

4. ووفقا للافتراضات أعلاها، فإن المشتغلين بعلم الاجتماع في العراق ينشغلون في الوقت الحاضر، أكثر من أي وقت مضى، بالاجترار المتخيل لرواسب الماضي، الذي تنقله الذاكرة الجمعية عبر عملية التنشئة الاجتماعية—الثقافية، الأمر الذي جعل هؤلاء يفشلون إلى حد كبير في توطين السوسيولوجيا، والأنثروبولوجيا في بيئة علمية ومعرفية متحررة من الثقافة التقليدية. ولقد مرت السبعون عاما الماضية، وأغلب الباحثين في السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا العراقيين يتعرضون إلى تأثير أحد التيارين المؤثرين في الحياة العامة، أو لكليهما: السلطة الاستبدادية، والثقافة التقليدية.

5. إن السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا لم تعدا علوما ثانوية في مجتمعاتنا، التي تتعرض باستمرار لموجات عديدة من المعطيات والمتغيرات، التي يواجهها الأفراد والجماعات، ليس في العراق وبلدان الخليج العربي فقط، وإنما على مستوى المجتمعات العربية بصورة عامة، التي تشترك في العديد من الظواهر والمشكلات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، في ظل اشتراكها في معدلات النمو السنوية المرتفعة، والمعدلات المرتفعة كذلك للأمية، وانتشار الفساد، والإرهاب، والمخدرات، الأمر الذي يجب أن يدفع الحكومات العربية إلى الاهتمام الحقيقي بعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ومساعدة المشتغلين بهما على توطين هذه العلوم في بلدانهم، من أجل أن تكون أدوات علمية تساعد على رصد الظواهر، والتنبؤ بها، ثم تشخيصها واقتراح الحلول لها.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

بطاطو، حنا، العراق، ترجمة عفيف الرزاز، الجزء الأول (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية)، الطبعة الأولى، طهران: منشورات فرصاد.2005.

بورديو، بيار وباسرون، جان كلود، إعادة الإنتاج (في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم)، ترجمة ماهر تريمش، مراجعة سعود المولى، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ومركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

الجادرجي، كامل (مذكرات)، وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، المقدمة بقلم ولده رفعة الجادرجي، كولونيا ألمانيا: منشورات الجمل، 2002.

السامرائي، متعب مناف، الشخصية العراقية: منطلقات ومتبنيات، محاضرة تم إلقاؤها في بغداد: بيت الحكمة، ونشرها في مجلة النبأ، 2005.

الطاهر، عبد الجليل، القوقعية والقلق في الشخصية العراقية، بغداد– وزارة الإعلام: مجلة المثقف العربي، العدد 11، 1969.

الطاهر، عبد الجليل، مقال حول الشخصية العراقية، العراق: جريدة التآخي، العددان الصادران في 2 و5 شباط، عام 1971.

الوردي، علي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بيروت: مركز القراءة للموسوعات، 2021.

الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الرابع، بغداد: مطبعة الشعب، 1969.

الوردي، علي، مقال في جريدة القادسية، بغداد، العدد 1868، في 29 حزيران، عام 1986.

الوري، علي، شخصية الفرد العراقي (بحث في نفسية الشعب العراقي في ضوء علم الاجتماع الحديث)، محاضرة ألقيت في قاعة الملكة عالية في الثاني من نيسان، عام 1951، ثم نشرها في كراس صغير.

المراجع باللغة الإنجليزية:

Mills, Charles Wright and Hans Heinrich Gerth, Character and Social Structure. The Psychology of Social Institutions (New York: Harcourt. Brace and World. 1953).

Mead, George Herbert. Mind, self and Society from the standpoint of a social behaviorist. Edited by Charles W. Morris (Chicago. III: University of Chicago Press.1934.

توطين علم الاجتماع في دول الخليج العربي: دراسة تحليلية لأبحاث علم الاجتماع المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت

د. فواز حمدان رويشد العازمي *

* محاضر غير متفرغ في كلية التربية الأساسية، قسم الدراسات الاجتماعية. حاصل على دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع (2019) الجامعة الأردنية بمعدل (3.79) وبتقدير ممتاز. اختصاصي اجتماعي في إدارة تنمية المجتمع بوزارة الشئون الاجتماعية، مدرب معتمد لدى معهد New World Academy.، نشر له أكثر من 10 أبحاث في مجلات علمية محكمة، منها: مظاهر التغير الاجتماعي في الأسرة الكويتية وتأثيرها على انحراف الأحداث: دراسة نوعية على نزلاء دار التقويم الاجتماعي بدولة الكويت.

توطين علم الاجتماع في دول الخليج العربي: دراسة تحليلية لأبحاث علم الاجتماع المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت

ملخص البحث:

هدف البحثُ إلى معرفة درجة التوطين لعلم الاجتماع في دول الخليج العربي، من خلال تحليل الأبحاث المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية التابعة لمجلس النشر العلمي في جامعة الكويت خلال الفترة من 2006-2021، ومن أجل تحقيق الأهداف المنشودة تم استخدام منهج تحليل المضمون، وهو الذي يتناسب وطبيعة البحث، وتشكلت العينة من (27) بحثًا في تخصص علم الاجتماع، وتم تطوير أداة لقياس التوطين مقسمة إلى خمسة محاور، يقيس المحور الأول: النقاش الثقافي في الأبحاث، والمحور الثاني: النقد السوسيولوجي في الأبحاث، والمحور الثالث: إسقاط التفسير النظري على الواقع المحلي، والمحور الرابع: درجة توطين المراجع والمقاييس الأجنبية، والمحور الخامس: استثمار المفاهيم المحلية، وبينت النتائج أن انعدام النقاش الثقافي جاء بنسبة 29.6%، وكذلك النقاش الطفيف جاء بنسبة 33.3%، في حين أن النقاش العالي جاء بنسبة 14.9%، وتبين أن (19) بحثًا انعدم فيه النقد السوسيولوجي، وشكلت ما نسبته 70.3%، في حين أن النقد الكلي جاء في بحث واحد فقط، وشكل ما نسبته 3.7%، وتبين أن الأبحاث التي انعدم فيها إسقاط التفسير النظري على الواقع المحلي شكلت 10 أبحاث وبنسبة 37%.

الكلمات المفتاحية: التوطين، علم الاجتماع، الخليج العربي.

المقدمة:

يعتبر إنشاء جمعية العلماء الاجتماعيين المسلمين من قبل اتحاد الطلبة المسلمين بالولايات المتحدة وكندا عام 1972 أولى المحاولات الجدية في الربط بين الجانب الثقافي والجانب المعرفي في حقل علم الاجتماع، وقد ذكر **إسماعيل الفاروقي** بأن هذا المشروع يمثل إعادة لصياغة علاقة الثقافة الإسلامية بعلم الاجتماع، وإعادة ترتيب وتحديد المعلومات والاستنتاجات وتصور الأهداف التي من المفترض أن تبنى وفق أطر مرجعية ذات طابع خاص بالباحثين المسلمين[1].

حيث إن أصل النظرية السوسيولوجية تنطلق من البحث الامبريقي المعتمد على الواقع المشاهد والمحسوس، فيحاول الباحثون ربط القضايا بفرضيات، ومن ثم اختبار صحتها، حتى تتخذ بعد ذلك شكل نظريات وقوانين اجتماعية، فالبداية يجب أن تكون من الواقع تجاه بناء الفرضيات النظرية، وليس العكس [2]. فلا يمكن الاعتماد بشكل كلي على ما ينتجه الغرب من نظريات ومفاهيم اجتماعية لتفسير واقع ذي طابع أيديولوجي وثقافي واجتماعي مختلف، وأن ما يصلح في العالم الغربي ليس بالضرورة أن يصلح في العالم العربي، وأن مشكلات الأول ليست هي مشكلات الثاني. ولذلك هناك أهمية للمقاربات أو المقارنات لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف بين الثقافات والمجتمعات المختلفة لتحديد المناسب لها [3].

فالعلوم تتشكل وتمر، كما يعتقد عالم الاجتماع هبرماس، بثلاث مراحل مبنية على ثلاث مصالح، فالمصلحة التقنية تؤدي إلى ظهور العلوم التجريبية، والمصلحة العملية تؤدي إلى ظهور العلوم التأويلية، ومصلحة الانعتاق والتحرر تؤدي إلى ظهور العلوم النقدية، وهي آخر مراحل المعرفة والعلوم[4].

---

1) الفاروقي، إسماعيل راجي، أسلمة المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل، الكويت: دار البحوث العلمية،1983، ص23.

2) الخزار، وسيلة، الأيديولوجيا وعلم الاجتماع: جدلية الاتصال والانفصال، بيروت: منتدى المعارف، 2012، ص19.

3) الخليفة، عمر هارون، وبابكر، منى حسن، توطين علم النفس: دراسة تحليلية لعينة من أطروحات دكتوراه علم النفس في الجامعات السودانية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مج4، ع7، اليمن، 2011، ص49.

4) كريب، إيان، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هبرماس، ترجمة محمد حسين اليوسفي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1999، ص347.

ولقد انتقد **الذوادي** علم الاجتماع الغربي الذي يعتبره حصيلة لفكر كل من كارل ماركس وماكس فيبر وإميل دوركايم، والذي يعتقد أنها أهملت إهمالا شبه كامل كلًّا من الرموز الثقافية واللغة والفكر والقيم والأعراف، وذلك نتيجة تأثرها بالأبستمولوجيا الرئيسة للعلماء الثلاثة[5].

فالنقد البناء لعلم الاجتماع الغربي ما هو إلا وسيلة لبناء علم اجتماع يتماشى والظروف المحلية للباحثين في هذا الحقل، فالتفسير النظري للظاهرة الاجتماعية لا يمكن أن يستوي بين مجتمع غربي يحمل صفة اللبرالية ومجتمع عربي ذي ثقافة إسلامية محافظة، وهذا ما يدفعنا إلى بحث إشكالية التوطين لعلم الاجتماع في مجتمعاتنا الخليجية على وجه الخصوص، وهو ما ينطبق على معظم المجتمعات العربية ذات الثقافة المشابهة.

وعند البحث عن معنى التوطين نجد أن **عمر الخليفة (2009)** ناقش هذا المصطلح من خلال التفريق بين مفهوم الوطني والتوطين، فاستخدام مصطلح (وطني) Indigenous يتم بمعنى محلي أو أهلي أو أصلي؛ فنشأة الشيء تكون محلية، ولا يجلب من الخارج، في حين أن مصطلح (توطين) Indigenization يعني وفود الشيء من الخارج؛ فهو ليس أصليًّا أو محليًّا، وإنما هو وافد من منطقة أخرى، فيتخذ الخليفة التوطين بمعنى الأقرب إلى التكييف؛ فالعلوم الاجتماعية الغربية تحتاج إلى توطينها وتكييفها في البيئة المحلية؛ لتتناسب مع طبيعة مجتمعاتنا، وبالتالي ستساهم في حل المشكلات المحلية ورسم السياسات القومية وفقا لخصوصية الثقافة المحلية[6].

وقد ذهب **ساري حنفي** إلى أن «عملية التوطين لا تعني أن نتبنى سياقًا محليًّا كليًّا مقابل نظريات غربية مادية، بل تعني الاستفادة من التراث العلمي والمحلي بآن واحد والغربلة؛ لتشكيل إطار نظري يصلح لدراسة موضوع ما تحت البحث»[7].

---

5) الذوادي، محمود عبد السلام، نداء حول تأصيل علم الاجتماع العربي في صلب فكر مرجعيته الثقافية، علم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مج 34، ع1، الكويت، 2005، ص36.

6) الخليفة، عمر هارون، توطين علم النفس في العالم العربي، عمان: دار الفكر، 2009، ص6.

7) حنفي، ساري، أسلمة وتأصيل العلوم الاجتماعية: دراسة في بعض الإشكاليات، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، مج 39، ع451، لبنان، ص62.

وعرف **الذوادي** التوطين لعلم الاجتماع العربي على أنه «إمكانية لتأسيس فكر سوسيولوجي منبثق من واقع المجتمعات العربية، ومن الرؤية المعرفية للثقافة الإسلامية العربية، ومن ناحية أخرى أن تكون الفرضيات والنظريات والمنهاج حصيلة لتعامل عالم الاجتماع العربي مع معطيات النسيج المجتمعي، والحياة الاجتماعية في الوطن العربي» [8].

وقد ذكر **ساري حنفي (2016)** أن عملية التوطين تعتبر جدية في حال توافر العناصر التالية:

1. الاعتراف بأن العلوم الاجتماعية تتطور بفضل التراكم المعرفي العالمي، وبالأخص في جانبه الوضعي.

2. لا بد من الأخذ بعين الاعتبار دور الثقافة المحلية في تأثيرها على فهم الفاعلين الاجتماعيين لأي ظاهرة اجتماعية.

3. يجب أن يقتدي الباحثون بزملائهم الذين ينتمون إلى نفس الحقل الاجتماعي أو المنطقة الجغرافية.

4. ضرورة التواصل بين العلوم الاجتماعية أو جزء منها مع بقية العلوم، وبالأحرى العلوم الدينية، وعلى وجه الخصوص في الدول الإسلامية والعربية.

وهنا يتضح لنا أن عملية التوطين للعلوم الاجتماعية لا تتم إلا من خلال انسجامها مع فروع العلوم الأخرى، فلا يمكن إهمال العلوم الدينية ولا الجانب التنظيمي أو السياسي في تفسير بعض الظواهر الاجتماعية [9].

وهناك بعض الإشكاليات المرتبطة بعملية توطين العلوم الاجتماعية، ومنها:

- **الاختزالية:** من خلال تبني فكر أحادي لتفسير الظواهر الاجتماعية، معتمدا على الثقافة

8) الذوادي، محمود عبد السلام، مرجع سابق، ص33.

9) حنفي، ساري، مرجع سابق، ص52-51.

المحلية فقط، ودون الاعتراف بالتأثير العالمي على سلوك الأفراد.

– **الفصل بين المعيارية والموضوعية:** وذلك من خلال تبني فكر معياري وأخلاقي من دون الاعتراف بالمنهج الوضعي العلمي والميداني، وهذا ما يولد إشكالية في فهم الواقع بصورة صحيحة.

– **إشكالية الثابت والمتحول:** وهنا تتضح رؤية بعض الباحثين للثقافة الإسلامية والعربية، هل هي ثابتة وصالحة لكل زمان ومكان، أم أنها متغيرة وغير صالحة لكل زمان ومكان، فالتعسف في النظرة إلى الثبات قد يكون سببا في تخلف العلوم الاجتماعية.

– **تدويل العلم:** يجب الاعتراف من قبل الباحثين بأهمية تدويل العلم، وعدم وجود علوم مقتصرة على منطقة جغرافية معينة أو ثقافة بعينها[10].

وهنا يتضح أن الإشكاليات للتوطين تتعلق في بعض العقبات التي قد يتبناها المفكرون، فلا يوجد شعب في وقتنا الحاضر يعيش بمعزل عن التأثير العالمي، فاختزال التأثير المحلي دون النظر في المؤثرات العالمية سيشكل عائقًا مهمًّا، أمام الوصول إلى نموذج لتفسير التغيرات الاجتماعية بصورة واقعية وسليمة، وكذلك الالتزام باستخدام المناهج الوضعية أو النظرية دون محاولة الدمج بينها في تفسيرات علمية منطقية.

ويمكن أن نلاحظ أن أهم إشكالية، وهي النظر إلى الثقافة الإسلامية بنظرة الجمود، وعدم الخوض في تفسير فقه الواقع، فالثقافة تتبدل وتتغير باستمرار، والدين الإسلامي ينقسم بين الثابت الذي لا جدال فيه، والمتغير الذي ينفتح معه باب الاجتهاد، وأما الإشكالية الرابعة فهي تدويل العلم، وما يشوبها من اعتقاد أن العلم والمعرفة حكر وحصر لمنطقة معينة، أو شعوب وثقافة محددة؛ فالنظرة الدونية للباحثين المحليين وثقافتهم وإنتاجهم العلمي ستنعكس بالسلب على عمليات تطور المعرفية المحلية، ومن ثم على المجتمع ككل، فالحلول الناجعة ما هي إلا نتاج لأشخاص مخلصين لأوطانهم ولمجتمعاتهم.

10) المرجع السابق، ص56-57.

مشكلة البحث:

تمر المجتمعات المعاصرة بحالة من التحول والتغير الذي يتطلب التعامل معه، وفق ما يتناسب مع طبيعة كل مجتمع، إلا أن المتتبع والقارئ لعلم الاجتماع المعاصر يجد أن هناك نوعًا من التمركز حول الأيديولوجية الغربية، المنبثقة من ثلاثة اتجاهات رئيسة للتحليل، فهناك الاتجاه الماركسي ونظرياته ومبادئه النقدية المبنية على تفسير الصراع الطبقي، وما أسفر عن وجود مدارس نقدية، كرواد مدرسة فرانك فروت، أمثال هيربرت ماركوزه ويورغن هابرماس، وهناك الاتجاه الوظيفي الذي يفسر الظواهر الاجتماعية وفقًا للعمليات التعاونية والتكيفية، وأن الخلل إن وجد في أحد الأنساق الاجتماعية سينعكس على بقية النظم الاجتماعية، وهناك الاتجاه التفاعلي الرمزي المتمثل في رواد مدرسة شيكاغو الذين ذهبوا إلى تفسير الظواهر الاجتماعية، بناء على التفاعل الاجتماعي وعمليات التنشئة، وأن الباحثين الاجتماعيين المسلمين والعرب إن أرادوا أن يفسروا الظواهر الاجتماعية بناء على النظريات الغربية، دون الرجوع إلى الثقافة المحلية سيقعون في شرك التفسير، كما أشار إيان كريب في كتابه «النظرية الاجتماعية من بارسوز إلى هابرماس».

وهنا نطرح إشكالية تواجه المثقف الذي يحمل على عاتقه مسؤولية السعي للوصول إلى التفسير السليم، الذي يؤدي إلى نتائج وحلول تتوافق مع الواقع المحلي، وبالتالي نحن أمام مسؤولية علمية للسعي لتتوطين علم الاجتماع، من خلال دمج الثقافة المحلية مع إسهامات علماء الاجتماع الغربيين؛ للخروج بنظرية اجتماعية تتوافق مع واقعنا المعاصر، ولمعرفة إسهامات الباحثين في عملية التوطين في حقل علم الاجتماع، جاء التساؤل البحثي حول درجة توطين علم الاجتماع في الخليج العربي، من خلال تحليل بعض الإنتاج العلمي للباحثين في مجال علم الاجتماع.

أسئلة البحث:

1. ما درجة النقاش الثقافي المحلي في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت؟

2. ما درجة النقد السوسيولوجي في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت؟

3. ما درجة إسقاط التفسير النظري على الواقع المحلي في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت؟

4. ما درجة توطين المراجع والمقاييس الأجنبية في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت؟

5. ما درجة استثمار المفاهيم المحلية في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت؟

أهداف البحث:

1. التعرف على درجة النقاش الثقافي المحلي في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت؟

2. معرفة درجة النقد السوسيولوجي في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت؟

3. التوصل إلى درجة إسقاط التفسير النظري على الواقع المحلي في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت؟

4. التعرف على درجة توطين المراجع والمقاييس الأجنبية في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت؟

5. التعرف على درجة استثمار المفاهيم المحلية في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت؟

أهمية البحث:

وتكمن أهمية هذا البحث في كونه محاولة لتسليط الضوء على مفهوم التوطين في علم الاجتماع، والذي يعد من أهم العلوم الإنسانية التي تبحث في أصول تغير وتطور ونمو المجتمعات؛ فعملية التوطين لهذا العلم قد يوفر مسارات جديدة تتوافق مع الثقافة المحلية وطبيعة البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وخصوصية المجتمع العربي بوجه عام، والخليجي بوجه خاص.

الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة من أهم حيثيات البحث، التي من خلالها يطلع الباحث على إسهامات الباحثين، من خلال المناهج المستخدمة، وأهم النتائج المتوصل إليها، وبعض المقترحات المطروحة، فالعلم ما هو إلا سلسلة متواصلة من المعرفة، وفي سياق موضوع البحث سنستعرض بعض الدراسات ذات الصلة بالتوطين، وهي على قلتها ذات أهمية في إثراء البحث:

دراسة الخليفة وبابكر (2011) التي هدفت إلى قياس درجة توطين علم النفس، من خلال أطروحات دكتوراه علم النفس في التعليم العالي خلال الفترة (1990-1997) و (1997-2005)، وتم استخدام تحليل المحتوى كمنهج وأداة، وقد تكونت عينة الدراسة من 50 أطروحة، واستُخدِم مقياس خاص لحساب درجة التوطين. وتوصَّل إلى أن هناك غيابًا للنقاش الثقافي في أغلب الأطروحات بنسبة 66%، وأن غالبية الأطروحات تفتقد النقد السيكولوجي للنظريات الغربية، حيث جاءت بنسبة 90%، وبالنظر إلى استخدام المفاهيم الأجنبية فقد كانت النسبة في الفترة الأولى 68% وبزيادة فقط 4% في الفترة الثانية.

دراسة الخليفة (2000) التي هدفت إلى تحليل توطين علم النفس في العالم العربي، من خلال أبحاث الإبداع والذكاء والموهبة، وشملت عينة الدراسة 50 بحثًا نشرت في دوريات إقليمية وعالمية، وشمل الإبداع (60%) والذكاء (20%) والموهبة (20%)، وأظهرت النتائج أن الدرجة العامة لتوطين علم النفس في الوطن العربي منخفضة، من حيث الحساسية الثقافية، ولكن هناك حساسية أعلى في الأبحاث المنشورة في دوريات عالمية بواسطة علماء النفس العرب، والمنشورة في العلوم المجاورة لعلم النفس في الدوريات الإقليمية، ولقد تم نقاش أربع استراتيجيات أساسية تساعد

على عملية توطين علم النفس في العالم العربي.

دراسة الذوادي (2005) التي كانت بعنوان: نداء حول ضرورة تأصيل علم الاجتماع العربي في صلب فكر مرجعيته الثقافية. وقد استخدم فيها الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي، وقسم البحث إلى مجموعة من العناوين الرئيسة، منها: مشروعية توطين علم الاجتماع العربي، والدعوة إلى تأصيل الفكر السوسيولوجي العربي، ومكانة الثقافة في الفكر لسوسيولوجيا الرواد الثلاثة (كارل ماركس، ماكس فيبر، دوركايم)، ودراسة الثقافة برؤية الثقافة العربية الإسلامية، والأمة العربية وعصبيتها الثقافية، وقد خلص الباحث إلى أن هناك قصورًا في توطين علم الاجتماع في الثقافة العربية، على الرغم من وجود إرث ثقافي يمكن عملية التوطين في المجتمعات العربية.

ما يميز هذا البحث:

يتميز هذا البحث في كونه تناول تخصص علم الاجتماع، وهو ما يختلف من حيث الموضوع عن الدراسات السابقة، بالإضافة إلى أن جل الدراسات التي تناولت توطين علم الاجتماع اتخذت المنهج الوصفي الاستقرائي كأداة لوصف الواقع، ومن ثم الخروج بالنتائج، وهذه الدراسة تستخدم أسلوب تحليل المضمون لنتائج الباحثين في علم الاجتماع، ومدى توطينهم للثقافة العربية من خلال أبحاثهم.

منهج البحث:

اعتُمِد في هذا البحث على منهج تحليل المضمون، وهو المنهج المناسب للإجابة على تساؤلات البحث، من خلال تحليل الكلمات والعبارات.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع الدراسات المتناولة لحقول علم الاجتماع في دول الخليج العربي، المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية الصادرة عن مجلس النشر العلمي خلال أعوام: 2005–2021، وقد بلغ عدد تلك الأبحاث 27 بحثًا، وهو ما يمثل مجتمع البحث.

عينة البحث:

لاختيار وتحديد عينة البحث تم استخدام منهج الحصر الشامل، وهو المنهج المتناسب مع صغر حجم مجتمع الدراسة، وبذلك تتكون عينة البحث من كل الأبحاث المتناولة لحقول علم الاجتماع في دول الخليج العربي والبالغ عددها 27 بحثًا.

أداة البحث:

بعد مراجعة الدراسات السابقة والأدبيات المتناولة لموضوع التوطين للعلوم الاجتماعية والإنسانية، تم تطوير أداة لقياس درجة توطين علم الاجتماع، وذلك بالرجوع لدراسة كل من الخليفة (2000) ودراسة الخليفة وبابكر (2011)، والتي استخدمت منهج تحليل المضمون، وتم تطوير بعض المتغيرات لتتناسب مع طبيعة هذا البحث الاجتماعي، وقد تركزت في المحور الأول حول نقاش الثقافة المحلية؛ فعملية التوطين لا تتم ما لم يكن هناك نقاش عن الثقافة المحلية لدى الباحثين، فدمج الثقافة الغربية مع الثقافة المحلية هي السبيل الأول لعملية توطين العلوم، والخروج بمشروع جديد لتفسير الظواهر المحلية، وفق أطروحات تتناسب مع طبيعة المجتمع الذي جرت فيه الدراسة، وأما ثاني المحاور فيتعلق بدرجة النقد السوسيولوجي للمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية أو المحلية، وهو كذلك يبدو لنا أنه من صلب عملية التوطين؛ فالنقد، كما ذهب هابرماس، أصل تطور العلوم والانعتاق والتحرر؛ فالباحثون إن أرادوا توطين العلوم فلا بد أن تحتوي إسهاماتهم على انتقادات لرسم خارطة طريق تناسب ثقافتهم المحلية، وثالث المحور تناول إسقاط النظرية على الواقع، حيث إن استخدام النظرية من دون إسقاطها على الواقع والظاهرة الاجتماعية سيحول دون الوصول إلى تفسيرات علمية منهجية، تساعد على عملية التوطين، والمحور الرابع تناول استخدام المراجع والمقاييس الأجنبية، وهذا من صلب عملية التوطين في العلوم؛ فالتوطين، كما ذكرنا سابقًا، يتم من خلال التكيف بين ما هو محلي وما هو أجنبي، فلا يوجد مجتمع يتميز عن المجتمعات الأخرى بحصوله على العلم كله، فالمعرفة ما هي إلا كل متكامل نأخذ منه ما يناسبنا ونترك ما لا يناسبنا، والمحور الخامس جاء لاستثمار المفاهيم المحلية، وهذا كذلك من صلب عملية التوطين في علم الاجتماع؛ لأنه يتجلى في الاستفادة من الثقافة المحلية ومفاهيمها.

عرض النتائج ومناقشتها:

1. ما درجة النقاش الثقافي المحلي في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال، تم احتساب التكرارات والنسب المئوية لدرجة النقاش الثقافي لأبحاث علم الاجتماع، والجدول رقم (1) يوضح النتائج.

جدول (1) درجة النقاش الثقافي المحلي في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت:

النقاش الثقافي المحلي	التكرار	النسبة
لا نقاش ثقافي	8	29.6%
نقاش طفيف	9	33.3%
نقاش وسط	5	18.5%
نقاش عالٍ	4	14.9%
نقاش كلي	1	3.7%
المجموع	27	100%

يتضح من الجدول السابق أن أبحاث علم الاجتماع التي لا تحتوي على نقاش ثقافي محلي، جاءت بنسبة 29.6%، وبتكرار بلغ 8 أبحاث، في حين أن الأبحاث ذات النقاش الطفيف جاءت بأعلى نسبة، وبلغت 33.3%، ونجد أن الأبحاث التي يوجد بها نقاش ثقافي محلي كلي قد بلغت بحثًا واحدًا، وبنسبة بلغت 3.7%.

وتشير هذه النتيجة أن هناك إشكالية في عملية المناقشات للثقافة المحلية في أبحاث علم الاجتماع، حيث إن معظمها ذهب إلى التفسير الامبريقي المعتمد على لغة الكم، ولم يتطرق إلى مناقشة تأثير الثقافة المحلية إلا نادرا، وهذا قد يفسر ضعف عملية التوطين لعلم الاجتماع في دول الخليج العربي، والتي تعاني من عدم ثقة الباحثين في التفسيرات العربية، أو إهمال للثقافة المحلية

ومناقشتها للنتائج التي تتوصل لها الأبحاث، فعملية التوطين كما ذكرنا في طيات البحث، ما هي إلا حصيلة للاستفادة من التجارب العالمية والمحلية، ومحاولة للدمج بينهما، والخروج بنموذج يتناسب وطبيعة المجتمع المحلي؛ لتفسير الظواهر الاجتماعية تفسيراً صحيحاً ومتسقاً مع الطبيعة الخاصة لتلك المجتمعات، للخروج بنتائج وتوصيات للحد من آثار تلك الظواهر.

2. ما درجة النقد السوسيولوجي في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال، تم احتساب التكرارات والنسب المئوية لدرجة النقد السوسيولوجي لأبحاث علم الاجتماع، والجدول رقم (2) يوضح النتائج.

جدول (2) درجة النقد السوسيولوجي في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت:

النقد السوسيولوجي	التكرار	النسبة
لا نقد	19	70.3%
نقد طفيف	4	14.9%
نقد متوسط	1	3.7%
نقد عالٍ	2	7.4%
نقد كلي	1	3.7%
المجموع	27	100%

يتضح من الجدول رقم (2) أن 19 بحثًا لا يوجد بها نقد سوسيولوجي، وقد شكلت نسبة 70,3% من أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج، المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، في حين أن 4 أبحاث احتوت على نقد طفيف، وشكلت ما نسبته 14.9%، وكان هناك بحث واحد فقط يحتوي على نقد متوسط، وبحثان يحتويان على نقد عالٍ، في حين أن هناك بحثًا واحدًا فقط يحتوي على نقد سوسيولوجي كلي.

وتفسر هذه النتيجة أن هناك إشكالية لدى الباحثين في عملية النقد السوسيولوجي للمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية، أو حتى المحلية، فيبدو أن هناك معضلة في ممارسة عملية النقد؛ حيث إن معظم الأبحاث المنشورة لا تحتوي على أدنى معايير النقد، وهذه النتيجة تعطي دلالة أن هناك إهمالا لدى معظم الباحثين للاتجاه النقدي، مع أن العلوم لا تتطور إلا من خلال عمليات النقد التي تبعث على بروز تفسيرات جديدة، ولا شك أن عملية التوطين للعلوم لا يمكن أن تتم إلا من خلال وجود باحثين، لديهم القدرة على النقد البناء الذي يرسم طريقا لنظريات اجتماعية تتأقلم مع الواقع والثقافة المحلية؛ فالاستفادة من نظريات علم الاجتماع الغربي ومناهجه، وتطويرها نحو فلسفة عربية تفسر الواقع وظواهره.

3. ما درجة إسقاط التفسير النظري على الواقع المحلي في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال، تم احتساب التكرارات والنسب المئوية لدرجة إسقاط التفسير النظري لأبحاث علم الاجتماع، والجدول رقم (3) يوضح النتائج.

جدول (3) درجة إسقاط التفسير النظري على الواقع المحلي في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي، المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت:

التفسير النظري	التكرار	النسبة
لا تفسير	10	37%
تفسير طفيف	9	33.3%
تفسير متوسط	2	7.4%
تفسير عالٍ	3	4.3%
تفسير كلي	3	4.3%
المجموع	27	100%

يتبين من الجدول السابق أن الأبحاث التي لا يوجد فيها إسقاط للتفسير النظري على الواقع المحلي قد بلغت 10 أبحاث، وتشكل ما نسبته 37%، في حين أن هناك 9 أبحاث احتوت على إسقاط للتفسير النظري بشكل طفيف، وشكلت ما نسبته 33.3%، في حين أن الأبحاث التي كان بها تفسير نظري متوسط للواقع المحلي بلغت بحثين، وشكلت 7.4%، وهناك 3 أبحاث فقط ذات تفسير نظري عالٍ للواقع المحلي، وكذلك 3 أبحاث فقط تناولت تفسيرًا نظريًّا كليًّا للواقع المحلي.

وتفسر هذه النتيجة أن هناك ضعفا في استخدام التفسير النظري وإسقاطه على الواقع المحلي في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي، المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، حيث إن استخدام النظرية الاجتماعية يعتبر من أهم ركائز البحث العلمي، وإسقاطها على الواقع المحلي وتفسير الظواهر الاجتماعية من صميم تفسير النتائج، والخروج بتوصيات ذات تأصيل نظري متخصص، وهناك أكثر من نصف الأبحاث لا تحتوي على تفسير نظري، أو أن تفسيرها طفيف، وهذا ما قد ينعكس على جهود المهتمين بعمليات التوطين، والسعي لوجود علم اجتماع ذي ثقافة محلية؛ فالنظرية ومفاهيمها وفرضياتها وتفسيراتها هي من أهم ركائز العلوم الاجتماعية، فلن يتم التوطين في علم الاجتماع ما لم تتطور النظرية، وتسهم في تفسير الواقع المحلي.

4. ما درجة توطين المراجع والمقاييس الأجنبية في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي، المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال، تم احتساب التكرارات والنسب المئوية لدرجة المراجع والمقاييس الأجنبية لأبحاث علم الاجتماع، والجدولان رقم (4) و(5) يوضحان النتائج.

جدول (4) درجة توطين المراجع الأجنبية في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي، المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت:

المراجع المستخدمة	التكرار	النسبة
(100%) كلها أجنبية	2	7.4%
(75%) أجنبية عالية	8	29.6%
(50%) أجنبية متوسطة	0	0.0%
(25%) أجنبية قليلة	17	63%
(0%) كلها عربية	0	0.0%
المجموع	27	100%

يتبين من الجدول السابق أن عدد الأبحاث التي استخدمت مراجع كلها أجنبية بلغت بحثين فقط، وشكلت ما نسبته 7.4%، في حين أن الأبحاث التي استخدمت مراجع أجنبية بدرجة متوسطة كانت 8 أبحاث، وشكلت ما نسبته 29.6%، وأن الأبحاث التي كان استخدامها للمراجع الأجنبية بدرجة قليلة بلغت 17 بحثًا، وشكلت ما نسبته 63%، في حين أنه لا يوجد أي بحث كانت كل مراجعه عربية.

ويتبين أن معظم الأبحاث اعتمدت بشكل مرتفع على المراجع العربية، وهذا مؤشر جيد على النتاج العلمي العربي والمحلي، وكذلك وجود نسبة جيدة من الأبحاث والممثلة ما نسبته 37% كان اعتمادها بشكل كبير على الأبحاث الأجنبية، وهذا يعطي دلالة على أن هناك اطلاعا للباحثين على المراجع الأجنبية، وهو ما قد يمهد لعمليات التوطين للمعارف الأجنبية، ودمجها مع الإنتاج المحلي، حيث إن عمليات التوطين تتطلب المزيد من الجهد والاطلاع على الإنتاج الأجنبي، والاستفادة من خبرات الباحثين في الدول الأخرى وإسهاماتهم.

جدول (5) درجة توطين المقاييس الأجنبية في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي، المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت:

المقاييس المستخدمة	التكرار	النسبة
مقاييس أجنبية	1	3.7%
مقاييس طفيفة التكييف	3	11.1%
مقاييس متوسطة التكييف	1	3.7%
مقاييس مكيفة بصرامة	3	11.1%
مقاييس محلية	15	55.5%
أبحاث نظرية	4	14.8%
المجموع	27	100%

يتبين من الجدول السابق أن استخدام الباحثين للمقاييس المحلية جاء بالمرتبة الأولى في أبحاث علم الاجتماع، فقد استخدم 15 بحثًا لمقاييس محلية، وشكلت ما نسبته 55.5%، في حين أن الأبحاث التي اعتمدت على المقاييس الأجنبية بشكل كامل كانت بحثًا واحدًا فقط، وأن الأبحاث التي استخدمت المقاييس طفيفة التكييف كانت 3 أبحاث فقط، في حين أن الأبحاث المكيفة بصرامة تمثلت في 3 أبحاث أيضا، وأن الأبحاث ذات الطابع النظري شكلت ما نسبته 14.8%.

ويتبين هنا أن درجة التوطين للمقاييس الأجنبية جاءت بدرجة متوسطة، فنصف الأبحاث كانت ذات طبيعة محلية، وهذا ما يوحي بأن الباحثين في حقل علم الاجتماع قد وصلوا إلى مرحلة جيدة من تقنين المقاييس، بما يتناسب والبيئة المحلية، وكذلك هو مؤشر في الجانب الآخر على أن هناك جهودًا لا تزال تبذل في سبيل تقنين وتكييف المقاييس الجديدة لبعض المفاهيم، التي لم تحظَ باهتمام الباحثين بشكل يجعل لها مقاييس عربية مقننة على البيئات المحلية؛ فالجانب الامبريقي في علم الاجتماع يشكل جزءا كبيرا من بناء المعرفة؛ لقياس وفهم الظواهر الاجتماعية بعبارات ومفاهيم تتناسب وطبيعة الثقافات المحلية، حتى يتم الخروج بنتائج وتوصيات ذات مصداقية عالية.

5. ما درجة استثمار المفاهيم المحلية في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي، المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال، تم احتساب التكرارات والنسب المئوية لدرجة استثمار المفاهيم المحلية، والجدول رقم (6) يوضح النتائج.

جدول (6) درجة استثمار المفاهيم المحلية في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي، المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت:

المفاهيم المحلية	التكرار	النسبة
(100%) كلها محلية	16	59.3%
(75%) مفاهيم محلية عالية	4	14.8%
(50%) مفاهيم محلية متوسطة	1	3.7%
(25%) مفاهيم محلية قليلة	3	11.1%
(0%) كلها أجنبية	3	11.1%
المجموع	27	100%

يتبين من الجدول (6) أن استثمار المفاهيم المحلية في أبحاث علم الاجتماع في دول الخليج العربي المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت كان كالتالي: 16بحثًا استخدم مفاهيم كلها عربية، وشكلت ما نسبته 59.3%، في حين أن هناك 3 أبحاث كانت المفاهيم المحلية فيها عالية، وبحث واحد فقط استخدم نصف المفاهيم محلية، و3 أبحاث كانت المفاهيم المحلية فيها قليلة، و3 أبحاث كذلك لا توجد فيها مفاهيم محلية، بل جاءت كل المفاهيم المستخدمة فيها أجنبية، وشكلت ما نسبته 11.1%.

وتشير هذه النتيجة إلى أن نصف أبحاث علم الاجتماع جاءت مستثمرة للمفاهيم المحلية، وهذه إشارة جيدة على الجانب التطبيقي لعلم الاجتماع، إلا أن عملية التوطين تتطلب جهدا

مستمرا في تكييف بعض المفاهيم العالمية؛ لتتناسب وطبيعة الثقافة المحلية، فهناك بعض المفاهيم والمتغيرات الجديدة لا يوجد لها مقابل في اللغة العربية، وبالأحرى تلك التي انبثقت مع العولمة والتطور المعلوماتي والتكنولوجي، فالتعريفات الإجرائية في البحث، وسعي الباحثين لتكييف بعض المفاهيم ستولد بيئة إيجابية لتوطين علم الاجتماع في المجتمعات المحلية.

الخاتمة والتوصيات:

بعد عرض النتائج ومناقشتها يتبين لنا أن هناك قصورا في بعض جوانب التوطين لعلم الاجتماع في الأبحاث، وهناك إسهامات جادة ومتميزة في جوانب أخرى؛ ففي الجانب الموضوعي يتبين أن هناك جهدا لا بأس به فيما يتعلق بإجراءات البحث العلمي، حيث إن استخدام الباحثين للمراجع والمقاييس الأجنبية وتوطينها جَاءَا بدرجة متوسطة، وكذلك لاستخدامهم للمفاهيم المحلية، وهذا مؤشر على أن هناك جهودا تبذل في سبيل عمليات التوطين لعلم الاجتماع، إلا أن الإشكالية الحقيقية تكمن في عمليات النقد، حيث إن الأبحاث الخليجية تعاني من عملية النقد السوسيولوجي، سواء أكان ذلك على مستوى النظرية، أو المفاهيم، أو المناهج. بالإضافة إلى أن هناك ضعفا في كل من النقاش الثقافي المحلي، ومعالجة الظواهر الاجتماعية من خلال الثقافة المحلية، وعدم تمكن معظم الباحثين من عملية الإسقاط النظري على واقع الظواهر المدروسة. والجدير بالذكر أن هناك تخصصا واحدا في علم الاجتماع –من خلال هذا البحث– تبين أن الباحثين فيه لديهم قدرة كبيرة على النقد والنقاش الثقافي، وهي الأبحاث التي تتناول علم اجتماع المرأة، وقد يرجع ذلك للخاصية الثقافية للثقافة العربية والمصادمات بينها وبين نظريات علم اجتماع المرأة الغربية.

وفي ضوء ما سبق يوصي الباحث بما يلي:

– نشر ثقافة التوطين لعلم الاجتماع بجميع فروعه، وذلك من خلال المؤتمرات والورش في الجامعات والمراكز البحثية.

– العمل على حث الباحثين لاستخدام المنظور السوسيولوجي النقدي للواقع الاجتماعي، ولإسهامات المفكرين الغربيين.

– إنشاء هيئة أو جمعية متخصصة تهتم بعملية التوطين لعلم الاجتماع بما يتناسب وطبيعة المجتمعات المحلية.

– إجراء المزيد من الأبحاث وكتابة المقالات العلمية المهتمة بتوطين علم الاجتماع؛ لما يعانيه هذا المفهوم من ضعف في الإنتاج العلمي مقارنة بالتخصصات الأخرى، كعلم النفس.

المراجع

الخزار، وسيلة، الأيديولوجيا وعلم الاجتماع: جدلية الاتصال والانفصال، بيروت: منتدى المعارف، 2012.

الخليفة، عمر هارون، توطين علم النفس في العالم العربي، عمان: دار الفكر، 2009.

الفاروقي، إسماعيل راجي، أسلمة المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل، الكويت: دار البحوث العلمية، 1983.

كريب، إيان، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هبرماس، ترجمة محمد حسين اليوسفي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1999.

المجلات العلمية:

بامية، محمد، وجباري إدريس، العلوم الاجتماعية في العالم العربي: إشكالية الحضور، المجلة العربية لعلم الاجتماع- إضافات، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، ع37، لبنان.

حنفي، ساري، أسلمة وتأصيل العلوم الاجتماعية: دراسة في بعض الإشكاليات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مج39، ع451، لبنان، 2016.

الخليفة، عمر هارون، ومنى حسن بابكر، توطين علم النفس: دراسة تحليلية لعينة من أطروحات دكتوراه علم النفس في الجامعات السودانية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مج4، ع7، اليمن، 2011.

الذوادي، محمود عبد السلام، نداء حول تأصيل علم الاجتماع العربي في صلب فكر مرجعيته الثقافية، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مج34، ع1، الكويت، 2005.

توطين علم النفس الاجتماعي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية لأبحاث الأمن الفكري وقيم المواطنة والهوية

أ. د. عبد المريد عبد الجابر محمد قاسم العبدلي *

* أستاذ بقسم علم النفس كلية الآداب جامعة حلوان مصر والمعار حالية بقسم كلية العلوم الاجتماعية بجامعتي الإمام محمد بن سعود الإسلامية، شارك ضمن نخبة من أساتذة علم النفس في ترجمة موسوعة علم النفس الصادرة APA، الاهتمامات البحثية، لديه مشاركات في العديد من المؤتمرات العلمية الدولية والمحلية والإقليمية، ألف عدد ثمانية كتب منشورة في مجالات علم النفس الإيجابي وديناميات الجماعة والإحصاء الاستدلالي وعلم النفس الاجتماعي وعلم النفس الشخصية وعلم النفس السبيرانى، نشر 35 بحثا باللغة العربية في مجلات عربية ومصرية.

توطين علم النفس الاجتماعي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية لأبحاث الأمن الفكري وقيم المواطنة والهوية

ملخص البحث:

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن مستوى توطين علم النفس الاجتماعي في المملكة العربية السعودية من خلال تحليل محتوى عينة من أبحاث الأمن الفكري وقيم المواطنة، والهوية على مدار عشر سنوات بداية من عام2012 إلى عام 2022. ولقد عرضت الدراسة بعض مبررات توطين علم النفس الاجتماعي في منطقة الخليج العربي، ولقد تناولت الدراسة الحالية مفهوم توطين علم النفس الاجتماعي من خلال قياس درجة الحساسية الثقافية في كل (المقدمة والمفاهيم وأهداف الدراسة، والعينة، والمقاييس والخصائص السيكو مترية للأدوات، ولتحقيق هذا الهدف يُوظف البحث تحليل المحتوى كمنهج وأداة. وشملت عينة الدراسة 50 بحثا: الأمن الفكري 20 بنسبة (40%)، وقيم المواطنة 15 بنسبة (30%)، والهوية 15 بنسبة (30%)، نشرت هذه البحوث في 30 دورية، وتراوحت أعداد الأبحاث في الدورية الواحدة من(1 إلى 7) ونشر عدد 20 بحثا في دوريات بالمملكة العربية السعودية بنسبة (40%)، بينما 30 بحثا في دوريات عربية بنسبة(60%) وإن الدوريات العلمية المحلية والإقليمية هي المنفذ العلمي بالنسبة للأبحاث وبلغت الأبحاث الأمبريقية 48 بحثا بنسبة (96%) ونشرت 45 بحثا من باحثين سعوديين بنسبة(90%)، بينما 5 بحوث نشرت من باحثين عرب بنسبة (10%)، وأظهرت نتائج الدراسة الحالية أن درجة عامة لتوطين علم النفس الاجتماعي في المملكة العربية السعودية في دراسات الأمن الفكري وقيم المواطنة، والهوية على مدار عشر سنوات بداية من عام 2012 إلى عام 2022. هي درجة فوق المتوسط وكشفت الدراسة وجود عن تباين في مستوى الحساسية الثقافية بين محاور التوطين هي: المقدمة والمفاهيم وأهداف الدراسة، والعينة، والمقاييس والخصائص السيكو مترية للأدوات، وكشفت الدراسة أيضا أن أعلى مستوى للحساسية ثقافية كانت للمقاييس المستخدمة ثم لتكييف المقاييس مع البيئة المحلية، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع مستوى الحساسية الثقافية في صياغة أهداف تنبع من واقع الثقافة المحلية. وطرحت الدراسة عدة توصيات للباحث العربى/ الخليجى/ السعودى من أجل صياغة بحوث ذات صبغة وطنية.

كلمات مفتاحية: توطين، علم النفس الاجتماعي، الأمن الفكري، قيم المواطنة والهوية.

المقدمة

تأتى هذه الدراسة ضمن فعاليات مؤتمر توطين العلوم الاجتماعية في الخليج العربي، بمركز ابن خلدون في جامعة قطر، حيث إن المتأمل لواقع العلوم الاجتماعية في بلادنا العربية يجده محاكاة للنموذج الغربي، وأن علم النفس بالوطن العربي، ووفقا لما أشار إليه أبو حطب (1990)[1]، وهو أحد الرواد الأوائل في عملية توطين علم النفس في العالم العربي، ما هو إلا استيراد لنظريات ومفاهيم وأساليب علم النفس الغربي، بطريقة عشوائية، وغير نقدية، وغير مخططة، تخدم منتج المعرفة، مما يؤدى إلى نتائج سلبية، منها: التبعية الفكرية لدى القارئ العربي، والتي لها عواقب نفسية كثيرة، منها: الافتقار إلى الثقة بالنفس، والمبالغة في تقدير ثقافة الآخر، وفقدان الهوية المهنية، والاغتراب عن المجتمع المحلي، كما أن المحاكاة للنموذج الغربي لب الأزمة الحاصلة في العلوم الاجتماعية في الوطن، والتي جعلته أقرب إلى العقم المعرفي منها عن الإنتاج .[2]

وقد ظهرت عملية توطين علم النفس في عدد من البلدان ذات الثقافات المختلفة، كرد فعل لانتشار العولمة، حيث أخذت أشكالا متعددة، منها: إعادة صياغة العلوم الغربية ودمجها بالمحتوى المحلي، ورفض الأساليب الغربية لصالح الأساليب الوطنية للثقافة، لا سيما أن المعرفة والأبحاث النفسية المستوردة من الغرب والتي سادت في البلدان غير الغربية ليست ملائمة لفهم السكان المحليين، ولا يمكن استخدامها لحل مشاكلهم اليومية [3].

إضافة إلى ذلك هناك قصور في المنهج الوضعي المستخدم في علم النفس الغربي، وتقدُّم

---

1) أبو حطب، فؤاد، مشكلات علم النفس في العالم الثالث، حالة الوطن العربي، في علم النفس وقضايا المجتمع المعاصر، ص21-9.

2) Zebian, S., Alamuddin, R., Maalouf, M., & Chatila, Developing an appropriate psychology through culturally sensitive research practices in the Arabic-speaking world: A content analysis of psychological research published between 1950 and 2004. Journal of Cross-Cultural Psychology, 38(2), 91-122.

3) Allwood, C. M., & Berry, J. W. Origins and development of indigenous psychologies: An international analysis. International Journal of psychology, 41(4), 243-268.

الدراسات الثقافية المقارنة في العقود الأخيرة خلق نوعا من إعادة التفكير، في كيفية تطبيق نتائج الأبحاث الغربية على المستوى العالمي، كما أن المشكلات الاجتماعية الداخلية شكلت مصدر إزعاج للدول النامية، نتيجة التضارب بين رغبتها في مواكبة التغيرات السريعة، وتقليد الغرب من ناحية، وتمسكها بالحفاظ على خصوصيتها وهويتها من ناحية أخرى، الأمر الذي خلق حاجة عاجلة إلى إيجاد حلول لهذه الإشكالات[4].

وقد دعا بعض علماء النفس إلى تطوير علم نفس وطني، يقف في وجه هيمنة علم النفس الغربي، تتمثل مهمته في الدراسة العلمية لسلوك الإنسان وعقله في إطاره المحلي، والتركيز على أساسيات تشكيل السلوك والتفكير والوجدان، والتوسع في استخدام مناهج مختلفة في دراسة السلوك البشري؛ للكشف عن نتائج ونظريات أصيلة، تنبع من الإطار الثقافي المحلي[5].

ومن الجدير بالذكر أن حركة الملكية الفكرية في علم النفس ظهرت بوصفها حركة «توطين علم النفس، والتي تعود أصولها إلى فونت 1879،[6] وتوطين علم النفس، وفقا لتعريف (Sinha 1997)[7]، عملية تطوير الملكية الفكرية أو استراتيجي لتوطين علم النفس، تتم عبر مراحل متعددة، تبدأ بمرحلة الاعتراف بحدود النظريات الغربية، ثم مرحلة تكييفها مع المفاهيم والأساليب الثقافة المحلية للسكان الأصليين. في حين حدد (Adair, 2006)[8] أن التوطين إحدى المراحل الأربعة في تطوير الملكية الفكرية، وهذه المراحل تتمثل في الاستيراد، والغرس، والتوطين، والتأليف

4) الخلفية، عمر، توطين علم النفس في العالم العربي: دراسة تحليلية لأبحاث الإبداع والذكاء والموهبة. مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، مج12، ع1، ص 33-54

5) الخليفة، عمر، توطين علم النفس في العالم العربي، ص33-54.

6) Hwang, K.K., Indigenous psychology. In: Keith, K.D. (Ed.), The Encyclopedia of Crosscultural Psychology. John Wiley & Sons, Chichester, UK, pp. 716–718.

7) Sinha, D., Indigenizing psychology. In: Berry, J.W., Poortinga, Y.H., Pandey, J.

8) Adair, J., Creating indigenous psychologies. In: Kim, U., Yang, K.-S., Hwang, K.-K. (Eds.), Indigenous and Cultural Psychology: Understanding People in Context. Springer US, New York, pp. 467–485.

الذاتي. ويرى (Pickren,2013) [9] أن التوطين عملية تطوير لأشكال المعرفة وممارستها في الثقافة المحلية، إما عن طريق تطويرها من داخل تلك الثقافة، أو عن طريق استيراد المعارف والممارسات المطورة من أماكن أخرى، ودمجها مع مفاهيم الثقافة المحلية.

ووفقًا للمسح الدَّوْليّ، فقد حدثت حركة توطين علم النفس في مناطق مختلفة، في جميع أنحاء العالم، منذ الثمانينيات، نتيجة للفحص الدقيق للأصول التاريخية والمشاكل الحالية ووجهات النظر المستقبلية لحركة الملكية الفكرية.[10]

وفي العالم العربي هناك بعض الإسهامات في اتجاه مشروع توطين علم النفس، منها على سبيل المثال لا الحصر: نحو علم نفس إسلامي (بدري، [11]1978، حامد [12]1979)، وتأصيل التراث النفسي (أبو حطب [13]1992، أحمد [14]1987، الخليفة 1999)، وعلم نفس مناسب (احرشاو [15]1995، [16]1994، وأبو حطب [17]1993، وحجازي [18]1993، والخليفة وطه وعشرية

9) Pickren, W.E., Indigenization. In: Keith, K.D. (Ed.), The Encyclopedia of Cross-cultural Psychology. John Wiley & Sons, Chi Chester, UK, pp. 698–699.

10) Allwood, C. M., & Berry, J. W. (2006). Origins and development of indigenous psychologies: An international analysis. International Journal of psychology, 41(4), 243-268

11) بدري، مالك، علماء النفس المسلون في جحر الضب. مجلة المسلم المعاصر، 4، 124-105.

12) حامد، رشيد، رسالة المختصين في الصحة النفسية: علم نفس إسلامي. مجلة المسلم المعاصر، 5، 121-112.

13) أبو حطب، فؤاد، علم النفس والإسلام (القسم الأول). المجلة المصرية للدراسات النفسية، 2، 170-129.

14) أحمد، محمد، الذكاء عند ابن الجوزي، دراسات تربوية، 7، 41-29.

15) أجرشاو، الغالي، الخصائص المعرفية للمحاولات السيكولوجية العربية. الثقافة النفسية، 6، 56-50.

16) أجرشاو، الغالي، واقع التجربة السيكولوجية في الوطن العربي.

17) أبو حطب، فؤاد، نحو وجهة إسلامية لعلم النفس، مجلة المسلم المعاصر، 6، 42-23.

18) حجازى، مصطفى، علم النفس في العالم العربي: من الواقع الراهن إلى المشروعة الوظيفية في علم النفس وقضايا المجتمع المعاصر، ص57-23.

1995[19]، ومزيان 1993[20])، وعلم نفس عربي (النابلسى 1995[21]، وزيعور 1977[22]).

أما في منطقة الخليج العربي، وممثلة في المملكة العربية السعودية، بوصفها بيئة الدراسة الحالية فقد ازدهرت حركة علمية تدعو للتأصيل الإسلامي لعلم النفس، أو مقاربة الإتقان أو التوطين لهذا العلم، وهذه الحركة بدأت مع نشأة أقسام علم النفس في الجامعات السعودية، في الثمانيات من القرن الهجري الرابع عشر.

وانطلقت جهود الباحثين السعوديين للتأصيل الإسلامي لعلم النفس، من خلال طرح الأسلمة من الداخل، بعودة علم النفس لمصدري التشريع؛ القرآن والسنة، والتراث العربي الإسلامي، ونقد موضوعات علم النفس الغربي ومفاهيمه، إذ رفض بعض الباحثين السعوديين، من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قبول مفاهيم ونظريات ومناهج علم النفس الغربي والمستورد من غير نقد.

ومن الجهود العلمية الرائدة التي انبثقت عن هذه الحركة، ما قام به الصنيع من دراسات، منها على سبيل الذكر: دراسته (1419)[23] بعنوان: (تأصيل المقررات الدراسة لعلم النفس)، والتي هدفت إلى استخلاص أهم المسلمات المبثوثة في ثنايا نظريات علم النفس الغربي، مع استخلاص أهم المسلمات العامة في التأصيل الاسلامي لعلم النفس، كبدائل يعتمد عليها علم النفس المسلم، وقد تركزت محاور هذه الدراسة عبر مجموعة من المواضيع، كان من أهمها: مصادر التأصيل الإسلامي (القرآن وتفسيراته المعتمدة، والحديث النبوي وشروحه؛ وكتابات العلماء المسلمين، وكتابات العلماء الغربيين). كما صدر لصالح الصنيع سلسلة من المؤلفات، منها على سبيل المثال:

19) الخلفية، عمر، وطه، الزبير، وعشرية، إخلاص، تكييف وتقنين مقاييس الذكاء في الثقافة العربية: تجربة من السودان. المجلة العربية للتربية، 15، 121-106.

20) مزيان، محمد، تحليل المعرفة النفسية إلى الدول غير المصنعة: حالة الجزائر. في علم النفس وقضايا المجتمع المعاصر، ص68-59.

21) النابلسى، محمد، نحو سايكلوجيا عربية. بيروت، دار الطيعة.

22) زيعور، علي، تحليل الذات العربية. بيروت، دار الطليعة.

23) الصنيع، صالح، التدين علاج الجريمة.

كتاب التدين والصحة النفسية (1422 هـ)[24]، وكتاب التفكك الأسري: الأسباب والحلول المقترحة (1422)[25]، وكتاب دراسات في علم النفس من منظور إسلامي (1423هـ)[26]، وكتاب دراسات في التأصيل الإسلامي لعلم النفس (1416هـ)[27]، وكتاب المدخل إلى التأصيل الإسلامي لعلم النفس(1431هـ)[28].

إضافة إلى تلك الجهود العلمية التي قام بها الصبيح، والتي تمثلت في سلسلة أبحاث، منها بحث بعنوان: المدخل الإسلامي لدراسة الشخصية (1429هـ)[29]، وبحث بعنوان: (الاتجاهات الفكرية في تراث الحضارة الإسلامية النفسي) (1431هـ)[30] وبحث بعنوان: المفهوم والتصورات الأولية (1427هـ)[31]. وفي نفس السياق تأتي الجهود العلمية للكثير من الباحثين السعودية، منها على سبيل الذكر: دراسات النغميشى (2001)[32]، ونيازى (2007)[33]، والهامشي (1983)[34]. وسلسلة المقاييس النفسية المحلية من وجهة نظر إسلامية، منها: مقاييس الشريعر

24) الصنيع، صالح، التدين والصحة النفسية. عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

25) الصنيع، صالح، كتاب التفكك الأسري: الأسباب والحلول المقترحة. كتاب الأمة، العدد 83، ص 21.

26) الصنيع، صالح، دراسات في علم النفس من منظور إسلامي. دار عالم الكتب، الرياض.

27) الصنيع، صالح، دراسات في التأصيل الإسلامي لعلم النفس. مكتبة الرشد، الرياض.

28) الصنيع، صالح، المدخل إلى التأصيل الإسلامي لعلم النفس. مكتبة الرشد، الرياض.

29) الصبيح، عبد الله، المدخل الإسلامي لدراسة الشخصية. دار كنوز للنشر والتوزيع، الرياض.

30) الصبيح، عبد الله، الاتجاهات الفكرية في تراث الحضارة الإسلامية النفسي. دار كنوز للنشر والتوزيع، الرياض.

31) الصبيح، عبد الله، المفهوم والتصورات الأولية للتأصيل الإسلامي لعلم النفس، دار كنوز للنشر والتوزيع، الرياض.

32) النغيمشي، عبد العزيز، علم النفس الدعوي. الرياض، دار المسلم.

33) نيازي ، عبدالمجيد بن طاش، العلاج الجماعي. الرياض، مكتبة الرشد.

34) الهامشي، عبد الحميد، حي بن يقظان، دراسة نفسية رائدة من روائع الفكر الإسلامي، مجلة كلية التربية جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة.

(1984)[35]، والنصار (1988)[36]، والمهاجري (1989)[37] والدويعريات (1996)[38]، والقحطاني (2009)[39].

إلى جانب ذلك عدد غير قليل من رسائل الماجستير والدكتوراه، في العلاج والإرشاد النفسي، وفروع علم النفس المختلفة من وجهة نظر إسلامية، من عام 1980 إلى 2019م، نوقشت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ولكن ثمة سؤال يطرح نفسه في هذا السياق، وهو: لماذا نسعى لتوطين العلوم الاجتماعية، ومنها: علم النفس الاجتماعي، في بيئة الخليج العربي؟ وفي محاولة جادة للإجابة عن هذا السؤال، اطلع الباحث على كل ما هو متاح من كتابات نظرية وامبريقية في هذا المجال، ومن خلال ذلك الإجراء استخلص الباحث عدة مبررات؛ لتوطين العلوم الاجتماعية بشكل عام، وعلم النفس الاجتماعي على نحو خاص، في البيئة الخليجية، والتي منها: البيئة السعودية. ويمكن استعراض تلك المبررات في الفقرات التالية:

مبررات توطين علم النفس الاجتماعي في البيئة الخليجية عموما والبيئة السعودية خصوصا

لعل أول هذه المبررات التي تم استخلاصها هى: أن كافة نظريات ومفاهيم ومناهج العلوم الاجتماعية، ومنها علم النفس الاجتماعي، تعود إلى نتاج الفكر الغربي في تطوره، حيث تستخدم

35) الشعرير، طريفة سعود، الالتزام الديني في الإسلام وعلاقته بقلق الموت. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات بجدة، الرئاسة العامة لتعليم البنات.

36) نصار، عبد الحميد محمد، بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية المرتبطة بالاتجاه الديني «دراسة عبر حضارية»، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورية، المنصورة، مصر.

37) المهاجري، فاطمة عبد الحق، السلوك الديني في الإسلام وعلاقته بمفهوم الذات لدى طالبات جامعة أم القري. رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أم القرى.

38) الدويرعات، سليمان بن علي، السلوك الأخلاقي وعلاقته بالصحة النفسية من المنظور الإسلامي: دراسة ارتباطية على الطلبة الجامعيين في مدينة الرياض، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

39) القحطاني، مسعود بن حسين، التدين وعلاقته بالكفاءة الاجتماعية وأنماط التنشئة الأسرية لدى طلبة جامعة تبوك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية.

هذه النظريات والمفاهيم والمناهج بلا أدنى مراجعة أو فحص، ويشير الحكمي (1997)[40] إلى أن العلوم النفسية في البلاد العربية لا تزال تعتمد على الأطر النظرية والمنطلقات الفكرية والأدوات النفسية التي نشأت في الغرب، حيث قام بها علماء نفس غربيون متأثرين بتاريخهم وخلفياتهم الثقافية، واستمدوا معارفهم النفسية، من خلال بحوث أجريت في بلدانهم، وعلى عينات من بيئتهم، وفي معظم الأحيان لم يتم فحص ونقد مفاهيم هذه العلوم، من وجهة نظر الثقافة العربية والإسلامية، فبعض علماء النفس العرب من الثقافة الجمعية مثلا، (عبد الخالق، 1991، 1993، 1996، عبد الخالق ورضوان، 1999) يستخدمون مفاهيم ونظريات علم النفس الغربي والحديث، والعام، والمستورد، واليورو-أمريكي المتجذر في الثقافة الفردانية؛ لدراسة السلوك والسمات الشخصية للأفراد في العالم العربي (في الخلفية، 2000ج)[41].

ويرجع الحكمي (1997) ذلك إلى أن معظم الاختصاصيين النفسيين العرب والمسلمين يفتقرون إلى خلفيات شرعية كافية، أو لا يتوافر لهم إطار مرجعي يُقيّمون من خلاله ما يرد إليهم، أو نتيجة الانبهار المفرط بالحضارة الغربية، مما أفقد المختص النفسي المسلم والعربي، والقسم العلمي الذي ينتمي له، أي تميز في هويته، قائم على مخزونه وتراثه الثقافي والتاريخي[42].

ويشير الخضر (2019) إلى أن من نعانيه هو: أن خطابنا السيكولوجي لم يتجرد بعد من الدور الذي يؤديه، كوكيل فرعي لمدارس واتجاهات سيكولوجية، لا علاقة لها بخصائص الإنسان العربي ومقوماته الأساسية، «لقد أدى انعدام الهوية هذا إلى حالة من الانفصال بين واقع الإنسان العربي ومستوى الممارسة النفسية اليومية، مما ولد معه حالة من العجز عن الابتكار والإتيان بجديد، وضعف الأصالة البحثية، بحيث أصبحت معظم البحوث في الوطن العربي، ومن ذلك رسائل الماجستير والدكتوراه، تكرارا لنظائرها في الغرب»[43].

---

40) الحكمي، علي بن صديق، بعض سمات علم النفس المعاصر وعلاقته بتدريس علم النفس في المرحلة المتوسطة، ورقة مقدمة في المؤتمر الأول للجمعية السورية للعلوم النفسية، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

41) الخليفة، عمر، علم النفس والتحكم: نظرة للحرب الباردة، مجلة عالم الفكر، الكويت، 28(3)، 365-295.

42) الحكمي، علي بن صديق، المرجع السابق.

43) الخضر، عثمان، أقسام علم النفس في الوطن العربي واضطراب الهوية، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية. 19، 9، 48-35.

أما ثاني هذه المبررات فيتمثل في أن علم النفس الاجتماعي نمط علمي إنساني، إذ يشير سليمان (2003) إلى أن النمط الإنساني يعتمد على البعد الاجتماعي للظواهر، كما أنه لا يوجد في العلوم الاجتماعية عامة، وعلم النفس الاجتماعي خاصة، حدود فاصلة بين موضوع البحث والباحث، مثلما يتوافر في العلوم الطبيعية، ولذلك يري البروفيسور سومتيا Somtia أن هناك استجابة في اعتبار المعرفة النفسية المعتمدة مع البعد الاجتماعي، لا يمكن تعميمها على جميع المجتمعات، باعتبارها عالمية مقارنة بالمعرفة المعتمدة على البعد الطبيعي في العلوم الطبيعية، فمن خلال ذلك برزت قضية مراعاة الخصوصية الثقافية للمجتمعات؛ تلك الخصوصية التي تتطلب مفاهيم ومعارف تتناسب مع هذه المجتمعات، مما يجعلها تساهم في معالجة مشكلاتها الاجتماعية والنفسية[44].

كما أن الغربيون في العلوم الاجتماعية والنفسية ليس لديهم اهتمام حقيقي بالثقافات غير الغربية، حيث يستخدمون غير الغربيين كآخر نقيض لفهم أنفسهم[45].

وفي السياق ذاته يأتي المبرر الثالث، وهو أن علم النفس تاريخيًا ممارسة استقصائية تجريبية، تستند بشكل نموذجي إلى فكرة التجربة؛ إذا أكد Danziger عام 1980 أنه لا ينبغي تحديد الأشياء النفسية على أنها مجرد «أشياء استطراديه»، ولكن باعتبارها معرفة تنطوي على ممارسات استطراديه وغير استطراديه في صنعها. بعبارة أخرى، قد يكون علماء الأنثروبولوجيا وعلماء النفس الثقافي راضين عن الممارسات الخطابية في صنعهم للأنظمة الثقافية، لكن علماء النفس يجب أن يطلبوا أكثر من ذلك، إذ إنهم بحاجة إلى نظريات شاملة للثقافة؛ لمساعدتهم على إجراء ممارسة استقصائية تجريبية[46].

ومن جهة أخري يتضح المبرر الرابع، من خلال حركة الاستشراق في علم النفس الغربي (الأوربي والأمريكي)، إذا ترى هذه الحركة أن العلم النفس الغربي قائم على النزعة الفردية للبنية

44) سليمان، السر أحمد، مؤتمر توطين علم النفس وقضايا السلام والتنمية. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مج31، ع4، 977-1005.

45) Allwood, C. M., & Berry, J. W. Ibid., p.244

46) Hwang, K.K., (2013).. Ibid., p.717.

الاجتماعية للمجتمعات الغربية، التي شكلتها البروتستانتية، وعملية التحرر المدني التي ساهمت في ظهور سمات نفسية للفردانية، إذ يمثل هذا النهج نموذجا للبحث النفسي الغربي، والذي تم بناؤه عمدا على افتراض الفردية، والاختزال، والتجريبية القائمة على القياس، والمادية، والموضوعية للحصول على قوانين متجانسة[47].

فعلى سبيل المثال يتسم علم النفس الأمريكي والغربي بفهم الطبيعة البشرية على أساس الفردية، مما يثير تساؤلات حول قدرتنا على فصل طريقتنا الحالية في فهم الطبيعة البشرية، القائمة على نهج جماعي، تتصف به المجتمعات الشرقية، ويظهر ذلك الأمر جليا عند عملية تصنيف الثقافة، أو الوصف بالجمعية، أو الفردية، وقد وضح بعض الدراسات العربية في هذا السياق، منها: دراسات (درويش [48]2002، والروتيع [49]2004 والميلبي [50]2022) أن المجتمعات الخليجية، ومنها: المجتمع السعودي، أقرب للثقافة الجمعية منها للفردية، وإن تفاوتت فيما بينها مقارنة بمجتمعات غربية؛ فالثقافة الجمعية يتحدد فيها بشكل كبير السلوك الاجتماعي للفرد، بأهداف الجماعة التي ينتمي إليها، وليست أهداف الفرد الخاصة، ويتنازل الفرد للجماعة عن أهدافه الخاصة، في حالة التعارض. في المقابل الثقافة الفردية التي يتحدد فيها السلوك الاجتماعي للفرد، من خلال أهدافه الخاصة، وليست أهداف الجماعة، لاسيما إذ حصل تعارض بينهما، إلى درجة أن الفرد قد ينسحب من الجماعة، ولا يتنازل عن أهدافه.

وتأسيسا على ذلك، يتضح أن مفاهيم علم النفس الاجتماعي في البيئة العربية بشكل عام، والبيئة الخليجية، ومنها: البيئة السعودية، على وجه خاص، تتبع الثقافة الجمعية، لا الفردية. وتأثيرها يمتد؛ ليشمل جوانب معرفية، وانفعالية واقعية، والسلوك الاجتماعي، والحساسية للتقييم

47) Allwood, C. M., & Berry, J. W. Ibid., p 245

48) درويش، عبد الفتاح، الفردية والجمعية في مجتمعات حضارية مختلفة (دراسة عبر ثقافية)، مجلة علم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 61، ع62، 163-152.

49) الروتيع، عبد الله، تباين العلاقة الإرشادية بين الثقافة الجمعية والفردية، المؤتمر السنوي الحادي عشر، مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس.

50) الميلبي، بندر صلاح، المسايرة الاجتماعية والثقافات الفردية والجمعية لدى طلاب الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج2، ع2، 116-95.

الاجتماعي، وقوة المعايير الاجتماعية، بمعنى أدق أن متغيرات علم النفس الاجتماعي في تلك البيئة مجال واسع، يتضح فيه التباينات الثقافية مع المجتمعات الغربية؛ فمثلا العلاقة الاجتماعية في الثقافة الجمعية علاقة هرمية اعتمادية منذ البداية، حيث الأب الذي يتوقع الطاعة والانصياع؛ لتنعكس على علاقات الفرد لاحقا، خارج نطاق الأسرة.

أما المبرر الخامس الذى استرعى انتباه الباحث، ما ذكره بوعود (2021) أن نظريات العلوم الاجتماعية، التي تبلورت في إطار المنهج العلمي التقليدي المستمد من الفلسفات المادية والوضعية، التي تسود الفكر في المجتمعات الغربية، قد سارت في طريق مسدود، لم تستطع تجاوزه في محاولات للتوصل إلى فهم واقعى للنفس الإنسانية، والسلوك الفردي والاجتماعي والنظم والترتيبات المجتمعية، يشهد بذلك ما تعاينه تلك المجتمعات المتقدمة ذاتها من مآس إنسانية ومشكلات اجتماعية عميقة، يبدو ألا أمل في حلها، من خلال المنظور السائد، وهذا يعطى قدرا كبيرا من المصداقية لآراء من ذهبوا إلى وجود انحياز خطير في النظرة التقليدية الغربية للعلم والمنهج العلمي، يتمثل في الاقتصار علي دراسة ما يمكن مشاهدته باستخدام الحواس، وإغفال أي معارف ذات مصدر فوق بشري، كالمعارف الدينية، وأن التجاهل لمثل هذه المعارف هو السبب الأساسي في ذلك القصور والعجز، الذى تعاني منه العلوم الاجتماعية، وأنه لا يمكن التوصل إلى فهم حقيقي متكامل للإنسان إلا بالرجوع إلى علم خالقه[51].

إضافة إلى ما سبق من مبررات، تناول عز الدين (1988) في مقالة له بعنوان: مشروعية التأصيل لعلم النفس، عدة ضرورات لتوطين العلوم الاجتماعي، وخاصة علم النفس الاجتماعي، من أهمها: (ضرورة لغوية وإنسانية)؛ فالضرورة اللغوية تتمثل في المصطلحات التي يستعملها علم النفس المعاصر بكافة فروعه، حيث ترجع أصولها إلى لغات الغرب، وبعضها مقتبس عن أساطير يونانية، وترجمتها الحرفية إلى اللغة العربية، حيث إن هذه المصطلحات غير ملائمة للثقافة العربية، بل هي ذات أخطاء شائعة بين المختصين وغيرهم، مثل المصطلحات التي نلجأ فيها لنقل اللفظ الأعجمي إلى اللسان العربي، وتركه على حاله، والتي تجري على غير الأوزان العربية

51) بوعود، أسماء، العلوم الاجتماعية في البلدان العربية من الواقع والمأمول، مجلة تنمية الموارد البشرية، 121-89.

المعهودة بالأحرف اللاتينية، درءاً للاختلاف بين المختصين[52]، ومن أمثلة هذه المصطلحات: باثولوجيا Pathology وبارافرينيا paraphrenia وبارانويا Paranoia وبيداغوجيا Pedagogy وداكتيكا Didactic، دينامية Dynamism ليبيدو Libid، هستيريا Hysteria (المطيلي،2011)[53].

وهذا التأصيل كما ذكر عز الدين (1988) سيمكن علماء النفس المسلمين من مراجعة هذا الأسلوب في الترجمة، والقيام بدراسة نقدية لكل مصطلح بغية تكوين قاموس مستقل لعلم النفس الاجتماعي، في بيئة الخليج العربي كافة، ومنها المملكة العربية السعودية. أما الضرورة الإنسانية لتوطين علم النفس الاجتماعي فإنه يتمثل في إضافة بعد جديد لنقد علم النفس المعاصر؛ لأنه يناقش الأسس التي يقوم عليها، وليس فقط النظريات التي قال بها، وهذا النقد سيغني أبحاث هذا العلم، ويدفع به إلى الأمام؛ فعلم النفس الاجتماعي في أصله ملك الإنسانية، ويمكن لأى أمة أن تساهم في تصحيح مساره، وتطويره مناهجه، وإغناء موضوعاته وأبحاثه[54].

إن من يستقرئ الحضارات الإنسانية في هذا السياق يصل إلى استنتاج واضح مفاده: أن نشأة الحضارات الإنسانية، وانطلاق نهضة الأمم على مر التاريخ قامَتَا على أساس علمي، والتاريخ في الماضي والحاضر شهد بذلك؛ فالبحث العلمي في ميدان العلوم يسهم إلى حد كبير في تنمية المجتمعات في شتى الميادين، والعلوم الاجتماعية من أهم العلوم التي تعتمد عليها الأمم لتجاوز أزماتها؛ لأنها تهتم بالإنسان، ودراسة مشكلاته النفسية الفردية والاجتماعية؛ لذا ينبغي رسم خطة عملية يكون انطلاقا لتوطين العلوم الاجتماعية، ومنها علم النفس الاجتماعي، ترتبط بالواقع، وتخضع لقيم عربية إسلامية، حتى يحقق للمجتمعات الخليجية تطلعاتها نحو مستقبل أفضل[55].

وربما كان علم النفس الاجتماعي من أكثر التخصصات في العلوم الاجتماعية والإنسانية التي

52) عز الدين، محمد توفيق، التأصيل الإسلامي للدراسات النفسية، دار السلام للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

53) المطيلي، أحمد، أزمة المصطلح النفسي العربي، العربية والترجمة، المنظمة العربية والترجمة، مج3(6-5)، 127-79

54) عز الدين، محمد توفيق، المرجع السابق.

55) أحرشاو، الغالي، نحو مقاربة معرفية لسيكولوجية الطفل وسيرورة الاكتساب في العالم العربي، مجلة الطفولة العربية، 35، 98-107.

تتمظهر فيها هذه المبررات وإشكاليتها بوضوح، حيث عانى هذا الفرع من فروع علم النفس، نتيجة أن معظم علماء النفس الاجتماعيين يضعون حدودا لموضوعاتهم البحثية بالجانب النفسي الفردي، ولم يسمحوا لأنفسهم بتجاوزها، بعد أن ارتهنوا للفلسفة الوضعية، والمنهج التجريبي، مستخدمين قواعد صارمة بهدف الوصول إلى قوانين ثابتة وموضوعية، تشرح الظواهر المدروسة، وتمكن من التحكم بها، وهذا أدى لحصر موضوعاتهم البحثية في علاقات ضيقة، وتفاعلات محدودة، أو مجموعات صغيرة، وبذلك اكتفى هذا التيار السائد في علم النفس الاجتماعي بمستوى تحليل جزئي[56].

وعلى هذا يتمثل مخرج علم النفس الاجتماعي من أزمته في السعي إلى توطينه، أي في إمكانية تأسيس فكر نفسي منبثق من واقع المجتمعات العربية في الخليج العربي، ومن الرؤية المعرفية للثقافة العربية الإسلامية؛ فالمجتمعات العربية، كباقي المجتمعات البشرية، تتوافر فيها المعطيات والظواهر النفسية الاجتماعية، التي تنتظر اهتمام الباحث العربي للغوص في دراستها وتحليلها –وهو مؤهل أكثر من سواه —، وبما يساعد في تأسيس فكر نفسي عربي يتصف بالروح العلمية والموضوعية والمصداقية المعرفية، وبعبارة أخرى، إن مادة البحث النفسي الاجتماعي متوافرة بغزارة في المجتمعات العربية من الخليج إلى المحيط.

وممّا لا ريب فيه، أن في تأصيل النفس–اجتماعية جانبا مهما في دول الخليج العربي، لا يقل أهمية عن عروبة وإسلامية القضايا والظواهر التي ينبغي أن تكون لها الأولوية في دراسات علماء النفس الاجتماعي العرب، ما يزيد من قوة مناداتنا بتوطين علم النفس الاجتماعي العربي، في صلب الرؤية المعرفية للثقافة الإسلامية العربية؛ فتوطين علم النفس الاجتماعي عربيا يعني غرس جذوره في تربة الرؤية المعرفية للثقافة العربية، عند دراسة الظواهر النفسية التي تهتم بدراستها في المجتمعات العربية، وخاصة في الخليج العربي.

وتوطين العلوم الاجتماعية، ومنها علم النفس الاجتماعي، في دول الخليج يتم من خلال الاستفادة من تراثنا العربي الإسلامي، وتوظيف هذا الأخير في ربط هذه العلوم ببيئتها الملازمة لها،

56) عزام، أمين، علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي وجدلية العلاقة بين العالمية والمحلية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع5، 52- 83.

والأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثقافية المحلية دون التخلي عن مطلب مواكبة التطورات المنهجية الحاصلة في مجال العلوم الاجتماعية، وفى علم النفس الاجتماعي، على نحو خاص، أي يكون ذلك بالتكامل بين الجانبين.

قياس توطين علم النفس الاجتماعي

ثمة تساؤل يطرح نفسه في سياق توطين علم النفس الاجتماعي، وهو: هل توجد آلية علمية لقياس درجة توطين علم النفس في العالم العربي، على غرار ما نجده في الصين والهند وروسيا؟ وهل يقاس مستوى توطين علم النفس، من خلال حصر المؤسسات التعليمية والخدمية، سواء في العلاج والإرشاد والرعاية وعدد المؤلفات والدراسات؟ وما إمكانية التوصل إلى طرق موضوعية ومناسبة لقياس درجة توطين علم النفس عامة، وعلم النفس الاجتماعي خاصة؟

وهنا يري غليون (1990) أن العدد، سواء أكان ذلك بالنسبة للمعاهد أم المؤسسات أم المؤلفات، ينبئ بالكم، وليس بالكيف؛ فمثلا بالنسبة للكم والتكديس، نجد الكثير من المؤلفين الجامعيين يفتقرون إلى الدقة والتنظيم المنهجي في كتاباتهم، إنهم يذهبون في كل اتجاه، ويتحدثون عما يلائم، وما لا يلائم الموضوع، ويقعون في التكرار، مما يجعل الكتابات أقرب إلى تكديس المعلومات منها إلى تنسيقها[57].

ولذلك نختلف مع موضوع الكم، فهناك عدد كاف من المعاهد والمؤسسات والمؤلفات في العالم العربي، ومع ذلك غاب توطين علم النفس، وهذا يعني أن ثمة أهمية لمدخل آخر لقياس عملية التوطين، وهو تحليل المحتوى، وبحث درجة الحساسية الثقافية في أبحاث علم النفس بشكل عام، وعلم النفس الاجتماعي على وجه الخصوص.

ويري الخلفية (2000أ) أن تحليل المحتوى ربما يكون هو المدخل المناسب لدراسة عملية التوطين، وذلك لأنه عن طريقه يمكن قياس «درجة الحساسية الثقافية» في بحوث علم النفس،

57) غليون، برهان، اغتيال العقل، الجزائر، موفم صاد.

بدلا من التركيز على الكم، من خلال حصر المعاهد والمؤسسات والمؤلفات[58].

فقد استخدم مصطلح الحساسية الثقافية بصورة مقاربة في عدة دراسات منها (Adair et al., 1993[59], Sinha,1998[60], Church&Katigbak, 2002[61], Calvez & Cummings, 2022, Gray & Coates, 2010[62], Oppong et al., 2014[63]. واستخدم هذا المصطلح لأول مرة في العالم العربي في عملية بحوث الذكاء والإبداع والموهبة في العالم العربي (الخليفة، 2000أ)[64]، واستخدم أيضا في تحليل رسائل الماجستير في علم النفس (حسين، 2005)[65] وفي تحليل رسائل الدكتوراه في علم النفس (بابكر، 2008)[66].

وتجدر الإشارة إلى أن طريقة تحليل المحتوى تم استخدامها في دراسة (Zebian et al., 2007)؛ لتقييم الحساسية الثقافية لبعض الدراسات العربية في مجال علم النفس، من عام

58) الخليفة، المرجع السابق.

59) Adair, J. G., Puhan, B. N., & Vohra, N. (1993). Indigenization of psychology Empirical assessment of progress in Indian research. International Journal of Psychology, 28(2), 149-169.

60) Sinha, D. (1998). Changing perspectives in social psychology in India: A journey towards indigenization. Asian Journal of Social Psychology, 1(1), 17-31

61) Church, A. T., & Katigbak, M. S. (2002). Indigenization of psychology in the Philippines. International Journal of Psychology, 37(3), 129-148.

62) Gray, M., & Coates, J. (2010). 'Indigenization'and knowledge development: Extending the debate. International Social Work, 53(5), 613-627.

63) Oppong, S., Asante, K. O., & Kumaku, S. K. (2014). History, development and current status of psychology in Ghana. Contemporary psychology: Readings from Ghana, 1-17.

64) الخليفة، المرجع السابق.

65) حسين، حاج شريف، توطين علم النفس في السودان: تحليل محتوى رسائل الماجستير في بعض الجامعات السودانية (1990-2002)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.

66) بابكر، منى، بنيات وهياكل علم النفس وتوطينه من خلال أطروحات الدكتوراه في الجامعات بولاية الخرطوم: (1990-2005). رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان.

1950 إلى 2004، المنشورة باللغة الإنجليزية، والتي أجريت على عينات من شعوب العالم الناطق باللغة العربية،و تشير النتائج إلى أن الحساسية الثقافية جاءت منخفضة جدًا في العديد من الأبعاد التي تم تقييمها، بما في ذلك كيفية تطبيق النتائج على الأوضاع اليومية، وصحة الإجراءات المنهجية المستخدمة، وطريقة مناقشة النتائج، والأهمية المحلية للاستنتاجات المستمدة من التجربة الميدانية، وكيف تم نقل النظريات والمفاهيم من علم النفس الغربي[67].

وسنعتمد في الدراسة الحالية على مفهوم النسبة لتقدير الحساسية الثقافية، والذى يعد أكثر ملائمة، وربما أكثر تحديدا من تقديرات أدير وآخرون Adair et al، عام 1993، وفي حالة التقييم الدقيق الذى يعتمد على الكم لأبعاد البحث النفسي، يبدو أن مفهوم النسبة أكثر ملائمة للدراسة الحالية، حيث يتم توظيف منهج ليكرت الخماسي الأبعاد للحكم الكمي لتحديد درجة الحساسية الثقافية [68].

لذلك يمكن النظر إلى التوطين بوصفه عملية متدرجة، تقاس من خلال تحليل المحتوى للأبحاث المنشورة في الدوريات السعودية والإقليمية المتخصصة في الدراسات النفسية، ويعتمد ذلك التقييم على المفاهيم والمشاكل والفرضيات والمناهج والاختبارات المستخدمة، التي انبثقت من الثقافة المدروسة، وهل تمثل بصورة مناسبة الثقافة المحلية؟ وهل تعكس السياق الثقافي الذي تم من خلاله ملاحظة السلوك الإنساني؟ ولذلك جاءت الدراسة الحالية ضمن هذا النهج، وبصورة محددة، قياس درجة الحساسية الثقافية لأبحاث الأمن الفكري وقيم المواطنة والهوية في المملكة العربية السعودية، في غضون العشر سنوات الماضية، وقد وقع الاختيار على هذه الموضوعات بناء على المبررات التالية.

أولا- إن كل من الأمن الفكري وقيم المواطنة والهوية متغيرات نفسية اجتماعية، تتشكل نتيجة لمجموعة من التمثلات بفعل عوامل التنشئة الاجتماعية، والخبرات، والتجارب، والمواقف

67) Zebian, S., Alamuddin, R., Maalouf, M., & Chatila, Y. (2007). Developing an appropriate psychology through culturally sensitive research practices in the Arabic-speaking world: A content analysis of psychological research published between 1950 and 2004. Journal of Cross-Cultural Psychology, 38(2), 91-122.

68) الخلفية، عمر، وبابكر، منى حسن، توطين علم النفس: دراسة تحليلية لعينة من أطروحات دكتوراه علم النفس في الجامعات السودانية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مج،4، ع7، 71-45.

التي يتعرض في سياق الوضع الاجتماعي والجغرافي والثقافي، فلا يعتبر الفرد في ظل هذه المتغيرات كائن منفصل، بل عضو في المجتمع. فعلى سبيل الذكر: إن الهوية وقيم المواطنة متغيرات تنطلق من الفخر؛ فالفخر يكون للقبيلة والعشيرة والطائفة بأكملها، وليس للفرد على حدة. وربما يكون هناك تناغم بين صوت الفرد وصوت المجموعة، كما يقول الشاعر: وما أنا إلا من غَزيَّة إن غوت *** غويت وإن ترشد غزية أرشد، أو انما يأكل الذئب من الغنم القاصية.

ثانيا– إن المواطنة في حد ذاتها تشكل قيمة جوهرية، تتحدد على أساسه مجموعة من السلوكيات والمعايير؛ فأهمية المواطنة كقيمة من القيم تجعل المجتمع ضمن نسق قيمي يحكم سلوك أفراده، إذ إنها باختصار، الإطار المرجعي للسلوك الفردي[69].

ثالثا– يعد الأمن الفكري ناتج التنشئة الأسرية السليمة؛ فالاستقرار النفسي والعاطفي والمادي الذي تمنحه الأسرة لأفرادها، يساهم بشكل جوهري في بث الثقة والطمأنينة، مما يسهل على الأسرة دور ترسيخ القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية بين أفرادها والتشبث، في حين أن العكس يؤدي إلى نشأة شخصيات غير سوية قابلة للانحراف بشكل سري[70].

رابعا– يتم تشخيص الهوية في علم النفس الاجتماعي بالرجوع إلى مفاهيم اجتماعية مهمة، مثل السلوك الجمعي، ومستويات الإدراك. ويميز علم النفس الاجتماعي نوعا من الهوية الجماعية للفرد، والتي تتمثل بمقدار التقييم والتقدير الإيجابي الذي يحصل عليه الفرد، من خلال الفريق خاصته، مما يزيد من مشاعر الولاء لهم، مع الاهتمام بجميع المؤثرات التي يمكن أن تزعزع مثل هذا المفهوم المشترك بين أعضاء الفريق الواحد، والتي تتمثل بمثيرات وعوامل التمييز والتحيز التي تكون بمثابة مشكلات[71].

---

69) آل عبود، محمد، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهام الأمن الوقائي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية.

70) الخرجى، عبد الملك عبد العزيز، والجحني، علي بن فايز، فاعلية الإشراف التربوي في تعزيز الأمن الفكري لدى معلمي المرحلة الثانوية بمحافظة الخرج، مجلة الخدمة الاجتماعية، مج4، ع60، 422-390.

71) الروبى، منى السيد، الإحساس بالهوية وعلاقتها بالانتماء لدى عينة من طلبة المدارس الحكومية والدولية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس.

وتأسيسا على ما سبق، جاءت الدراسة الحالية لدراسة توطين دراسات الأمن الفكري وقيم المواطنة والهوية، بوصفها موضوعات نفسية اجتماعية، خاصة أنه لا توجد دراسة واحدة تحليلية عن توطين علم النفس الاجتماعي في العالم العربي بشكل عام، والخليج العربي بشكل خاص، في حدود اطلاع الباحث، من حيث تحديد مصطلح التوطين، وأبعاده، وأسئلته الأساسية، وكيفية قياس درجته، وتحديد أداة محددة للقياس؛ لذلك تبلورت مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيس الذى ينص على: ما درجة توطين أبحاث الأمن الفكري وقيم المواطنة والهوية في علم النفس الاجتماعي في المملكة العربية السعودية؟ وينبثق من هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية، وهي:

1. ما درجة الحساسية الثقافية في مراجع ومفاهيم وأهداف الدراسة؟

2. ما درجة الحساسية الثقافية في المقاييس والعينة والخصائص السيكومترية للأدوات؟

3. ما درجة الحساسية الثقافية في مناقشة نتائج الأبحاث من خلال المراجع، والتطبيق، والتوطين؟

أهمية الدراسة

أولا– الأهمية النظرية

1. تعد الدراسة الحالية أول دراسة محلية في حدود اطلاع الباحث، تعتمد على منهج تحليل المحتوى لتحديد توطين علم النفس الاجتماعي.

2. يتوقع الباحث أن تساهم هذه الدراسة في تحديد مدى تقدم علم النفس، كعلم تطبيقي ونظري في المملكة العربية السعودية.

ثانيا– الأهمية التطبيقية

1. تحث الدراسة الحالية أقسام علم النفس في جميع الجامعات والمؤسسات التعليمية السعودية على الاهتمام بتوطين علم النفس الاجتماعي.

2. تحث الدراسة الحالية علماء النفس العرب/ الخليجين/ السعوديين، واختصاصيّيه خارج المحيط الثقافي الغربي على بذل الجهد في تطوير البحث والدراسات المؤدية إلى بناء أطر فكرية نفسية، تنطلق من الخصوصيات الثقافية للمجتمعات العربية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى قياس درجة توطين أبحاث علم النفس الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال ما يلي:

1. الكشف عن درجة الحساسية الثقافية في مراجع ومفاهيم وأهداف الدراسة.

2. التعرف على درجة الحساسية الثقافية في المقاييس والعينة والخصائص السيكومترية للأدوات.

3. الكشف عن درجة الحساسية الثقافية في مناقشة نتائج الأبحاث، من خلال المراجع والتطبيق والتوطين.

حدود الدراسة: تغطي الدراسة الحالية 50 بحثا من بحوث علم النفس الاجتماعي، في موضوعات الأمن الفكري وقيم المواطنة والهوية، في فترة: (2012 -2022م) والتي نشرت في دوريات محلية وعربية.

وقد اختيرت الدورية العلمية في ضوء عدد شروط، منها:

1. أن تتوفر في الدورية قواعد النشر العلمي الموضوعية والشكلية.

2. أن تكون الدورية في مجال الدراسات النفسية عموما.

3. أن تكون الدورية صادرة من جهة علمية معترف بها، كالجامعات والجمعيات العلمية المتخصصة.

مفاهيم الدراسة: تتمثل مفاهيم الدراسة في ستة مفاهيم، وهي: التوطين، وعلم النفس الاجتماعي، والحساسية الثقافية، والأمن الفكري، وقيم المواطنة والهوية، وهي ما نعرض لها على النحو التالي:

1. **التوطين** :**indigenization**كلمة «وطني» في سياق الدراسة الحالية تعنى التالي:

وطني أو محلى أو أصلي أو أهلي أو كامن أو بلدي. (ب) إنه لم يجلب من الخارج أو غير دخيل أو غير وافد (ج) إنه أصيل النشأة والتطور بصورة فطرية أو طبيعية في مكان محدد (د) يخدم أساسا الأفراد والجماعات من السكان المحليين أو المواطنين.

وتنفي هذه التعاريف الخمسة عملية الاستيراد والتصدير[72]

والتوطين في الدراسة الحالية تعني التكييف أو التبيئة أو التأصيل، ويعرف معجم المحيط لبطرس البستاني (1987) الوطن في مادة (وطَنَ) (ص975): وطَّن البلد توطينا، اتخذه محلا ومسكنا يقيم به، وذلك أنه ليس مواطنا أصيلا، أو محليا، أو بلديا، إنما هو وافد من منطقة أخري. ويمكننا أن نعمم مسألة التوطين بالنسبة لعلم النفس المستورد أو المجلوب من الغرب، وخاصة من الولايات المتحدة، ومحاولة استزراعه في التربة العربية المحلية، وبلغة أدق توطينه في العالم العربي، أي جعله مواطنا يمنح الجنسية أو الجواز العربي[73].

2. **علم النفس الاجتماعي social psychology**: هو الدراسة العلمية لعملية تأثر الفرد بالأخرين، هذا التأثر له طريقان؛ إما يكون مكتسبا عن طريق البيئة، أو جينيا، أي تأثر عن طريق الوراثة[74].

---

72) الخليفة، عمر، علم النفس في اليابان: التأسيس العلمي والتوطين المتناغم، مجلة العلوم التربوية، جامعة البحرين، مج1، ع1، 87-47.

73) البستاني، بطرس، محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية، بيروت، مكتبة لبنان.

74) عزام، المرجع السابق.

في تعريف آخر لعلم النفس الاجتماعي، يعرَّف هذا العلم بأنه: العلم الذي يركز على عملية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد؛ فموضوع علم النفس الاجتماعي هو العلاقات البينشخصية، والتفاعلات الثنائية التي تحدث في إطار الجماعات الصغيرة. فيعرف ألبورت علم النفس الاجتماعي بأنه «التحقق العلمي حول كيفية تأثر أفكار الأفراد، ومشاعرهم وسلوكياتهم بوجود الآخرين الفعلي أو المتخيل أو الضمني»[75].

3. **الحساسية الثقافية culturally sensitive**: استخدم هذا المفهوم لأول مرة في العالم العربي في عملية تحليل بحوث الذكاء والإبداع والموهبة في العالم العربي[76].

تعنى الحساسية الثقافية في هذه الدراسة بأنها عملية الشعور بالثقافة المحلية، أو الاستجابة الثقافية، أو رد الفعل الثقافي. وعلى علماء النفس تطوير هذه الحساسية الثقافية بخصوص المفاهيم والنظريات والمناهج والممارسات السيكولوجية، من خلال المناهج النوعية، خاصة تحليل المحتوى[77].

4. **الأمن الفكري Intellectual security** يعرفه الخرجي والجحنى (2018) بأنه «سلامة فكر الإنسان، وعقله، وفهمه، من الانحراف والخروج عن الوسطية والاعتدال، في فهمه للأمور الدينية والسياسية، وتصوره للكون، بما يؤول به؛ إما إلى الغلو، أو إلى الإلحاد والعلمنة الشاملة»[78].

كذلك يعرف غولي والعكيلي (2019) الأمن الفكري بأنه شعور الفرد بالأمن، وزوال الخوف والقلق، والمحافظة على مكونات الأصالة، وتنوع الثقافة والمنظومات الفكرية والمعرفية والأخلاقية، وسلامة الأفكار، واستقامتها من دون انحراف وتلوث، وانعكاس ذلك على اخلاقه

75) صعب، ريم، وآرين، أيانيان، مراجعة نقدية لأبحاث علم النفس الاجتماعي باللغة العربية في الوطن العربي 2000 – 2016، بيروت: المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ص 3.

76) خلفية، المرجع السابق.

77) الخلفية، عمر، وبابكر، منى حسن، المرجع السابق.

78) الخرجي والجحنى، المرجع السابق.

وسلوكه، بما يضمن تحقيق الأمن الذاتي والاستقرار النفسي.[79]

5. **قيم المواطنة Citizenship values**: هي مجموعة السّلوكيّات والتفضيلات الفطريّة والمكتسبة، المبنيّة على أسس تربوية واجتماعية وسياسية، تشكّل لدى الأفراد قناعة وإدراكا بأهمّيتها، بصورة تجعل منها مرجعا لديهم، تحدّد تفاعلهم وسلوكهم مع المحيط المكاني الذي يعيشون فيه، وهي من الوسائل الهامّة في التمييز بين أنماط الأفراد والجماعات[80].

6. **الهوية Identit**: تعرف منى الروبي (2013) الهوية على أنها أساس ماهية الشيء، وكينونته، وجوهره الذي يدل عن حقيقته في كل متفرد، وتتضمن الشعور الذاتي بالوجود المستمر. إن هوية الشيء هي ثوابته التي تتجدد، وتتغير وتتجلى وتفصح عن ذاتها دون أن تخلي مكانها لنقيضها، طالما بقيت الذات على قيد الحياة. كما ترى أن الهوية عملية نفسية اجتماعية ذاتية قابلة للتفاعل والتغير مع الآخرين؛ لتتمايز الذات وتتطور، مع استمرار الحياة، دون أن تفقد جوهرها، وأن تتحول إلى نقيضها. وعلى ذلك يصبح الهوية جوهر الشيء وبصمته التي تميزه عن غيره، مهما تغيرت وتطورت صوره[81].

كما يعرف محمد (2018) الهوية بأنها ذلك الوعاء الحامل والمتضمن لنسق المعاني في لحظة معينة من تفاعلات الفرد، التي تمكنه من ضبط علاقاته بذاته وبالموضوعات الخارجية، سواء كانت اجتماعية أو غير اجتماعية وهيكلتها على ضوء ذلك، أو هي محصلة مختلف المعاني التي يكونها الفرد عن ذاته، وعن الموضوعات الأخرى، انطلاقا من خبراته البيوغرافية والحضارية[82].

---

79) غولي، حسن أحمد سهيل القره، والعكيلي، جبار وادي باهض، الأمن الفكري وعلاقته بالصمود النفسي لدى طلاب المرحلة الإعدادية، مجلة التربوية والنفسية، ع61، 333-291.

80) زمزم، علي عيسى، مهددات قيم المواطنة وعلاقتها بالانحراف السلوكي: وجهة نظر طلبة الجامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة: القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة.

81) الروبى، المرجع السابق.

82) محمد، جيهان أياد ذكى، أساليب مواجهة أزمة الهوية وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية لدى طلبة المرحلة الإعدادية، مجلة الفتح. ع76، 71-41.

الأدبيات السابقة

من خلال مراجعة الباحث لقواعد البيانات النفسية التي تناولت موضوع الدراسة الحالية، لم يجد الباحث في حدود اطلاعه أي دراسة عربية تناولت توطين علم النفس الاجتماعي على المستوى المحلى والعربي، كما أن ثمة ندرة على المستوى الأجنبي، وأن الدراسات المحلية والإقليمية العربية تناولت توطين علم النفس في الوطن بشكل عام، ولذلك تم تقسيم الدراسات السابقة على محورين، على النحو الآتي:

المحور الأول: دراسات تناولت توطين علم النفس

ومن تلك الدراسات، دراسة أدير وآخرون (Adair,et al.,1993) التي تناولت توطين علم النفس في الهند، وتوثيق تطور علم النفس الوطني بأمثلة من التركيبات الأصلية والتحليلات للمفاهيم، واقترحت هذه الدراسة نهجا تجريبيا ينظر إلى التوطُّن على أنه عملية متدرجة، يمكن قياسها من خلال تحليل محتوى البحوث العلمية المنشورة في الدوريات العلمية المتخصصة، واعتمدت الدراسة على أربعة محاور أساسية لقياس توطين علم النفس، وهي: 1- مدى انبثاق البحث من الثقافة المدروسة، وأن هذا الجانب لتعريف التوطين هو إلى مدى انبثاق الأبحاث من الثقافة التي أجريت فيها. 2- مدى ارتباط أهداف البحث بالثقافة المحلية. 3- مدى ارتباط البحث على وجه الحصر بالأدب العالمي والدول المتقدمة. 3- مناسبة المناهج المستخدمة مع الثقافة المدروسة. وتكونت عينة الدراسة من (355) مقالا تجريبيا، و31 مقالا نظريا من المجلات الهندية، و39 مقالة تجريبية أجنبية نشرها علماء النفس الهنود. وكشفت الدراسة عن انخفاض الحساسية الثقافية، من حيث انبثاق البحث من الثقافة المدروسة، حيث بلغت نسبة 11% من المراجع المحلية، ونسبة 3% من المفاهيم المحلية. أما الأهداف المحلية فنسبتها: 16%، في مقابل ارتفاع درجة الحساسية في المناهج المستخدمة[83].

في السياق ذاته، جاءت دراسة الخلفية (2000أ) بعنوان توطين علم النفس في العالم العربي،

83) Adair, J. G., Puhan, B. N., & Vohra, N. (1993). Indigenization of psychology: Empirical assessment of progress in Indian research. International Journal of Psychology, 28(2), 149-169.

وهي دراسة تحليلية لأبحاث الإبداع والذكاء والموهبة، وناقشت الدراسة مفهوم التوطين، ومستوى التوطين في كل من المراجع والأهداف والعينة والخصائص السيكومترية ومناقشة النتائج والنقد السيكولوجي، وشملت عينة الدراسة على (50) بحثا ميدانيا ونظريا، نشرت في دوريات إقليمية وعالمية في مجالات الإبداع والذكاء، وأظهرت النتائج بأن الدرجة العامة لتوطين علم النفس في العالم العربي منخفضة، من حيث الحساسية الثقافية. ولكن يوجد مستوى مرتفع من الحساسية الثقافية في البحوث التي نشرت في الدوريات الأجنبية بواسطة علماء النفس العرب[84].

كما أجري كل من (Church & Katigbak, 2002) دراسة عن واقع الجهود المبذولة لتوطين علم النفس في الفلبين، وكشفت هذه المراجعة التي أجريت على عينة من 300 بحثا نظريا وتطبيقيا على مدار عشر سنوات، عن التقدم في عدة جوانب من التوطين، وهي: النظرية، والمفاهيم، والمنهجية، والموضوعية، والمؤسسية. ويعد جزء كبير من هذا التقدم نتيجة لجهود حركة (علم النفس الفلبيني)، والتي تؤكد على عدة أمور بشأن توطين علم النفس في الفلبين، وهي: (أ) تطوير علم النفس الفلبيني يعكس الخبرات والتوجهات الفريدة للفلبينيين. (ب) مراعاة الهوية الفلبينية والوعي الوطني. (ج) الاعتبارات الاجتماعية والسياسية. (د) تطبيق علم النفس على المشكلات المجتمعية. (هـ) دراسة الفلبينيين الأقل شهرة. (و) الجهود متعددة التخصصات. (ز) استخدام لغة السكان الأصليين في تطوير ونشر علم النفس الوطني. كما كشفت الدراسة عن وجود تقدم كبير، في اختيار وتفسير المفاهيم الأصلية، في المقابل يوجد انخفاض في صياغة نظريات محلية لها قيمة مؤكدة في توليد تنبؤات يمكن التحقق منها. وأشارت الدراسة إلى قيام علماء النفس الفلبينيين بتكييف الأطر النظرية الغربية؛ لجعلها أكثر حساسية للثقافة الفلبينية، ولكن أشارت النتائج إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهد في التحقق من الخصائص السيكومترية للأدوات المستخدمة في الدراسات الفلبيني. وتم وصف العديد من طرق ومناهج البحث الوطنية. وكشفت الدراسة عن وجود علاقة بين الباحث والمشاركين من الأفراد الذين تجرى عليهم البحوث. ولا تزال هناك تساؤلات حول الموضوعية والتفرد الثقافي لهذه الأساليب، ومع ذلك يتضمن العديد منها (أ) محادثات ومناقشات غير منظمة بدلا من المقابلات المنظمة. (ب) درجات متفاوتة من ملاحظة المشاركين. (ج) الأساليب الظاهراتية النوعية. وكشفت الدراسة أيضا عن ظهور التوطين

84) الخلفية، المرجع السابق.

بشكل كبير في الدراسات التي تركز على الاهتمامات المجتمعية اليومية للفلبينيين.[85]

واستهدفت دراسة حسين (2005) قياس توطين علم النفس في السودان، من خلال معرفة درجة الحساسية الثقافية في المفاهيم والأهداف والأدوات المستخدمة في رسائل الماجستير، وفي هذه الدراسة تم عرض تاريخي لبدايات تأسيس علم النفس في السودان، ومناقشة مفهوم التوطين وأنواعه ومسوغاته والمحاولات التي تمت لقياسه، واستخدمت الدراسة منهج تحليل المحتوى، من خلال تصميم استمارة لتحليل بيانات رسائل الماجستير، كما تم تطبيق مقياس التوطين المعدل من قبل الباحث، وتكونت عينة الدراسة من (60) رسالة ماجستير من أربع جامعات سودانية. وكشفت الدراسة عن أن أكثر من 80% من هذه الدراسات أجريت على عينات من مدينة الخرطوم، وكان اهتمام رسائل الماجستير بعلم النفس التربوي 45%، واستخدمت الرسائل المنهج الوصفي بنسبة 76%. وأظهرت النتائج أن نسبة 46% من أبحاث الماجستير أجريت على الطلاب، كما كشفت الدراسة عن انخفاض الحساسية الثقافية في مقدمة الأبحاث، حيث بلغت نسبة استخدام 9% من المراجع المحلية، والمفاهيم المحلية 0%، والأهداف المحلية 11%، في مقابل ارتفاع درجة الحساسية الثقافية في الأدوات المستخدمة.[86]

وفي السياق نفسه، هدفت دراسة الخلفية وبابكر (2011) إلى قياس درجة توطين علم النفس، من خلال أطروحات دكتوراه علم النفس في التعليم العالي، والتي تم نيلها في الفترة ما بين (1990-2007) و (1997-2005)، ولتحقيق هذا الهدف تم توظيف تحليل المحتوى منهجا وأداة، واشتملت العينة على 50 أطروحة اختيرت طبقيا وعشوائيا، واستخدم مقياسا خاصا لحساب درجة توطين علم النفس. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك غيابا للنقاش عبر الثقافي في غالبية الأطروحات (66%)، وكانت نسبة النقاش عبر الثقافي الطفيف (18%)، والنقاش الوسط (6%)، والنقاش العالي (8%)، وهناك أطروحة واحدة بها نقاش كلي (4%). وأظهرت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمي من الأطروحات تفتقد أي نوع من النقد السيكولوجي، للمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية، أو الحديثة، أو حتى للممارسات المحلية في علم النفس،

85) Church, A. T., & Katigbak, M. S. (2002). Ibid., p129.

86) حسين، حاج شريف، توطين علم النفس في السودان: تحليل محتوى رسائل الماجستير في بعض الجامعات السودانية (1990-2002)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.

بنسبة مئوية تبلغ (90%)، وكانت درجة النقد الطفيف (6%)، والنقد العالي (4%). ولا توجد أطروحة منها تحوي نقدا كليا. وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق في نسبة استخدام المفاهيم الأجنبية في مقدمة الدراسة في الفترتين، حيث كانت نسبة كل فترة 68%، ولكن هناك زيادة طفيفة بنسبة 4% في الفترة الثانية. وفيما يخص أهداف الدراسة كشفت النتائج انخفاض نسبة الأهداف العالمية، من الفترة الأولى (52%) للفترة الثانية (48%)، وذلك بنسبة 4%. ولم تظهر الدراسة فرقا يذكر في ذكر مفهوم التوطين والمفاهيم المقارنة بين المرحلتين، وذلك بنسبة 56% لكل فترة. وكشفت النتائج زيادة استخدام المراجع المحلية في مناقشة النتائج، في أطروحات الدكتوراه من 8% في الفترة الأولى إلى 12% في الفترة الثانية، وذلك بزيادة 4%. وأظهرت النتائج أيضا زيادة قليلة في المقارنات عبر الثقافة العالية من الفترة الأولى (4%)، إلى الفترة الثانية (8%)، وذلك بزيادة 4%. كما كشفت النتائج عن زيادة نسبة النقد الطفيف للمفاهيم والنظريات والمناهج من الفترة الأولى (4%)، والفترة الثانية (8%)، وذلك بزيادة قدرها 4%. وعموما يمكن القول بأن هناك زيادة طفيفة في درجة توطين علم النفس من الفترة الأولى للفترة الثانية، تم تقديرها بمتوسط قدره 4%[87].

وسعت دراسة الزهراني (2018) إلى نقد أوضاع المعرفة النفسية في تراث الحضارة الإسلامية من مدخل التوطين. وقد تم ذلك عبر أربعة محاور: (1) المفاهيم. (2) الطرق والممارسات. (3) الموضوعات وتقسيماتها. (4) التعلم. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن، والوصفي، والنقدي، والإحصائي. وذلك للكشف عن أوضاع المعرفة النفسية في تراث الحضارة الإسلامية وفق معايير التوطين. وخلصت الدراسة إلى نتائج، كان أبرزها: ما تحقق من معايير التوطين للمعرفة النفسية في الحضارة الإسلامية كان دون المأمول. لم تشهد الحضارة الإسلامية تلاحقا فكريا سليما بين المسار الفلسفي والطبي، وبيّن المسار الأثري تسرب الأفكار الغيبية إلى المعرفة النفسية في تراث الحضارة الإسلامية، ما أدى إلى التقليل من شأن الحواس، وما تنقله للإنسان من معلومات عن العالم. واستنادا إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، توصي بما يلي: الواقعية في تقييم المعرفة النفسية في الحضارة الإسلامية، وتنويع مداخل استقصاء التراث النفسي في الحضارة الإسلامية،

87) الخلفية، عمر، وبابكر، منى حسن، المرجع السابق.

والاستفادة من تجربة التوطين في الحضارة الإسلامية في تسديد إجراءات التوطين المعاصرة[88].

وتناولت دراسة خضر (2019) واقع أقسام علم النفس في الوطن العربي، ملقية الضوء على ما تعانيه من اضطرابات في الهوية الفكرية، والبحثية، والإدارية، والمهنية، والجنسية، إضافة إلى اضطراب هوية فلسفة التعليم، والنظم، واللغة، والانتماء. وتدعو لبلورة هوية مشتركة لهذه الأقسام، وتستعرض الجهود السابقة التي تمت في هذا الشأن. وتنادي أن تنطلق العلوم النفسية في الوطن العربي، بقيادة روادها في الجامعات العربية، والجمعيات، والروابط والاتحادات النفسية، من خصائص المجتمع العربي الإسلامي، وتراثه الزاخر، وتعكس حاجاته وأولوياته، بحيث تدعم خطط التنمية في بلادها، مستفيدة من التقنيات الحديثة في القياس والتواصل والرصد والتخزين والتدوين، كما تدعو إلى العمل الجماعي للمختصين النفسيين؛ لتطوير أطر ونماذج نفسية تناسب السياق الثقافي الذي تعمل به[89].

وهدفت دراسة مارسلينا حسن (2021) النظرية إلى بحث توطين التحليل النفسي في عالمنا العربي، كما يري حسين عبد القادر، وهو أحد راود التحليل النفسي في مصر، وقد تطرق إلى حضوره المؤتمر التأسيسي الأول للمركز العربي للأبحاث النفسية والتحليلية ببيروت، وأكد على أن همه إرساء فكر تحليلي عربي خالص، حيث كان يخشى الانفتاح على محللين أجانب. وذكر ما كتبه حول التعريف بالتحليل النفسي، والدفاع عنه، وضرورة توطين التحليل النفسي لهذا الفكر في بلادنا العربية. وبين أنه كان دائم التواصل والمساندة، ومد يد العون والدعم النفسي للباحثين؛ لمواصلة العمل النفسي في ظل الأحداث الصعبة من أجل الإنسان المكلوم، في أكثر من بلد عربي. واختتم المقال بالإشارة إلى جمعية الرواد، وهي من الجمعيات العريقة التي عمل بها، والتي تهدف إلى خدمة العمل الإنساني والأدبي، وكان مقرها بالقاهرة[90].

---

88) الزهراني، صالح عبد العزيز صالح، المعرفة النفسية في التراث المعرفي للحضارة الإسلامية: مدخل نقدي من منظور التوطين، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، ع14، 41-8.

89) الخضر، عثمان، المرجع السابق.

90) حسن، مارسلينا شعبان، الدكتور حسين عبد القادر ومحاولات توطين التحليل النفسي في عالمنا العربي، مجلة علم النفس هيئة الكتاب المصرية، ع34، 20-19.

كما تناولت دراسة ميراند وآخرون (Miranda et al.,2020) جوانب توطين تحليل السلوك في البرازيل، ما بين عامي 1960 و1980، لا سيما أن البرازيل دولة كان لهذه النظرية فيها تأثير كبير في مجال علم النفس، وأن تحليل السلوك قد نشأ على أنه «تكنولوجيا» مشتقة من علم النفس، وليس من منظور نظري ومنهجي، ويفترض الباحثون أن رواد التوطين كانوا أكثر ارتباطًا بالخطاب التجريبي لعلم النفس، وصياغة وبناء علم نفس «عملي» قادر على تلبية مطالب اجتماعية محددة، على سبيل المثال التعليم بدلا من تطوير النظرية نفسها، من خلال هذا العمل، وتم إثبات التخصيص النشط لتحليل السلوك من قبل البرازيليين الذين التزموا بتعديل السلوك، على أنه تقنية لحل المطالب الاجتماعية [91].

أما دراسة أنسلوس وآخرون (Ansloos et al.,2022) فقد تناولت التوطين في علم النفس العلاجي والإرشادي في كندا، وكيفية النهوض بتعليم السكان الأصليين في هذين المجالين، لا سيما عند تقاطع المناهج والتحولات البرامجية والنظامية في التعليم العالي، وركزت هذه الدراسة على الممارسات المنهجية التي يمكن أن يسنها مجال الإرشاد وعلم النفس الإكلينيكي؛ لتعزيز الصحة النفسية، وتقليل التباين في الجوانب التعليمية، ومستوى الصحة النفسية بين أفراد المجتمع الكندي؛ لذلك قام باحثو هذه الدراسة بمراجعة الأدبيات الخاصة بالبحوث في مجال علم النفس الإرشادي وعلم النفس الإكلينيكي، والمجالات ذات الصلة بها في كندا، وفي سياقات دولية مماثلة، وقد تمحور التحليل حول مفهوم التوطين، وقدمت الدراسة إطارا للتغييرات المستهدفة في مناهج الدراسات العليا، مع تنظيم هذا الإطار حول مجالات المناهج الدراسية الأساسية لعلم النفس المهني، بالإضافة إلى بعض المجالات الناشئة ذات الصلة بمجالات علم النفس الإرشادي وعلم النفس الإكلينيكي، وقدمت الدراسة أمثلة على المناهج والموارد النفسية الخاصة بالسكان الأصليين، من أجل التهجين ضمن مناهج علم النفس.[92]

91) Miranda, R. L., Torres, J. A., Alves, R. G., & Cirino, S. D. (2020). Indigenization of behavior analysis in Brazil. In Oxford Research Encyclopedia of Psychology.

92) Ansloos, J., Day, S., Peltier, S., Graham, H., Ferguson, A., Gabriel, M., & DuPré, L. (2022). Indigenization in clinical and counselling psychology curriculum in Canada: A framework for enhancing Indigenous education. Canadian Psychology/Psychologie comedienne, 63(4), 545.

المحور الثاني: دراسات تناولت توطين علم النفس الاجتماعي

استهدفت دراسة توماس (Thomas,1994) الخبرات المتعلقة بتوطين علم النفس الاجتماعي في نيوزيلندا، وعلم النفس الاجتماعي في جامعة وايكاتو في أوتياروا/نيوزيلندا ليناسب المجتمع الأصلي، وتؤكد الدراسة على أن عملية التوطين في حاجة إلى تكييف المفاهيم العالمية لعلم النفس الاجتماعي، والثقافية المحلية، وبلورة المفاهيم النفسية المستمدة من الثقافات الأصلية، وتوطين علم النفس الاجتماعي في نيوزيلندا يضمن عدة عناصر: (أ) الاختلافات بين الثقافة النيوزيلندية وثقافة الولايات المتحدة المهيمنة بنمطها الثقافي على علم النفس الاجتماعي. (ب) مراعاة الاختلافات بين الثقافة الأنجلو النيوزيلندي السائدة والأنماط الثقافية لشعب الماوري، وهم السكان الأصليون بنيوزيلندا. وكشفت الدراسة عن أن هذه الاختلافات الثقافية تنطوي على التناقضات بين المفاهيم الفردية والجماعية للهوية الذاتية، والهوية الاجتماعية، ومفاهيم بديلة لاحتياجات المجتمع[93].

وكشفت دراسة (Sinha, 1998) النظرية بشأن توطين علم النفس الاجتماعي في الهند، عن أن علم النفس الاجتماعي في الهند ما هو إلا سرد موجز للمشهد الهندي، ولكنه مقلد وتكرار إلى حد كبير للأبحاث الغربية، ويسير علم النفس الاجتماعي سريعا في اتجاه يربطه بالتوجه التقليدي الغربي. وأشارت الدراسة إلى أن الأبحاث الحديثة في الهند تركز على دراسة العلاقة الاجتماعية من وجهة نظر الفرد، كما كشفت الدراسة أن الأبحاث في علم النفس الاجتماعي في الهند لا يُنظر إليها على أنها تمثل الهوية الهندية، كما هو حال بحوث علم النفس الاجتماعي في الغرب، والتي تمثل الهوية الغربية، وبحوث علم النفس الاجتماعي في الهند ما هي إلا محاولة جادة لفهم المشكلات الاجتماعية المعقدة والكبيرة بالمجتمع الهندي؛ لمساعدته في وضع حلول لهذه المشكلات، وقد اتفق علماء النفس الاجتماعي في الهند على عدد من العوامل، التي تشير إلى اتجاه قوي نحو توطين علم النفس الاجتماعي؛ لإضفاء نظرة جديدة على علم النفس الاجتماعي بصبغة وطنية[94].

93) Thomas, D. R. (1994). Developing community and social psychology for Aotearoa: Experiences from a New Zealand programme of indigenization.

94) Sinha.(1998). Ibid., p17.

وهدفت دراسة (Ward, 2007) إلى توطين علم النفس اجتماعي في آسيا، من خلال فحص حالة ومستوى تطور علم النفس الاجتماعي الآسيوي من أربعة وجهات نظر، وهي: (1) مراجعة التراث السابق. (2) مناقشة الاتجاهات الحالية في علم النفس الاجتماعي الآسيوي. (4) التطلع إلى الأمام. ويفصل النظر إلى الوراء للمحاولات المبكرة لـ «إضافة الآسيويين» إلى علم النفس الاجتماعي، وتكرار البحث النفسي الاجتماعي الكلاسيكي في السياقات الآسيوية، ويصف البحث التطورات الأكثر تعقيدا في علم النفس الاجتماعي الآسيوي، بما في ذلك توطين النظرية والأساليب والقياسات والنظر بشكل نقدي في موقع علم النفس الاجتماعي الآسيوي في الساحة الدولية، كما أن التطلع إلى الأمام يقدم بعض التنبؤات الحذرة حول مستقبل علم النفس الاجتماعي الآسيوي، في المجالين الإقليمي والدولي، كما تناولت الدراسة مناقشة الاتجاهات الحالية في علم النفس الاجتماعي الآسيوي الذي يفهمه الآسيويون بمصطلحاتهم الخاصة[95].

تعقيب على الدراسات السابقة

يشير العرض السابق إلى تنوع البحوث التي اهتمت بدراسة توطين علم النفس، حيث يمكن تحديدها في الفئتين؛ الفئة الأولى قامت بالنقد لكل ما هو مستورد من معرفة ومناهج ونظريات، واعتمدت التحليل النظري لكل ما تم إنتاجه من معرفة ومناهج وتقنيات سيكولوجية، من أمثلة هذه الفئة: دراسة (Thomas,1994)، ودراسة (Sinha, 1998)، ودراسة (Ward,2007)، ودراسة الزهراني (2018)، ودراسة خضر (2019)، ودراسة ما رسلينا حسن (2021)، ودراسة (Miranda et al., 2020)، ودراسة (Ansloos et al., 2022). وقد أجمعت هذه الفئة على فكرة التوطين التي تبنى على مسلمة مفادها: أن ما تم إنتاجه من معرفة ومناهج وتقنيات سيكولوجية في سياقات ثقافية وحضارية مختلفة لا يمكن أن يفيد في الفهم والتعاطي مع الظواهر السيكولوجية للمجتمعات الأخرى، بالنظر إلى خصوصيات الثقافة المحلية.

95) Ward, C. (2007). Asian social psychology: Looking in and looking out. Asian Journal of Social Psychology, 10(1), 22-31.

أما الفئة الثانية فقد اعتمدت على دراسة التوطين، كعملية متدرجة تقاس من خلال تحليل المحتوى للأبحاث المنشورة، حيث يتم تحديد درجة الحساسية الثقافية في المفاهيم والأهداف والأدوات المستخدمة، وأمثلة هذه الفئة: دراسة (Adair, et al., 1993)، ودراسة الخلفية (2000)، ودراسة (Church & Katigbak, 2002)، ودراسة حسين (2005)، ودراسة منى بابكر والخلفية (2011).

من جهة أخري يلحظ الباحث ندرة في دراسة توطين فروع علم النفس؛ فمعظم الدراسات تناولت علم النفس بشكل عام، عدا دراسة (Thomas,1994)، ودراسة Sinha, 1998))، ودراسة (Ward,2007)، التي درست توطين علم النفس الاجتماعي، ودراسة (Ansloos, et al., 2022) التي تناولت التوطين في علم النفس العلاجي والإرشادي، ودراسة ما رسلينا حسن (2021) النظرية لتوطين التحليل النفسي. كما يلاحظ الباحث ندرة في دراسات التوطين في منطقة الخليج العربي بشكل عام، والمملكة العربية السعودية على نحو خاص، عدا ما تم ذكره في المقدمة من جهود بحثية في التأصيل الإسلامي لعلم النفس، ودراسة الزهراني (2018) في المملكة العربية السعودية، ودراسة خضر (2019) في الكويت.

وتتفق الدراسات السابقة على أن لب توطين علم النفس يكون في إكساب علم النفس صبغة محلية خاصة، بتطوير معرفة سيكولوجية خاصة في مفاهيمها وتصوراتها تتناسب مع الثقافة المحلية.

المنهج والإجراءات

1. المنهج: اعتمدت الدراسة الحالية على منهج تحليل المحتوى، والذي عرفه المنسي (2000) بأنه طريقة من طرق البحث الكيفي، يتم تطبيقيه للوصول إلى وصف كمي ونوعي هادف ومنظم لمحتوى وحدة معينة، وفي هذه الدراسة يتم الاعتماد على هذا المنهج في تحليل الأدبيات المختلفة للبحوث النفسية، التي تناولت كلا من الأمن الفكري وقيم المواطنة والهوية في المملكة العربية السعودية، على مدار عشرة سنوات، من (2012 إلى 2022م).

2. **عينة الدراسة:** قام الباحث بحصر شامل لقواعد البيانات المكتبية الرقمية السعودية، وبخاصة قاعدة المعلومات العربية «دار المنظومة» لجمع الدراسات، التي أجريت في الأمن الفكري والهوية وقيم المواطنة من منظور علم النفس بشكل عام، ومنظور علم النفس الاجتماعي على نحو خاص، وعددها (351) دراسة وبحث، خلال الفترة الزمنية: (2012 إلى 2022م)، سواء أكانت بحوثا منشورة في مؤتمرات، أو مجلات علمية، أو كانت بحوثا نظرية أم تطبيقية. وتم اختيار (50) بحثا بشكل عشوائي، والتي أجريت في البيئة السعودية، منها: بحوث الأمن الفكري بنسبة (40%)، وقيم المواطنة بنسبة (30%)، وبحوث الهوية بنسبة (30%). ونشرت هذه البحوث في 30 دورية، وتراوحت أعداد الأبحاث في الدورية الواحدة من (1 إلى 7)، ونشر 20 بحثا منها في دوريات بالمملكة العربية السعودية، وذلك بنسبة (40%)، في حين نشر 30 بحثا منها في دوريات عربية، وهي تمثل (60%)، وكانت الدوريات العلمية المحلية والإقليمية هي المنفذ العلمي بالنسبة للأبحاث، وبلغت الأبحاث الامبريقية 48 بحثا، وذلك بنسبة (96%)، وقد نشرت 45 بحثا من قبل باحثين سعوديين، وتمثل (90%)، في حين نشرت 5 أبحاث من باحثين عرب، والتي تمثل (10%).

والجدول (1) يوضح عينة البحوث في الدراسة الحالية.

وقد تم اختيار هذه البحوث وفقا لمعايير محددة، وهي:

1. أن تكون الدراسة أجريت في البيئة السعودية.
2. تحديد الفترة الزمنية التي نشرت فيها الدراسة أو المقالة من 2012 إلى 2022م.
3. أن تنطلق متغيرات الدراسة من وجهة سيكولوجية اجتماعية.
4. أن تتوافر في الدراسة أو المقالة المعايير الشكلية والموضوعية للمقالة العلمية.

الجدول (1) يوضح عناوين البحوث التي تمثل عينة الدراسة الحالية

م	عنوان البحث
1	الزهراني، حسن بن محمد (2016). الأمن الفكري لدى الطلاب: مظاهره وصوره وطرق الوصول إليه. مجلة كلية التربية. جامعة أسيوط.
2	الحوشان، بركة بن زامل بن بركة (2015). أهمية المدرسة في تعزيز الأمن الفكري. مجلة الفكر الشرطي، مج24، ع94.
3	الشهراني، نورة، والالخليفة، فاطمة (2022). دور الاستقرار الأسري والتفهم الوجداني في تعزيز الأمن الفكري لدى عينة من الشباب السعودي بمدينة جدة. دراسات عربية في علم النفس والتربية.
4	العويد، نور بنت ناصر (2022). دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في تعزيز الأمن الفكري، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز نموذجا.
5	الأحمري، أحمد عبدالله سعيد آل عمر (2022). دور أنشطة الموهوبين المدرسية في تحقيق متطلبات الأمن الفكري، دراسة نظرية، المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية.
6	العنزي، فهدة عايد الخلف (2019). دور الأسرة في تعزيز الأمن الفكري، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين.
7	الربيع، أحمد بن إبراهيم بن محمد (2019). شبكات التواصل الاجتماعي وتنمية الأمن الفكري لدى الشباب الجامعي السعودي. مجلة جامعة ام القري للعلوم الاجتماعية.
8	الخرجي، عبد العزيز (2012). فاعلية المرشد الطلابي في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة الثانوية
9	الزهراني، حسن بن محمد (2017). الأمن الفكري وعلاقته بتلبية الحاجات النفسية ومرونة الانا لدى الطلبة الموهوبين في مدينة جده. مجلة كلية التربية. جامعة أسيوط.
10	الشخيبي، أسماء مصطفى علي إبراهيم (2012). التنمر الإلكتروني وعلاقته بالأمن الفكري والأمن النفسي في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية لدى طلبة جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز –المملكة العربية السعودية.
11	العمري، طعمة والالخليفة فاطمة (2021). العوامل الخمسة الكبرى وعلاقتها بالأمن الفكري. مجلة بحوث التربية النوعية.
12	السلمي، يوسف بن حسن (2020). الذكاء التفاعلي والمعتقدات المعرفية وعلاقتهما بالأمن الفكري في ضوء المتغيرات الديموغرافية لدى طلاب المرحلة الثانوية.
13	الغامدي، رحمة (2020). فعالية برنامج إرشادي لتحسين مستوى وعي الأمهات بالأساليب النفسية والتربوية لتحقيق الأمن الفكري لدى الأبناء ودورة في تنمية الحوار الأسري. مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، العدد الثاني.
14	الجهني، أميرة (2019). هوية الأنا وعلاقتها بالأمن الفكري لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة بمدينة المنور. مجلة كلية التربية جامعة أسيوط.

15	الإمام، محمد صالح والجوالدة، فؤاد (2012). المناخ الأسري وعلاقته بالأمن الفكري لدى المراهقين ذوي الإعاقة البصرية. مجلد المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري، المفاهيم والتحديات .
16	السبيعي، ميسون (2021). كلنا مسئول: إسهام الشباب الجامعي السعودي في تعزيز الأمن الفكري على وسائل التواصل الاجتماعي.
17	آل مطر، حسن (2022). دلالات الصدق البنائي لمقياس الأمن الفكري في ضوء الرؤيا الوطنية للملكة العربية السعودية 2030: بحث على عينة من طلاب وطالبات المرحلة الثانوية بمدينة تبوك، دراسات عربية في التربية وعلم النفس.
18	المعمر، ريم (2020). علاقة أحادية الرؤية بالأمن الفكري والتوجه نحو الحياة لطالبات المرحلة الثانوية في مدينة الرياض. المجلة الإلكترونية الشاملة متعدد المعارف.
19	التميمي، حسن ناصر (2019). مستوى الأمن الفكري لدى طالب جامعة الأمير سطام ودور الأنشطة الطلابية.
20	الخرجي والجنحى (2018). فاعلية الإشراف التربوي في تعزيز الأمن الفكري لدى معلمي المرحلة الثانوية بمحافظة الخرج.
21	العطار، محمد (2018). دور المؤسسات التربوية في تنمية قيم المواطنة لدى الأطفال في المملكة العربية السعودية: المسجد نموذجا. مجلة كلية التربية. جامعة الأزهر.
22	الزامل، الجوهرة بنت فهد (2017). تواصل الشباب السعودي في مواقع المجتمع الافتراضي على إكساب قيم المواطنة. مجلة جامعة الملك خالد.
23	السلمي، عبد الوهاب المستور (2020). أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز قيم المواطنة الرقمية لدى الشباب السعودي. المجلة المصرية للبحوث.
24	الكريديس، ريم بنت محمد (2021). المواطنة وعلاقتها بالصحة النفسية لدى عينة من الشباب السعودي: دراسة مقارنة. المجلة السعودية للعلوم النفسية.
25	العنزى، يوسف سطام (2015). فاعلية برنامج إرشادي في تنمية المسؤولية الاجتماعية والمواطنة لدى عينة من طلاب جامعة تبوك. المجلة العربية للدراسات الأمنية.
26	آل سعيد، عائشة أحمد محمد (2022). دور المدرسة في تعزيز قيم المواطنة: دراسة مطبقة على عينة من مدارس المرحلة الثانوية للبنات بالمبرز بمحافظة الأحساء. مجلة الخدمة الاجتماعية. مصر.
27	أبو فراج، أشرف عبدالوهاب (2019). تعزيز قيم المواطنة في ضوء التحديات والمتغيرات العالمية. المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، ع14.
28	العنزى، مسعد (2017). دور المعلم في تعزيز قيم المواطنة لدى الطلبة من وجهة المشرفين التربويين. مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط.
29	العجمي، نوف بنت محمد (2016). دور الإدارة المدرسية في تنمية المواطنة لدى طالبات المرحلة الثانوية. مجلة العلوم التربوية. جامعة الإمام.
30	آل عبود، عبد الله (2012). قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامهافي تعزيز الأمن الوقائي، مجلة البحوث الأمنية.

31	العتيبي، نورة بنت محمد (2018). قيم المواطنة لدى طلبة جامعة ملك سعود. الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية.
32	إسماعيل، صلاح (2014). قيم المواطنة لدى الشباب الجامعي السعود، مجلة الخدمة الاجتماعية 50%.
33	الخمشي، جواهر (2021). دور قيم التسامح لتحقيق المواطنة والخدمة الاجتماعية، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الاجتماعية صفر%.
34	الحربي، قاسم، وسويلوم، غنيم (2017). تنمية المواطنة لدى طلبة الجامعات السعودية)جامعة جازان أنموذجا(، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر.
35	أبو النور، محمد، وعواد، هناء (2016). أزمة الهوية وعلاقتها بقيم المواطنة في ضوء أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء. مجلد الندوة الثالثة لقسم علم النفس.
36	العصيمى، عادل بن محمد بن مسلط (2020). الاستخدام المفرط لمواقع التواصل الاجتماعي كمنبأ لأزمة الهوية، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ – كلية التربية.
37	المفدى، عمر بن عبد الرحمن (2017). أزمة الهوية في المراهقة: حقيقة نمائية أم ظاهرة ثقافية: دراسة مقارنة للطفولة، المراهقة، الشباب. مجلة جامعة الملك سعود – العلوم التربوية والدراسات الإسلامية.
38	آل معدي، خديجة (2020). أزمة الهوية لدى طلاب وطالبات المرحلة الجامعية بجامعة الملك خالد بأبها. مجلة جامعة ذمار، كلية الآداب.
39	المطوع، عبد العزيز بن صالح (2019). أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في أزمة الهوية لدى طلبة الجامعة: تويتر أنموذجا في ضوء بعض المتغيرات. مجلة العلوم التربوية والنفسية. جامعة البحرين.
40	الحارثي، عبد الله (2021). تحليل أدوار القيادة الجامعية في تعزيز الهوية الوطنية وفق أنموذج ليدكا للتفكير الاستراتيجي، مؤتمر جامعة شقراء.
41	الشدى، منى (2020). الهوية الوطنية كما يدركها السعوديون من خلال نظرية النموذج الأولي، المجلة السعودية للعلوم النفسية.
42	الحازمى، محمد، وحماد، محمد (2016). اضطراب الهوية وعلاقته بالاغتراب لدى الشباب السعودي في ضوء تحديات العولمة. مجلة جامعة أسيوط.
43	القحطاني، ظافر بن محمد (2020). أزمة الهوية وعلاقتها بالرضا عن الحياة لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي. مجلة الدراسات الاجتماعية.
44	السهيمي، خضران عبد الله، وآل معدي، خديجة عبود (2020). أزمة الهوية لدى طلاب وطالبات المرحلة الجامعية بجامعة الملك خالد بأبها. مجلة الآداب.
45	الغامدي، حاتم محمد أحمد (2019). التطرف الفكري وعلاقته بأزمة الهوية لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الطائف. مجلة كلية تربية، أسيوط.
46	عبد ربه، عبير، والسيفانى، صالحة (2020). تصور مقترح لتعزيز قيم المواطنة الرقمية والهوية الوطنية باستخدام تكنولوجيا ثلاثية الأبعاد لأطفال الروضة من وجهه نظر المعلمات. مجلة كلية تربية المنصور.

47	الروقي، راشد محمد عبود، والسلامات، محمد خير محمود (2020). فعالية برنامج تعليمي مقترح للأنشطة الفنية لتعزيز الهوية الوطنية لطفل الروضة السعودي في ضوء رؤية 2030، مجلة البحث العلمي في التربية.
48	الزهراني، على، والزهراني لطيفة (2017). التماسك الاجتماعي وعلاقته بكل من الاغتراب الثقافي وأزمة الهوية والقيم الأخلاقية لدى طلاب وطالبات المرحلة الثانوية. المجلة التربوية الدولية المتخصصة.
49	صادق، فاتن صلاح (2016). الهوية الثقافية وعلاقتها بالتوكيدية ونوعية الحياة لدى طلاب وطالبات الجامعة في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية. الندوة الدولية لقسم علم النفس، جامعة الإمام.
50	الصديق، فاطمة، والعوض، نوال (2016). الهوية الوطنية وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلبات قسم علم النفس بجامعة حائل، الندوة الدولية لقسم علم النفس، جامعة الإمام.

مقياس التوطين: تمت الاستعانة في الدراسة الحالية بمقياس التوطين في علم النفس، الذى وضعه أدير وآخرون (Adair, et al., 1993) [96] وترجمه إلى اللغة العربية الخلفية (2000أ)[97]، وعدل بعض بنوده، ويعتمد على قياس مفهوم الحساسية الثقافية. واستخدمه حسين (2005)[98] لقياس درجة التوطين علم النفس في السودان، من خلال تحليل محتوى رسائل ماجستير علم النفس، وقد قام حسين بإضافة بند الحساسية الثقافية في مصادر ومعرفة تواريخ هذه المصادر، وهذا ما لم تتم معالجته في الدراسات السابقة لأدير وآخرين (1993) والخليفة (2000أ)، بعد المعالجة الكلية من المقياس وعرضه على بعض أستاذة علم النفس في السودان بغرض تحكيمه ومعرفة ملاءمته لعناصر درجة توطين علم النفس، وكشفت الملاحظات علي صلاحية المقياس لقياس درجة توطين علم النفس، من خلال تحليل محتوى رسائل الماجستير. ويتم تصحيح المقياس وفقا لطريقة ليكرت الخماسية عند تحديد درجة الحساسية الثقافية في المقالة، وذلك على النحو الآتي:

1. بالنسبة لمقدمة الدراسة، فتمنح نسبة 0% إذا كانت كافة مراجع المقدمة أجنبية، وتعطى نسبة 25% إذ كانت هناك مراجع محلية قليلة، وتمنح النسبة 50% إذا تساوت المراجع الأجنبية والمحلية، ونسبة 75% إذا كان معظم المراجع محلية، في حين تمنح النسبة 100% إذ كانت كل المراجع محلية في المقدمة.

96) (Adair,et al.1993) Ibid., p165

97) الخليفة، المرجع السابق.

98) حسين، المرجع السابق.

2. بالنسبة للمفاهيم بالدراسة، فتمنح النسبة 0% إذا كانت مفاهيم المقالة جاءت أجنبية، و25% إذا كانت مفاهيم محلية ولكن قليلة، والنسبة 50% إذ تساوت المفاهيم بين المحلية والأجنبية، ونسبة 75% إذا كان معظم المراجع محلية، وتعطى 100% في حال كانت كل المفاهيم محلية.

3. بالنسبة للأهداف بالدراسة، فتمنح النسبة 0% إذا كانت أجنبية، وتعطى نسبة 25% إن كانت محلية ولكن قليلة، والنسبة 50% إذ تساوت الأهداف بين المحلية والأجنبية، وتعطى نسبة 75% إذا كان معظم الأهداف محلية، وتعطى نسبة 100% في حالة كانت كل الأهداف محلية.

4. بالنسبة للأبحاث التطبيقية، فتمنح نسبة 0% إذا كان البحث أساسيا بحتا، ونسبة 25% إذا كان البحث أساسيا، وتعطى نسبة 50% إذ كان البحث وسطا يشمل الجانب البحثي والتطبيقي، ونسبة75% إذا كان معظم البحث تطبيقيا، وتعطى نسبة 100% في حال كان البحث تطبيقيا كليا.

5. بالنسبة لتحديد الحساسية الثقافية في المقاييس، فتمنح نسبة 0% إذا كانت المقاييس أجنبية، ونسبة 25% إذ كان المقياس إقليميا، وتعطى نسبة 50% إذ كان إقليميا من غير تكييف على البيئة، ونسبة75% إذ كان مكيفا بصرامة على البيئة، وتعطى نسبة 100% إذا كان المقياس محليا.

التحقق من الخصائص السيكومترية للمقياس في الدراسة الحالية

صدق المقياس: قام الباحث بعرض المقياس على (10) من المحكمين، من أساتذة علم النفس بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وطلب آرائهم حول المقياس والهدف منه والحكم على عباراته، من حيث الشكل والمحتوى، وكشفت ملاحظات المحكمين على الموافقة على صلاحية المقياس لقياس توطين علم النفس في المملكة العربية السعودية، مع تعديل صياغة بعض العبارات، وقام الباحث بإجراء التعديلات اللازمة حسب توجيهات المحكمين.

ثبات المقياس: قام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس بنفس طريقة تحليل المحتوى بالمعادلة الآتية:

معامل الثبات= 2X عدد الوحدات المتفق عليها ÷ مجموعة وحدات

2 0.87=950 ÷415X ويكون ثبات الذاتي==0.93الأساليب الإحصائية المستخدمة: استخدم الباحث التكرارات والنسب المئوية لمعالجة البيانات الخاصة بتحليل المحتوى.

التحقق من موثوقية نتائج الدراسة الحالية: بناء على رأي لجنة تحكيم الدراسة الحالية، وتوصياتهم بشأن التأكد من موثوقية نتائجها، فقد قام الباحث بتطبيق مراجعة النظير، من خلال زميلين بقسم علم النفس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بدرجة أستاذ؛ للتأكد من صدق الحكم على مضامين الأبحاث، وفقا للمقياس المستخدم في التحليل، فضلا عن تصنيف هذه الأبحاث، حيث قام الباحث بإرسال المقياس المستخدم في الدراسة الحالية والبحوث التي قام بتحليها إلى الزميلين مع شرح وافٍ لهما طريقة استخدام المقياس، من خلال لقاء معهما لمدة ساعة، طلب منهما ما يلي:

1. تحليل محتوى كل دراسة والبالغ عددها (50) وفقا للمقياس المستخدم.
2. جمع الباحث نسخ المقياس المستخدم بالدراسة الحالية من زميلين وعليها استجاباتهم.
3. حساب نسبة الاتفاق بين درجات تحليل الباحث عبر نسخ المقياس المستخدم بالدراسة الحالية، ودرجات تحليل النظراء عبر نسخ المقياس، وعليها درجات تحليلهم في كل بند من بنود التحليل بالمقياس.

وتوصل الباحث من هذا الإجراء إلى نسبة اتفاق تراوحت ما بين 70% إلى 80% من درجات تحليل الباحث للأبحاث، عبر بنود المقياس المستخدم في الدراسة الحالية، ودرجات تحليل النظراء (زميلين) عبر نسخ المقياس التي كانت لديهم، مما يشير إلى موثوقية نتائج الدراسة الحالية.

نتائج الدراسة ومناقشتها

سيتم عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة ومناقشتها وفقا لترتيب التساؤلات على النحو التالي:

أولا– نتائج الإجابة على السؤال الأول ومناقشتها

ينص السؤال الأول على: (ما درجة الحساسية الثقافية في المقدمة ومفاهيم وأهداف الدراسة؟) ومن خلال تحليل المضمون للإجابة على السؤال تم استخدام النسب المئوية، وكانت النتائج بالجدول (**1**)

جدول (1) يوضح الحساسية الثقافية في المقدمة وأهداف ومفاهيم الدراسة

الاقتباسات في المقدمة	العدد	النسبة	تبرير أهداف الدراسة	العدد	النسبة	مفاهيم	العدد	النسبة
0% كلها أجنبية	2	4%	**أهداف عالمية**	11	22%	**0%** كلها أجنبية	19	38%
25% ثقافة طفيفة أو قليلة	8	16%	**جزء قليل منها محلي**	2	4%	**25%** مفاهيم إقليمية	14	28%
50% ثقافة متوسطة	8	16%	**تبريرات متساوية**	4	8%	**50%** مفاهيم متساوية	9	18%
75% ثقافة عالية	11	22%	**محلية وإقليمية**	7	14%	**75%** مفاهيم محلية عالية	3	6%
100% ثقافة كلية	21	42%	**كلها محلية**	26	52%	**100%** كلها محلية	5	10%
المجموع	50	100%	**المجموع**	50	100%	**المجموع**	50	100%

يوضح جدول (1) النتائج الخاصة بقياس درجة الحساسية الثقافية في كل من المقدمة ومفاهيم وأهداف الدراسة، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

1. يشير جدول (1) إلى أن أعلى نسبة كانت في الاعتماد على المراجع العربية، وذلك بنسبة (42%)، يليها نسبة محلية المراجع في صياغة المقدمة، بنسبة (22%)، ثم نسبة تساوي المراجع الأجنبية والمحلية (16%)، ونسبة (16%) في الاعتماد على مراجع محلية بشكل قليل، ونسبة (2%) مقابل الاعتماد على المراجع الأجنبية كليا في صياغة المقدمة.

2. يتضح من جدول (1) أن ثمة تبريرات محلية في صياغة الأهداف، وذلك بنسبة (52%) من واقع الثقافة المحلية، ويليها أهداف عالمية، بنسبة (22%)، وتبريرات محلية عالية بنسبة (14%)، ثم شبه التقارب والتساوي بين المحلية والعالمية، بنسبة (8%)، وأخيرا جاءت تبريرات محلية قليلة بنسبة (4%).

3. يتبين من جدول (1) أن نسبة (38%) من مفاهيم الدراسات مفاهيم من مراجع عربية وأجنبية مترجمة، يليها نسبة (28%) من المفاهيم المحلية القليلة، في حين بلغت نسبة تساوي مفاهيم بين المحلية والعالمية، نسبة (18%)، وجاءت المفاهيم المحلية كليا بنسبة (10%)، ونسبة (6%) مفاهيم محلية عالية.

ويمكن ملاحظة كثرة الاعتماد على المراجع العربية ثم المحلية في المقدمة، وقلة نسبة الاعتمام على المراجع الأجنبية كليا، حيث جاءت هذه النتيجة غير متفقة مع نتيجة دراسة(Adair, et al., 1993) التي أجريت عن توطين علم النفس في الهند، وقد كشفت عن قلة المراجع المحلية في صياغة المقدمة، ومع دراسة الخليفة (2000أ) التي كشفت عن قلة المراجع المحلية في صياغة المقدمة، ومع دراستي (بابكر،2008 وحسين ،2005) اللتين تناولتا توطين رسائل الماجستير والدكتوراه لعلم النفس في السودان، و كشفتا عن قلة المراجع المحلية في صياغة المقدمة.

أما النتائج الخاصة بمستوى الحساسية الثقافية للأهداف، فتشير إلى ارتفاع مستوى الحساسية الثقافية في صياغة تبريرات محلية للأهداف من واقع الثقافة المحلية، وتليها تبريرات محلية، ثم مستوى من الحساسية الثقافية يعتمد على تبريرات شبة متقاربة أو متساوية بين المحلية والعالمية، وأخيرا جاءت تبريرات عالمية، ثم تبريرات جزء منها محلية. وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسات الخليفة (2000أ وحسين، 2005) في تبني أهداف محلية، ودراسة (Church & Katigbak, 2002) التي تناولت توطين علم النفس في الفلبين، ودراسة (Calyaz & Cummings, 2022) التي تناولت توطين علم النفس في كندا. أما النتائج الخاصة بمستوى

الحساسية الثقافية للمفاهيم فتشير إلى قلة استخدام المفاهيم المحلية في الدراسة الحالية بشكل خاص، والدراسات النفسية العربية بشكل عام، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى اعتماد البحوث العربية على نظريات غربية مترجمة، والمعروف أن المفاهيم حلقة وصل بين النظرية والبحث، كما أن لكل منها محددات نظرية تحيط به، وأبعاد ومتغيرات إجرائية تخصه؛ لذلك فإن المفاهيم دوما تقترن بنظرياتها، ويدعم ذلك ما ذكره الخليفة (2000أ) من أن بعض الباحثين ينتقي المفاهيم من الغرب، ويحاول صياغتها صيغة محلية، وهذا ما أطلق عليه بمصطلح العربنة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات توطين علم النفس في السودان، منها: دراسات كل من (الخليفة 2000، بابكر 2005، حسين 2008) في تبني مفاهيم معظم الدراسات التي تم تحليها بمفاهيم غير محلية، والاعتماد على المفاهيم الغربية المترجمة والمفاهيم العربية.

ثانيا– نتائج الإجابة على السؤال الثاني ومناقشتها: ونص السؤال الثاني كان: (ما درجة الحساسية الثقافية في المقاييس والعينة والخصائص السيكومترية للأدوات؟)، ومن خلال تحليل المضمون للإجابة على السؤال تم استخدام النسب المئوية، وكانت النتائج بالجدول (2)

جدول (2) يوضح الحساسية الثقافية في المقاييس والعينة والخصائص السيكومترية للأدوات

المقاييس المستخدمة	العدد	النسبة	عينة الدراسة	العدد	النسبة	الخصائص السيكومترية	العدد	النسبة
أجنبية	3	6%	طلابية	42	84%	يوجد ثبات	46	92%
إقليمية	3	6%	غير طلابية	6	12%	لا يوجد	2	4%
من غير تكييف	2	4%	نظرية	2	4%	نظرية	2	4%
متوسطة التكييف	2	4%				المجموع	50	100%
مكيفة بصرامة	3	6%				يوجد صدق	46	92%
كلها محلية	33	66%				لا يوجد	2	4%
المجموع	50	100				نظرية	2	4%
			المجموع	50	100%	المجموع	50	100%

يوضح جدول (2) النتائج الخاصة بقياس درجة الحساسية الثقافية في كل من المقاييس والعينة والخصائص السيكومترية للأدوات، والتي يمكن عرضها على النحو الآتي:

1. يتبين من الجدول رقم (2) أن نسبة (6%) من دراسات الأمن الفكري وقيم المواطنة والهوية اعتمدت أساسا على المقاييس الأجنبية، وأن نسبة (66%) من الدراسات اعتمدت على مقاييس إقليمية، وهناك نسبة (6%) من الدراسات اعتمدت على مقاييس محلية وغير مرتبطة أساسا بالمقاييس الغربية.

2. يشير الجدول رقم (2) إلى تفاوت درجة توطين المقاييس، ما بين الاستخدام من غير تكييف بنسبة (4%) من الدراسات، وبنسبة (4%) من دراسات متوسطة التكييف مع البيئة المحلية، ونسبة (6%) من دراسات مكيفة بصرامة مع البيئة المحلية.

3. يتبين من الجدول رقم (2) أن العينة الغالبة من الأبحاث أجريت على عينات طلابية بنسبة (84%) من الدراسات، ونسبة (12%) من الدراسات أجريت على عينات من غير الطلاب، مثل المعلمين والمعلمات والأمهات والآباء، وأن نسبة (4%) من الدراسات كانت نظرية مكتبية، أي لم تجر على عينات من البشر.

4. يوضح الجدول رقم (2) أن نسبة درجة الحساسية الثقافية في الثبات والصدق عالية، حيث جاءت (92%) من الدراسات، وأن هناك قلة من الدراسات لا يوجد بها صدق أو ثبات للأدوات بنسبة (4%)، كما أن نسبة الدراسات النظرية الخالصة تبلغ (4%).

وبشكل عام، يوجد مستوى مرتفع للحساسية الثقافية في ثبات وصدق المقاييس المستخدمة في عينة الدراسات محل التحليل الحالي، ويري الباحث أن الصدق والثبات من أهم أركان البحث العلمي في العلوم النفسية، وذلك لقدرتهما على زيادة إتقان وجودة البحوث بصورة ملحوظة، كما يتمتع الصدق والثبات بقدرتهما على إضفاء الموضوعية والمصداقية على البحوث، ولكن ذلك لا يعكس التوطين، ويمكن الاستناد في هذا الأمر على ما ذكره (Adair, et al., 1993) من أن عملية توثيق درجات الشروط السيكومترية من صدق وثبات تعكس تطور الدراسات،

وليس توطينها، كما أكد الخليفة وبابكر(2011)[99] على أن البرهان الإحصائي يضمن الصرامة والتماسك المنهجي والاتساق الداخلي لمعطيات الظاهرة المدروسة، ولكن لا يضمن بالضرورة المعرفة الكاملة بالواقع الفعلي، ويمكن التعبير بأن الاهتمام بحساب الشروط السيكومترية من صدق وثبات في الدراسات النفسية قد تعكس نوعية الهيكل الظاهري للدراسة، ولكنه هيكل بلا روح توطينية.

أما بالنسبة لمستوى الحساسية الثقافية للمقاييس المستخدمة، فقد أظهرت الدراسة بأن هناك اعتمادا أساسيا على المقاييس المحلية، التي أعدها الباحثون من بيئتهم المحلية، فمن هذه المقاييس ما هو مرتبط بالمقاييس الغربية، ومنها ما هو غير مرتبط أساسا بالمقاييس الغربية، كما أن البحوث التي اعتمدت على مقاييس غربية مترجمة قام الباحثون بتكييفها بصرامة على البيئة المحلية؛ لذلك جاء هذا الجانب على درجة عالية من الحساسية الثقافية، وقد يكون السبب في ذلك الاستناد في تصميمها إلى مبررات ثقافية محلية وعربية.

ويدعم هذه النتيجة ما أكدته الدراسات من أن الاختبارات النفسية المصممة من الثقافات الغربية لا تحافظ على درجات مقبولة من الصدق، عندما تترجم «مباشرة» إلى لغات وثقافات أخرى، ومنها العربية، وبالرغم من أن الأسباب الداعية إلى تكييف اختبارات الثبات من لغة إلى أخرى، أو من ثقافة إلى أخرى واضحة، فإن الطرق والخطوط العريضة لإعداد اختبار وتكييفه ومعادلة النتائج ووضع معايير جديدة لتفسيرها ليست معروفة بوضوح، إلى درجة أن جل الاختبارات المتداولة اليوم في الجزائر، في حقل الممارسة النفسية في ميدان الدراسات الأكاديمية البحتة، لم تخضع لأي من عمليات التكييف أو التحقق من ملاءمتها للبيئة المحلية بالطريقة العلمية، ووفق الخطوات المحددة من طرف علماء القياس والاختبارات، مما يجعل النتائج المترتبة عليها تحوي الكثير من الأخطاء في التفسير، وتأويل النتائج إلى حد جعلها غير صالحة لتعتمد في اتخاذ مختلف القرارات بخصوص الأفراد والجماعات[100].

---

99) الخلفية، عمر، وبابكر، منى حسن، المرجع السابق.

100)العزيز، بوسالم، إشكالية صلاحية الاختبارات النفسية غير المكيفة في الممارسة السيكولوجية بالجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مج7، ع1، 17-163.

وإذا انتقلنا إلى النتيجة التي أشارت إلى أن أغلبية الدراسات محل التحليل الحالي أجريت على عينات من الطلاب بمختلف المراحل التعليمية، والقليل منها فقط أجريت على عينات من المعلمين، والمعلمات، وأعضاء هيئة التدريس الجامعي والأمهات، على الرغم من أن الهوية وقيم المواطنة والأمن الفكري، في مستواها الاجتماعي لا تختص فقط بالطلاب، فهناك فئات منسية من قبل الباحثين العرب بشكل عام، مثل العمال والفنين والفلاحين، والتي تغطي القطاع الحضري والريفي من العالم العربي، وتساهم بقدر كبير من مجموع الإنتاج في كثير من الدول العربية، ومن ناحية أخرى يمكن تفسير هذه النتيجة بأن الباحثين يحبذون العينات الطلابية لسهولة تطبيق أدوات الدراسة، بسبب وجودهم في قاعات وصفوف الدراسة، مما يسهل عليهم تجميعهم في مكان واحد، ومن ثم استخدام المقاييس والاختبارات النفسية.

وتتفق هذه نتيجة مع نتيجة دراسة منى بابكر (2008)[101] التي أظهرت نسبة كبيرة للقطاعات الطلابية (48%)، كما تتفق النتيجة الحالية مع دراسة كل من الخليفة وحسين (2007)[102] التي كشفت عن أن نسبة (5,56%) عينة طلابية.

ثالثا– نتائج الإجابة على السؤال الثالث ومناقشتها: ونصه: (ما درجة الحساسية الثقافية في مناقشة نتائج الأبحاث من خلال المراجع، والتطبيق، والتوطين؟) ومن خلال تحليل المضمون للإجابة على هذا السؤال تم استخدام النسب المئوية، وكانت النتائج بالجدول (**3**) كما يلي:

101) بابكر، منى، المرجع السابق.

102) الخليفة، عمر، وحسين، حاج شريف، اتجاهات أطروحات ماجستير علم النفس في الجامعات السودانية، مجلة التعليم العالي والبحث العلمي، ع5، 74-51.

جدول(3) يوضح الحساسية الثقافية في نقاش النتائج: المراجع والتوطين والتطبيق

مراجع الثقافة المحلية في النقاش	العدد	النسبة	ذكر التوطين في نتائج الأبحاث	العدد	النسبة	تطبيقات الأبحاث في عالم العربي	العدد	النسبة
0% أجنبية	7	14%	**0%** لا يوجد أي ذكر للتوطين	30	60%	**نظرية**	2	4%
25% ثقافية قليلة	4	8%	**25%** ذكر طفيف (مقارنة عربية)	8	16%	**25%** أساسي	8	16%
50% ثقافة متساوية	8	16%	**50%** غير محددة	6	12%	**50%** وسط	28	56%
75% ثقافة عالية	10	20%	**75%** ذكر عدة مشاكل محلية	4	8%	**75%** تطبيقية	8	16%
100% ثقافة كلية	21	42%	**100%** ثقافة عربية	2	4%	**100%** تطبيقية بحتة	4	8%
المجموع	50	100%	**المجموع**	50	100%	**المجموع**	50	100%

يوضح جدول(3) النتائج الخاصة بقياس درجة الحساسية الثقافية في مناقشة نتائج الدراسات محل التحليل الحالي، من خلال المراجع، والتطبيق، والتوطين، ونعرضها على النحو الآتي:

1. يوضح الجدول رقم (3) كثرة الدراسات التي اعتمدت كليا على مراجع عربية ومحلية، وتفسيرات من الباحثين في مناقشة النتائج، وذلفك بنسبة (42%)، كما أن نسبة (20%) من الدراسات اعتمدت على مراجع محلية عالية في المناقشة، تليها نسبة (16%) من الدراسات المتساوية فيما بين المراجع المحلية والعالمية، وجاءت نسبة (14%) من الدراسات التي اعتمدت على مراجع أجنبية في المناقشة، وأخيرا نسبة (8%) من الدراسات التي اعتمدت على مراجع محلية بشكل قليل.

2. تبين من الجدول السابق مستوى الحساسية الثقافية في تطبيق نتائج الدراسات في الثقافة

المحلية المدروسة، في أن معظم الدراسات تجمع بين التطبيق والتنظير، فقد بلغت نسبة الدراسات التي تجمع بتساوٍ دراسات أساسية بنسبة (56%)، تليها نسبة (16%) من الدراسات، وهي نسبة تشير إلى أن نسبة التطبيق عالية، ونسبة (16%)، حيث تساوت الدراسات النظرية مع التطبيقية، ونسبة (8%) تشير إلى دراسات تطبيقية خالصة، وأن نسبة الدراسات النظرية الخالصة (2%).

3. تبين من الجدول السابق عدم وجود أي ذكر للتوطين في مناقشة النتائج، وقد شكل ذلك نسبة (60%) من الدراسات، تليها نسبة (16%) من الدراسات التي ذكرت التوطين بشكل طفيف، ونسبة (4%) من الدراسات التي ذكرت التوطين، سواءأكان ذلك في تفسير النتائج أو في طرح توصيات، ونسبة (12%) من الدراسات تساوت فيما ذكر التوطين مع عدمه في مناقشة النتائج، ونسبة (8%) من الدراسات التي ذكرت في مناقشة النتائج مشكلات محلية وعربية لدعم تلك النتائج.

وجاء مجمل نتائج السؤال الثالث متسقا مع نتائج السؤالين السابقين، فقد أظهرت الدراسة الحالية أن هناك تزايدا في مستوى الحساسية الثقافية، والمتمثل في الاعتماد على المراجع العربية والمحلية في مناقشة النتائج، مقارنة بالاعتماد على المصادر الغربية، فضلا عن الاعتماد على تفسيرات الباحثين من واقع بيئاتهم وثقافاتهم المحلية. ويري الباحث في الدراسة الحالية أن الاعتماد على المصادر، سواء أكانت عربية أو أجنبية أو محلية أو عربية مترجمة لا يبرز التوطين، بالقدر الذى يبرز فيه التوطين في تفسير الباحثين للنتيجة من واقع بيئاتهم وثقافاتهم المحلية، وهذا ما ذكره الخليفة (2009) من أن علم النفس الوطني يؤكد على الفهم المتجذر لسلوك الأفراد والجماعات في الإطار البيئي ،كما يحاول عملية توثيق وتنظيم وتحليل الفهم الخاص للأفراد والجماعات بأنفسهم وعالمهم في السياق البيئي والتاريخي ،كما يؤكد التصانيف الطبيعية للسلوك كوحدات للتحليل، بالإضافة إلى أن مدخل علم النفس الوطني الذي نقترحه مبني على المراجعة للأساسيات، ولهذا السبب يجب على عالم النفس العربي، مثلا، أن يحدد البنية البيئية والاجتماعية للثقافة، والعناصر التي تؤدي دورا في تشكيل وصياغة الظاهرة السيكولوجية في العالم العربي[103].

103) الخليفة، عمر، المرجع السابق.

إلى جانب ذلك يرجع الباحث الزيادة في نسبة استخدام المراجع العربية والمحلية في مناقشة النتائج إلى الزيادة في العوامل المتعلقة بعمليات ديناميات النمو والتطور الطبيعي لعلم النفس في الوطن العربي بشكل عام، أو ترجع بصورة أساسية لطبيعة القضايا النفسية محل التحليل، إذ إنها ذات بنية نفسية اجتماعية في تلك الدراسات.

وبالنسبة لمستوى الحساسية الثقافية بشأن تطبيق النتائج محل التحليل الحالي، فإن نتائج الدراسة الحالية كشفت أن معظم الدراسات لا تعكس التطبيق بشكل مباشر، وربما تعكس هذه النتيجة زيادة الاهتمام بالقضايا الأساسية لعلم النفس، وقلة الاهتمام بعلم النفس التطبيقي، وهنا نستدعي دعوة عبد الستار إبراهيم (1990) في كتابه المعنون بـ «علم النفس والإنسان»، حيث لا يجب أن تكون دراسة علم النفس في العالم العربي متروكة لنظريات فضفاضة رخوة تتطاحن من أجل تأكيد مفاهيم لا تستطيع أن تثبت للوقائع أو ملاحظات أو التطبيق.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسات التوطين لعلم النفس في السودان، منها: دراسات كل من (الخليفة، 2000أ، وبابكر 2008 وحسين ،2005) التي أظهرت نسبة كبيرة من الأبحاث، التي تركز على الاهتمام بالقضايا الأساسية لعلم النفس، في حين توجد قلة في الاهتمام بعلم النفس التطبيقي ومناهجه.

أما بخصوص ذكر التوطين فتشير النتائج إلى ندرة في ذكر مباشر للتوطين في الدراسات محل التحليل الحالي، بالرغم من أن دراسات الأمن الفكري والهوية وقيم المواطنة تعكس احتياجات وحقائق ثقافة محددة، وربما يرجع ذلك إلى تبني معظم الباحثين مفاهيم ونظريات ومناهج غربية دون إعطائها صبغة محلية.

مناقشة عامة

تشير نتائج الدراسة الحالية بصورة عامة إلى أن تحليل المعلومات الخاصة بتوطين علم النفس الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، والمتمثلة في تحليل عينة مكونة من (50) دراسة في موضوعات: الأمن الفكري، وقيم المواطنة، والهوية، من أجل تحديد مستوى الحساسية الثقافية لهذه العينة من الدراسات، قد أوضحت أن مستوى الحساسية الثقافية جاء بمستوى جيد، من

حيث المصادر، والمفاهيم، والأهداف، والأدوات المستخدمة، والعينات المدروسة، ومناقشة النتائج وتطبيقاتها.

كما أن مجمل النتائج الحالية أكدت على تطور مستوى الحساسية الثقافية في الدراسات النفسية في العالم العربي، مقارنة مع نتائج دراسة (Zebian, et al., 2007) التي قامت بدراسة الحساسية الثقافية في بحوث علم النفس العربية من 1950 إلى 2004، المنشورة في مجلات أجنبية، وقد توصلت تلك الدراسة إلى انخفاض واضح في درجة الحساسية الثقافية ضمن الأبعاد التي تم تقييمها، بما في ذلك كيفية تطبيق النتائج على الأوضاع اليومية، وصحة الإجراءات المنهجية المستخدمة، وطريقة مناقشة النتائج، والأهمية المحلية للاستنتاجات المستمدة من التجربة الميدانية، وكيفية نقل النظريات والمفاهيم من علم النفس الغربي. ورغم ذلك يتضح أن مجمل نتائج الدراسة الحالية لم تتجاوز خطوة واحدة من أهداف العلم، وهو هدف الوصف، إذ توجد أهداف أخرى ذات أهمية للعلم، والتفسير، والتنبؤ، والضبط، والتي لا تتحقق إلا بتداخل المناهج القياسية والكيفية، ويعني الوصف هنا استخدام منهج القياس، في حين أن المناهج الكيفية، ومنها التحليل، والذي يعني استخدام الاستراتيجيات المعرفية والتجريبية لمعالجة القضايا البحثية. ومن اللافت للانتباه أنه على الرغم من أهمية المنهج الكيفي، إلا أنه لا يزال تمثيل استخدامه نادرا؛ لأن الباحثين في تلك الدراسات كانوا معنيين في المقام الأول بفهم الأنماط العامة للسلوك، والاعتماد على فهم الظاهرة النفسية أو النمط، من حيث قياسها عن طريق تجزئتها إلى مكونات صغيرة، ودراسة واحدة أو أكثر من تلك المكونات بالتفصيل، باستخدام تقنيات موضوعية، مثل القياس، والمسح، والبحث التجريبي.

وتجدره الإشارة إلى أنه لا تتم عملية الوصف والتحليل إلا بالتفاعل بين المناهج القياسية والوصفية والمناهج الكيفية، مثل منهج البيوغرافي، ومنهج السيرة الذاتية، ومنهج دراسة الحالة، ويمكن بذلك دراسة كل من الهوية، وقيم المواطنة، والأمن الفكري. فهناك مجموعة من القادة الوطنيين والتراث الثقافي للمجتمع يمكن دراستها من خلال هذه المناهج. ومن جهة أخرى، يمكن القول بأن إسهام علماء النفس العرب المعاصرين في إنشاء وابتكار مقولات ومفاهيم نفسية وليدة لدراساتهم الذاتية لواقع المجتمعات العربية، إسهام فقير جدا في المشرق والمغرب العربيين، بحيث لا نكاد نجد أي شيء من ذلك القبيل لدى الباحثين العرب.

ومن المفيد في حالة تأسيس علم النفس الاجتماعي، خاصة بمنطقة معينة من العالم العربي، الإفادة من واحدة من أمهر التجارب في العالم، وهي اليابان، إذ ذكر الخليفة (2000) أن اليابان اعتمدت على التوطين المتناغم، وهى عملية الانتقاء المناسب لعلم النفس المؤسس علميا، واستيعابه وهضمه واستزراعه بصورة منسجمة في البيئة المحلية، كما أن هناك خمسة ملامح للتوطين المتناغم لعلم النفس في اليابان، وهي: اللغة اليابانية، والمفاهيمية المتطورة، والتماثلية المبدعة، ودافعية الإنجاز وتناغمه، واللاتحليلية في علم النفس، والمؤسسية السيكولوجية، كما توجد خمسة معالم أساسية خاصة بالتأسيس العلمي لعلم النفس في اليابان، وهي: الملاحظة العلمية والإدراكية البصرية والصلابة في علم النفس والتقنية الغربية والروح اليابانية الجماعية في المجتمع الياباني والحساسية الثقافية في علم النفس.

وإعجابنا بالتجربة اليابانية لا يعني أنها النموذج المطلق الذي يتعين الاقتداء به، لكن سيكون من الأنسب اقتفاء أثر تجربة اليابان في علم النفس، التي اهتمت بالعلوم الغربية، ولكنها في الوقت نفسه احتفظت بالقيم الاجتماعية المحلية، وتم استثمار بحوث الهوية وقيم المواطنة والأمن الفكري وتوظيفها بشكل كامل. وبدأ علماء النفس في اليابان اهتمامهم بعلم النفس التجريبي معتمدين في ذلك على المنهج الألماني، فاقتبسوا الخصائص الشكلية والبنائية منه، ولكن أخذوا روحه من الثقافة اليابانية [104].

ونختم بالقول إنّ الهدف من هذه الدراسة تمثّل في تقديم دراسة توطين علم النفس الاجتماعي في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية؛ لدراسات الأمن الفكري والهوية والقيم المواطنة، من خلال تحديد مستوى الحساسية الثقافية عبر أبعاد متعددة، إلّا أنها في حدود علم الباحث تعد الدراسة الأولى من نوعه، ونأمل في أن تشكّل دليلا مفيدا لدراسات توطين علم النفس الاجتماعي في منطقة الخليج العربي، وأن تمهّد الطريق لمراجعة مستقبلية أكثر طموحا لدراسات علم النفس الاجتماعي العربي. وإن التوطين هنا لا يعني غلق الأبواب على أنفسنا، أو أننا لن نستفيد من تجارب وخبرات العلوم الغربية، وإنما نفيد من تلك التجارب بكل اعتزاز وثقة بالنفس.

104) شحاذة، أبو يوسف يعقوب، وعظيم، وسام هادى، العوامل المؤثرة في علم النفس الياباني مقارنة مع التجربة العربية. مجلة أبحاث البصرة، مج43، 287-275.

في ختام الدراسة الحالية نطرح مجموعة من المقترحات، ربما تعكس للقارئ طبيعة توطين علم النفس الذي نسعى له في العالم العربي في نقاط يمكن إجمالها كالتالي:

1. دراسة علم النفس في التراث العربي الإسلامي الذي يرجع إلى النصف الأول من القرن الحادي عشر الميلادي (ابن الهيثم وابن سينا)، كما يمكن الرجوع في هذا الموضوع للجزء الخاص بمساهمة علماء النفس العرب في مناقشة القضايا الكبرى، من خلال تحليل وتشريح طه (1995) لنصوص علم النفس في التراث العربي الإسلامي. ولكن لمزيد من المعلومات فقد تمت مناقشة هذا النوع من التوطين الداخلي في كتاب علم النفس التجريبي في التراث العربي الإسلامي[105].

2. ربط علم النفس بدراسة القضايا والمفاهيم التي تعكس احتياجات وحقائق الثقافة المحددة، كالأمية والتنمية والريف والبداوة والتدين والعشائرية والقبلية وقضايا الشرف والزواج التعددي في الدول العربية، فهذه القضايا ليس بالضرورة أن تكون من بين قضايا علم النفس في الدول الصناعية.

3. يجب على عالم النفس العربي أن يحدد البنية البيئية والاجتماعية للثقافة، والعناصر التي تؤدي دورا في تشكيل وصياغة الظاهرة السيكولوجية. فمثلا، في العالم العربي، هناك أهمية لمعرفة أثر البيئة في البناء النفسي للأفراد والجماعات، كماهية تأثير الصحراء (شبه الجزيرة العربية)، أو شواطئ البحار (دول الخليج) على السلوك، ومن المعلوم أن البيئة تحدد سبل كسب العيش بالنسبة لمجتمعاتها وأفرادها.

4. تصنيف الأمراض النفسية في الممارسات الشعبية، فضلا عن تصنيف المفاهيم النفسية الشائعة. كما أن هناك أهمية في التأكيد على الوصف العميق للظاهرة السيكولوجية في مستواها الجمعي. وهنا يجب التمييز بين التصنيف المفروض والمستورد من الغرب، مثلا، الموجود في DSM والتصنيف الحقيقي السائد في المجتمع المحلي؛ لذلك يجب فحص نظام التصنيف بواسطة التصانيف المطورة، وذلك بواسطة الأفراد داخل بيئتهم الطبيعية. ولكي نقدم بحثا تنطبق عليه

105) الخليفة، عمر، علم النفس في اليابان: التأسيس العلمي والتوطين المتناغم. مجلة العلوم التربوية، جامعة البحرين، مج1، ع1، 87-47.

شروط التوطين، يجب إبراز النقاط التي يركز عليها الباحث العربي/ الخليجي/ السعودي أثناء عمله، ويمكن أن نؤكد على رفع مستوى الحساسية الثقافية في هذه البحوث من خلال ما يلي:

1. التأكيد على أهمية الهوية والوعي الوطني للمفاهيم النفسية المناسبة لسلوك الأفراد والجماعات، وتكمن في هذه النقطة أهمية البحث عن مفاهيم محلية عربية خليجية سعودية مفاتيحية تخاطب عقلية وشخصية الأفراد مثلا، مفهوم الإطار أو الانتماء، ومفاهيم علم النفس في اللغة العربية والدلالات السيكولوجية في التراث الخليجي العربي ومأثوراته.

2. انطلاق المشكلات البحثية في العلوم الاجتماعية والنفسية من خلال الواقع الاجتماعي، ووعى الباحث بقضايا مجتمعه، وهذا يتطلب الوعي الاجتماعي والتحليل الموضوعي للقضايا والمشاكل الاجتماعية. ولا تكون مشكلات مصطنعة أو معتمدة بشكل كبير على نتائج البحوث الغربية.

3. ضرورة اعتماد الباحث العربي/ الخليجي/ السعودي على بناء مقاييس محلية ذات خصائص سيكومترية جيدة لقياس الظواهر النفسية، فضلا عن ضرورة التكييف الصارم للمقاييس الغربية حتى تتناسب مع البيئة العربية والبيئة الخليجية على نحو خاص.

4. على الباحث العربي/ الخليجي/ السعودي أن يكون لبحوثه تطبيقات في الممارسات العلاجية والإرشادية والإعلام والتربية والصناعة والجيش.

5. تشجيع العمل الفريقي في البحث العلمي بين الباحثين، من خلال التعاون المتبادل والتنسيق بين مجموعة من العلماء أو الباحثين أو المهنيين في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي؛ لما له من مزايا أكثر من العمل الفردي.

6. الانفتاح العلمي على الآخرين للاستفادة منهم، وليس تقليدهم، مع فحص وتنقيح ونقد كل ما يستورد من معارف ونظريات غربية، إذ إن من أهم العوامل المساعدة على التوطين تتمثل في النقد الحضاري والفكري الذي يكشف عن نقاط الضعف والقوة في المنتج الفكري الغربي؛ ليتناسب مع البيئة المحلية.

7. لا يتم الشروع في كتابة البحوث العلمية إلا بعد قراءة متعمقة في أدبيات الموضوع، وصياغة الفكرة البحثية بثوب يعبر عن شخصية الباحث العربي/ الخليجي/ السعودي.

8. التأكيد على المدخل التكاملي في أي ظاهرة أو مشكلة ليس لها جانب واحد لدراستها بشكل سليم، بل لا بد من الاعتماد على شمولية الرؤية، من خلال النظر إلى الظاهرة أو المشكلة من مختلف الجوانب.

9. لابد على الباحث العربي/ الخليجي/ السعودي أن يصيغ تصورا نظريا قائما على فهمه لتفسير الظاهرة محل الدراسة، من خلال اطلاعه على التراث النظري السابق لهذه الظاهرة محل الدراسة.

توصيات الدراسة:

وأخيرا نود أن نستثمر هذه الفرصة لذكر التوصيات التي نراها مناسبة بهذا الصدد، وقد ظهر لنا من خلال كتابة هذا البحث أن الدراسات المتعلقة بتوطين علم النفس الاجتماعي في المستوى العالمي / العربي/ الخليجي /السعودي نادرة جدا، رغم أن علم النفس الاجتماعي وموضوعاته مهمة؛ لان كل مجتمع يتمتع بخصوصيات معينة، كما أن كل مجتمع يواجه تحديات خاصة به، لذا توصى الدراسة الحالية بالتالي:

1. لا بد من توطين علم النفس الاجتماعي لدراسة القضايا والتحديات النفسية الاجتماعية بالبحث والدراسة، من وجهة وطنية، حتى يمكن الاستفادة منها في تطوير الخصوصيات وحل التحديات.

2. ضرورة تدريس مقررات عن علم النفس الوطني، أو علم النفس البديل، وتشجيع البحث العلمي في هذا المجال.

3. تطوير مفهوم الحساسية الثقافية لتدرس في مختلف مقررات علم النفس في الجامعات.

4. ضرورة الاهتمام بدراسات شرائح مختلفة في البحوث النفسية في البيئة السعودية، مثل الأطفال والعمال والإداريين.

5. يجب تفعيل تطبيقات نتائج دراسات الهوية وقيم المواطنة والأمن الفكري في مجالات حيوية، مثلا، قضايا التربية والإرشاد والتوجيه وفي قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقضايا القرار السياسي وفي مجال المخابرات.

مقترحات بحثية

1. إجراء المزيد من الدراسات الكيفية لإبراز اتجاهات الأبحاث النفسية في الجامعات السعودية.

2. إجراء دراسات مقارنة بين اتجاهات أبحاث علم النفس في السعودية ومثيلاتها في المحيط الإقليمي العربي والعالمي.

3. دراسة توطين علم النفس الاجتماعي في دول الخليج العربي، من خلال دراسات تحليلية لموضوعات رئيسة في علم النفس الاجتماعي، منها: أنماط التنشئة الاجتماعية، والهوية الاجتماعية والمعرفة الاجتماعية، والسلوك الاجتماعي الإيجابي والسلبي، والمعرفة الاجتماعية وأنماط العلاقات الاجتماعية.

4. دراسة توطين علم النفس من خلال تحليل محتوى البحوث التي ينشرها علماء النفس العرب في الدوريات الأجنبية المتخصصة.

المراجع

إبراهيم، عبد الستار، علم النفس والإنسان، مجلة عالم المعرفة، ع89، الكويت، 1990.

أبو النصر، مدحت محمد، تأصيل العلوم: المفهوم والخطوات والعوامل والنماذج، مجلة شؤون اجتماعية، مجلة جمعية الاجتماعيين في الشارقة، مج18، ع7، 2001.

أبو حطب، فؤاد، علم النفس والإسلام (القسم الأول)، المجلة المصرية للدراسات النفسية، ع2.

أبو حطب، فؤاد، مشكلات علم النفس في العالم الثالث: حالة الوطن العربي، في علم النفس وقضايا المجتمع المعاصر، الرباط، جامعة محمد الخامس، 1990.

أبو حطب، فؤاد، نحو وجهة إسلامية لعلم النفس، مجلة المسلم المعاصر، ع6، 1993.

أجرشاو، الغالي، الخصائص المعرفية للمحاولات السيكولوجية العربية، الثقافة النفسية، ع6، 1995.

أجرشاو، الغالي، واقع التجربة السيكولوجية في الوطن العربي، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1994.

أحرشاو، الغالي، نحو مقاربة معرفية لسيكولوجية الطفل وسيرورة الاكتساب في العالم العربي، مجلة الطفولة العربية، ع35، 2005.

أحمد، محمد، الذكاء عند ابن الجوزي. دراسات تربوية، ع7، 1987.

آل عبود، محمد، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهام الأمن الوقائي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، 2011.

بابكر، منى، بنيات وهياكل علم النفس وتوطينه من خلال أطروحات الدكتوراه في الجامعات بولاية الخرطوم: (1990–2005). رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان.

بتقة، ليلى، النموذج المعرفي بين ثلاثية التأصيل الإسلامي والتوطين في العلوم الاجتماعية، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 3، 4، 2021.

بدران، إبراهيم، والخماش، سلوى، دراسات في العقلية العربية– الخرافة، بيروت، دار الحقيقة، 1974.

بدري، مالك، علماء النفس المسلمون في جحر الضب، مجلة المسلم المعاصر، 4، 1987.

البستاني، بطرس، محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية، بيروت، مكتبة لبنان، 1987.

بوعود، أسماء، العلوم الاجتماعية في البلدان العربية من الواقع والمأمول، مجلة تنمية الموارد البشرية، 2021.

حامد، رشيد، رسالة المختصين في الصحة النفسية: علم نفس إسلامي. مجلة المسلم المعاصر، ع5، 1979.

حجازى، مصطفى، سيكولوجية الإنسان المقهور، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1980.

حجازى، مصطفى، علم النفس في العالم العربي: من الواقع الراهن إلى المشروعة الوظيفية في علم النفس وقضايا المجتمع المعاصر، الرباط، جامعة محمد الخامس، 1993.

حسن، مارسلينا شعبان، الدكتور حسين عبد القادر ومحاولات توطين التحليل النفسي في عالمنا العربي، مجلة علم النفس، هيئة الكتاب المصرية، ع34، 2021.

حسين، حاج شريف، توطين علم النفس في السودان: تحليل محتوى رسائل الماجستير في بعض الجامعات السودانية (1990–2002)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان، 2005.

الحكمي، علي بن صديق، بعض سمات علم النفس المعاصر وعلاقته بتدريس علم النفس في المرحلة المتوسطة، ورقة مقدمة في المؤتمر الأول للجمعية السورية للعلوم النفسية، جامعة دمشق، سوريا، 1997.

الحنفي، حسن، موقفنا الحضاري، مجلة المستقبل العربي، ع8، 1985.

الخرجى، عبد الملك عبد العزيز، والجحني، علي بن فايز، فاعلية الإشراف التربوي في تعزيز الأمن الفكري لدى معلمي المرحلة الثانوية بمحافظة الخرج. مجلة الخدمة الاجتماعية، مج4، ع60، 2018.

الخضر، عثمان، أقسام علم النفس في الوطن العربي واضطراب الهوية، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، مج19، ع9، 2019.

الخلفية، عمر، توطين علم النفس في العالم العربي، دراسة تحليلية لأبحاث الإبداع والذكاء والموهبة، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية. مج12 ع1، 2000.

الخلفية، عمر، وبابكر، منى حسن، توطين علم النفس: دراسة تحليلية لعينة من أطروحات دكتوراه علم النفس في الجامعات السودانية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مج4 ع7، 2011.

الخلفية، عمر، وطه، الزبير، وعشرية، إخلاص، تكييف وتقنين مقاييس الذكاء في الثقافة العربية: تجربة من السودان. المجلة العربية للتربية، ع15، 1995.

الخليفة، عمر، توطين علم النفس في العالم العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، 2009.

الخليفة، عمر، علم النفس في اليابان: التأسيس العلمي والتوطين المتناغم، مجلة العلوم التربوية، جامعة البحرين، مج1، ع1، 2000.

الخليفة، عمر، علم النفس والتحكم: نظرة للحرب الباردة، مجلة عالم الفكر، الكويت. مج28، ع3، 2000.

الخليفة، عمر، ملامح علم النفس الحيوان في التراث العربي، المجلة العربية للعلوم، 7، 1999.

الخليفة، عمر، وحسين، حاج شريف، اتجاهات أطروحات ماجستير علم النفس في الجامعات السودانية، مجلة التعليم العالي والبحث العلمى، 5، 2007.

دوريش، عبد الفتاح، الفردية والجمعية في مجتمعات حضارية مختلفة (دراسة عبر ثقافية)، مجلة علم الهيئة المصرية العامة للكتاب، مج61، ع62، 2002.

الدويرعات، سليمان بن على، السلوك الأخلاقي وعلاقته بالصحة النفسية من المنظور الإسلامي: دراسة ارتباطية على الطلبة الجامعيين في مدينة الرياض، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1996.

الروبى، منى السيد، الإحساس بالهوية وعلاقتها بالانتماء لدى عينة من طلبة المدارس الحكومية والدولية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2013.

الروتيع، عبد الله، تباين العلاقة الإرشادية بين الثقافة الجمعية والفردية، المؤتمر السنوي الحادي عشر، مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، 2004.

زمزم، علي عيسى، مهددات قيم المواطنة وعلاقتها بالانحراف السلوكي: وجهة نظر طلبة الجامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة: القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، 2015.

الزهرانى، صالح عبد العزيز صالح، المعرفة النفسية في التراث المعرفي للحضارة الإسلامية: مدخل نقدي من منظور التوطين، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، 14، 2018.

زيعور، على، تحليل الذات العربية، بيروت دار الطليعة، 1977.

سليمان، السر أحمد، مؤتمر توطين علم النفس وقضايا السلام والتنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مج31، ع4، 2003.

سويف، مصطفى، علم النفس الحديث: معالمه ونماذج من دراساته، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1987.

شحاذة، أبو يوسف يعقوب، وعظيم، وسام هادى، العوامل المؤثرة في علم النفس الياباني مقارنة مع التجربة العربية، مجلة أبحاث البصرة، مج43، 2018.

الشعرير، طريفة سعود، الالتزام الديني في الإسلام وعلاقته بقلق الموت. رسالة دكتوراه غير منشورة كلية التربية للبنات بجدة، الرئاسة العامة لتعليم البنات، 1984.

الصبيح، عبد الله، الاتجاهات الفكرية في تراث الحضارة الإسلامية النفسي، دار كنوز للنشر والتوزيع، الرياض، 1431هـ.

الصبيح، عبد الله، المدخل الإسلامي لدراسة الشخصية، دار كنوز للنشر والتوزيع، الرياض، 1429هـ.

الصبيح، عبد الله، المفهوم والتصورات الأولية لتأصيل الإسلامي لعلم النفس، دار كنوز للنشر والتوزيع، الرياض، 1427هـ.

صعب، ريم، وآرين، أيانيان، مراجعة نقدية لأبحاث علم النفس الاجتماعي باللغة العربية في الوطن العربي 2000 – 2016، بيروت: المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، 2017.

الصنيع، صالح بن إبراهيم، دراسات في التأصيل الإسلامي لعلم النفس. الرياض، دار عالم الكتب، 1416هـ.

الصنيع، صالح، الإرشاد الأخلاقي، مجلة الإرشاد النفسي، مركز الإرشاد النفسي بجامعة عين شمس، العدد الثالث، 2001.

الصنيع، صالح، التدين علاج الجريمة، مكتبة الرشد، الرياض، 1419هـ.

الصنيع، صالح، التدين والصحة النفسية، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1422هـ.

الصنيع، صالح، العلاقة بين التدين والقلق العام لدى عينة من طلاب جامعة الإمام، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية، مج14، ع1، 1442هـ.

الصنيع، صالح، المدخل إلى التأصيل الإسلامي لعلم النفس، مكتبة الرشد، الرياض، 1431هـ.

الصنيع، صالح، دراسات في التأصيل الإسلامي لعلم النفس، مكتبة الرشد، الرياض، 1416هـ.

الصنيع، صالح، دراسات في علم النفس من منظور إسلامي، دار عالم الكتب، الرياض، 1423هـ.

الصنيع، صالح، كتاب التفكك الأسري: الأسباب والحلول المقترحة، كتاب الأمة، ع83، 1422هـ.

طه، الزبير، سايكوفيزياء الإبصار عند ابن الهيثم، المجلة العربية للطب النفسي، 1، 1990.

عز الدين، محمد توفيق، التأصيل الإسلامي للدراسات النفسية، دار السلام للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.

عزام، أمين، علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي وجدلية العلاقة بين العالمية والمحلية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع51، 52، 2021.

العزيز، بوسالم، إشكالية صلاحية الاختبارات النفسية غير المكيفة في الممارسة السيكولوجية بالجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مج7، ع1، 2014.

عمر، ماهر، السحر والشعوذة بين علم النفس والخرافة: دراسة تحليلية، النفس المطمئنة، 1988.

غليون، برهان، اغتيال العقل، الجزائر، موفم صاد، 1990.

غولي، حسن أحمد سهيل القره، والعكيلي، جبار وادي باهض، الأمن الفكري وعلاقته بالصمود النفسي لدى طلاب المرحلة الإعدادية، مجلة التربوية والنفسية، مج16، 61، 2019.

غولي، حسن سهيل ، و العكيلي، جبار وادي، الأمن الفكري وعلاقته بالصمود النفسي لدى طلاب المرحلة الإعدادية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، مج16، ع61، 2019.

القحطانى، مسعود بن حسين، التدين وعلاقته بالكفاءة الاجتماعية وأنماط التنشئة الأسرية لدى طلبة جامعة تبوك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، 2009.

القحطاني، حسين بن سعيد، التدين وعلاقته بالجمود الفكري (البرجماتية لدى طلبة كلية المعلمين بمدينة تبوك)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، 2007.

محمد، جيهان أياد ذكي، أساليب مواجهة أزمة الهوية وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية لدى طلبة المرحلة الإعدادية. مجلة الفتح، 76، 2018.

مرسى، كمال، والرشيدي، بشير، التوجيه والإرشاد: فلسفته وأخلاقياته في المجتمعات الإسلامية، المجلة التربوية، 1984.

مزيان، محمد، تحليل المعرفة النفسية إلى الدول غير المصنعة: حالة الجزائر، في علم النفس وقضايا المجتمع المعاصر، الرباط، جامعة محمد الخامس، 1993.

المطيلي، أحمد، أزمة المصطلح النفسي العربي، العربية والترجمة، المنظمة العربية والترجمة، مج3، ع-5 6، 2011.

منسي، عبد الحليم، مناهج البحث العلمي في المجالات التربوية والنفسية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000.

المهاجري، فاطمة عبد الحق، السلوك الديني في الإسلام وعلاقته بمفهوم الذات لدى طالبات جامعة أم القري، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أم القري، 1989.

الميلى، بندر صلاح، المسايرة الاجتماعية والثقافات الفردية والجمعية لدى طلاب الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج2، ع2، 2022.

النابلسى، محمد، نحو سايكلوجيا عربية، بيروت، دار الطيعة، 1995.

نجاتى، محمد، الإدراك الحسي عند ابن سينا، القاهرة، دار الشروق، 1980.

نصار، عبد الحميد محمد، بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية المرتبطة بالاتجاه الديني «دراسة عبر حضارية»، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورية، المنصورة، مصر، 1988.

النغيمشي، عبد العزيز، علم النفس الدعوي، الرياض، دار المسلم، 2001.

نيازي ، عبدالمجيد بن طاش، العلاج الجماعي، مكتبة الرشد، الرياض، 2007.

الهامشي، عبد الحميد، حي بن يقظان، دراسة نفسية رائدة من روائع الفكر الإسلامي، مجلة كلية التربية، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، 1983.

المراجع باللغة الأجنبية:

Adair, J. G., Puhan, B. N., & Vohra, N. (1993). Indigenization of psychology: Empirical assessment of progress in Indian research. International Journal of Psychology, 28(2),149 - 169.

Adair, J., (2006). Creating indigenous psychologies. In: Kim, U., Yang, K.-S., Hwang, K.-K. (Eds.), Indigenous and Cultural Psychology: Understanding People in Context. Springer US, New York, pp. 467–485.

Ansloos, J., Day, S., Peltier, S., Graham, H., Ferguson, A., Gabriel, M., ... & DuPré, L. (2022). Indigenization in clinical and counselling psychology curriculum in Canada: A framework for enhancing Indigenous education. Canadian Psychology/ Psychologie canadienne, 63(4), 545.

Allwood, C. M., & Berry, J. W. (2006). Origins and development of indigenous psychologies: An international analysis. International Journal of psychology, 41(4), 243- 268

Calvez, S., & Cummings, J. A. (2022). Getting on the path to indigenization: Embracing (re) conciliation in Canadian psychology. Canadian Psychology/Psychologies comedienne, 63(4), 569.

Church, A. T., & Katigbak, M. S. (2002). Indigenization of psychology in the Philippines. International Journal of Psychology, 37(3), 129- 148.

Gray, M., & Coates, J. (2010). 'Indigenization'and knowledge development: Extending the debate. International Social Work, 53(5), 613 - 627.

Hwang, K. K. (2015). Cultural system vs. pan-cultural dimensions: Philosophical reflection on approaches for indigenous psychology. Journal for the Theory of Social Behavior, 45(1), 225-.

Hwang, K.K., 2013. Indigenous psychology. In: Keith, K.D. (Ed.), The Encyclopedia of Cross-cultural Psychology. John Wiley & Sons, Chichester, UK, pp. 716–718

Miranda, R. L., Torres, J. A., Alves, R. G., & Cirino, S. D. (2020). Indigenization of behavior analysis in Brazil. In Oxford Research Encyclopedia of Psychology

Oppong, S., Asante, K. O., & Kumaku, S. K. (2014).

History, development and current status of psychology in Ghana. Contemporary psychology: Readings from Ghana,1- 17

Pickren, W.E., 2013. Indigenization. In: Keith, K.D. (Ed.), The Encyclopedia of Cross-cultural Psychology. John Wiley & Sons, Chi Chester, UK.

Richard H.(2000). Handbook of Cross-Cultural and Multicultural Personality Assessment. 1st Edition. New York

Sinha, D. (1998). Changing perspectives in social psychology in India: A journey towards indigenization. Asian Journal of Social Psychology, 1(1).

Sinha, D., (1997) Indigenizing psychology. In: Berry, J.W., Poortinga, Y.H., Pandey, J.

Thomas, D. R. (1994). Developing community and social psychology for Aotearoa: Experiences from a New Zealand programme of indigenization

Ward, C. (2007). Asian social psychology: Looking in and looking out. Asian Journal of Social Psychology, 10 (1).

Zebian, S., Alamuddin, R., Maalouf, M., & Chatila, Y. (2007). Developing an appropriate psychology through culturally sensitive research practices in the Arabic-speaking world: A content analysis of psychological research published between 1950 and 2004. Journal of Cross-Cultural Psychology, 38(2).

ملحق (٦) صورة من مقياس التوطين المعدل بواسطة عمر الخليفة الحساسية في مراجع ، و مفاهيم و أهداف الدراسة

اقتباسات الثقافة المحلية في المقدمة	العدد	النسبة
٠ % كلها أجنبية		
٢٥ % ثقافة طفيفة أو قليلة		
٥٠ % ثقافة متوسطة		
٧٥% ثقافة عالية		
١٠٠ % ثقافة كلية		
المجموع		
مفاهيم محلية عن الإبداع ، الموهبة ، الذكاء	**العدد**	**النسبة**
٠% كلها أجنبية		
٢٥ % مفاهيم قليلة		
٥٠ % تبريرات متساوية		
٧٥ % محلية عالية		
١٠٠% كلها محلية		
المجموع		
تبريرات الأهداف	**العدد**	**النسبة**
٠% أهداف عالمية		
٢٥% جزء قليل منها محلية		
٥٠% تبريرات متساوية		
٧٥% محلية عالية		
١٠٠% كلها محلية		
المجموع		

(١٢٨)

الحساسية الثقافية في مقاييس ، الدراسة والخصائص السيكومترية

المقاييس المستخدمة	العدد	النسبة
٠% مقاييس أجنبية		
٢٥ % مقاييس طفيفة التكييف		
٥٠ % متوسطة التكييف		
٧٥% مكيفة بصرامة		
١٠٠% كلها محلية		
نظرية		
عينة الدراسة		
عينة طلابية		
غير طلابية		
نظرية		
الخصائص السيكومترية	**العدد**	**النسبة**
توجد درجات ثبات		
لا يوجد ثبات		
نظرية		
توجد درجات صدق		
لا يوجد صدق		
نظرية		
لا توجد معايير		
معايير لدول أخري		
توجد معايير		
نظرية		

الحساسية الثقافية في نقاش النتائج ، المراجع ، والتوطين ، والتطبيق

مراجع الثقافية المحلية في النقاش	العدد	النسبة
٠% ليست هناك مراجع عربية		
٢٥% ثقافة طفيفة أو قليلة		
٥٠% ثقافة متساوية		
١٠٠% ثقافة كلية		
المجموع		
ذكر التوطين في نتائج الأبحاث	**العدد**	**النسبة**
٠% لا يوجد أي ذكر للتوطين		
٢٥% ذكر طفيف (مقارنة عربية)		
٥٠% غير محدد		
٧٥%ذكر عدة مشاكل محلية		
١٠٠%ثقافة عربية		
تطبيقات الأبحاث في العالم العربي	**العدد**	**النسبة**
٠% أساسي بحت		
٢٥%أساسي		
٥٠%وسط		
٧٥%تطبيقي		
١٠٠% تطبيقي بحت		

عوامل مساعدة علي التوطين

الأبحاث عبر الثقافية	العدد	النسبة
٠%لا نقاش عبر ثقافي		
٢٥% نقاش طفيف		
٥٠%نقاش وسط		
٧٥% نقاش عالي		
١٠٠% نقاش كلي		
المعالجة الكلية للثقافة المدروسة	**العدد**	**النسبة**
٠% معالجة فردية		
٢٥% معالجة كلية طفيفة		
٥٠% معالجة كلية وسط		
٧٥%معالجة كلية عالية		
١٠٠% معالجة كلية		
نقد المفاهيم والنظريات والمناهج الغربية	**العدد**	**النسبة**
٠% لا نقد		
٢٥% نقد طفيف		
٥٠% نقد وسط		
٧٥% نقد عالي		
١٠٠%نقد كلي		

ملحق (٧) صورة أولية من مقياس التوطين المعدل من قبل الباحث

الحساسية الثقافية في مقدمة البحث (في المراجع ، المفاهيم والأهداف)

المراجع	العدد	النسبة
0% كلها أجنبية		
25% ثقافة طفيفة		
50% ثقافة وسط		
75 % ثقافة عالية		
100% ثقافة كلية		

المفاهيم	العدد	النسبة
0% كلها أجنبية		
25% مفاهيم قليلة		
50% مفاهيم متوسطة		
75% مفاهيم عالية		
100% مفاهيم كلها محلية		

تبريرات أهداف الدراسة	العدد	النسبة
0% أهداف عالمية		
25% جزء قليل منها محلي		
50% تبريرات متوسطة		
75% تبريرات محلية عالية		
100% كلها محلية		

الحساسية الثقافية في المقاييس والخصائص القياسية

الحساسية الثقافية في المقاييس	العدد	النسبة
0% مقاييس أجنبية		
25% مقاييس طفيفة التكييف		
50% مقاييس متوسطة التكييف		
75% مقاييس عالية التكيف		
100% مقاييس محلية		

الخصائص القياسية للمقاييس	العدد	النسبة
توجد درجات للثبات		
لا توجد درجات للثبات		
توجد درجات للصدق		
لا توجد درجات للصدق		
لا توجد معايير		
معايير لدول أجنبية		
معايير لدول عربية		
معايير محلية		

الحساسية الثقافية في نقاش النتائج (المراجع ، التوطين والتطبيق)

مراجع النقاش	العدد	النسبة
0%ليست هنالك مراجع محلية		
25% ثقافة طفيفة		
50% ثقافة متوسطة		
75% ثقافة عالية		
100% ثقافة كلية		

ذكر التوطين في نتائج الأبحاث	العدد	النسبة
0% لا يوجد ذكر توطين		
25% ذكر طفيف		
50%ذكر وسط		
75% ذكر عدة مشاكل محلية		
100% ثقافة محلية		

تطبيقات الأبحاث	العدد	النسبة
0%أساسي بحت		
25% أساسي		
50% وسط		
75% تطبيقي		
100% تطبيقي بحت		

العوامل المساعدة للتوطين

الأبحاث عبر الثقافة	العدد	النسبة
0% لا نقاش عبر ثقافي		
25% نقاش طفيف		
50% نقاش وسط		
75% نقاش عالي		
100% نقاش كلي		

نقد المفاهيم والمناهج الغربية	العدد	النسبة
0% لا نقد		
25% نقد طفيف		
50% نقد وسط		
75% نقد عالي		
100% نقد كلي		

مجمل مراجع البحث	العدد	النسبة
0% كلها أجنبية		
25% ثقافة طفيفة		
50% ثقافة متوسطة		
75% ثقافة عالية		
100% ثقافة كلية		

ملحق (٨) صورة من مقياس التوطين في صورتها النهائيه

الحساسية الثقافية في مقدمة البحث من خلال ، المراجع ، المفاهيم والأهداف .

المراجع	العدد	النسبة
٠% ليست هنالك مراجع محلية		
٢٥% مرجع محلية قليلة		
٥٠% مراجع متساوية		
٧٥% مراجع محلية كثيرة		
١٠٠% كل المراجع محلية		
مراجع عربية كثيرة		
لا توجد مراجع		
المجموع		
المفاهيم	**العدد**	**النسبة**
٠% مفاهيم كلها أجنبية		
٢٥% مفاهيم محلية قليلة		
٥٠%مفاهيم متساوية		
٧٥% مفاهيم محلية كثيرة		
١٠٠% مفاهيم كلها أجنبية		
مفاهيم عربية كثيرة		
المجموع		
الأهداف	**العدد**	**النسبة**
٠% كل الأهداف عالمية		
٢٥% أهداف محلية قليلة		
٥٠% أهداف متساوية		
٧٥% أهداف محلية كثيرة		
١٠٠% كل الأهداف محلية		
أهداف عربية كثيرة		
المجموع		

مدى توطين علم النفس في الجامعات اليمنية (دراسة تحليلية)

د. صالح أحمد باشامخة * أ. أحمد جمال جواس**

* د. صالح باشامخة: أستاذ علم النفس المساعد – جامعة سيئون – اليمن، حاصل على دكتوراه تخصص علم النفس – جامعة حضرموت، من أبحاثه المنشورة: المشكلات النفسية لدى الطلبة النازحين في اليمن ، وأسباب الطلاق وآثاره من وجهة نظر النساء المطلقات في حضرموت

** أ.أحمد جواس: باحث دكتوراه في علم النفس – جامعة AYBU – تركيا، لديه أبحاث منشورة منها: الاختيار المبكر للتخصص الجامعي لدى طلبة الثانوية العامة وعلاقته ببعض المتغيرات «دراسة ميدانية على طلبة مدينة سيئون بمحافظة حضرموت»، ومفهوم الذات الأكاديمي وعلاقته ببعض المتغيرات لدى طلبة الثانوية العامة.

مدى توطين علم النفس في الجامعات اليمنية

(دراسة تحليلية)

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن مدى توطين علم النفس في الجامعات اليمنية، ومدى توافر المفاهيم والموضوعات النفسية الموطنة في مناهج أقسام علم النفس في الجامعات اليمنية. كما تسعى الدراسة إلى التعرف على العوائق والتحديات التي تواجه عملية توطين علم النفس في اليمن، والمقترحات التي يمكن تقديمها حيال ذلك، من وجهة نظر المختصين النفسيين في الجامعات اليمنية. استخدمت الدراسة الحالية المقاربة النوعية (الكيفية)، وذلك من خلال منهجية تحليل محتوى المساقات الجامعية في تخصص علم النفس في الجامعات اليمنية، والمقابلات شبه المنظمة مع (12) مختصا في علم النفس من أساتذة الجامعات اليمنية. توصلت نتائج الدراسة الحالية إلى أن الخطط الدراسية في تخصص علم النفس في جميع الجامعات اليمنية تخلو من أي مساق متخصص يركز على البيئة الوطنية، أو الشخصية اليمنية، ويتناولها من وجهة نظر سيكولوجية متخصصة. كما أن مفردات المساقات الجامعية تفتقر لمعالجة الموضوعات والمفاهيم النفسية المتخصصة في سياق الثقافة المحلية، وتعاني من فقر المراجع النفسية اليمنية الموطنة. كما أوضحت النتائج أن ضبابية مفهوم التوطين لدى المختصين، واقتصار التأهيل العلمي في علم النفس على الجانب النظري (الأكاديمي)، دون التركيز على الجانب العملي الميداني، وقلة الإنتاج العلمي للمختصين النفسيين كلها عوامل لها أثر مباشر على عدم توطين علم النفس في اليمن. وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق والتواصل بين المختصين النفسيين اليمنيين؛ لوضع الأسس والمبادئ العلمية لعملية توطين علم النفس، والتركيز على دراسة الإنسان اليمني نفسيا من خلال فهم السياقات الثقافية والاجتماعية للبيئة المحلية.

الكلمات المفتاحية: توطين علم النفس، علم النفس في اليمن، الجامعات اليمنية.

مقدمة

يُعد الإنسان كائنا متميزا عن غيره من الكائنات، يمتلك مواهب وقدرات فريدة حباه الله بها؛ لذا فإنه من الطبيعي أن يتفرد كل إنسان بمميزات تميزه عن غيره. هذا التفرد في مزايا الإنسان لا يعني انتفاء العام المشترك بين الناس عموما؛ فهم في النهاية جنس بشري واحد، يشتركون في خصائص متميزة؛ لهذا سعى الإنسان منذ القدم إلى إدراك كُنْه وجوده في هذه الحياة؛ فحاول فهم نفسه وعائلته وجماعته، والظروف التي حوله، وكوّن تراكما معرفيا وعلميا حول ذاته ومجتمعه عبر الحقب الزمنية المتعاقبة.

ذلك التراكم المعرفي أخذ في التطور حتى تبلور كعلوم مستقلة، لها مناهجها ونظامها ومبادئها التي تثري حياة البشرية في مختلف مناحي الحياة، وتساهم في تقدم الحضارة ورقي الإنسان. وتشكل العلوم الاجتماعية أحد أهم حقول المعرفة في العصر الحديث، ذلك لأنها تتناول الإنسان في موضوعاتها وأهدافها، كوحدة للدراسة والبحث، ويُعد علم النفس واحدا من أهم هذه العلوم، ويتميز بأنه جاء كنتيجة لتراكم التأمل والبحث في النفس البشرية، والعوامل التي تؤثر فيها؛ لهذا نشأت الحاجة إلى الاهتمام بمعرفة قواعد السلوك البشري عموما، والسلوك الإنساني في السياق الثقافي المحلي على وجه الخصوص.

الإطار النظري والخلفية العلمية

يشير مصطلح التوطين من الناحية اللغوية إلى معنيين اثنين؛ الأول يقصد به الأصلي أو المحلي أو الذي نشأ في وطن ما، وبالتالي يطلق عليه وطني. أما المعنى الثاني فيشير إلى التكييف أو التقنيين أو التعديل لشيء ما؛ ليصبح منسجما مع البيئة الأصلية، فالنازح مثلا يتم توطينه في بلد آخر ليصبح منسجما مع الثقافة الجديدة[1]. وعند العودة إلى مصطلح التوطين في العلوم الاجتماعية فإن مصطلح توطين علم النفس يشير إلى مفهومين رئيسين في حقل المعرفة النفسية؛ الأول يشير إلى المعرفة والنظريات النفسية المُنتَجة ابتداءً في البيئة المحلية، والتي تعالج الظاهرة النفسية في السياق الثقافي والاجتماعي المحلي (الوطني). والمعنى الثاني يرمز إلى التكييف أو التعديل أو التقنيين للمعارف والنظريات النفسية غير المحلية؛ لتصبح منسجمة (مُوَطّنة) مع البيئة

1) عمر الخليفة، آفاق توطين علم النفس في العالم العربي، ص11.

المحلية (الوطنية)، التي تُدْرس في سياقها الظاهرة النفسية؛ لذلك يمكن هنا التمييز بين استخدام مصطلحي وطني (indigenous) وتوطين (indigenization)؛ فالأول يستخدم بمعنى محلي، أو أصلي (من البيئة ذاتها)، والثاني يستخدم بمعنى تكييف أو تأصيل أو تقنيين[2].

إن علم النفس كعلم قد مَرّ بحقب تاريخية متعددة، وكل حقبة ملأته بروحها وسياقها، وهو ما يلاحظه أي باحث في التطور التاريخي للمعرفة السيكولوجية. إضافة إلى أن العلوم الاجتماعية، بما فيها علم النفس، تتأثر بالعوامل المختلفة، كالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ لأنها ظاهرة إنسانية[3]، فعلم النفس تأثر كثيرا بالمجتمع الذي نشأ وتطور فيه؛ لكون الظاهرة السيكولوجية محصلة التعبير عن الثقافة والاجتماع، وتفاعلهما وتأثيرهما معا في النفس البشرية.[4]وهذا المستوى من التحليل يقود إلى الحديث عن التناسخ أو الشراكة الثقافية؛ فالثقافة تتناسخ بصورة متفردة من الأشكال الاجتماعية؛ لأن كل ثقافة لديها مفاهيمها الخاصة التي تميزها عن الأخرى، والتي تتمثل في المفاهيم والنظم القيمية وطرق إدراك العالم، وهو ما يُطلق عليه الخصوصية الثقافية أو الحساسية الثقافية. [5]

يركز علم النفس عبر الثقافي في أبحاثه وموضوعاته، كما يذكرها جون بيري[6] على ثلاثة أهداف مركزية، وهي:

– الأول: استيراد المعرفة السيكولوجية المعاصرة المطورة في الدول المتقدمة مثلا؛ لاختبار تطبيقاتها في الأنظمة الثقافية الأخرى (فحص مستوى العالمية).

– الثاني: البحث عن المعرفة السيكولوجية الجديدة في النظم الثقافية الأخرى، واكتشاف خصائصها المحلية (المعرفة النفسية المحلية).

---

2) عمر الخليفة، آفاق توطين علم النفس في العالم العربي، ص11.

3) محمد زين العابدين، التبعية الأكاديمية وأزمة توطين المنهجية في المجتمع العلمي العربي، ص36.

4) Kim & Berry, Indigenous psychologies: Research and experience in cultural context, p49.

5) عمر هارون الخليفة، علم النفس في اليابان التأسيس العلمي والتوطين المتناغم، ص63.

6) Berry, Toward a universal psychology of cognitive competence, p.345 .

– الثالث: مقارنة النوعين السابقين من علم النفس، وتكاملهما الشمولي المستمد من الثقافة المحلية، ومن الثقافة العالمية.

وعادة ما يتم استيراد علم النفس من مجتمع ما مثل (الولايات المتحدة) لمجتمع آخر مثل (العالم العربي)، ويتم استخدامه لدراسة موضوعات مركزية ومحورية من خلال استخدام النظريات والمناهج، ولهذا السبب يجب أن يكون الهدف الأول لعملية استيراد علم النفس لثقافة محددة تطوير نموذج لعلم النفس يتلاءم مع الطبيعة المحلية للأفراد والمجتمع الذي يعيشون فيه، وهذه العلمية يطلق عليها توطين علم النفس.

إن الحديث عن توطين علم النفس يقودنا بالضرورة إلى التمييز بين علم النفس الموطن، وعلم النفس غير الموطن؛ فعلم النفس غير الموطن يشير إلى علم النفس الذي نشأ في بيئة غير عربية، سواء أكانت أوروبية أو أمريكية أو شرقية، وهو السائد في الوقت الحالي إجمالا. أما علم النفس الموطن فيعني علم النفس الذي نشأ ابتداءً في بيئة عربية، أو محلية؛ في قطر عربي بهدف معالجة الظاهرة النفسية في البيئة الوطنية. كما تضاف إليه التعديلات أو التكييفات التي أدخلت على علم النفس غير الموطن؛ لجعله منسجما ومتسقا مع البيئة المحلية.

إن الهدف من عملية توطين علم النفس تطوير نظام نظري أو معرفي يتلاءم وينسجم مع الحقائق الاجتماعية والثقافية للأفراد والجماعات في المجتمع المحلي، وهذا يعني أن حلول الظاهرة النفسية لا توجد في علم النفس غير الموطن لوحده، أو في علم النفس الوطني لوحده، كما أنه ليست هناك موضوعية أكثر في أحدها دون الآخر[7].

من ناحية أخرى يرى بعض الباحثين أنه بالإمكان عمل مقاربة بين عملية توطين علم النفس المستورد من الغرب إلى العالم العربي، كما لو أننا نستزرع نباتا من بيئة ما إلى البيئة العربية[8]. ومن المعلوم أن عملية نمو علم النفس تحتاج إلى بيئة مناسبة، كما يحتاج نمو النبات إلى تربة وبيئة مناسبة للنمو، فعلم النفس بحاجة إلى بيئة نظرية موطنة تعتمد وتستند على فلسفة المعرفة

7) عمر الخليفة، آفاق توطين علم النفس في العالم العربي، ص12.

8) عبد القادر عرابي وعبدالله الهمالي، إشكالية علم الاجتماع واستخدامه في الجامعات العربية، ص28.

ونظرياتها، بالإضافة إلى البنية الحضارية والثقافية للمجتمع التي تساعد على نمو وتطوير تلك المعرفة؛ فالمفاهيم والنظريات ليست رموزا، بقدر ما هي انعكاس لثقافة المجتمع وبنائه الحضاري؛ لذلك ينبغي أن تتوفر تربة صالحة وبنية أساسية تمثل مرتكزا متماسكا للبناء الوطني لعلم النفس، تتداخل فيه كل المعطيات والمقومات؛ لتكون قادرة على التفاعل والاندماج عضويا مع المنظومات الأخرى القائمة في البيئة المحيطة، بما يضمن الاستدامة والاستفادة من العلم ونتائجه وتحقيق التوطين المعرفي.[9]

إن الأبنية الاجتماعية في البلدان العربية ما زالت تعاني من مشكلات كثيرة، ترجع في الأساس إلى الأزمات المنهجية التي تمر بها العلوم الاجتماعية، إذ يترتب عليها عدم القدرة على استيعاب واقعها المحلي.[10] ويؤكد جاهودا (Jahoda) أن علم النفس المستورد قائم على خصائص البيئة المحددة التي أنتجته[11]، والتي — في حالتنا العربية — تتميز بخصائص غير موجودة في العالم العربي؛ فالمجتمعات التي ازدهر ونما فيها علم النفس في الغالب مجتمعات فردانية، أي تنظر للعالم من خلال المنظور الفردي، في حين أن مجتمعاتنا العربية تنظر للعالم من خلال المنظور الجماعي، والذي له طبيعته وكينونته المختلفة عن غيره.[12]

وبالرغم من أن البدايات الأولى التي ساهمت في إرساء أسس العلوم الحديثة، كما نفهمها اليوم، قد وضع أسسها بعض العلماء المسلمين ،كابن سينا وابن رشد والغزالي والبلخي والكندي والرازي والفارابي وابن خلدون وغيرهم، وبرغم أن أول مستشفى لعلاج الأمراض العقلية عرفه العالم تم إنشاؤه في القرن التاسع الميلادي كان في دمشق، إلا أن العرب لم يستغلوا ذلك لبلورة هوية مستقلة لعلم نفس عربي إسلامي يماثل ما هو غربي، بل إن الكتابات النفسية الحديثة قد تأخرت في الوطن

9) فؤاد الرميحي، القدرات العلمية والتقنية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ص45.

10) محمد زين العابدين، التبعية الأكاديمية وأزمة توطين المنهجية في المجتمع العلمي العربي، ص36.

11) Jahoda, Psychology and developing countries-do they need each other, p.470.

12) عمر الخليفة ومنى بابكر، توطين علم النفس: دراسة تحليلية لعينة من أطروحات دكتوراه علم النفس في الجامعات السودانية، ص51.

العرب،ي ولم تظهر إلا في أواخر القرن التاسع عشر، في كل من لبنان ومصر.[13]

من ناحية أخرى يمكن أن نلاحظ أنه وبالرغم من اكتساب المنهجية العلمية الغربية في دراسة السلوك الإنساني، إلا أن دراسة المجتمع العربي من خلال مفاهيمه الخاصة وطبيعته المحلية لم تحظ بالأهمية الكافية لدى العديد من الباحثين العرب، فلم تتعرض المنهجية نفسها للتمحيص والتأكد، إذا ما كانت مناسبة للمجتمع العربي، وتؤدي وظيفتها بفعالية أم لا[14]. كما أن الإطار النظري والمعرفي الغربي في علم النفس لم يخضع لعملية نقد بيئي أو محلي لمعرفة مدى قدرته على تفسير الظاهرة النفسية في السياق العربي المحلي؛ لكي يصبح ذا معنى في معالجة النظام الثقافي–الاجتماعي في العالم العربي. هذا ما يجعل علم النفس الوطني فضاءً بحثياً واعداً للوصول لنظرية نفسية عربية محلية تنمو في التربة المحلية، وتستجيب للخصوصية الثقافية للأفراد والجماعات في العالم العربي، وفي نفس الوقت تستفيد من التراث النفسي العالمي بما يفيدها في تفسير سلوك الإنسان في محيطه الوطني.

إن الاختلاف الرئيس بين علم النفس عبر الثقافي وعلم النفس الوطني يكمن في نقطة البداية بالنسبة للبحث؛ فعلم النفس الوطني يمثل نقطة البداية من الداخل للتعامل مع الظاهرة النفسية، بمعنى أنه يدرس الفرد في سياقه الوطني والاجتماعي المحلي، وهو بهذا يشكل عملية توطين من داخل الثقافة نفسها. في حين يمثل علم النفس عبر الثقافي المقارنة المعرفية بين الثقافة المحلية والثقافات الأخرى، أي أنه يعتبر مدخلا لتوطين علم النفس القادم من خارج الثقافة المحلية. هذه المقاربة دفعت بعدد من الباحثين إلى وضع تصور لعملية توطين علم النفس في العلم العربي، من خلال ثلاثة منظورات أو مداخل معرفية، نوجزها على النحو التالي[15]:

1. دراسة علم النفس في التراث العربي الإسلامي: وهذا يكون من خلال العودة إلى كتابات الرعيل الأول من العلماء العرب والمسلمين في الموضوعات النفسية، مثل كتابات الغزالي وابن

13) عثمان الخضر، أقسام علم النفس في الوطن العربي واضطراب الهوية، ص36.

14) علي القريشي، توطين العلوم في الجامعات العربية والإسلامية رؤية ومشروع، ص73.

15) عمر الخليفة، آفاق توطين علم النفس في العالم العربي، ص21.

رشد والفارابي ...إلخ. ولعل من أبرز المساهمات في هذا المجال ما كتبه الزبير طه[16] ومحمد شحاته ربيع[17]؛ كلٌ على حدة حول إسهامات علماء النفس العرب والمسلمين في الأسس المعرفية لعلم النفس المعاصر.

2. تأصيل أو أسلمة علم النفس: وهذا المجال يتضمن علميات الربط بين ما توصل له علم النفس المعاصر في الغرب مع الأسس الإسلامية الكبرى في نظرتها للإنسان والكون والحياة، أي أنه محاولة المقاربة والتوفيق بين النص القرآني أو النص الحديثي مع النص السيكولوجي المعاصر. والواقع أنه، في مثل هذه الحالة، يمارس المختص النفسي العربي أشبه بما يمكن أن نسميه بالإعجاز النفسي، مع كل تحفظاتنا على هذا المصطلح؛ لأنه يجعل المختص العربي ينتظر أن يكتشف غيره المعارف والنظريات النفسية، ثم يبدأ بعدها بالبحث عن أصولها أو أسسها الإسلامية في التراث العربي والإسلامي. وهذا ما جعل عمر الخلفية يعتبر بعض هذه المحاولات مجرد محاولات تلفيقية لعلم النفس في البيئة العربية.[18]

3. دراسة بعض القضايا المحلية في سياق بعض المجتمعات المحلية، وهو ما يسميه البعض علم النفس الشعبي، حيث يتناول هذا القسم دراسة بعض المشكلات المحلية، مثل البطالة والأمية والقبلية والعشائرية والعار ...إلخ، ومحاولة ربطها بعلم النفس. وهنا يمكن أن نلاحظ أن بعض هذه القضايا قد لا تدخل في موضوعات علم النفس في بعض الدول المتقدمة صناعيا، كونها لا تعكس حقيقة ذلك المجتمع. وهذا المجال من الدراسات أو الأبحاث يمكن أن يشير بوضوح إلى معنى التوطين المنشود، ويحتاج أن يناقش بصورة أكثر عمقاً وتحليلاً في سياقه الثقافي المحلي.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن هناك العديد من المصطلحات والمفاهيم والمحاولات التي تقترب من مصطلح التوطين تارة، وتترادف معه تارة أخرى؛ فالرابط المشترك بينها محاولة تقديم مقاربات تنطلق من البيئة الثقافية العربية والإسلامية في التعاطي مع الظواهر الاجتماعية والنفسية؛ فعلى

16) الزبير طه، علم النفس في التراث العربي والإسلامي.

17) محمد شحاته ربيع، التراث النفسي عند علماء المسلمين.

18) عمر الخليفة، آفاق توطين علم النفس في العالم العربي، ص26.

سبيل المثال، نجد البعض يستخدم مصطلح علم النفس العربي، أو علم النفس الإسلامي، أو علم النفس القومي، أو علم نفس الشخصية العربية ...إلخ، كمحاولات لفهم علم النفس في السياق المحلي. وكل هذه التصنيفات وغيرها لا ينبغي أن تكون مقتصرة على دراسة الظاهرة النفسية في المجتمع العربي ككل، أو في قُطر من الأقطار فحسب، بل ينبغي أن تركز على تقديم المساهمات العلمية الجادة التي تساهم في دراسة وتفسير السلوك الإنساني، وبالتالي تطور علم النفس بصفة عامة.

إن الحديث عن توطين علم النفس من داخل البيئة العربية يقودنا بالضرورة إلى التحلي بالمنهجية المنضبطة في التعامل من التراث النفسي عموما. وهذا يعني عدم النظر إلى الماضي وتراثه بنظرة القداسة والعصمة والتفوق، إذ إن الفاصل الزمني والبيئة المكانية يؤديان دوراً هاماً في اختلاف التفسير العلمي للسلوك البشري، كما أن الاختلاف الثقافي والتقني بين المجتمع العربي والغربي اليوم يفرض علينا فحص المدخلات القادمة من غير البيئة العربية؛ لكي تساعدنا في فهم واقعنا الاجتماعي والنفسي بشكل سليم. وهنا يجب التأكيد على أنه كما أننا ننادي بالتوطين من داخل بيئتنا العربية والإسلامية، ولكن هذا لا يعني الانكفاء والانطواء على تراثنا النفسي فقط، وفي نفس الوقت عدم تلقي كل ما هو قادم من بيئة مختلفة كلية عن سياقنا المحلي والثقافي والاجتماعي، وإنما التعامل بمنهجية رصينة في التعاطي مع جميع المدخلات المعرفية (المحلية القديمة والغربية الحديثة) في تفسير الظاهرة النفسية في السياق العربي المحلي.

دراسات سابقة:

هناك عدد من الدراسات التي تناولت موضوعات توطين العلوم الاجتماعية عموماً، وعلم النفس على جه الخصوص في البيئة العربية، سواءً أكان هذا التناول بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وسوف نتعرض لأهم وأبرز تلك المحاولات. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن إغفال الجهود التي قام بها الدكتور عمر هارون الخليفة، والذي يعد من الرواد في هذا المجال، حيث قام مع عدد من طلابه وزملائه بالعديد من الدراسات التي تناولت فحص ومحاولات توطين علم النفس في العالم العربي عموماً، وفي السودان على وجه الخصوص.

فعلى سبيل المثال قام د. عمر الخليفة ود. إنعام علي أحمد (2010)[19] بفحص النشاط العلمي لعلماء النفس في السودان من خلال سيرهم الذاتية، حيث قاما بتحليل محتوى السير الذاتية لـ(50) عالماً من علماء النفس من المؤسسات الأكاديمية والعلاجية. وأظهرت النتائج بأن 96% من علماء النفس السودانيين كانت لهم مساهمات في الإعلام وخدمة المجتمع وتقديم الاستشارات وإدارة المؤسسات، وحصل بعض علماء النفس على جوائز إقليمية وعالمية. وكشفت الدراسة عن مركزية علم النفس التربوي في البيئة السودانية وتهميش بقية الفروع الأخرى لعلم النفس. كما وضحت الدراسة أن 22% من علماء النفس في السودان تلقى تدريبه وتعليمه خارج السودان، بينما تدرب 78% منهم داخل السودان.

أيضاً قام د. عمر الخليفة ود. منى بابكر (2011)[20] بتحليل محتوى عينة من أطروحات الدكتوراه (50 أطروحة) في علم النفس في الجامعات السودانية، بهدف قياس درجة توطين علم النفس في أطروحات الدكتوراه التي تم نيلها في الفترة من (1990 – 2005)، حيث استخدم الباحثان مقياسا خاصا لحساب درجة توطين علم النفس. وأظهرت النتائج بأن (66%) من الأطروحات تفتقر للنقاش عبر الثقافي، فيما احتوت (12%) من الأطروحات على نقاش عبر ثقافي عالٍ في محتواها. وأظهرت نتائج الدراسة بأن الغالبية العظمى (90%) من الأطروحات تفتقد لأي نوع من النقد السيكولوجي للمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية أو الحديثة، وحتى للممارسات المحلية لعلم النفس. كما أظهرت النتائج وجود فرق طفيف، قدره (4%)، في استخدام المراجع المحلية في أطروحات الدكتوراه بين نصفي الفترة الزمنية المدروسة.

كما قام أيضاً د. عمر الخليفة (2000)[21] بدراسة حول التأسيس العلمي والتوطين المتناغم لعلم النفس في اليابان، حيث درس التجربة اليابانية في التوطين المتناغم لعلم النفس، والذي يعني الانتقاء المناسب لعلم النفس المؤسس علمياً خارج اليابان، واستيعابه وهضمه واستزراعه بصورة

19) عمر الخليفة وإنعام أحمد، النشاط العلمي لعلماء النفس في السودان من خلال سيرهم الذاتية.

20) عمر الخليفة ومنى بابكر، توطين علم النفس: دراسة تحليلية لعينة من أطروحات دكتوراه علم النفس في الجامعات السودانية.

21) عمر الخليفة، علم النفس في اليابان: التأسيس العلمي والتوطين المتناغم.

منسجمة في التربة المحلية، حيث تضمن التوطين خمسة معالم أساسية خاصة بالتأسيس العلمي لعلم النفس في اليابان، وهي: 1) اللغة اليابانية والمفاهيم المتطورة، إذ إن لغة التدريس والبحث الأولى في علم النفس في اليابان هي اللغة اليابانية، كما أن اليابانيين سعوا إلى بلورة مفاهيم نفسية مرتبطة بالثقافة المحلية، وتستمد أسسها من الإرث الثقافي والاجتماعي المحلي. 2) التماثلية أو التقابلية المبدعة، حيث عمدت اليابان على هضم التراث النفسي الغربي، سواءً أكان ذلك أوروبيا أو أمريكيا، واستيعابه، وإعادة إنتاجه بصبغة محلية. 3) دافعية الإنجاز وتناغميته للأفراد والجماعات؛ فالقيم الجمعية المعززة للإنجاز هي في الأصل محصلة القيم الفردية التي اكتسبها الأفراد بفضل المناخ الثقافي السائد. 4) اللاتحليلية في علم النفس؛ فاليابان تنافرت من بعض النظريات النفسية المستوردة خصوصاً، المرتبطة بالتحليل النفسي الفرويدي، ولم تسمح لها بالنمو في البيئة اليابانية كما هي، وإنما أدخلت عليها العديد من التعديلات لتصبح منسجمة مع البيئة المحلية. 5) المؤسسية السيكولوجية التي تضع المعايير الصارمة للإنتاج السيكولوجي كماً ونوعاً، وترتقي بالتجربة السيكولوجية عموماً.

الدكتور عثمان الخضر هو الآخر قام بدراسة عام (2019)[22] حول أقسام علم النفس في الوطن العربي، واضطراب الهوية، حيث قدم تشخيصاً لواقع أقسام علم النفس في الوطن العربي، وسلط الضوء على الهوية الفكرية والبحثية والإدارية والمهنية لها. وطالب الخضر أن تنطلق العلوم النفسية في الوطن العربي –بقيادة روادها في الجامعات العربية والجمعيات والروابط والاتحادات النفسية– من خصائص المجتمع العربي الإسلامي وتراثه الزاخر، وتعكس حاجاته وأولوياته، بحيث تدعم خطط التنمية في بلدانها، كما حث على الاستفادة من التقنيات الحديثة في القياس والتواصل والرصد والتخزين والتدوين.

هناك تجربة ينبغي ذكرها عند الحديث عن توطين العلاج النفسي في الوطن العربي، هذه التجربة تمثلت في دراسة قام بها عبداللطيف قنوعة وعبدالرحمن قشاشطه (2016)[23] من جامعة الوادي في الجزائر، حول نظرية العلاج العقلاني الانفعالي لـ(ألبرت أليس) والمبادئ الأساسية لها

22) عثمان الخضر، أقسام علم النفس في الوطن العربي واضطراب الهوية.

23) عبداللطيف قنوعة وعبدالرحمن قشاشطه، دراسة الأفكار اللاعقلانية في نظرية العلاج العقلاني الانفعالي لـ: «ألبرت أليس» في إطار توطين العلوم الاجتماعية على البيئة العربية.

والأفكار اللاعقلانية الـ(11) التي تندرج تحتها، والتي يفترض أليس أنها المسببة للأمراض النفسية، وأن تحديد هذه الأفكار وتعديلها يمثل بداية العلاج النفسي؛ فقام الباحثان بمناقشة هذه الأفكار اللاعقلانية، وتحديد ما يوافق أو يعارض من هذه الأفكار مع القرآن الكريم والسنة النبوية، بعد ذلك قام الباحثان باقتراح بعض الأفكار لتقنيين جميع الأفكار الـ(11) وفقاً للقرآن الكريم والسنة النبوية وتعاليم الدين الإسلامي، حيث يتمثل تعديل الأفكار في اقتراح أخلاق وسلوكيات جاءت بها الشريعة الإسلامية، وتحقق هدف العلاج النفسي العقلاني؛ لتكون بمثابة نظرية موطنة في العلاج العقلاني.

أما فيما يتصل بالمجتمع اليمني فقد أجرى د. أحمد المجرشي (2010)[24] دراسة مقارنة للخطط الدراسية لأقسام علم النفس في الجامعات اليمنية، حيث هدفت دراسته إلى مقارنة الخطط الدراسية لمرحلة البكالوريوس في أقسام علم النفس في الجامعات اليمنية، من حيث عدد المقررات وساعات التخرج المطلوبة ومدى التشابه والاختلاف بين خطط الأقسام من حيث المساقات الدراسية. وفي نهاية الدراسة أوصى الباحث بضرورة دعم محتويات المساقات الدراسية التخصصية للقيم اليمنية والإسلامية، وضرورة تزويد الطالب بها بما يوفر له خلفية ثقافية إسلامية يمكنه توظيفها في مجال تخصصه.

الدراسة الحالية:

إن تطور أي علم من العلوم في أي مكان في العالم محكوم إلى حد كبير بمدى توافر المؤسسات التعليمية وتطورها فيه، وعلى وجه الخصوص منظومة التعليم المتخصص ومؤسساته، وهذا الأمر يرتبط بالتطور الاجتماعي والاقتصادي في هذا البلد أو ذاك وقيام السلطات الوطنية فيه، أي أنه مشروط بالتحرر من التبعية الثقافية وتحقيق الاستقلال الوطني والاقتصادي.[25]

إن أغلب مساقات علم النفس التي يتم تدريسها في العالم العربي اليوم غربية المنشأ، بما فيها علم النفس التجريبي، والعلم نتاج مجتمعه الذي نشأ فيه، ولا يستطيع علم النفس الهرب من ذلك

24) أحمد المجرشي، الخطط الدراسية لأقسام علم النفس في الجامعات اليمنية الحكومية.

25) المرجع السابق، ص 15.

التأثير، بغض النظر عن المشكلة التجريبية التي يعالجها.[26] ويشير كل من عمر الخليفة [27] وحاج شريف حسين [28] أن علم النفس في العالم العربي يعاني من طبيعة الكتب الدراسية؛ فهي إما مترجمة بصورة مباشرة من الكتب الغربية، أو ربما معدة على الطريقة الغربية نفسها، وفي أغلبها خالية من أي حس وطني، سواءً في الأدوات السيكولوجية المستخدمة في عملية التدريس والبحث، أو منهجية معالجة الموضوعات النفسية؛ فليس هناك تطويع لأدوات أو موضوعات تعكس أو تهتم بطبيعة قضايا العالم العربي، كما أن غالبيتها لا تحتوي على نماذج الأبحاث الأصلية التي قام بها بعض علماء النفس العرب، والبعض لا تتم الإشارة لها حتى ضمن قائمة المراجع.

إن الدراسة الحالية تحاول سبر أغوار توطين علم النفس في الجامعات اليمنية، متخذة من الجامعات اليمنية التي تُدرّس علم النفس موضوعاً للبحث، هذا يعني أننا نسعى إلى التعرف على مدى توطين المساقات والموضوعات والمفردات العلمية التي تُدَرَّسْ في برامج علم النفس ضمن سياق البيئة اليمنية، ومدى ملاءمة البيئة الجامعية اليمنية لنمو علم نفس وطني قادر على التفاعل مع القضايا النفسية في مجتمعه المحلي، والتعامل مع المفاهيم النفسية ومعالجتها في سياقها المكاني والزماني والثقافي؛ ليسهم في تحقيق هدفه، والقيام بالمهمة المنوطة بالسيكولوجي اليمني؛ لذا فإن إشكالية الدراسة الحالية يمكن صياغتها في التساؤلات التالية:

1. هل تتبنى أقسام علم النفس في الجامعات اليمنية تدريس مساق خاص بعلم النفس في البيئة اليمنية أو سيكولوجية الشخصية اليمنية؟

2. ما مدى توطين المساقات الدراسية في برامج علم النفس لبعض المفردات التي تركز على الانعكاس التطبيقي للمساق وموضوعاته العلمية في السياق اليمني؟

---

26) Crutchfield & Krech, Some guides to the understanding of the history of psychology, p.5.

27) عمر الخليفة، آفاق توطين علم النفس في العالم العربي، ص44.

28) عمر الخليفة، ملاحظات حول كتب علم النفس في دولة البحرين، ص205.

3. هل تعتمد الجامعات اليمنية على المراجع العلمية الموطنة كمصادر رئيسية أو مساندة للمساقات الدراسية في برامج علم النفس؟

4. ما أهم عوائق وتحديات توطين علم النفس في البيئة اليمنية من وجهة نظر المتخصصين النفسيين في اليمن؟

5. ما أهم المرتكزات التي ينبغي أن يقوم عليها توطين علم النفس في البيئة اليمنية من وجهة نظر المتخصصين النفسيين في اليمن؟

6. ما أهم المقترحات لتوطين علم النفس في البيئة اليمنية من وجهة نظر المتخصصين النفسيين في اليمن؟

أهداف الدراسة:

1. استكشاف واقع علم النفس في اليمن اليوم ومدى توطينه على البيئة المحلية.
2. معرفة إلى أي مدى يمكن لعلم النفس في اليمن أن يكون موطناً على البيئة اليمنية.
3. تسليط الضوء على أهم عوائق وتحديات توطين علم النفس في الجامعات اليمنية.
4. المساهمة في وضع الحلول والمقترحات التي تساهم في توطين علم النفس في البيئة اليمنية.

أهمية الدراسة:

تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها –على حد علم الباحثين– في مجالها وموضوعها، إذ لا توجد دراسة سابقة تناولت توطين علم النفس أو أحد موضوعاته في السياق اليمني؛ لذا فإنها تشكل باكورة مهمة للأعمال البحثية التي تهتم بتوطين علم النفس والعلوم الاجتماعية في اليمن. كما أنه يمكن الاستفادة من مخرجات ونتائج هذه الدراسة في تصميم برنامج علمي تأهيلي يستهدف أقسام علم النفس في الجامعات اليمنية. علاوة على ذلك تضيف هذه الدراسة بعداً

جديداً للمختصين في علم النفس، بإمكانية الاستفادة من ثقافة البيئة المحلية حول المعارف النفسية، بعد فحصها ودراستها لتكون رافداً مهما للمعرفة النفسية، إضافة الى ذلك تساهم هذه الدراسة في تحقيق مزيد من الاهتمام بتوطين العلوم الاجتماعية عامة، وعلم النفس خاصة؛ لكونها تلامس ثقافة الإنسان في بيئته المحلية وتراعي خصوصيته الثقافية والاجتماعية.

منهج الدراسة وإجراءاتها:

يتفرع المنهج المتبع في الدراسة الحالية إلى قسمين؛ القسم الأول: يعالج الأسئلة البحثية الثلاثة الأولى من أسلة الدراسة باستخدام منهجية تحليل المحتوى. فيما يعالج القسم الثاني الأسئلة البحثية الثلاثة الأخيرة من أسئلة الدراسة باستخدام المقاربة النوعية (الكيفية) من خلال المقابلات العلمية شبه المنظمة مع المختصين النفسيين في الجامعات اليمنية، وفيما يلي شرح تفصيلي بالخطوات المنهجية المتبعة في كل قسم.

القسم الأول: تحليل المحتوى

لأجل الإجابة على أسئلة الدراسة الثلاثة الأولى تم، أولاً، حصر الجامعات اليمنية التي تُدرّس برنامج البكالوريوس في علم النفس، وتم التوصل إلى وجود خمس جامعات، بها برنامج البكالوريوس في علم النفس، وهي جامعات: (صنعاء – عدن – ذمار – تعز – الحديدة). كما أن جميع أقسام علم النفس في هذه الجامعات تعتبر جزءًا من كليات الآداب والعلوم الإنسانية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه توجد بعض الجامعات التي تُدرّس برنامج البكالوريوس في التوجيه والإرشاد التربوي والنفسي ضمن كليات التربية، مثل جامعة حضرموت، وجامعة إب، حيث يركز البرنامج في هاتين الجامعتين على تخريج مرشدين تربويين أكثر من كونه يسعى إلى تخريج أخصائيين نفسيين، كما أن مقررات البرنامجين تغطي المفردات التربوية أكثر من المفردات النفسية، لذا ارتأى الباحثان استبعادهما من عملية التحليل، والاقتصار على الجامعات الخمس المذكورة.

بعد تحديد الجامعات المستهدفة في هذه الدراسة، قام الباحثان بتحميل مفردات الخطة الدراسية لبرنامج البكالوريوس، وتوصيف كل مقرر من مقررات الخطة من مواقع الجامعات المستهدفة. وهنا ينبغي التنويه إلى أن بعض الجامعات لا تتيح توصيف المقررات على مواقعها،

وإنما تتيح الخطة الدراسية، وأسماء المقررات، وعدد الساعات الأكاديمية المخصصة فقط؛ لذا قام الباحثان بالتواصل مع رؤساء أقسام علم النفس في الجامعات المعنية؛ لأجل الحصول على نسخة من توصيف مقررات برنامج البكالوريوس في علم النفس؛ لكونها ستكون موضوع ومجال التحليل في هذه الدراسة. ونظراً لوضع الحرب والصراع الدائر في اليمن وحالة الانقسام في الوزارات فقد تمكن الباحثان من الحصول على توصيف المقررات لبرنامج علم النفس في جامعات: صنعاء وذمار والحديدة، ولم نتمكن من الحصول على توصيف المقررات التفصيلي في جامعتي عدن وتعز؛ لذا سوف يقتصر تحليل المفردات على ثلاث جامعات يمنية، في حين تحليل الخطة بشكل عام على خمس جامعات يمنية.

أولاً: المساقات التخصصية في كل جامعة

يوضح الجدول رقم (1) تفاصيل الخطة الدراسية لبرنامج البكالوريوس في الجامعات اليمنية، وعدد المساقات الخاصة بالتخصص والكلية والجامعة.

جدول (1) عدد المساقات الدراسية الخاصة ببرنامج البكالوريوس في علم النفس في اليمن

الجامعة	متطلبات التخصص	متطلبات الكلية	متطلبات الجامعة
صنعاء	37 مساقاً	5 مساقات	7 مساقات
عدن	36 مساقاً	4 مساقات	5 مساقات
ذمار	33 مساقاً	6 مساقات	7 مساقات
تعز	38 مساقاً	3 مساقات	5 مساقات
الحديدة	37 مساقاً	6 مساقات	5 مساقات

يظهر من الجدل السابق أن المساقات التخصصية في قسم علم النفس تتراوح بين 33 – 38 مساقاً أكاديمياً في مختلف مجالات وفروع علم النفس بشكل عام. وعند التمعن في الخطط الدراسية التفصيلية لكل جامعة لم يقف الباحثان على أي مساق في أي جامعة يمنية يقوم بتدريس مساق خاص بعلم النفس في اليمن، أو سيكولوجية الشخصية اليمنية، أو أي مساق مشابه لهذا المفهوم.

بينما يوجد مساق ضمن متطلبات الكلية في كل من جامعتي الحديدة وعدن تحت اسم (مجتمع يمني). ومن خلال تتبع توصيف المقرر يتضح أنه عبارة عن لمحة تاريخية عن النظام الإمامي في شمال اليمن قبل الثورة، والوضع الاستعماري في الجنوب، كما يغطي لمحة تاريخية عن محطات توحيد اليمن منذ الاستقلال مروراً بتحقيق الوحدة اليمنية في 1990، ثم أهم المحطات التاريخية التي تلت ذلك، هذا فيما يخص توصيف مقرر (مجتمع يمني) في جامعة عدن. وبالنسبة لجامعة الحديدة فإن مقرر (مجتمع يمني) يتناول الثقافة اليمنية من زاوية العادات والتقاليد والأعراف الثقافية اليمنية المرتبطة بالحياة الزراعية والمعيشية ومواسم الحصاد، إضافة إلى العادات والتقاليد اليمنية في الأعراس والأعياد، ثم التركيز على بعض الظواهر الاجتماعية في المجتمع اليمني، كالثأر وحمل السلاح وغلاء المهور ومضغ القات.

يُلاحظ أيضاً أنه يوجد مساق مشابه ضمن متطلبات الكلية في كل من جامعتي ذمار وتعز، تحت مسمى (حضارة يمنية) في جامعة ذمار، ومساق (تاريخ اليمن وحضاراته) في جامعة تعز. كما يوجد مساق ضمن متطلبات الجامعة تحت اسم (ثقافة وطنية) في جامعتي صنعاء وذمار. هذا يعني أن جامعة ذمار لديها مساقان معاً ضمن متطلبات الكلية والجامعة قريبان من بعضهما، من حيث الارتباط باليمن.

عند تتبع التوصيف التفصيلي لمساق الثقافة الوطنية نجد أنه يركز على موضوعات تاريخية سياسية، تتعلق بموقع اليمن الاستراتيجي والأطماع الخارجية وتاريخ الدول اليمنية القديمة والحديثة وغيرها من الموضوعات، التي لا ترتبط بالمجال السيكولوجي، لا من قريب، ولا من بعيد.

كخلاصة لما سبق، يمكننا القول بأن الخطط الدراسية لبرامج البكالوريوس في علم النفس في الجامعات اليمنية تخلو من أي مساق سيكولوجي يعالج الشخصية اليمنية، أو المجتمع وقضاياه من زاوية نفسية، وهو ما يعني نقصاً في قضايا توطين العلوم النفسية على البيئة المحلية، وتبصير الدارس بانعكاسات المعرفة والمنهجية النفسية على البيئة التي يفترض أنه يتعامل معها بعد تخرجه.

ثانياً: المفردات التفصيلية للمساقات التخصصية

بالعودة إلى الجدول (1) يتضح لنا أن متوسط عدد المساقات التخصصية حوالي 36 مساقاً تعالج المفاهيم والموضوعات النفسية بشكل عام، مثل علم النفس العام والتعلم والنمو والشخصية

والعلاج النفسي...إلخ. ومن أجل تتبع مدى توطين مفردات كل مساق بشكل تفصيلي للمفاهيم النفسية على البيئة اليمنية يمكننا تقسيم المساقات وفقاً لذلك إلى قسمين.

القسم الأول يتضمن مساقات يصعب استيعاب مفاهيم التوطين في مفرداتها، مثل المساقات الأدواتية أو المنهجية، كالإحصاء النفسي ومناهج البحث ...إلخ، أو المساقات التي ترتبط بالمجال العضوي، مثل مساق علم النفس الحيوي، وعلم النفس الفسيولوجي، وعلم النفس العصبي ...إلخ.

أما القسم الثاني فيشمل المساقات التي يمكن توطين المفاهيم والمعارف النفسية في مفرداتها ومحتوياتها، وهذه تشمل مختلف المساقات التخصصية الأخرى، مثل علم النفس الاجتماعي، والأسري، والنمو، والشخصية، والعلاجي ...إلخ؛ لذلك سوف نقتصر في تحليل المفردات على المساقات من النوع الثاني؛ لكونها مساقات قابلة للتوطين المعرفي والمنهجي.

كما أسلفنا الذكر فقد اقتصر تحليل المفردات على مناهج ثلاث جامعات يمنية، وعلى المساقات القابلة للتوطين، والبالغ عددها 79 مساقاً، على النحو التالي:

جدول (2) عدد المساقات التخصصية القابلة للتوطين والتي دخلت ضمن عملية التحليل

الجامعة	صنعاء	ذمار	الحديدة
عدد المساقات القابلة للتوطين	29	20	30

عند تتبع المفردات التفصيلية للمساقات التخصصية في علم النفس، نجد أنها خلت من أي إشارات لتوطين علم النفس في البيئة اليمنية، باستثناء خمسة مساقات كانت فيها إشارات ضعيفة لعملية التوطين، أربعة مساقات كانت ضمن خطة جامعة صنعاء، ومساق واحد ضمن خطة جامعة الحديدة. فيما خلت جميع مفردات المساقات التخصصية في جامعة ذمار من أي مفردة تشير لتوطين علم النفس في البيئة المحلية. وبالعودة للمساقات التي ورد فيها إشارة للتوطين يمكننا ذكر مفردة التوطين في كل مساق في الجدول التالي.

جدول (3) المفردات التي فيها إشارات لتوطين علم النفس

المساق	الجامعة	المفردات التي فيها إشارة للتوطين
علم النفس العام	صنعاء	مواضع النفس في الوجود (رؤية إسلامية) البعد القرآني والغاية من الوجود مكونات الجهاز النفسي في القرآن المدرسة النبوية في الجانب النفسي النمو الفكري في الثقافة القرآنية
علم النفس الاجتماعي	صنعاء	القيم من المنظور الإسلامي أمثلة لشخصيات إسلامية كنموذج قرآني للقيم
علم النفس الإيجابي	صنعاء	العلاقة بين مفاهيم وموضوعات علم النفس الإيجابي وعلم النفس عند العلماء المسلمين
علم النفس الجنائي	صنعاء	معالجة القرآن الكريم للجريمة والتعامل مع الحدود من منظور نفسي
علم النفس السياسي	الحديدة	المشاركة السياسية في الإسلام

بالنظر للجدول السابق، يتضح لنا أن المساقات التي تمت الإشارة فيها لبعض عناصر التوطين ارتبطت بالتوطين الإسلامي للمفردات. كما أن عدداً من هذه المفردات ليس له ارتباط مباشر بالمعرفة العلمية أو الممارسة السيكولوجية. وهذا يضعنا أمام نقطة أخرى وهي ضبابية فهم مفهوم التوطين لدى واضعي الخطط الدراسية. إذ إن معظم المفردات التي أشارت لمفاهيم توطينية كانت خارج سياق التوطين العلمي تماماً، بقدر ما كانت إضافات دينية لموضوعات ليست من صميم المعرفة النفسية المرتبطة بالمساق الأكاديمي.

وهذا يقودنا للقول بأن المفردات التفصيلية للمساقات التخصصية قد خلت من الموضوعات التوطينية التي تعالج المفاهيم النفسية في سياق الثقافة المحلية، كما أن الإشارات التي وردت في بعض المساقات كانت مجرد إضافات لموضوعات دينية لا تمت لمحتوى المساق بأي صلة.

ثالثاً: المراجع العلمية في المساقات التخصصية

لفحص مدى توطين علم النفس في الجامعات اليمنية من حيث المراجع المستخدمة في المساقات التخصصية القابلة للتوطين، قام الباحثان بتتبع المراجع الرئيسة والمراجع المساندة لكل مساق، وتقسيمها إلى ثلاثة أنواع؛ يشير النوع الأول إلى المراجع اليمنية، ويقصد بها المراجع التي أعدها أساتذة أو مختصون يمنيون، سواءً أكانت كتباً أو دراسات أو أدلة تدريبية. فيما يتضمن النوع الثاني المراجع العربية، وتشمل جميع الكتب والدراسات العربية المرتبطة بعلم النفس، والتي كتبها وأعدها المختصون العرب في علم النفس. فيما يشمل النوع الثالث المراجع الأجنبية في علم النفس، سواءً أكانت مترجمة أو ما زالت باللغة الأجنبية. وفيما يلي جدول تفصيلي بعدد المراجع في كل نوع، ونسبتها المئوية بالنسبة لمجموع المراجع.

جدول (4) نوع وعدد المراجع الرئيسة والمساندة في المساقات التخصصية

نوع المراجع	جامعة صنعاء				جامعة ذمار				جامعة الحديدة				المجموع	
	المراجع الرئيسة		المراجع المساندة		المراجع الرئيسة		المراجع المساندة		المراجع الرئيسة		المراجع المساندة			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المراجع اليمنية	6	14.3	4	10.8	1	4	2	7.4	0	0	1	3.5	14	7.4
المراجع العربية	25	59.5	25	67.6	18	72	17	63	23	76.6	17	60.7	125	66.1
المراجع الأجنبية	11	26.2	8	21.6	6	24	8	29.6	7	23.3	10	35.7	50	26.5
المجموع	42	100	37	100	25	100	27	100	30	100	28	100	189	100

يتضح من الجدول رقم (4) أن المراجع العربية تمثل ثلثي المصادر الرئيسية لتدريس علم النفس في اليمن، حيث بلغت نسبتها من المراجع الكلية (66%)، فيما يأتي بعدها المراجع الأجنبية

بنسبة (26.5%) من إجمالي المراجع. أما المراجع اليمنية فإنها لا تتعدى (7.4%) من إجمالي المراجع. علاوة على ذلك، يُلاحظ أن جامعة الحديدة لا يوجد بها أي مساق يعتمد على أي مرجع يمني كمرجع رئيس، ويوجد فقط مرجع واحد يمني كمرجع مساند. كما يُلاحظ أيضاً في نفس الجامعة ارتفاع نسبة المراجع الأجنبية إلى أكثر من 35% من إجمالي المراجع، وتعتبر أعلى نسبة في الاعتماد على المراجع الأجنبية من بين كل الجامعات اليمنية.

من ناحية أخرى نرى أن جامعة صنعاء تعتبر أفضل الجامعات اليمنية في الاعتماد على المصادر اليمنية في تدريس علم النفس، حيث أن 14% من المراجع الرئيسية هي مراجع يمنية. ومع ذلك تظل هذه النسبة قليلة مقارنة بالمجموع الكلي للمراجع.

الاستنتاج

بناءً على ما سبق، ومن خلال تحليل محتوى الخطط الدراسية، ومفردات المساقات التخصصية في برامج البكالوريوس في علم النفس في الجامعات اليمنية، يتبين لنا خلو الخطط الدراسية في جميع الجامعات من أي مساق متخصص يركز على البيئة الوطنية، ويتناولها من وجهة نظر سيكولوجية متخصصة. كما أن مفردات المساقات التفصيلية تفتقر لمعالجة الموضوعات والمفاهيم النفسية المتخصصة في سياق الثقافة المحلية. علاوة على ذلك تعاني أقسام علم النفس في الجامعات اليمنية من فقر المراجع النفسية اليمنية الموطنة، إذ لا تتعدى نسبتها 7.4% من إجمالي المراجع الرئيسة والمساندة للمساقات التخصصية في علم النفس.

القسم الثاني: المقابلات شبة المنظمة

لأجل التعرف على آراء المختصين في علم النفس في الجامعات اليمنية حول قضايا توطين علم النفس في اليمن قام الباحثان باستخدام المنهج النوعي (الكيفي) في البحث، من خلال أداة المقابلات العلمية شبه المنظمة، والتي تشتمل على أسئلة مفتوحة معدّة سلفاً عن الموضوع، وتتيح للمستجيب الفرصة لشرح آرائه وأفكاره حول الظاهرة المدروسة[29]. كما أن الباحث في هذا النوع

29) Bryman, Social research methods, p. 470.

من المقابلات يحدد الخطوط العريضة للنقاش، ولكن تُوجّه المقابلة بناءً على استجابات المستجيب للتعرف على طبيعة الظاهرة المدروسة[30].

عينة الدراسة

قام الباحثان بإجراء 12 مقابلة شبة منظمة مع 12 مختصاً نفسياً من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، حيث تم اختيار العينة بالطريقة القصدية، والتي تتناسب مع طبيعة الدراسة الحالية. تمت مراعاة أن يكون أعضاء العينة من أستاذة علم النفس من مختلف الجامعات اليمنية، ومن مختلف الدرجات العلمية (أستاذ – أستاذ مشارك – أستاذ مساعد)، إضافة إلى تنوع تخصصاتهم الفرعية في علم النفس، والجدول التالي يوضح الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.

جدول (5) الخصائص الديموغرافية لعينة المقابلات شبه المنظمة

رمز المشارك	الجنس	اللقب العلمي	التخصص الدقيق
المشارك 1	ذكر	أستاذ	علم النفس التربوي
المشارك 2	ذكر	أستاذ	الإرشاد النفسي والتربوي
المشارك 3	أنثى	أستاذ مساعد	علم النفس التربوي
المشارك 4	ذكر	أستاذ مشارك	علم النفس التربوي
المشارك 5	ذكر	أستاذ مساعد	الارشاد النفسي
المشارك 6	ذكر	أستاذ	علم النفس الاجتماعي
المشارك 7	أنثى	أستاذ مساعد	الصحة النفسية
المشارك 8	ذكر	أستاذ مشارك	علم النفس الإكلينيكي
المشارك 9	ذكر	أستاذ مساعد	علم النفس الإكلينيكي
المشارك 10	ذكر	أستاذ	علم النفس التربوي
المشارك 11	أنثى	أستاذ مشارك	علم النفس الإكلينيكي
المشارك 12	ذكر	أستاذ مشارك	علم النفس الإكلينيكي

30) Stuckey, Three types of interviews: Qualitative research methods in social health, p. 57.

منهجية وإجراءات المقابلات شبه المنظمة

قام الباحثان في بادئ الأمر بإعداد أسئلة المقابلات شبه المنظمة، من خلال استخدام الأسئلة المفتوحة التي تدور حول واقع توطين علم النفس في الجامعات اليمنية، والصعوبات والتحديات التي تواجه ذلك، إضافة إلى أسئلة حول آراء الخبراء والمختصين للحلول التي تسهم في عملية توطين علم النفس في اليمن.

بعد ذلك قام الباحثان بالتواصل مع عينة البحث لتحديد موعد إجراء المقابلة المناسب للطرفين، حيث تم إجراء المقابلات حضورياً في الجامعات مع (5) من أعضاء العينة، والبقية كانت المقابلات عبر الهاتف. استغرق تنفيذ المقابلات حوالي 20 – 40 دقيقة، وبمتوسط قدره 30 دقيقة للمقابلة الواحدة.

نتائج المقابلات شبه المنظمة

من خلال تحليل إجابات عينة الدراسة على أسئلة الدراسة يمكننا تلخيص إجابات عينة الدراسة في المحاور التالية:

أهمية وواقع توطين علم النفس في اليمن

أشار معظم الأساتذة إلى أهمية توطين علم النفس في الجامعات اليمنية، وأنه مطلب مهم تحتاج إليه الممارسة النفسية في البيئة اليمنية. لكن المشارك رقم 7 أشار إلى عدم الحاجة إلى التوطين، وأنه لا داعي له حيث قال: «**لا يحتاج علم النفس إلى توطين؛ لأن المعرفة موحدة في جميع العالم**». بينما أفاد المشارك رقم 3 والمشارك رقم 6 أنه يصعب تحقيق التوطين، إذ إننا لا يمكن أن نتجاهل ما حولنا من معارف علمية متراكمة في علم النفس.

ويرى الباحثان أن ذلك ربما يعكس ضبابية مفهوم ومعنى التوطين لدى المشارِكيْن 3 و6، كما أن رأي المشارك رقم 7 القائل بعالمية العلم، وأنه لا وطن له ولا هوية، يُعد امتداداً لنقاشٍ طويلٍ في هذا المبحث، وهو رأي له أنصاره المدافعون عنه، كما أن بعض النقاد يعتبرون ذلك أغلوطة

منهجية، إذ أن بزوغ العلم ونشأته مرتبطٌ بسياقات ثقافية واجتماعية محددة، وأن العلم مشحون بالقيم التي تكمن في ثنايا تلك السياقات.[31]

من زاوية أخرى، عند محاولة فهم المساهمات التي قدمها الأساتذة المختصون في إطار توطين علم النفس في الجامعات اليمنية، أشار معظم أفراد العينة (المشاركون 2-3-5-6-8-10-11) إلى غياب المحاولات البحثية التي حاولت إعادة بناء مفاهيم نظرية في علم النفس، تتلاءم مع السياق اليمني، فضلاً عن ابتكار مصطلحات تعبر عن ظواهر يمنية خالصة. إذ إن هذه المحاولات تكاد تكون غير موجودة في السياق اليمني سوى تجربة -وقد تكون وحيدة- في جامعة صنعاء، أشار إليها المشارك رقم (4). هذه التجربة تتمثل في إصدار دورية الوعي السيكولوجي عن مركز الإرشاد التربوي والنفسي بجامعة صنعاء. وعند تتبع بعض أعداد الدورية نجد أنها محاولات لإسقاط المفاهيم النفسية على أمثلة من السياق المحلي، دون أن يكون هناك توطين حقيقي بالمعني الحرفي للكلمة.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن هناك اتفاقاً بين المختصين النفسيين في الجامعات اليمنية على أهمية توطين علم النفس في سياق البيئة المحلية، إلا أن هذا الإقرار لم يتبعه محاولات عملية لصياغة مفاهيم موطنة، أو إعادة بناء مفاهيم نظرية تتلاءم مع السياق المحلي؛ فعلم النفس في الجامعات اليمنية ما زال علما مستوردا، وينتظر أن تبدأ عجلة التوطين المنهجي والمفاهيمي لنظرياته العلمية لتتسق مع البيئة اليمنية.

الصعوبات والتحديات

أشار العديد من أفراد العينة إلى صعوبات توطينية مرتبطة بالكادر التدريسي في الجامعات اليمنية. إذ إن جزءاً من الأساتذة يفتقر للجانب المهني النفسي، واقتصارهم على الجانب النظري (الأكاديمي) فقط. هذا بدوره أدى إلى عدم اختبار صحة المفاهيم النظرية -التي يحملونها- على الجانب التطبيقي المحلي، كما يرى المشاركون (3-4-9) أن احتكاك الممارسين النفسيين بالميدان ربما يساعدهم على ابتكار استراتيجيات وممارسات مهنية تكون أكثر توطيناً. علاوة على ذلك،

31) حسان عبدالله حسان، الجامعة الحضارية: مفهومها ووظائفها ومتطلباتها، ص234.

يرى المشارك رقم 8 أن جزءاً من الأساتذة المختصين في علم النفس قد تلقوا تعليمهم في دول أجنبية، وهو ما أدى إلى تشربهم للمفاهيم الغربية في علم النفس، دون تمحيصها بشكل يتلاءم مع السياق المحلي. من ناحية أخرى يضيف المشارك 11 أن المختصين النفسيين في اليمن يعانون من قلة الإنتاج المعرفي والعلمي، وعدم استيعاب مفهوم التوطين بصورة جيدة، وهذا أدى بدوره إلى الخيار البديل، وهو استهلاك المعرفة التي أنتجها الغير، والتي قد لا تناسب المجتمع اليمني.

أما فيما يخص المشاكل والصعوبات المرتبطة بالسياق الأكاديمي، فقد أشار أفراد العينة إلى أن علم النفس والعلوم الاجتماعية عموماً لا تحظى باهتمام السلطات العليا، سواءً في الدولة أو قيادات الجامعات، رغم وجود الأقسام العلمية الخاصة بذلك. كما أن غياب الرؤية الموحدة بين أقسام علم النفس في مختلف الجامعات اليمنية ساهم في عدم بلورة رؤية وطنية لعلم النفس، حتى أنه لم يتم عقد أي مؤتمر وطني يناقش قضايا علم النفس المحلي منذ أكثر من عقد من الزمن. علاوة على ذلك، تُدرّس بعض الجامعات مساقات علم النفس في بعض الأقسام باللغة الإنجليزية، وهو ما يعني بالضرورة الاعتماد على مراجع أجنبية لا تراعي خصوصية السياق المحلي وثقافته، وبالتالي فشل علم النفس في وضع حلولٍ للمشكلات النفسية التي يعاني منها الإنسان اليمني.

في سياق آخر، أشار المشاركون (1 – 2 – 9) إلى وجود فجوة بين علم النفس والمجتمع المحلي، وهو ما يلاحظه بعض الأساتذة من خلال نظرة المجتمع السلبية لعلم النفس والمختصين فيه. إذ إن نظرة الوصمة أو الأفكار غير العلمية حول علم النفس ما زالت موجودة لدى شريحة لا بأس بها من المجتمع اليمني، من وجهة نظر المختصين النفسيين. وهذا أدى إلى اتساع الفجوة بين المعارف النظرية والواقع النفسي للمجتمع المحلي في اليمن.

مرتكزات توطين علم النفس في البيئة اليمنية:

لا شك أن عملية توطين علم النفس في اليمن ينبغي أن ترتكز على عدد من الأسس والمرتكزات، حتى يتم تحقيق الهدف المنشود منها. وفي هذا السياق أكد معظم أفراد العينة على ضرورة اتفاق النظريات النفسية المستوردة مع تعاليم الدين الإسلامي، خصوصاً القرآن الكريم والسنة النبوية. كما يرى المشاركون (1-2-6-11) أن توطين علم النفس ينبغي أن ينطلق من

الإنسان اليمني وقيمه وعاداته وتقاليده؛ فالثقافة اليمنية تزخر بالعديد من الموروثات التي يمكن الاستفادة منها في توطين علم النفس. إضافة إلى ذلك، أكد المشارك رقم 3 على ضرورة التمييز بين المعارف النفسية العالمية، والتي يشترك فيها كل البشر، وبين المعارف التي يؤدي السياق الثقافي والاجتماعي دوراً أكبر في بروزها أو اختفائها. علاوة على ذلك، أضاف المشارك 12 أن توطين علم النفس في اليمن ينبغي أن ينطلق من التأكيد على الأخلاق الحميدة؛ لما لذلك من أثر في السلوك الإنساني والسواء النفسي.

ويعتقد المشاركون (3-7-8-11) أن نجاح توطين علم النفس في السياق اليمني ينبغي أن يرتكز في مجمله على فهم علمي صحيح لعلم النفس وماهيته أولاً، ثم على فهم طبيعة المجتمع اليمني وتنوعه الثقافي والقبلي والاجتماعي ثانياً؛ فهذان الركنان هما نقطة الانطلاق والارتكاز للتوطين السليم لعلم النفس في البيئة اليمنية، وهما يعتمدان على مدى وعي المختصين النفسيين في الجامعات اليمنية بالدرجة الأولى.

مقترحات لتوطين علم النفس في اليمن:

لأجل توطين علم النفس في البيئة اليمنية أكد أفراد العينة على ضرورة الاجتماع بين المختصين النفسيين اليمنيين لوضع منهجية علمية لتوطين علم النفس. وهذا يستلزم، كما قال المشاركان (2-9)، الاتفاق على مفاهيم ومصطلحات توطينية تعكس المعارف النفسية، ولكن بالصبغة المحلية. وهذا يتطلب تأهيل المختصين النفسيين في فنون ومهارات النقد العلمي المنهجي الموطن للقيام بالمهمة المنوطة بهم.

علاوة على ذلك، أشار المشاركون (1-6-9-11-12) إلى ضرورة إضافة بعض الدراسات المرتبطة بالقضايا المحلية إلى المناهج الدراسية في علم النفس، وتناول تلك القضايا من وجهة النظر السيكولوجية، وتقديم المقاربات العلمية الموطنة للدراسين، إذ إن هذا سيساعد على الدفع بعجلة التوطين إلى الأمام بشكل جيد. وأضاف المشارك رقم 10 إلى أهمية تعزيز القيم الإسلامية ضمن برامج التأهيل النفسي للمتدربين، من خلال إضافة مساق علم النفس الإسلامي إلى مناهج التعليم الجامعي في تخصصات علم النفس في اليمن. ويرى المشارك 8 أنه ينبغي وضع

أسس ومبادئ لعلم نفس يمني تحتوي على مفردات نفسية وثقافية واجتماعية تغوص في المكونات النفسية للشخصية اليمنية وسلوك الإنسان اليمني.

من ناحية أخرى، أكد المشاركون (2-4-5-7-9-12) على ضرورة اتخاذ قرار من السلطات العليا لدعم توطين العلوم بشكل عام، وعلم النفس على وجه الخصوص، إذ إن قراراً كهذا ينبغي أن تتبناه مراكز صناعة القرار، سواءً في الدولة أو قيادة الجامعات، وتحشد في سبيله كل الجهود والإمكانيات المادية والمعنوية.

الخاتمة والتوصيات

بعد هذا العرض عن واقع توطين علم النفس في الجامعات اليمنية والتحديات التي تواجهه والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تحقيقه، يتبين لنا حاجة الوسط الأكاديمي اليمني لعلم نفس يمني، يساهم في ردم الفجوة بين علم النفس المستورد والواقع المحلي. فلقد توصلت الدراسة الحالية إلى أن الخطط الدراسية في تخصص علم النفس في جميع الجامعات اليمنية تخلو من أي مساق متخصص يركز على البيئة الوطنية، أو الشخصية اليمنية، ويتناولها من وجهة نظر سيكولوجية متخصصة. كما أن مفردات المساقات التفصيلية تفتقر لمعالجة الموضوعات والمفاهيم النفسية المتخصصة في سياق الثقافة المحلية. علاوة على ذلك تعاني أقسام علم النفس في الجامعات اليمنية من فقر المراجع النفسية اليمنية الموطنة، إذ لا تتعدى نسبتها 7.4% من إجمالي المراجع الرئيسة والمساندة. بيّنت الدراسة الحالية أيضاً أن اقتصار التأهيل العلمي في علم النفس على الجانب النظري (الأكاديمي) دون التركيز على الجانب العملي الميداني، وقلة الإنتاج العلمي للمختصين النفسيين، كان لهما أثر مباشر على عدم توطين علم النفس في اليمن؛ لذا ينبغي التركيز على ربط المعارف النفسية بالواقع المحلي، وإضافة المساقات الأكاديمية التي تعزز ذلك، وتساعد على فهم الظواهر النفسية والاجتماعية من خلال منهجية علمية موطنة. علاوة على ذلك، ينبغي التنسيق والتواصل بين المختصين النفسيين اليمنيين لوضع الأسس والمبادئ العلمية لعملية توطين علم النفس، والتي سوف تسهم في الارتقاء بمستوى المعرفة النفسية في اليمن، ومعالجة الظواهر النفسية من منطلقات البيئة المحلية. كما أن على السلطات المعنية والجهات ذات الاختصاص تقديم كافة سبل الدعم اللازمة لتحقق علمية التوطين الأهداف المنشودة منها.

إن الدفع بعجلة التوطين سيكون له أثر بالغ في معالجة الكثير من القضايا المحلية المرتبطة بالمجتمع اليمني، وتقديم الحلول النفسية الناجعة التي تحقق الصحة النفسية لأفراد المجتمع اليمني. كما أن هذا سيشكل رافداً للباحثين من داخل الثقافة اليمنية، أو خارجها على فهم سلوك الإنسان اليمني وتفكيره وشخصيته، وبالتالي التعاطي الإيجابي مع علم النفس وموضوعاته في سياق الثقافة والبيئة المحلية.

المراجع

المراجع العربية:

أحمد عبده المجرشي، الخطط الدراسية لأقسام علم النفس في الجامعات اليمنية الحكومية، إصدارات الجمعية النفسية اليمنية، اليمن، 2010.

حاج شريف حسين، توطين علم النفس في السودان: تحليل محتوى رسائل الماجستير في بعض الجامعات السودانية خلال الفترة (1990–2002)، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان، 2005.

حسان عبدالله حسان، الجامعة الحضارية: مفهومها ووظائفها ومتطلباتها، الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2021.

الزبير بشير طه، علم النفس في التراث العربي والإسلامي، الأردن، ديبونو للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.

عبد القادر عرابي وعبدالله الهمالي، إشكالية علم الاجتماع واستخدامه في الجامعات العربية، مجلة المستقبل العربي، مج 13، ع141، لبنان، 1990.

عبداللطيف قنوعة وعبدالرحمن قشاشطه، دراسة الأفكار اللاعقلانية في نظرية العلاج العقلاني الانفعالي لـ: «ألبرت أليس» في إطار توطين العلوم الاجتماعية على البيئة العربية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية بجامعة الشهيد حمه لخضر، ع18، الجزائر، 2016.

عثمان حمود الخضر، أقسام علم النفس في الوطن العربي واضطراب الهوية، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية بجامعة الكويت، ع9، الكويت، 2019.

عمر هارون الخليفة وإنعام علي أحمد، النشاط العلمي لعلماء النفس في السودان من خلال سيرهم الذاتية، مجلة دراسات نفسية، مج1، ع1، الجزائر، 2010.

عمر هارون الخليفة ومنى حسن بابكر، توطين علم النفس: دراسة تحليلية لعينة من أطروحات دكتوراه علم النفس في الجامعات السودانية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، مج4، ع7، اليمن، 2011.

عمر هارون الخليفة، آفاق توطين علم النفس في العالم العربي، سلسلة الكتاب الإلكتروني، عدد 20، إصدارات شبكة العلوم النفسية العربية، 2011.

عمر هارون الخليفة، علم النفس التجريبي في التراث العربي الإسلامي، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات

والنشر، الطبعة الأولى، 2001.

عمر هارون الخليفة، علم النفس في اليابان: التأسيس العلمي والتوطين المتناغم، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج12، ع1، السعودية، 2000.

عمر هارون الخليفة، ملاحظات حول كتب علم النفس في دولة البحرين، التعاون، ع53، 2001.

فؤاد الرميحي، القدرات العلمية والتقنية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة التعاون، ع24، السعودية، 1991.

محمد زين العابدين، التبعية الأكاديمية وأزمة توطين المنهجية في المجتمع العلمي العربي: علم «القانون» حالةٌ للدراسة، مجلة سياسات عربية، ع39، قطر، 2019.

محمد شحاته ربيع، التراث النفسي عند علماء المسلمين، دار المعرفة الجامعة، مصر، الطبعة الأولى، 2011.

هاني لبادة، قاموس النبراس، الأردن، دار النبراس العربي، 1993.

المراجع الأجنبية

Berry, J. W. (1984). Towards a universal psychology of cognitive competence. International Journal of Psychology, 19(1.(4-

Boring, E. G. (1957). A History of Experimental Psychology. New York: Appleton-Century-Crofts.

Bryman, A. (2012) Social research methods (4th ed.). Oxford university press.

Crutchfield, R., Krech, D. (1962). Some guide to the understanding of the history of psychology. In L. Postman (Ed.), Psychology in the making: Histories of selected research problems. New York: Knopf.

Jahoda, G. (1973). Psychology and developing countries-do they need each other. International Social Science Journal, 25(4).

Khaleefa, O. H., Erdos, G., & Ashria, I. H. (1997). Traditional Education and Creativity in an Afro-Arab. Islamic Culture: The Case of Sudan. The Journal of Creative Behavior, 31(3).

Kim, U. E., & Berry, J. W. (1993). Indigenous psychologies: Research and experience in cultural context. Sage Publications, Inc.

Krech, D., Crutchfield, R. S., & Ballachey, E. L. (1962). Individual in society: A textbook of social psychology. New York: McGraw-Hill Book Company.

Moghaddam, F. M. (1993). Traditional and modern psychologies in competing cultural systems: Lessons from Iran 1978–1981. A paper presented at the Eighth International Congress of Cross-Cultural Psychology, Istanbul, Turkey, July, 1986. Sage Publications, Inc.

Stuckey, H. (2013). Three types of interviews: Qualitative research methods in social health. Journal of Social Health and Diabetes, 1(2).